

# التنمية المستدامة

## للمجتمعات المحلية



الدكتور

مصطفى محمد علي

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع  
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - بينها

الدكتور

منى جميل سلام

أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي  
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - بينها













# التنمية المستدامة للمجتمعات الحضرية







# التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

الدكتور

مصطفى محمد علي

استاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع  
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية  
ببناها

الدكتور

منى جميل سلام

استاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي  
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية  
ببناها

2015





دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	التنمية المستدامة للمجتمعات المطية
اسم المؤلف	منى جميل سلام - مصطفى محمد على
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2014/20190
الترقيم الدولي	978-977-438-492-0
تاريخ الطبعة	الأولى ديسمبر 2014.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . وَأَنْ  
سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى . ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى )  
صدق الله العظيم

(الآيات : 39 - 41 من سورة النجم )





## مقدمة :

تحتل قضية التنمية بصفة عامة وتنمية المجتمعات المحلية بصفة خاصة على كثير من اهتمام المجتمعات على كافة أشكالها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة ، وهي في سبيل ذلك ترصد الامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية بما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى اقتصادي واجتماعي أكثر ارتفاعاً لشعوبها.

وحيثما ننظر إلى التنمية المحلية المستدامة وعوامل نجاحها داخل المجتمعات نجدتها تعتمد على كافة التخصصات والمهن التي يمكن أن تتكامل مع بعضها البعض حتى يمكن الوصول إلى مستوى مقبول من التنمية .

ومن هذه التخصصات والمهن مهنة الخدمة الاجتماعية والتي تعتبر مجال تنمية المجتمعات المحلية أحد مجالات الممارسة المهنية لها .

وبناء على ذلك كان هذا الكتاب التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية هو محاولة جادة لكي يسترشد بها ممارسي الخدمة الاجتماعية أثناء عملهم مع المجتمعات المحلية .

فقد تضمن هذا الكتاب سبعة فصول أساسية ، احتوى الفصل الأول وعنوانه مفاهيم التنمية المحلية على مفهوم المجتمع ومستوياته ثم الحديث عن تعريف المجتمع المحلي وعناصر تكوينه ، التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلي مختماً هذا الفصل بعناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلي .

ثم جاء الفصل الثاني بعنوان مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية واحتوى على أربعة مفاهيم أساسية وهي مفهوم اللامركزية ، مفهوم التمكين ، مفهوم تحسين نوعية الحياة ، مفهوم الجودة الشاملة.

أما الفصل الثالث وهو نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، فقد أشتمل على سبعة عناصر أساسية بدأت بمفهوم النظرية ومستوياتها ثم مفهوم النموذج العلمي وأهم وظائفه ، النماذج الإنمائية للتنمية المحلية ثم عرض بعض نماذج الممارسة التنموية وهو نموذج " جاك روثمان " بعناصره الثلاثة ، التنمية المحلية - التخطيط الاجتماعي - العمل الاجتماعي ، ثم استراتيجيات إشباع احتياجات حاجات الرعاية الاجتماعية مختماً هذا الفصل باستراتيجية خدمات التنمية المحلية .



وفيما يتعلق بالفصل الرابع وعنوانه الفقر كأحد مشكلات تنمية المجتمعات المحلية فقد تضمن مفهوم الفقر ، أبعاد الفقر وأنواعه ، أسباب الفقر وتأثيراته ، المداخل والنظريات المفسرة للفقر ، الفقر خصائص وفئات وأخيراً الفقر والعدالة الاجتماعية .

أما الفصل الخامس وهو التنمية المتواصلة " المستدامة " فقد تناول هذا الفصل عرض تاريخي عن التنمية المتواصلة مستعرضاً مفهومها وفلسفتها وعناصرها وخصائصها ثم أهدافها وأبعادها .

وبالنظر إلى الفصل السادس وعنوانه التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية، فقد تناول هذا الفصل مفهوم المجتمع الريفي والخصائص المميزة له وأهم مشكلاته ، ثم الحديث عن التنمية الريفية من حيث النشأة والملامح ثم عرض تعريفات مختلفة للتنمية الريفية وأهم الأجهزة المرتبطة بهذا المجتمع ، ثم الحديث عن معوقات تنمية المجتمع الريفي وسبل مواجهتها وأخيراً تجارب وحالات مختاره كنماذج يمكن الاسترشاد بها في تنمية المجتمعات الريفية .

ثم جاء ختام هذا الكتاب بالفصل السابع وهو التنمية المستدامة للمجتمعات الحضرية، فقد أشتمل على مجموعة من العناصر ومنها نشأة المجتمع الحضري وسماته وخصائصه ثم مفهوم التحضر ومستوياته ثم الحديث عن مفهوم التنمية المحلية وأهم أهدافها متناولاً المشكلات التي تواجه هذا المجتمع وأهمية التخطيط لمواجهة هذه المشكلات وفي النهاية عرض التجارب والمشروعات الخاصة بالتنمية الحضرية وأهم الشركاء الفاعلون في هذه التنمية .

وفي نهاية العرض السابق فإن هذا الجهد هو محاولة علمية متواضعة كان الهدف منها استكمال ما بدأه العلماء والباحثين السابقين في هذا المجال واسترشاداً للممارسين لكي يمكن تجنب الممارسات الخاطئة أثناء ممارستهم مع المجتمعات المحلية .

والله الموفق

# **الفصل الأول**

## **مفاهيم التنمية المحلية**

- أولاً : مفهوم المجتمع ومستوياته .**
- ثانياً : التعريف بالمجتمع المحلي .**
- ثالثاً: عناصر تكوين المجتمع المحلي .**
- رابعاً : التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلي .**
- خامساً: عناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلي .**





## الفصل الأول

### مفاهيم التنمية المحلية

أولاً : مفهوم المجتمع ومستوياته <sup>(1)</sup> :

"هو المكان الذى تتخذ فيه القرارات وتنفذ فيه الأعمال والخطط وتتضح من خلاله سلوكيات الناس كما أنه يضم شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات والمصالح وله عدة سمات هي :

أ- التمايز : حيث توجد صفة مميزة لكل مجتمع عن المجتمع الآخر .

ب- التضامن : ويضم في طياته ما يتمتع به المجتمع من (قيم ، أخلاق ، معايير).

ج- التأثير : (داخلي / خارجي) كلما كان هناك تمايزاً شديداً في المجتمعات كلما أدى ذلك إلى ظهور التأثير .

**مستويات المجتمع :**

يمكن تحديد أربعة مستويات تتكون منها المجتمعات وهي <sup>(2)</sup>:

**1-المستوى الملى Local :**

ويقصد به أى مجتمع يتحدد على أساس الحاجة أو المشكلة داخل الدولة ، وهذا المستوى مرن جداً فقد يشمل قرية أو مجموعة قرى أو مدينه أو مجموعة مدن، وقد يكون أقل من ذلك : حتى داخل مدينة أو ما شابه ، وقد تكون محافظة بكاملها أو مجموعة محافظات ولكن بشرط ألا تصل في مجموعها إلى معظم المحافظات .

**2- المستوى القومى National :**

ويتحدد هذا المستوى على أساس انتشار الحاجة أو المشكلة التى يتأثر بها معظم سكان الدولة أو جميعهم دون غيرهم من سكان الدول المجاورة .

**3- المستوى الاقليمى Regional :**

وهو مستوى خارج نطاق الدولة ويشمل مجموعة من الدول تعاني من مشكلة معينة أولها نفس الحاجة وتكون مرتبطة مع بعضها البعض بحدود جغرافية تسهل للأجهزة المختصة مزاولة نشاطها كالدول العربية .



#### 4- المستوى العالمى international :

ويشمل هذا المستوى عدداً من الدول التى تعاني من مشكلة معينة أولها نفس الحاجة ولكنها تتعدى حدود الإقليم ، وقد تقع فى قارات مختلفة ، وليس شرط ضرورى أن تكون مرتبطة مع بعضها البعض بحدود جغرافية .

**بما تقدم يمكن أن نوجز ما هو المجتمع فى النقاط التالية<sup>(3)</sup> :**

- 1- أن هناك مجتمعات جغرافية وأخرى تسمى مجتمعات وظيفية .
- 2- أن المجتمعات بصفة عامة ذات مستويات مختلفة منها المستوى المحلى (قرية، مدينة، محافظة) والمستوى القومى والمستوى الإقليمى ، البحر المتوسط مثلاً ، والمستوى الدولى .
- 3- أن النظم الاجتماعية الموجودة فى هذه المجتمعات لها أثرها الكبير فى تيسير التعامل والحياة بين أفراد هذه المجتمعات ، ومن أمثلة هذه النظم الاجتماعية : النظام الاقتصادى والنظام الأسرى (الأسرة) والنظام الدينى والنظام التعليمى والنظام الصحى والنظام الحكومى .
- 4- أن جميع المجتمعات تتطور من آن لآخر لأن أساليب حياة الناس والنظم الاجتماعية بالمجتمعات تتطور وتتغير أيضاً. وهذا التغير قد يكون بطيئاً أو سريعاً مقصوداً أو غير مقصود .
- 5- أن المجتمعات تتفاوت من حيث درجة تقدمها وحضارتها ومواردها البشرية والمادية والطبيعية ، وأن هناك مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية ومجتمعات نامية ومجتمعات متقدمة .
- 6- يتأثر الإنسان بالمجتمع الذى يعيش فيه ويكتسب منه اتجاهاته وميوله وأسلوب حياته ويتأثر المجتمع المحلى بالمجتمعات المحيطة به وبالنظم الاجتماعية السائدة .
- 7- يمكن أن ننظر إلى المجتمع من زوايا كثيرة منها أن المجتمع مكان له طبيعته التى تؤثر فى الإنسان ولذلك نجد بعض المجتمعات كثيفة بسكانها وبعضها قليلة السكان .

#### **ثانياً : مفهوم المجتمع المحلى Community :**

يتعين على دارس أى مجتمع محلى أن يبدأ بأن يحدد لنفسه إطار المجتمع المحلى الذى يتصدى لدراسته والبحث فيه وجمع المادة الميدانية منه. ولذلك يحسن أن نتفق على مفهوم

المجتمع المحلى أولاً . فالاستخدام السوسولوجى والأنثروبولوجى الشائع يشير إلى جماعة من الأفراد الذين تجمع بينهم روابط عديدة متنوعة ، ويشتركون فى قدر من المصالح والاهتمامات. وهو يشير كذلك إلى ارتباط تلك الجماعة بميز مكانى محدد ومحدود كالبلدة الصغيرة ، أو جزء من المدينة (الحى) . كما يستخدمه المتخصصون فى العلوم الاجتماعية على فكرة المعية (أى العيش معاً والسعى نحو تحقيق استمرار الحياة) ، والشعور بالانتماء ، والاستمرار فى الوجود داخل نطاق جغرافى محلى معين . كما يتضمن المفهوم مجموعة من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة الكبيرة، وهى علاقات تحكمها قواعد ومبادئ معينة<sup>(4)</sup>.

ولقد ظهرت العديد من الاتجاهات التى أوضحت مفهوم المجتمع المحلى. ومن هذه الاتجاهات :

**(1) الاتجاه السيكولوجى :** الذى ينظر علماؤه إلى المجتمع المحلى على أنه يركز على عناصر نفسية قوامها الإحساس بالتشابه بين مجموعه من الأفراد يشعرون بوجود رابطة عقلية أو روحية تؤلف بينهم فهما هو "نيسبت" R.Nisbet "وبراونل" B.Brownell حيث تصورا المجتمع المحلى على "أنه وحدة نفسية يكتسب الأفراد من خلال توحدهم بها الشعور بالأمن والانتماء والاستقرار النفسى".

**(2) الاتجاه الايكولوجى :** وهو الذى يبحث فى العلاقة بين الناس والأرض وتكيف الإنسان مع البيئة وفى ضوء هذا يعرف المجتمع المحلى فى ضوء عنصر واحد هو الإقليم المشترك أو البيئة الجغرافية التى يعيش فيها الأفراد<sup>(5)</sup>.

**(3) الاتجاه الثقافى :** حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن توحد الأفراد بمجتمعاتهم المحلية ينبج أصلاً عن مشاركتهم فى عدد من القيم والمعايير والأهداف المشتركة والمعتقدات وبالتالى يصبح المجتمع المحلى فى نظرهم وحدة ثقافية فى المقام الأول<sup>(6)</sup>.

كما يمكن القول بأن المجتمعات المحلية "هى تلك الأجزاء من المجتمع الكبير التى يكون لها طابع خاص وبين ساكنيها علاقات شخصية وروابط قوية تستغل هذه الروابط فى إذكاء شعور الأفراد بانتمائهم إلى هذه البقعة ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لمواجهة بعض احتياجاتهم ، وتمثل المجتمعات المحلية فى الريف وفى القرى وفى النجوع والكفور التى



يعرف أفرادها بعضهم البعض وبينهم علاقات مواجهة ، وفي المدينة نجدتها في بعض الأحياء والشيخات غير أن المجتمعات في المدينة تختلف عنها في القرى<sup>(7)</sup> . وهذا ما يجعلنا نقول بأن تنمية المجتمع المحلي وسيلة من وسائل تنمية المجتمع القومي الكبير وذلك لأن المجتمعات المحلية هي وحداته التي يتألف منها وهذه التنمية تكون من أجل مواجهة حاجات الناس في المجتمع المحلي<sup>(8)</sup>.

حيث أنه قد تم وصف المجتمع المحلي Community على أنه إطار من الناس السدين لديهم نفس المشاركة في بعض أو كل الاهتمامات وكذا في نفس نمط المعيشة ونفس المكان وكل هذا يتم تحت نفس القواعد والمعايير والقوانين وذلك لأن الأعضاء في المجتمع المحلي بينهم اعتماد متبادل حيث إن الناس لا يستطيعون إشباع حاجاتهم بمفردهم وبناء على ذلك فإنه لا بد من تحديد ما يمكن أن يقدمه المجتمع المحلي لسكانه فعلى سبيل المثال لا بد من تحديد ما إذا كان المجتمع يوفر لسكانه الخدمات والسلع ؟ وهل يوفر لهم الفرص والموارد؟ وهل تقدم مؤسسات المجتمع المحلي المساعدات المادية لسكان المجتمع ؟ وهل تتوفر العلاج والتعليم داخل المجتمع أم لا ؟<sup>(9)</sup>.

هذا وقد جاءت بعض المفاهيم والمصطلحات الحديثة لتوضح معنى المجتمع المحلي ومنها ما عرف المجتمع المحلي على أنه يعبر عن الجيرة الحضرية كما يركز أيضا هذا المفهوم على المدن الصغيرة كوحدة للتحليل عند تناول المجتمعات المحلية بالدراسة<sup>(10)</sup>.

كما يعد وسيلة اتصال الناس بمجتمعهم الأكبر وكذلك وسيلة اتصال المجتمع بالناس المقيمين في المجتمع المحلي أي أنه بمعنى أصح يعتبر المجتمع المحلي "نسقا مجتمعيًا" Societal "System" أي أنه نسق أو فرع من فروع المجتمع الكبير التي تصل بين المجتمع وبين الناس المقيمين فيه كمجتمع محلي<sup>(11)</sup>، فنحن دائما ما نسمع عن ناس يعيشون في مجتمعات محلية ولكن ماذا نعني بالمجتمع المحلي ؟ فمفهوم المجتمع المحلي ليس واسعا كمفهوم المجتمع . والتعريف الجيد للمجتمع المحلي ينص على أنه أي دائرة من الناس يعيشون معا ويتشاركون معا في أغلب الاهتمامات والمشاكل كما يشتركون في بعض القيم العامة كأن يشعروا بالاعتماد المتبادل بينهم وكذلك الشعور بالانتماء ويشتركون كذلك في أنماط معينة من السلوك. فمن المهم جداً أن يشعر الناس بالانتماء إلى مجتمعهم وهذا لا يحدث إلا إذا عاشوا دائما في اتصال دائم داخل مجتمعهم بالإضافة إلى ضرورة أن تجمعهم علاقات

اجتماعية تتميز بالود والحب. هذا وقد وضعت ثلاثة مؤشرات هامة يمكن أخذها في الحسبان عند البحث عن معنى لمصطلح المجتمع المحلي وهي<sup>(12)</sup>:

1- يتضمن مفهوم المجتمع المحلي عنصراً طبعياً بشرياً. أنه يفيد مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة ويتفاعلون مع بعضهم البعض.

2- عادة ما يظهر أعضاء المجتمع المحلي بعض الخصائص المشتركة . التي تساعد على تمييزهم بوصفهم جماعة وليس من السهل التعميم في أي من هذه الخصائص ذات الأهمية طالما أن هذه الخصائص تختلف من مجتمع لآخر إلا أننا نذكر من هذه الخصائص الهامة اللغة والأصول القبلية والثقافة والقيم وأسلوب الحياة .

3- كما يجب أن يتحقق للمجتمع المحلي ما تصفه الأمم المتحدة بتوافق أساسي في المصالح والغايات . ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة من وجهة نظر المخططين لأنه يعني احتمال أن يكون لأعضاء المجتمع وجهات نظر متشابهة حول احتياجات التنمية والمقترحات الخاصة بالمنطقة.

ولذلك كان هناك تعريفات عديدة للمجتمع المحلي في أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كل منها يركز على المدخل أو المنظور الذي يخدم الهدف من الدراسة أو الممارسة العلمية وأهم هذه المداخل نوجزه فيما يلي<sup>(13)</sup>:

**1- المدخل البنائي :** حيث يعرف المجتمع المحلي في المنظور السياسي والرسمي الذي يشير إلى تسمية الوحدة الرسمية مثل "بلدية - ضاحية - حي - شياخة ..... الخ" وهذا المفهوم يتضمن الأدوار والمسئوليات والمنافع من حيث دفع الضرائب والتصويت في الانتخابات ، وتلقي الخدمات العامة ، والدارسين للعلوم السياسية يستخدمون هذه التكوينات في تحليلاتهم . والمنظور الجغرافي المكاني طريقة شائعة في تحديد المجتمع المحلي كما أنه مبسط حيث أنه يعني الحدود المكانية التي يتجمع فيها الناس . وتركز الأفراد داخل هذا المكان عنصر أساسي في تحديد المجتمع المحلي ، وكثيراً ما تستخدم مكاتب الإحصاء هذه التجمعات السكنية كوحدات إحصائية في تعداد السكان .

**2- المدخل الاجتماعي النفسي :** هو الإحساس بين جماعة من الناس بأنهم يرتبطون ببعضهم بعضاً باهتمامات وأهداف مشتركة وإحساس متبادل بالإنتماء والقيم

والأنشطة، والاحتياجات ، هذه الروابط من المشاعر المشتركة تشكل مجتمعا. ومن وجهة النظر الثقافية الأنثروبولوجية ، يرى المجتمع المحلي على أنه شكل من الحياة الاجتماعية يشمل الاتجاهات والمعايير والعادات والسلوك وعشرة محلية ذو شبكة علاقات شاملة ونماذج سلوكية كما في القرى وأحياء وسط المدينة .

**3- المدخل السكاني (المنطقة والناس) :** هذا المدخل للمجتمع المحلي مدخل ديموجرافي أو أيكولوجي في طبيعته ، والمدخل السكاني هو دراسات إحصائية عن السكان معدل المواليد ، انتشار الأمراض والحراك الاجتماعي وأنماط النمو، والتغير في الصفات السكانية على مر الزمن ومن هذا المنظور فإن المجتمع المحلي يتكون من إناس يتجمعون في مكان تحت سمات شخصية مشتركة . والمدخل الأيكولوجي للمجتمع المحلي يشمل دراسة الناس في تفاعلهم في البيئة وتأثير البيئة على حياة الناس والتنظيم الاجتماعي والتوزيع المكاني للأفراد ومؤسساتهم .

**4- العمليات الوظيفية والعمل الاجتماعي :** يحدد المدخل الوظيفي المجتمع المحلي من مفهوم غايات كالوظيفة أو مشكلة تحتاج لاتخاذ إجراء نحوها ويعتبر روس Ross أول من وضع هذا المفهوم حيث حدد المجتمع الوظيفي بأنه "مجتمع يشمل جماعات من الناس لهم اهتمامات أو وظيفة مشتركة مثل الزراعة أو التعليم أو الرعاية أو الدين". ومنظور العمل الاجتماعي في المجتمع المحلي يشمل سلسلة الأحداث، المترابطة للعمل الاجتماعي داخل المجتمع وتنمية المجتمع المحلي ، ومثال ذلك ما وضعه كوفمان Kaufman من أبعاد تميز العمل الاجتماعي في المجتمع المحلي community action هذه الأبعاد هي : "شمولية الاهتمامات التي يناضل المجتمع المحلي من أجلها ، الهوية المحلية للعمل ، درجة المشاركة المحلية ، ومدى اتساع التنظيم .

**5- النسق الاجتماعي :** وضع مدخل النسق الاجتماعي من خلال النظرية العامة للنسق ويرى وارن Warren R.L المجتمع من خلال إطارين مرجعين وهما: النسق الأفقي حيث تترابط الوحدات على المستوى المحلي ، والنسق الرأسى حيث يرتبطون وظيفيا مع وحدات مجتمع خارجي آخر على مستوى المحافظة أو المنطقة أو المستوى القومي .



## **ولمفهوم المجتمع المحلي هناك ثلاثة مداخل فرعية رئيسية هي<sup>(١٤)</sup>:**

**1- كموقع محلي :** وهو تعبير جغرافي يقصد به وجود مستوطنة بشرية تقع في نطاق أرض محلية معينة وليس هذا بالتعريف السوسيولوجي إذ أنه يخلو من الاعتبارات الخاصة بالسكان وبالتفاعل بينهم .

**2- كنسق اجتماعي محلي :** أي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تقع كلها أو معظمها في نطاق الموقع المحلي وهذا المفهوم أكثر سوسيولوجية لأنه يشير إلى وجود شبكة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون في نفس الموقع المحلي ومع ذلك فإن هذا المفهوم لا يشير إلا إلى بنية هذه العلاقات وليس إلى مضمونها .

**3- كنمط من العلاقات :** بمعنى أنه يمثل عنصر الهوية بين الأفراد وهذا المفهوم عن المجتمع المحلي بما يحمله من ألوان الهوية المشتركة ، وقد يكون أفضل وصف له هو المشاركة حيث أنه يجسد الإحساس بوضوح أكثر بالهوية الهادفة والتجربة المشتركة.

## **وفي النهاية يمكن تحديد تعريف المجتمع المحلي كما نراه فيما يلي :**

**1- أن المجتمع المحلي لا بد وأن يتميز بصغر الحجم النسبي وليس المطلق وذلك لسهولة التعامل معه ميدانياً أو تخطيطياً أو تنفيذياً كما أن صغر الحجم هذا يتحدد بناء على مساحة الأرض التي يقطن عليها الناس وكذلك عدد السكان القاطنين على هذه الأرض .**

**2- أن المجتمع المحلي قد يكون مدينة أو قرية أو مجموعة مدن أو مجموعة قرى أو محافظة أو حي.**

**3- وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد القاطنين في المجتمع المحلي ولكن قد تكون هذه العلاقات تتسم بالتعاون أولاً وقد تكون متسمة بالود والوفاء أولاً.**

**4- وجود ثقافة مميزة لهذا المجتمع المحلي المتخلف أي وجود سمات ومميزات مشتركة بين الأفراد المكونين للمجتمع المحلي .**

**5- وجود أو عدم وجود روابط قوية بين أفراد المجتمع أو بين الأفراد أنفسهم والمجتمع وهذه الروابط تكون مثل الانتماء والارتباط بالمجتمع المحلي فقد تكون هذه الروابط موجودة أو غير موجودة حيث إن وجودها أو عدم وجودها مرهون بظروف معينة متعلقة بالناس أنفسهم أو بالمجتمع المحلي.**

6- وجود تنظيمات داخل المجتمع المحلي الصغير وخارجه تعمل هذه التنظيمات على مساعدة أفراد المجتمع على إشباع حاجاتهم الاجتماعية.

### ثالثا : عناصر تكوين المجتمع المحلي<sup>(15)</sup> :

1 - **الناس** : من حيث صفاتهم وخواصهم العددية والجنسية وفئات الأعمار والحالة الزواجية والتعليمية والمهنية والعملية والاقتصادية وطبقاتهم الاجتماعية إذ أن جميع هذه الصفات والخواص لها آثارها على نشاط المجتمع وحيويته وأنظمتها الاجتماعية وإمكانيات التغير الاجتماعى فيه .

2 - **البيئة الطبيعية** : وتوصف البيئة الطبيعية في المجتمع المحلي بكونها بيئة متصلة متجاورة دون فاصل طبيعى ويجب أن تتضمن دراسة البيئة الطبيعية مساحة الأرض وخصوبتها وطبوغرافيتها وظروفها الجوية وأنواع الإنتاج الزراعى وموقعها وطرق مواصلاتها ومواردها الأرضية وتحت الأرضية .

3 - **العلاقات الإنسانية** : دراسة العلاقات الإنسانية في المجتمع المحلي من الموضوعات الهامة بالنسبة لأى عملية من عمليات التنمية . فالعلاقات في المناطق الريفية شخصية وقوية بمقارنتها بالعلاقات في المناطق الحضرية . وترجع قوة العلاقات في المناطق الريفية إلى انخفاض كثافة السكان ومن مميزات قوة العلاقات التعاون عند الأزمات وتبادل المنفعة ويمثل تعاون الزراع في الريف أقدم أنواع التعاون وقد يصاحب قوة العلاقات في المناطق الريفية أحيانا نوع من الضبط الاجتماعى العالى ويقصد به القوة المسيطرة أو المؤثرة على سلوك الأفراد والجماعات ويجعل هذا السلوك يأخذ شكلا معينا في المواقف المختلفة . والقوى الاجتماعية مثلة في التقاليد والعرف والعادات أقوى في المناطق الريفية عنها في الحضر نتيجة لمعرفة الناس بعضهم بعضا معرفة شخصية .

والضبط الاجتماعى الزائد يحد من سلوك الأفراد ويجعله يسير على وتيرة واحدة فالخروج على التقاليد والعادات يمثل مشكلة كبيرة ولذا فالضبط الاجتماعى قوة رادعة تتمثل في النقد الاجتماعى الذى يكون أحيانا أشد وأقصى من القانون . وقد يؤدي الضبط الزائد إلى الحد من اقتباس الأساليب الجديدة مما يؤثر على عملية التنمية كما لا يمكن التغاضى عن العلاقات الإنسانية عند القيام بعمليات الإصلاح الاجتماعى .

**4 - المؤسسات والمنظمات :** يجب أن تتوفر في المجتمع عدد من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والأنظمة الاقتصادية والتعليمية والدينية والإدارية والحاكمة ، ووجود هذه المؤسسات الاجتماعية ضرورى لتحقيق أهداف أساسية لقيام المجتمع المحلى. فتوفر الأسرة مقابلة الدوافع الطبيعية والجنسية والنفسية بفرض حفظ النوع والتربية الاجتماعية ، وتوفر المؤسسة الاقتصادية توفير السلع الأساسية واحتياجات الأفراد منها والهدف من المؤسسات التعليمية نقل خبرات الأجيال القديمة إلى الأجيال الحديثة ، وتهدف الإدارة الحاكمة إلى توفير الأمن وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. كما تهدف المؤسسة الدينية إلى توفير الطمأنينة والمثل العليا التى تربط بين الأفراد فى المجتمع وتوجيههم الوجهة الصالحة .

كما تعتبر المنظمات الاجتماعية أحد مكونات المجتمع المحلى الهامة حيث أنها الأداة التى يمكن عن طريقها تحقيق مختلف الخدمات . وهى الطريقة العملية التى تتم بواسطتها عمليات التنمية حيث أنها عمليات جمعية بمعنى اشتراك الناس معا فى تحقيق أهداف عامة مشتركة . لذا لابد أن ينضموا فى لجان أو منظمات أو فى اللجان والمنظمات معا . ومن الأهمية التعرف على نوع المنظمات الموجودة فى المجتمع المحلى وعدد كل منها . والعضوية وصفات وخواص الأعضاء . والقوانين واللوائح والأهداف والميزانية ومصادر التمويل ونشاط المنظمة وبرامجها الحالية ومدى كفاءة المنظمة فى تحقيق أهدافها إلى غير ذلك .

**5 - الأهداف والرغبات والآمال المشتركة :** الأهداف والرغبات والآمال المشتركة تكون جزءا هاما فى بنية المجتمع المحلى . فالاهتمامات المشتركة تمثل الأعصاب والشرابين التى تربط أجزاء الجسم الواحد ولا يعنى ذلك ان تكون اهتمامات جميع أفراد المجتمع المحلى متفقة ولكن ذلك لا يمنع وجود اهتمامات غالبية تستهدف توفير خدمات مشتركة وإلا تعذر تحقيق الأهداف والرغبات والآمال المفيدة فى المجتمع المحلى .

**6 - شبه الاكتفاء الذاتى :** من المعلوم انه لا يوجد مجتمع قومى أو محلى مكتفيا ذاتيا فالمجتمع المحلى مهما توفرت به الخدمات المختلفة سيعتمد على المجتمعات المحلية الأخرى والمناطق الحضرية فى الحصول على بعض الخدمات والسلع التى تشبع احتياجات ورغبات سكانه اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا والحصول على الخدمات فى المجتمع المحلى عنصر هام من عناصر تكوينه . والمجتمعات المحلية المتقدمة هى التى تستطيع



توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لسكانها وتتابع توفير الجديد من الاحتياجات حتى يمكنها إشباع رغباتهم بأكثر قدر ممكن.

#### رابعاً : التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلي:

حظى مصطلح تنمية المجتمع بانتشار دولي ، في واقع الأمر منذ ان تبناه مؤتمر كامبردج والذي عقد عام 1948 وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الأفريقية ، وقد فضل مؤتمر (كامبردج) استخدام تنمية المجتمع على مصطلح "التعليم العام" للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها - ولو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادأة ، حيث يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ واستثارة تلك المبادأة . وأثر ذلك نظم معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامجاً دراسياً عن تنمية المجتمع . وبعد ذلك بثلاث سنوات تكونت جماعة تنمية المجتمع التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية وفي 21 فبراير 1957 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بناءً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص .

وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960 عن مصطلح "التعليم الأساسي" واستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع، إشارة إلى جهودها للتعامل مع السكان الريفيين لمساعدتهم على النهوض ببيئاتهم<sup>(16)</sup>.

ويعرف تنمية المجتمع المحلي على أنه " الجهود التي تبذل من المهنيين وسكان المجتمع المحلي لتدعيم الروابط الاجتماعية بين أعضاء المجتمع ، ودفع المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادة المحلية المسؤولة وإيجاد أو إعادة الحيوية للمؤسسات المحلية. وقد نشط العاملون في تنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث في أواخر العشرينات من القرن العشرين ، خاصة في زيادة الوعي ، ومساعدة سكان المجتمع على تحقيق مشاركة جماعية كبيرة وتنمية القيادات المحلية ، وقد عمل أخصائيو تنمية المجتمع في المجتمعات الريفية المتخلفة والمجاورات الحضرية الفقيرة لتمكين وتيسير جهود المواطنين في العمل معاً لزيادة فاعليتهم وكفاءتهم الذاتية ، واقتصادهم وفرصهم التعليمية<sup>(17)</sup>.

ويختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم تنمية المجتمع كل وفق تخصصه . فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة ، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات. فعلى سبيل المثال تعنى التنمية المحلية لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ، بما يعنه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

كما تعنى لدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية : الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي ان يترل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة ، وتعزيزه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة ، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة. وتعنى التنمية الاجتماعية المحلية لدى المصلحين الاجتماعيين توفير التعليم والصحة والسكن اللائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان ، والدخل الذي يوفر له احتياجاته ، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح، وتكافؤ الفرص ، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية .

وعند المهتمين بعلوم الدين تعنى التنمية الاجتماعية المحلية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه وأن ذلك يستوجب تحقيق العدالة من الناحية القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، وقيام التعاون على كافة المستويات ، والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله<sup>(18)</sup>.

#### **تعريف هيئة الأمم المتحدة 1955 :**

حيث يشير هذا التعريف إلى أن "تنمية المجتمع هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع ككله اجتماعياً واقتصادياً والمعتمدة بأكثر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه<sup>(19)</sup>.

#### **تعريف (موازي روس) عام 1955 :**

" أنها عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولوياتها ثم أذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف ، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات

والأهداف ثم القيام بعمل إزائها وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع<sup>(20)</sup>.

### **تعريف هيئة الأمم المتحدة 1956 :**

هي "العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية ، وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي<sup>(21)</sup>."

### **تعريف ارثر دانهام عام 1970 :**

تعنى تنمية المجتمع المحلي تلك الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية ، بجانب زيادة طاقة الأهالي على المشاركة والحكم الذاتي وبكامل الجهود ارتباطاً بشئون المجتمع المحلي<sup>(22)</sup>.

### **تعريف عبد المنعم شوقي 1963:**

يعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها العمليات التي تبذل بقصد وفق خطة عامة لأحداث تطور وتنظم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية ، بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة . على أن تكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات<sup>(23)</sup>.

### **تعريف الفاروق ذكي يونس 1967 :**

"إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهلي ، بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى<sup>(24)</sup>."

### **تعريف محمد كامل البطريق 1968:**

يعرف تنمية المجتمع بأن محصلة الجهود التي تبذلها الدولة ممثلة في الحكومة والمجتمع ممثلاً في هيئاته للوصول إلى مستوى أفضل من الحياة سواء أكان هذا في الميدان الاقتصادي أو الانتاجي أو في ميدان الخدمات<sup>(25)</sup>.



### **تعريف عبد الباسط محمد حسن 1977:**

إن تنمية المجتمع كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها والجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد ، على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض والزام<sup>(26)</sup>.

### **تعريف سوسن عثمان 1988<sup>(27)</sup> :**

أن تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجه ومتكاملة تركز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة في الميادين المختلفة ، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقاً لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة.

### **تعريف رشاد عبد اللطيف 2000:**

أن تنمية المجتمع المحلي (التنمية المحلية) هي<sup>(28)</sup>:

- 1 - كل الجهود البشرية المبذولة من أجل أحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع
- 2 - أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بل هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات ، ويعتمد إلى كل المجالات ، وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عوناً على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع .
- 3 - أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات، حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك .
- 4 - أنها تعتمد على القيم الإخلاقية والدينية تستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها.
- 5 - تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية .
- 6 - أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

ونركز هنا على المجتمع المحلي على اعتبار أنه الوحدة الصغيرة التي يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التي يعتمد عليها المجتمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط.. أى أنه بمثابة "بيت الخبرة للمجتمع الكبير وصانعي القرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

### **خامساً : عناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلى :**

يمكن تحديد عناصر التنمية المحلية فى ثلاثة : تغيير بنائى أو بنيانى ، ودفعة قوية ، وإستراتيجية ملائمة ، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية المحلية ولازمة وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح .

#### **1- التغيير البنائى أو البنيانى<sup>(29)</sup>:**

يقصد بالتغيير البنائى أو البنيانى ذلك النوع من التغيير الذى يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة فى المجتمع ، ويقتضى هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير فى الظواهر والنظم والعلاقات السائدة فى المجتمع . أى أنه التغيير الذى يحدث فى بناء المجتمع ، أى فى حجمه وفى تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعى .

والتغيير البنائى هو الذى يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمن الصعب أن تحدث التنمية فى مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعى لذلك المجتمع فقد ورثت البلاد النامية كثيراً من المشكلات التى ترسبت وتراكمت عبر السنين . وأصبحت مثل خصائص البلاد النامية نفسها كالثنائية الاقتصادية والتكنولوجية وزيادة الطابع الزراعى عليها والتفاوت الكبير فى توزيع الثروة والدخل، وسيطرة أفراد الطبقة العليا على جهاز الحكم والسلطة وانخفاض المستويات التعليمية .

كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية ، ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو فى هذه البلاد دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية ولها طابع الشمول والامتداد - أما الطابع الذى يعالج الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولاً جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية فى البلاد النامية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها ، بحيث لا يغير البناء الاجتماعى فى تلك البلاد تغييراً جذرياً فلن

تتحقق له مقومات النجاح. وعلى ذلك نجد أن التغيير البنائي واحداً من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية ، بدونها لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومات هذه البلاد .

## 2- الدفعة القوية :

لابد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها ، من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود. وهذا الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لأحداث تغييرات كيفية في المجتمع ولأحداث التقدم في أسرع وقت ممكن . وتعتبر حكومات الدول النامية هي المسئولة مسئولية تكاد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية ، فهي التي تملك إمكانيات التغيير ، وهي المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد . ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الصناعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد ، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً بقدر الإمكان وبتأمين العلاج، والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات .

ولمخاربة الأمية بين الكبار فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع ، وبالاستعانة بالشباب المتعلم في المناطق الريفية والحضرية وتجنيدهم في حملات محو الأمية، والاستعانة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية ، وسن القوانين ذات الصلة بتشغيل العمال في القطاعات الصناعية والتي تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة وهكذا .. والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها قوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل أضراراً مقاومة التغيير الذي يحدث في الجوانب الاقتصادية ، ووضع العقوبات والعراقيل عن طريق هذا التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فاعليته .

بالإضافة إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تتطلب الخطط الاقتصادية من خطة التعليم توفير القوى البشرية المدربة ، وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في موقع العمل وكذلك بالنسبة لباقي الخطط الاجتماعية المختلفة. ثم أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد ،



فارتفاع المستوى الثقافى والصحى للعامل وعدم تعرضه للإجهاد يزيد من طاقته وقدرته على العمل ، كما يؤدى التعليم إلى زيادة الإتقان فى العمل . لذا فإنه من الضرورى إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادى والاجتماعى بحيث تكون الخطط متكاملة فى وظيفتها ، متوازنة فى أهدافها ، ومتفاعلة نحو تحقيق هدف مشترك .

### 3- الاستراتيجية الملائمة :

ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التى ترسمها السياسة التنموية فى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتى . وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذى يعنى الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف . ولكى يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة جيدة الإعداد من شأنها تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التى تحت تصرفه استغلالاً حسناً .

وينبغى أن تقوم استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية على أساس تدخل الدولة فى مختلف الشئون بحث توجه الدولة النشاط الاقتصادى نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة ، وبحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقى بالنسبة لكافة المواطنين .

كما ينبغى أيضاً أن تقوم استراتيجيات التنمية الاجتماعية المحلية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . أى تحقيق التوازن بين رأس المال البشرى ورأس المال المادى .

### وتتوقف الإستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات أهمها :

- 1- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف .
- 2- نوع الاستعمار الذى كان يحتل البلد
- 3- الفترة الزمنية التى مرت منذ حصول الدولة على استقلال ونوع الحكم السائد فى البلد بعد تحرره .
- 4- درجة الاستقرار السياسى ونوعية الإدارة .
- 5- شكل الجهاز الحكومى .
- 6- طبيعة النظام الاقتصادى .
- 7- نوعية التركيب الطبقي .

8- حجم المناطق الريفية الحضرية .

9- تركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع .

10- طبيعة الأهداف المنشودة . فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد ، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب .

### **خطوات تنمية المجتمع المطى<sup>(30)</sup> :**

لكي تحقق تنمية المجتمع الهدف منها فإنها تستوجب القيام بعدة خطوات تشكل خطوات تنمية المجتمع وهي :

#### **1 - دراسة المجتمع المطى :**

وتشمل هذه الدراسة معرفة احتياجات المجتمع ومشاكله وموارده الأساسية بحيث تتم هذه الدراسة على أساس المنهج العلمي ، وتستخدم نتائج هذه الدراسة لخلق وعي عام يعمل على رسم الخطط الرئيسية للإصلاح ومعالجة المشاكل ووضع البرامج النهائية التي تساعد على تحقيق الرفاهية في حياة هذا المجتمع .

#### **2 - تخطيط مشروعات وبرامج التنمية :**

وتتضمن هذه الخطوة مناقشة الاحتياجات والمشكلات المختلفة ثم ترتيبها بحسب أولويتها واختيار أكثرها أهمية للبدء بها ثم مناقشة الحلول المختلفة لتلك الحاجة أو المشكلة التي أعطيت لها الأولوية على غيرها . ثم المفاضلة بين الحلول المختلفة وصولاً إلى أفضل هذه الحلول بحيث يراعى أن تكون هذه الحلول يتوفر لها الموارد والإمكانات والخبرات الفنية .

#### **3 - تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية :**

وتتضمن هذه الخطوة وضع برامج التنمية موضع التنفيذ .

#### **4 - التقييم :**

والتقييم يعتبر خطوة أساسية للوقوف على ما حققه المشروع من الأهداف الموضوعية ، وللمعرفة نقاط الضعف في التنفيذ لتلافيها مستقبلاً ، ونواحي القوة والنجاح لتدعيمها مستقبلاً .

## مراجع الفصل الاول :

- 1 - رشاد أحمد عبد اللطيف : أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، مدخل دراسة المجتمع ، (القاهرة ، دار الجنيدى ، 2001) ص 184
- 2- نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1998) ص ص 91 : 92.
- 3 - أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع مبادئ وأسس نظرية ، ط 1 ، الجزء الأول ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1970) ص ص 86 : 87.
- 4 - محمد الجوهرى ، سعاد عثمان : دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، ط 1 ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1991) ص 76.
- 5 - حسين عبد الحميد رشوان : المجتمع ، دراسة في علم الاجتماع (الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1990) ص 109.
- 6 - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993) ص 149.
- 7 - محمد كامل البطريق ، محمد نجيب توفيق : مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1970) ص 65.
- 8 - عليه حسن حسين ، تقديم : أحمد أبو زيد : التنمية نظرياً وتطبيقاً ، (الكويت ، دار القلم للنشر والتوزيع ، 1985) ص 43.
- 9 - George Brager, Harry Specht and James L. Torczyner : Community Organization, 2 nd edition, New York, Columbia University Press, 1987, PP 32 : 38.
- 10 - J. John Palen: The Urban World, New York, McGraw Hill book company, 1987, P163.
- 11 - Wayne A. Chess and Julia M. Norlin : Human Behavior and The Social Environment, A social Systems Model, London. Printed in recycled, acid, Free paper, 1991, P376.
- 12 - ديانا كوينرز : مقدمة التخطيط الاجتماعى في العالم الثالث . (ترجمة : الفاروق زكى يونس) مرجع سبق ذكره ، ص ص 158 : 159.
- 13 - أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية



- (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000) ص ص 100: 101.
- 14 - عادل مختار الهوارى ، سعد عبد العزيز مصلوح : موسوعة العلوم الاجتماعية ، ط1 (بيروت ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 1994) ، ص ص 133: 134.
- 15 - حسن على حسن : المجتمع الريفي والحضرى دراسة مقارنة مبسطة (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1991) ص ص 290-292.
- 16- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع ، النظرية والتطبيق ، (القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر، 1991) ص 69.
- 17 - أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص 103.
- 18 - أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع (الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1999) ص 2.
- 19- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، (القاهرة ، مكتبة وهبه ، 1977) ص 139.
- نقلاً عن :
- United Nations publications : Social Progress through community Development 1955, P.6
- 20 - Murray Ross: community organization theory and principles, New York, Harper and Brothers, 1955, P.39.
- 21 - عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.
- 22 - Arther Dunham : The New Community organization New York, Thomas and Crowell, 1970, P140.
- 23 - عبد المنعم شوقى ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، (القاهرة ، دار النهضة الشرق ، 1963)، ص 33.
- 24 - الفاروق ذكى يونس : تنمية المجتمع في الدول النامية ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة 1967)، ص ص 38-39.
- 25 - محمد كامل البطريق : منهاج خدمة المجتمع ، ط 1 ، (القاهرة مكتبة لقاهرة الحديثة، 1968) ص 43.

- 26 - عبد الباسط محمد حسن : مرجع سبق ذكره ، ص 137.
- 27 - سوسن عثمان عبد اللطيف : قراءات في التنمية المحلية ، (القاهرة ، مكتبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، 1989) ص ص 53-54.
- 28 - رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلي ، (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2000) ص 22.
- 29 - عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 110-124.
- 30 - محمد بهجت كشك : تنظيم المجتمع المبادئ والعمليات ، الجزء الأول ، (القاهرة ، المكتب التجارى الحديث ، 1988) ص 178.

## **الفصل الثانى**

# **مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**

**أولاً : مفهوم اللامركزية**

**ثانياً : مفهوم التمكين**

**ثالثاً : مفهوم تحسين نوعية الحياة**

**رابعاً : مفهوم الجودة الشاملة**





## الفصل الثاني

### مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة

### للمجتمعات المحلية

#### أولاً : مفهوم اللامركزية :

تعتبر اللامركزية من أهم الظواهر التي أثرت على التخطيط في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، وقد ظهرت اللامركزية كأحد الحلول لمواجهة مساوئ البيروقراطية التي تمثلت في العجز والفشل في تحمل مسألة انتشار وتوزيع المعلمين وتحديد رواتبهم وتوزيع المعدات والأدوات وصيانة المباني والمنشآت لذلك ظهرت اللامركزية لمواجهة مثل هذه المشكلات.<sup>(1)</sup>

فاللامركزية توفر الفرصة لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من أسفل ومن مزايا اللامركزية أيضاً إدماج المواطنين في الشؤون العامة وحفز التنمية الاقتصادية المحلية وإن كان هذا لا يمنع من وجود مخاطر لها ومنها زيادة التباين عبر المناطق وفقدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي .

وتؤكد التجربة أنه من غير المرجح أن تنجح اللامركزية بدون ترتيبات مؤسسية فعالة لدعم الخضوع للمساءلة على المستوى المحلي، ووضع قيود مالية من جانب الحكومات المحلية والقومية، وتقوية اللامركزية يعتمد على الديمقراطية وتعزيز الاستقلالية ومن ثم فاللامركزية تجعل عمليات التنمية أكثر ارتباطاً بالواقع والحاجات المجتمعية وأكثر قبولاً لعوائدها، مما يدعم الثقة.<sup>(2)</sup>

وخاصة إذا كان النمط الإداري السائد في السنوات الماضية يعتمد على المركزية السبي تحصر الخبرة والسلطة في أيدي أشخاص معينين، وعلى هذا فإذا لاءمت المركزية الأفس فإنها لا تتفق مطلقاً مع مقتضيات انيوم وإذا كانت النظم الإدارية العامة قد تشبث بها قديماً فإنها تمقتها الآن كل المقت وتدعو إلى التخلص منها ما استطاعت.<sup>(3)</sup>

وذلك بالاعتماد على أنه من أهم مزايا اللامركزية من الناحية الاجتماعية أنها تساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والقومية وذلك عن طريق إدراك المواطن لمسئوليته المتصلة بحل المشكلات المحتملة وإسهام المواطن في تنفيذ المشروعات المحلية وما صاحب ذلك من تنمية رغبته في المحافظة عليها وصيانتها إحساساً منه بأنها من صنعة.

أما من الناحية الإنسانية فأنها تعمل على شعور العاملين بالأهمية النابعة من تحمل مسؤولية البت وممارسة حرية التصرف والشعور بالرضا المستمد من السلطة المخولة للرؤساء اللامركزيين.<sup>(4)</sup>

كما أنها عملية اجتماعية تهتم بحسن استغلال الموارد البشرية من معلمين ومتعلمين وتنظيم جهودهم بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق الأهداف المنشودة بالكم والكيف الذي يتمشى مع أهداف المجتمع وطموحاته شريطة أن يتم ذلك كله في جو تسوده العلاقات الإنسانية الطيبة عن طريق التعاون والمشاركة بين أفرادها وإشراكهم جميعاً في اتخاذ القرارات، وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بهم وبما يقومون به من أعمال.<sup>(5)</sup>

### - مفهوم اللامركزية Decentralization :

لقد تعددت مفاهيم اللامركزية وفقاً لطبيعة المجال العلمي والمهني الذي تطبق فيه. وبالرغم من تعدديه هذه المفاهيم إلا أن الهدف والمغزى من اللامركزية يتوحد في شتى المجالات والتخصصات.

### هذا ويمكن توضيح مفهوم اللامركزية على النحو التالي :

يقصد باللامركزية في الاجتماع الحضري ميل الناس إلى البعد عن مركز المدينة ويحدث عادة في السكن فكثيراً ما يميل الشخص إلى المركزية والتجمع من ناحية العمل ولكنة يميل إلى اللامركزية في ناحية السكن.

ويقصد باللامركزية في الأعمال الإدارية نقل الاختصاص كلية بما يتضمنه من سلطة ومسئولية من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى بحيث تصبح عملية اتخاذ القرارات والمسئولية أقرب إلى مواقع التنفيذ.

ويقصد باللامركزية من الناحية السياسية النظام الذي يمنح الوحدات الجغرافية نوعاً من الاستقلال المحلي.<sup>(6)</sup>

وهناك من يعرف اللامركزية في ضوء مفهوم المركزية في العمل حيث تعرف المركزية على أنها الوضع الذي يفوض فيه أقل مقدار ممكن من المهام الوظيفية وكذلك الصلاحيات إلى المرؤوسين وهو بذلك يعكس اللامركزية التي يتم فيها تفويض أكبر قدر ممكن من المهام والصلاحيات للمرؤوسين.<sup>(7)</sup>



## ويعرف قاموس وبستر اللامركزية على انها :

(1) التحرك من المركز والانتشار ويستخدم هذا المفهوم بوجه خاص مع الحكومات والسلطات الأخرى.

(2) أنها التحرك من الوحدات الكبرى إلى الوحدات الصغرى من أجل تعزيز الكفاءة والتحكم الإداري. (8)

وهناك من يعرف اللامركزية على أنها تجزئة شيء مركز وتوزيع أجزائه وعناصره في نواح عديدة. فلا مركزية الصناعات مثلاً تعنى نقل الصناعات المحتشدة في منطقة معينة وتوزيعها على المناطق غير الصناعية أو المناطق التي تقل فيها المصانع، وفي الإدارة تعنى اللامركزية نزع السلطة من أفراد قلائل وتوزيعها على عدد أكبر من الأشخاص أو الإدارات أو الأقسام في مناطق متعددة (9).

ويعرف أحمد شفيق السكري اللامركزية على أنها نشر المسؤولية والتخطيط والتطبيق للتغير من المستويات العليا للسلطة التنظيمية تجاه هؤلاء الأقرب للمشكلة ومنطقة العمل. (10)

كما تعرف اللامركزية على أنها توزيع وانتشار Diffusion المسؤولية responsibility وعمليات التخطيط Planning والتنفيذ Implementation الخاصة بإحداث التغير من مستوى السلطة العليا في المنظمة أو المؤسسة إلى المستويات الأقل والأقرب إلى موقع الحدث. (11)

ويعرف Brown 1990 اللامركزية على أنها تفويض السلطة من أجل صنع القرارات وتقسيم الأدوار داخل المنظمة. ولقد فصل Brown بين اللامركزية السياسية التي تتسم بأغراضها الخاصة، واللامركزية التنظيمية التي اعتبرها أسلوب فني.

أما Slater 1993 فقد افترض أن مصطلح اللامركزية يستخدم من أجل تعزيز كفاءة صنع القرار معتبراً أن التدخل الإنساني عنصراً حاسماً وضرورياً في اللامركزية والمركزية. (12)

هذا تتفق المفاهيم السابقة مع مفهوم اللامركزية في نطاق الإدارة المؤسسية حيث تعرف اللامركزية في هذا النطاق على أنها : تفويض سلطة مركزية لوحدات فرعية من النظام المؤسسي ، السلطة التنفيذية واتخاذ بعض القرارات بحيث تدير كل وحدة من هذه الوحدات في منطقة جغرافية معينة مما يؤدي غالباً إلى رقابة شعبية أعظم Community Control. (13)

## هذا ويقصد باللامركزية إجرائيا في هذه الدراسة ما يلي :

- 1- تنطوي اللامركزية على تفويض السلطة والمسئولية عن إنجاز الأعمال من مستوى السلطة المحلية إلى الإدارات التابعة لها ومنها إلى الوحدات الفرعية.
- 2- تهتم اللامركزية بمساءلة المسؤولين عن أداء العمل وتحقيق أهداف التنمية المحلية على كافة المستويات الإدارية والمجتمعية .
- 3- تهتم اللامركزية بالمحاسبية وكشف الحقائق الخاصة بالأداء التنموي في إدارة الموارد المجتمعية.
- 4- تتطلب اللامركزية إعداد الكوادر الإدارية القادرة على تحمل المسئولية في أداء العمل وإنجاز المهام الموكلة إليها في كافة الوحدات الإدارية الفرعية.
- 5- تركز اللامركزية على تعزيز عملية صنع واتخاذ القرارات اللازمة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ خدمات التنمية المحلية .
- 6- تعتمد اللامركزية على حتمية الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المرتبطة واللازمة لتحقيق أهداف التنمية المحلية .

## اشكال اللامركزية :

تأخذ اللامركزية أشكال متعددة ومختلفة يمكن حصرها في نوعين رئيسيين هما: (١٤)

### (أ) اللامركزية السياسية :

وتعرف أحيانا باسم الفيدرالية ( Fedralism ) وأحيانا بالاتحاد المركزي وهي عبارة عن نظام يتم فيه توزيع الوظائف والصلاحيات الحكومية المختلفة بين مستويين من الحكومات هي : حكومة العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

### (ب) اللامركزية الإدارية :

توزع الوظيفة الإدارية في هذا النوع بين الجهاز الإداري المركزي وهيئات أخرى مستقلة أو شبه مستقلة على أساس إقليمي وموضوعي وتقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين رئيسيين هما :

## • اللامركزية المصلحية أو المرفقية :

وهذا النوع من اللامركزية يعنى أما قيام هيئات عامة مستقلة تحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي، أو منح هيئة وسلطة معينة الشخصية الاعتبارية ونوعاً من الاستقلال بحيث تمارس الاختصاصات على مستوى الدولة ككل أو على مستوى عدة أقاليم أو إقليم واحد، وعادة لا تتبع مثل هذه الهيئات والمرافق للحكومة المركزية بشكل مباشر.

## • اللامركزية الإدارية والإقليمية :

توزع السلطات والصلاحيات في هذا النوع من اللامركزية بين الحكومة في العاصمة والوحدات الإقليمية ذات الشخصية الاعتبارية والتي تعرف بالإدارة المحلية، وبناء على هذا الأسلوب يتم تقسيم الدولة إلى وحدات إقليمية محددة ويدير كل وحدة مجلس محلي منتخب من قبل السكان المحليين وعادة تخضع هذه المجالس لرقابة السلطة المركزية.

وهناك تقسيم آخر للامركزية من منظور " إدارة التنمية الاقتصادية " يرى أن منظمات الجهاز الإداري ما هي إلا أدوات للتنمية أكثر من أي شيء آخر " ولهذا فهي إما منظمات مصلحية *Departmental or ministerial* وهي النوع الأقدم في تكوين الجهاز الإداري الحكومي ( يقصد إدارات الفروع ) أو منظمات محلية وإقليمية *Local or regional units* وهي المنظمات الإدارية العامة التي تنشأ في مناطق الدولة لتنفيذ سياستها، وهي نوع أحدث من المنظمات، ثم المؤسسات العامة *Public corporation* وهي منظمات اقتصادية أنشأتها الدولة وتديرها الحكومة وحدها أو مع أفراد من الشعب حسب النظام الاقتصادي السائد<sup>(15)</sup>

## شروط نجاح تطبيق اللامركزية :

لنجاح تطبيق اللامركزية بأشكاله ومستوياته المختلفة لابد من توافر عدة شروط هي:<sup>(16)</sup>

( ١ ) **توافر الإرادة السياسية** ( *Political will* ) في المركز من أجل التخلي عن جزء من صلاحياتها لصالح المستويات الإدارية المحلية والتي لابد أن تكون بدورها قادرة على حمل وتنفيذ هذه المسؤوليات الجديدة بشكل جيد وفعال.



(ب) تطبيق اللامركزية الشاملة : بمعنى أن منح السلطات المحلية صلاحيات الإدارة والتشريع لا يعنى شيئاً إذا لم يرافقه نوع من اللامركزية المالية أو على الأقل صلاحيات لتوليد إيرادات تمكن السلطات المحلية من إنجاز المهمات الملقاة على عاتقها.

(ج) الرغبة الجادة لدى القاعدة العريضة من المجتمع في التحول للحكم الذاتي المحلي مطلب أساسي لنجاح اللامركزية فتنظرياً يجب أن يبنى الحكم المحلي من أسفل إلى أعلى وليس العكس وهذا الهدف لن يتحقق بدون مشاركة شعبية .

(د) بناء ثقافة لدى شرائح المجتمع المختلفة عن مفهوم اللامركزية وتدعيم التقاليد والقيم المساندة لها.

### مزايا وعيوب اللامركزية<sup>(17)</sup> :

لقد حدد (Sturman 1989) المحددات التالية لمزايا اللامركزية وتتمثل فيما يلي :

- القدرة على ربط عملية صنع القرار بشكل أكثر سهولة بالظروف المحلية.
- القدرة على توليد الحماس بين المشاركين في عملية صنع القرار.
- القدرة على نشر مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال إشراك عدد كبير من الناس في العمليات السياسية .
- إتاحة الفرصة للمزيد من البناءات المبتكرة في الظهور.
- العمل على زيادة كفاءة التنمية من خلال إدراك عدم ملائمة البناءات البيروقراطية للنظام التنموي ..
- القدرة على تحديد الموارد الحكومية بالاستناد على أساس أكثر منطقية وعدالة كنتيجة لقدورها على التحديد الدقيق للحاجات.
- القدرة على تمكين الجماعات المهمشة .
- القدرة على تدعيم المحاسبة .

أما عن عيوب اللامركزية فقد استند Sturman في توضيح هذه العيوب على ما يلي :

- أن المركزية تمكن من التوزيع العادل للموارد .
- أن توحيد النظم المركزية تيسر حل مشكلات جميع افراد المجتمع .

- أن الضبط والتحكم البرلماني يكون أكثر سهولة من خلال النظم المركزية المنظمة.
  - أن الأقليات المحلية تحظى بحماية أكبر في ظل نظام الحكم المركزي.
  - أن الصراع بين الجماعات المحلية والمركزية أو بين الوحدات المحلية ومجتمعاتها، ربما يتزايد في ظل النظم اللامركزية.
  - أن جودة التنمية المحلية في ظل النظم اللامركزية ربما تتباين من منطقة إلى أخرى ومن وحدة محلية إلى أخرى.
  - أن الموارد والخدمات في ظل النظم اللامركزية ربما تقسم بالازدواجية بين المناطق والوحدات كما أنه ربما ينقصها التنسيق.
- تعهدات والتزامات اللامركزية<sup>(١٨)</sup> :**
- تتراوح تعهدات اللامركزية من حيث درجة الالتزام بها ما بين التزام ضخم وجدير بالاهتمام والتزام متوسط أو متواضع، ويمكن توضيح هذه الالتزامات فيما يلي :
- التزامات جديرة بالاهتمام وتتمثل فيما يلي :**
- التغلب على إهمال التنمية المؤسسية .
  - تعزيز قدر أكبر من المشاركة والنشاط المؤسسي.
  - تعزيز استجابة المؤسسات الحكومية.
  - العمل على زيادة تدفق وانسيابية المعلومات بين الحكومة والناس.
  - إطلاق التحذيرات مبكرة بشأن حدوث أي معوقات .
  - العمل على استدامة المشروعات التنموية .
  - تعزيز الشفافية .
  - تعزيز قدر أكبر من الحاسبية .
  - تحقيق التجديد السياسي .
  - تدعيم الديمقراطية على المستوى القومي.
- أما عن الالتزامات المتواضعة والبسيطة فهي تتمثل فيما يلي :**
- توسيع بؤرة الاهتمام ببرامج التنمية الريفية .
  - جعل برامج التنمية أكثر مرونة لتتناسب مع الأوضاع المحلية.

- التغلب على التحيز للحضر .
- تعزيز التزام الحكومة المركزية تجاه التنمية الريفية .
- حل مشكلة التنسيق والمشكلات المعقدة .
- التغلب على عدم التكافؤ بين المناطق المختلفة والجماعات .
- إعطاء اهتمام أكبر للعوامل السوسيو ثقافية ( الثقافية الاجتماعية ) مثل :  
الجماعات العرقية وقضايا النوع.
- تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة .

ومن جميع ما سبق يتضح أن اللامركزية بمختلف أشكالها ومستوياتها ومزاياها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المؤسسية والنشاط المؤسسي حيث قدرة هذه المؤسسات على تطبيق الفكر اللامركزي تخطيطاً وتنفيذاً ولكي تستطيع المؤسسات على اختلاف مستوياتها القيام بذلك فانه لابد من تمتعها ببعض المعايير المرتبطة باللامركزية ومنها الشفافية والمساءلة والمحاسبية والاهتمام بالموارد وإدارتها وتبني الديمقراطية في الإدارة والمشاركة في صنع واتخاذ القرار.

### ثانياً : مفهوم التمكين :

يُعرف التمكين لغوياً على أنه تمكن الشخص من الشيء ، ويقال فلان " لا يُمكنه " شيء أي لا يقدر عليه أو لا يستطيع النهوض به .<sup>(19)</sup>

ويعرف معجم " وبستر " Webster's التمكين على أنه : تفويض السلطة . أو أنه تمكين شخص على عمل ما والقيام به أو أنه إتاحة الفرصة للقيام بمهمة ما.<sup>(20)</sup>

كما يعرف التمكين على أنه العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع النشاط لمساعدة جماعة أو مجتمع في تحقيق تأثير سياسي أو تأثير السلطات الرسمية لتحقيق مطالب شرعية لهم .<sup>(21)</sup>

ويعرف التمكين السياسي على أنه تعظيم المشاركة السياسية استكمالاً لمسيرة الديمقراطية ولتعظيم مشاركة المرأة في الحياة العامة ومواقع اتخاذ القرار وخلق جيل جديد من القيادات النسائية .<sup>(22)</sup>



وفي ضوء هذه المفاهيم الخاصة بالتمكين نجد أن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى من الناحية العلمية والعملية إلى الاستناد على ركائز ومبادئ التمكين التي تدعم الممارس المهني في كافة مجالات الممارسة ومن هذه المبادئ : (23)

• زيادة وتحسين الخدمات الأساسية ، حيث يعد توصيل الخدمات الأساسية وتحسينها كالرعاية الصحية والتعليم وغيرها من خدمات يساعد في دعم الجهود للوصول للموارد ومقابلة حاجات الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع .

• تدعيم اللامركزية والحكم الذاتي وينعكس ذلك على تحسين إجراءات تقديم الخدمات وسرعة الحصول عليها لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات .

• يمكن أن تساعد المشاركة في التخطيط وإدارة المؤسسات على تحسين الحكم الذاتي وإعطاء المواطنين ثقة أكبر في أداء الموظفين المحليين .

• المسؤولية حيث تعد المسؤولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين .

• العدالة والمساواة التي ترتبط بحقوق المواطنين والحقوق والواجبات مما يتطلب المساواة والعدالة بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم القومية أو الجنسية أو المهنية .

### **ثالثاً : مفهوم تحسين نوعية الحياة : (24)**

تزايد الاهتمام بمفهوم نوعية الحياة حيث تزايد الاهتمام بدراسة العلاقات بين المتغيرات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية بنوعية حياة الإنسان في المجتمع .

ومن ثم فإن نوعية الحياة هي المؤشرات الكيفية والكمية بمدلولاتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة إنتاجية الفرد ومشاركته الفاعلة ودرجة تقبل ورضا الأفراد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة .

**هذا وتتحدد المداخل الإنسانية لنوعية الحياة في ثلاثة مداخل أساسية ألا وهي:**

• **مدخل الحاجات الأساسية :** الذي يركز على تحديد مستويات الحاجات الأساسية ويهتم بالخدمات التي تقابل هذه الحاجات للإنسان في المجتمع .

• **مدخل التنمية البشرية :** الذي يعتبر البشر الثروة الحقيقية للأمة وأهداف التنمية

تحسين العلاقات وبناء توجيه المصادر والموارد الاقتصادية وتنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع وتحسين الظروف البيئية والصحية ومستوى التعليم والحقوق الإنسانية .

• **مدخل القدرة :** الذي يركز على الرعاية المقدمة ومساهماتها في تنمية قدرات

الأفراد .

ولا شك أن الخدمة الاجتماعية تعد أحد المهن أو التخصصات المهنية التي تسعى إلى تفعيل هذه المداخل والعمل على تحقيق أهدافها وتطبيق آلياتها من أجل رفع مستوى العملاء بكافة فئاتهم ونوعياتهم .

#### **رابعاً : مفهوم الجودة الشاملة :**

وذلك على اعتبار أن الجودة الشاملة تحقق إنتاجية أعلى من الخدمات التي تتضمنها البرامج الاجتماعية مع ضمان جودتها ومطابقتها لاحتياجات العملاء في الحصول على أفضل خدمة بما ينعكس على زيادة مصداقية تلك البرامج ومصادقية المؤسسات المجتمعية المسؤولة عنها والتقدير المجتمعي لخدماتها بل وتحقيق زيادة مشاركة المواطنين في جميع مراحل البرنامج تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً ودعمهم لأنشطته. (25)

حيث أصبحت الجودة الشاملة مطلباً من مطالب عملاء الخدمة الاجتماعية الذين يستفيدون من البرامج الاجتماعية خاصة بعد أن زاد وعي العملاء بأهمية التحسين المستمر لجودة الخدمات التي يحصلون عليها لتلبي أي تغيرات تطرأ على احتياجاتهم وتواجهه مشكلاتهم المتجددة والمعقدة بما يقلل من شكواهم ويزيد ثقتهم في المؤسسات المجتمعية المسؤولة عن تلك البرامج. (26)

تعرف الجودة على أنها " درجة عالية من صلاحية الشيء " كما تعرف على أنها النمط أو الشكل المثالي للفرد أو للمنتج ( الخدمة ) . (27)

ويعرفها المعجم الوجيز على أنها : جاد جودة أي صار جيداً فهو جيد، وأجاد أتى بالجيد من قول أو عمل ويقال أجاد الشيء وفيه جعله جيداً. (28)

وهناك من يعرف الجودة على أنها : تحقيق التميز في أداء المنشأة ككل من خلال الوفاء باحتياجات العملاء والعاملين . (29)

## كما نعرف الجودة بأنها ما يلي :<sup>(30)</sup>

- أنها طريقة لإدارة المنظمة تهدف إلى التعاون والمشاركة المنظمة من كل العاملين في المنظمة من أجل تحسين منتجاتها وخدماتها وأنشطتها حتى تحقق رضا العملاء وأهداف المنظمة لمصلحة الجميع وبما يتفق مع متطلبات المجتمع.
  - أنها أداء الشيء السليم بالطريقة السليمة وفي الوقت المناسب .
  - أنها التركيز على العمليات والنتائج معاً.
  - أنها السياسة الوقائية ضد الأخطار .
  - أنها تنمية الموارد البشرية .
  - أنها نظم المعلومات والأساليب العلمية لتحليل المشكلات .
- ويتجاوز البعض هذا المفهوم إلى أن الجودة ليست فقط تحقيق احتياجات وتوقعات العميل بل تحقيق توقعاته وإسعاده وولاءه للمنظمة .



## مراجع الفصل الثاني :

- (1) إقبال الأمير السمالوطي، عاطف خليفة محمد : الخدمة الاجتماعية في المدرسة مواجهة المشكلات وتحقيق الجودة، القاهرة ، دار المهندس للطباعة، 2009، ص 280.
- (2) طلعت مصطفى السروجي : رأس المال الاجتماعي، ط 1 ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009، ص ص 269 : 270.
- (3) إبراهيم مذكور، ميريت غالي : الأداة الحكومية ، القاهرة سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2008، ص 214.
- (4) إميل فهمي: القرار التربوي بين المركزية واللامركزية، دراسة مستقبلية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص 119.
- (5) عبد الغني عبود: التربية والتعددية الثقافية في الألفية الثالثة، تقديم : حامد عمار، ط 1، القاهرة، تقديم : حامد عمار، ط 1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 175.
- (6) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 98.
- (7) حبيب الصحاف : معجم إدارة الموارد البشرية وشئون العاملين، ط 1 ، مكتبة لبنان، لبنان ، 1997 ، ص 32 .
- (8) The New International Webster's Comprehensive Dictionary, Trident Press Of the English Language Deluxe Encyclopedic Edition, 1999. P 332.
- (9) نبيه غطاس : معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان - لبنان ، 1997 ، ص 158 .
- (10) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 138 .
- (11) عبد المجيد بن طاش ، محمد نيازي : مصطلحات ومفاهيم إنجليزية في الخدمة الاجتماعية، ط 1 ، مكتبة العيكان، الرياض - العليا ، 2000 ، ص 80 .
- (12) Colin J. Marsh: Planning, Management and Ideology : Key Concepts For understanding Curriculum 2, A Fully Revised and Extended Edition, The Palmer Press, London, 1997, P. 145.

(13) ميشيل تكلا جرس ، رمزي كامل حنا الله : معجم المصطلحات التربوية، مراجعة د. يوسف خليفة يوسف ، ط1 ، مكتبة لبنان ، لبنان ، 1998 ، ص137.

(14) عثمان محمد غنيم : التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 107 : 108 .

(15) علي الصاوي : الإدارة المحلية مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، مكتبة النهضة الشرق، 1994، ص ص 45 : 46 .

(16) William M.Cave & Mark A.Chesler: Sociology of Education, An Anthology of Issues and Problems, New York, Macmillan Publushin Co, Inc, 1974, P. 455.

(17) Colin, J. Marsh: Planning, Management and Ideology: Key concepts for understanding curriculum 2, A fully Revised and Extended Edition, washing ton, D.C, The Palmer Press, 1997, P. 156.

(18) Technical consultation on Decentralization for Rural Development, Proceedings, FAO, Rome, 16 - 18 December, 1999, P 10.

(19) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ، بيروت ، المكتبة العصرية، 1997 ، ص 297

(20)The New International Webster's comprehensive Dictionary of the English Language, Deluxe Ency Clopedia, Third Edition,1999, P.415

(21) أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ( دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ) ص 178 .

(22) طلعت مصطفى السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط 1 ( القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2004 ) ص 335.

(23) المرجع السابق ، ص ص 382 : 384 .

(24) طلعت مصطفى السروجي : رأس المال الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 260 : 261

(25) مدحت محمد أبو النصر : إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008، ص91.

(26) ماهر أبو المعاطي علي : تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، ط1 ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، الكتاب الخامس والعشرون ( القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2004 ) ص 380 .

(27) Longman Active Study Dictionary of English Egypt, Al Ahram Commercial Presses, 1989, PP. 492: 493 .

(28) المعجم الوجيز، مرجع سبق ذكره ، ص 125

توفيق محمد عبد المحسن: تقييم الأداء. مداخل جديدة لعالم جديد، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004، ص 156 .

(29) السيد عليوة : تنمية مهارات مديري الإدارات، سلسلة تنمية المهارات، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص ص 94 : 95.

(30) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني ، ط1، (القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع ، 2007 ) ص 316.



## **الفصل الثالث**

# **نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**

**أولاً : مفهوم النظرية ومستوياتها**

**ثانياً : مفهوم النموذج وأهم وظائفه**

**ثالثاً : النماذج الإنمائية للتنمية المحلية**

**رابعاً : نماذج (جاك روثمان)**

**خامساً : نموذج مقترح للتنمية المحلية**

**سادساً : استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية**

**سابعاً : استراتيجية خدمات التنمية المحلية**



## الفصل الثالث

### نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

#### أولا : مفهوم النظرية ومستوياتها :

الواقع الاجتماعي ، كما هو معروف واقع معقد ، متداخلة ومتشابكة أبعاده ، يشبه سعى الباحث نحوه ، بمسيرة ملاح في محيط بحاجة إلى "بوصلة" توجه سيره وإبحاره وتساعد في تنظيم مسيرته و"كالبوصلة" للملاح تكون النظرية العلمية للباحث. ولهذا صدق عليها القول أن بمقدار دقة هذه النظرية وانضباطها يكون بلوغ الأهداف البحثية<sup>(1)</sup>.

معنى هذا أن النظرية عند الكثيرين يختلف معناها - فقد تعنى لدى البعض مستوى عال من المعرفة، بحيث يحكم على تقدم أى علم بمقدار ما يحتويه من نظريات .

أما البعض الآخر فقد يكون له ثمة رأى مخالف بشأن مفهوم "نظرية" فهذا المفهوم يعنى بالنسبة له مجرد آراء ، وأن اعتماد أى علم على ما يتضمن من نظريات يعنى ببساطة ابتعاد هذا العلم عن الواقع المبريقى واقتصراره على التحاجى بين الآراء وبأن يؤدي التصارع بين الآراء إلى إضافة آراء أخرى إلى هذا العلم ، مما يعنى تزايد ابتعاده عن الواقع المبريقى، وبذلك يصبح هذا النظام فى النهاية أبعد ما يكون عن العلم .

وثمة فريق ثالث قد يرى فى النظريات ، أكبر معوق للبحث العلمى إذ أنه كان من المألوف القول بأن البحث الجيد هو الذى يستقى فروضه من نظريات وذلك الوضع من شأنه أن يخضع مشكلات البحث باستمرار كما تتضمنه النظريات ، مما يعده عن تقصى مشكلات واقعية أكثر أهمية<sup>(2)</sup>.

#### هذا وقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم النظرية منها<sup>(3)</sup> :

- أنها مجموعة من الافتراضات Propositions المترابطة التى تنتظم داخل أنساق استنباطية Deductive تتم بتفسير ظواهر معينة .

- تتكون النظرية من مجموعة من الافتراضات المرتبطة معاً ارتباطاً منطقياً ، حيث تفسر العلاقات المتفاعلة داخل ظاهرة معينة .

- مجموعة من الفروض Hypotheses المترابطة والمفاهيم Concepts والمكونات Constructs التى تقوم على أساس الملاحظات والحقائق العلمية وتحاول تفسير ظاهرة معينة.



- مجموعة من المفاهيم والمكونات التي تفسر ظاهرة معينة .

كما عرفها البعض بأنها "إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق علمي مترابط " ويعتمد بناء النظرية على جهد عقلي تركيبي من جانب الباحث ، يتسم بالنظرة الكلية إلى الحقائق الجزئية ويحرص على تنظيم هذه الأجزاء في نطاق كلي موحد ويتسم ببناء النظرية بما يلي<sup>(4)</sup> :

- وجود إطار تصوري يتكون من مجموعة المفاهيم التي تتناول موضوع النظرية .

- اشتمال النظرية على مجموعة من القضايا ، تقرر كل قضية علاقة بين متغيرين على الأقل .

- ترتيب هذه القضايا في نسق استنباطي أى استنتاج كل قضية من القضية التي تسبقها حتى تصل إلى أدنى المستويات .

- قيام النظرية بتفسير الوقائع التي تشتمل عليها ، وكلما فسرت النظرية أكبر قدر ممكن من الحقائق كلما زادت قوة وبقينا .

ومن ثم فإن الباحثين عند قيامهم بوضع وصياغة النظريات العلمية ينبغي عليهم مراعاة الشروط التالية :

1 - **الإيجاز** : بمعنى أن تكون النظرية موجزة في بيان الغرض الذي وضعت من أجله وفي التعبير عن الحقائق العلمية التي تشتمل عليها .

2 - **الشمول** : بمعنى أن تكون النظرية شاملة لجميع الحقائق الكلية والفرعية التي تحتوى عليها ، وتعمل على تفسيرها ، ويعنى ذلك ضرورة أن تحتوى النظرية على أكبر قدر من الحقائق عن الظاهرة أو الظواهر موضوع النظرية .

3 - **الانفراد** : بمعنى أن تنفرد النظرية بتفسير الحقائق التي تشتمل عليها بحيث لا يكون هناك نظرية أخرى تفسر نفس الحقائق ، إذ إن وجود أكثر من نظرية حول الموضوع الواحد يقلل من الأهمية العلمية للنظرية .

4 - **التنبؤ** : بمعنى أن يكون للنظرية القدرة على التنبؤ بما يحدث للظواهر قبل حدوثها وكلما كانت تنبؤات النظرية صحيحة وأيدها الواقع ، كلما ازدادت قوة وبقينا وصدقاً .

**وتنقسم نظريات العلوم الاجتماعية عادة إلى ثلاث مستويات رئيسية هي<sup>(5)</sup>:**

نظريات من الدرجة الثالثة أو نظريات لها صفة النظرية المؤقتة وتسمى AdHoc وتمثل في مجموعة كبيرة من نظريات العلوم الاجتماعية ومن سمات هذه النظريات أنه يمكن إثبات صحتها في مواقف دون مواقف أخرى وعدم وضوح جميع العوامل التي تتكون منها ، وبالتالي عدم صلاحيتها للتعميم المطلق. ولعل من أسباب عدم تقدم العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر يرجع إلى وجود هذا المستوى من النظريات وعدم بذل جهود كافية لرفع مستوى هذه النظريات إلى مستوى أرقى من المستوى الحالي.

نظريات اجتماعية من المستوى المتوسط Middle Reneg Theories فقد تمكنت العلوم الاجتماعية من الوصول إلى بعض نظريات هذا المستوى ، وإلى هذا النوع من النظريات يرجع الفضل إلى استمرار العلوم الاجتماعية والمهن الاجتماعية التطبيقية ، مع فتح أبواب الأمل أمامها في المستقبل لتحويل العلوم الاجتماعية إلى علوم لها ثباتها ، ومن أمثلة هذه النظريات الجماعة الصغيرة ونظرية الدور Role ونظريات النسق الاجتماعي ونظرية التنظيمات الاجتماعية ونظرية الجاشلت وغيرها ، وجميعها نظريات اجتماعية أمكن استخدامها في مهنة الخدمة الاجتماعية بتحويلها إلى نماذج علمية.

نظريات من المستوى الممتاز Higher Level : حيث لم تتمكن العلوم الاجتماعية حتى الآن من الوصول إلى هذا المستوى الممتاز بينما تمكنت العلوم الطبيعية والرياضية والاقتصادية والقانونية من الوصول في بعض جوانبها إلى هذا المستوى وهذا بالتالي أفاد مهن الطب والهندسة والحاسبة والاقتصادية.

### **ثانيا : مفهوم النموذج وأهم وظائفه:**

يستخدم مصطلح النموذج Model كثيراً في بحوث الخدمة الاجتماعية مثال ذلك نموذج التنمية المحلية ، نموذج العمل الاجتماعي ، نموذج التخطيط الاجتماعي ، نموذج حل المشكلة ، إلى غير ذلك من المفاهيم التي نجدها ترتبط أحياناً ببعض النظريات مباشرة وأحياناً أخرى لا غيرها ترتبط بنظرية بعينها ، وإذا كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن النظرية تمثل مجموعة من الافتراضات المرتبطة منطقياً والتي تنظم داخل أنساق استباقية لتفسير ظاهرة معينة ، فالنموذج إذا جزء مشتق من النظرية يتم تكوينه بناء على التدخل مع مشكلة أو

مشكلات معينة حيث نحصل على نتائج لهذا التدخل . ويمكن القول أن النموذج "هو أداة لحل مشكلات ، بينما يمكن اعتبار النظرية نسقاً للوصول إلى فروض قابلة للاختبار ، وأساساً علمياً للتفسير والتنبؤ".

ومن هذا المنطلق فإن النموذج يمثل الجانب التطبيقي للنظرية في إطار العمل مع أنماط السلوك أو المشكلات التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي ، فسواء اعتمد النموذج مباشرة على نظرية أو نظريات معينة أو أنه لا يعتمد على أى نظرية ، فإننا نحتاج إلى النظرية أو النظريات الموجهة لتفسير النتائج أو التغيرات التي ربما يحدثها النموذج في السلوك أو المشكلة مستهدفة التغيير<sup>(6)</sup>.

ولهذا بناء على ما سبق يمكن تحديد المفهوم الإجرائي التالي لنموذج الممارسة<sup>(7)</sup> :

- (1) عبارة عن إطار عام يحدد الممارسة المهنية .
- (2) ويتضمن هذا الإطار تكتيكات مهنية متكاملة تواجهها استراتيجيات محددة ، وكذلك الأدوار المهنية والأدوات والمراحل المستخدمة .
- (3) ويتميز الإطار بالواقعية والقدرة على التفسير وذلك باستخدام أدوات وأساليب مهنية .

- (4) ويتم ذلك ضمن زمن محدد وفق برنامج أو أكثر له مضمون وأهداف محددة.
- (5) ويقوم بتنفيذه مهنيون متخصصون وفق إطار محدد من تقسيم العمل .
- (6) ويتضمن محكات وأسس تقييم نتائج التدخل المهني .
- (7) وفي النهاية ينطلق هذا النموذج من نظرية علمية وبذلك يمكن تمييز وتحديد مدخلاته ومعالجاته التحويلية ومخرجاته .

### **المبررات النظرية لبناء نماذج في التنمية المحلية<sup>(8)</sup> :**

لا يقصد بكلمة مبررات نظرية أن يكون هناك نظرية علمية قاطعة إنما تقصد أن تكون هناك بعض النماذج العلمية التي يمكن أن تواجه الممارسة والتي تعتمد على التجارب المحلية للمجتمع المصرى إلا ان بناء النماذج تواجه بعض الصعوبات النظرية نوضحها فيما يلي :

- 1 - تعقد المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الممارس في التنمية المحلية (حيث يواجه مشكلات بالغة التعقيد والعمومية) كما أنها تتضمن مئات المتغيرات التي تتصل



بالوحدات التي يتعامل معها (أفراد - جماعات - منظمات - مجتمعات محلية - قيادات - قيم - عادات - تقاليد ... الخ) وعلى المنظم الاجتماعي أن يدرك طبيعة العلاقات القائمة بين هذا الوحدات إذا أراد أن تكون الممارسة الخاصة به ناجحة وأن يواجه المشكلات المرتبطة بها .

2 - أن المشكلات التي يواجهها المنظم الاجتماعي تتطلب إجراءات مهنية وأساليب متعددة للتدخل المهني معها .. وبالتالي فهذا يتطلب ما يلي :

- حصر للمشكلات وعمل ترتيب لها .

- انتقاء الأساليب المهنية المناسبة للتدخل .

- تحديد الأسلوب الذي يمكن من خلاله التأثير المباشر والسريع لحل المشكلات وذلك إذا أراد المنظم الاجتماعي أن يرقى بالممارسة من مستوى أحلام اليقظة إلى الواقع الملموس ومن مستوى الجهود العشوائية إلى مستوى الجهود المهنية المنظمة .

3 - ضرورة توافر قدرات ومهارات مبتكرة لدى المنظم الاجتماعي تساعد على التحليل والربط وإيجاد العلاقات فإذا لم تتوفر هذه المهارات والقدرات الخاصة بالتحليل وإيجاد العلاقات فإن ذلك لا يحقق الممارسة السليمة ولا يساعد في بناء نموذج خاص بالممارسة ...

### **كيف يمكن مواجهة هذه الصعوبات السابقة ؟**

لكي تواجه هذه الصعوبات لابد من بناء نماذج للممارسة تساعد الممارسين على تحليل المشكلات وتحديد طرق التدخل المناسبة ... وكلما كان هذا النموذج قادراً على قياس العلاقات وقادراً على التعبير عنها كمياً كلما أدى ذلك إلى قدرة تمثيل هذا النموذج للواقع وأمكن الاعتماد عليه كأساس للممارسة إلا أن ذلك أمراً شديداً التعقيد وبصفة خاصة عند تفسير السلوك الإنساني حيث لم تبلور حتى الآن نظريات عامة تستطيع تفسير هذا السلوك تفسيراً كافياً.. لأن طبيعة السلوك الإنساني متغيرة ويصعب التحكم فيها وهذا يجعلنا نقول أن الاعتماد على النماذج الرياضية أمر بجانبه الصواب أنه يقيس الجانب الكمي فقط (أي الجوانب القابلة للقياس) مما يجعلنا لا نصل إلى قرارات ملائمة تتوافق مع الجوانب الاجتماعية .



وتسعى النماذج العلمية إلى تحقيق عدة وظائف نحددتها في الآتي<sup>(9)</sup> :

### (1) تقنين الممارسة :

فالنموذج محاولة للتقنين والبعد عن العشوائية في الممارسة ، فالعلوم الطبيعية وصلت لدرجة كبيرة من التقنين في التعامل مع ظواهرها المختلفة ، والعلوم الإنسانية والاجتماعية قطعت شوطاً لا بأس به في محاولة تقنين الممارسة ، والخدمة الاجتماعية كانت في بدايتها قبل صياغاتها نماذج علمية تتسم بالعشوائية في الممارسة وتعتمد على اجتهادات الممارسين مما يقلل من علمية المهنة وليس معنى تقنين الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية إلغاء الفروق الفردية في الممارسة ، فالفروق قائمة وستظل قائمة في شكل المهارة في التطبيق ولكن هذه المهارة تستند على أسس معرفية وتقنين علمي محدد .

### (2) التنبؤ العلمي :

التنبؤ مبنى على فهم الظواهر ، وهذا الفهم هو نقطة البداية للنفاذ منها إلى المجهول والتنبؤ العلمي قائم على أسس معينة ، فهو تنبؤ محسوب بانطباق القاعدة العامة على مواقف أخرى غير تلك التي قامت على أساسها تلك القاعدة.

فالنموذج العلمي يفيد الممارس في التنبؤ العلمي بشرط توافر نفس شروط المواقف ، مع الأخذ في اعتبارنا بعض الحالات الشاذة التي لا تخضع للقاعدة ، فمثلاً المنظم الاجتماعي من خلال دراسته مثلاً لنموذج "جاك روثمان" للتنمية المحلية يتنبأ بالمشكلات التي تواجه المجتمعات الصغيرة ويحدد ما هي الاستراتيجيات المهنية الملائمة في التعامل مع الموقف وما هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها ، فانطلاق الممارس المهني من نموذج علمي يساعد على التنبؤ العلمي بالمواقف المختلفة وبالتالي تحديد أساليب الممارسة الملائمة لكل موقف.

### (3) التحكم العلمي في الظواهر :

يرتبط التحكم بالتنبؤ ، فالتحكم يعني ببساطة قدرة الإنسان على السيطرة على الظواهر بحيث يستخدمها لصالحه وتزداد قدرتنا على التحكم كلما زادت قدرتنا على التنبؤ ، والتحكم في الظاهرة لا يتحقق ما لم نكن قد وضعنا أيدينا على الظروف التي تحدد حدود الظاهرة .

فالمنظم الاجتماعي مثلاً من خلال أنطلاقه من نموذج العمل الاجتماعي في موقف التضامن يستطيع أن يتحكم في ردود الأفعال الخاصة بالظاهرة لقدرته على التنبؤ في المواقف المختلفة .

#### (4) التراكم المعرفي :

الخدمة الاجتماعية من أحدث العلوم الاجتماعية، وما زالت في مرحلة التكوين المعرفي، وتعتبر النماذج أحد الوسائل للتراكم والتكوين المعرفي ، حيث تعتبر النماذج في الخدمة الاجتماعية محاولة لاستثمار النظريات العلمية وتوظيفها في الممارسة المهنية ، مما يعمق من وجود معارف علمية للخدمة الاجتماعية وينسج تراث معرفي يستخدمه الممارس ويحاول توظيفه في العمل.

#### (5) توظيف النظريات العلمية :

هناك نظريات كثيرة تم توظيفها في الخدمة الاجتماعية فقد استفادت خدمة الفرد من نظريات متعددة مثل نظرية التحليل النفسي ، والنظرية السلوكية ، والنظرية الوظيفية وغيرها .. وفي خدمة الجماعة نجد نظريات علم النفس الاجتماعي تم توظيفها واستخدامها في الممارسة وفي تنظيم المجتمع تم توظيف العديد من النظريات الاجتماعية مثل نظرية النسق، ونظرية الدور ، والنظرية البنائية الوظيفية وغيرها .

ولا يمكن الاستفادة من النظرية في الممارسة مباشرة بل يتم ذلك من خلال تحويل هذه النظريات إلى نماذج في شكل مبادئ وأسس مهنية يتم أتباعها والتقيّد بها في العمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات .

#### (6) توجيه الممارسة :

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على الممارسة ولما كان الواقع الاجتماعي ملئ بالعديد من المتغيرات ولما كانت هناك علاقات متشابكة ومتداخلة ومعقدة بين المتغيرات كان على الممارس وخصوصاً في تنظيم المجتمع وتنميته أن يستوعب تلك المتغيرات وأن يفهم كافة العلاقات بينهما ، وليس ذلك فقط بل على المنظم الاجتماعي أن يستفهم مشكلات المجتمع المحلي وأن يحدد أساليب التدخل المهني للتأثير في تلك المشكلات .

### ثالثا : النماذج الإنمائية للتنمية المحلية :

يصنف دارسوا التنمية أهم النماذج الإنمائية التطبيقية ، ويحصرونها في أربعة نماذج أساسية هي :

#### 1- نموذج العمل الميداني :

الذى يعتمد على فرق التنمية المتنقلة ، حيث تضم كل فرقة مجموعة من التخصصات إلى جانب أخصائى التنمية الذين يستطيعون مواجهه أهدافها المتعددة ، إلى جانب تدريبهم للموظفين لتمكينهم من أداء خدمات محددة ، والغاية النهائية من هذا النموذج هي إنشاء المؤسسات الوظيفية للتنمية<sup>(10)</sup>.

#### 2- النموذج المتكامل Integrative type :

ويتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التى تنطلق على المستوى القومى، والتى تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية وكافة المناطق الجغرافية فى الدولة أى تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائى على المستويين القطاعى والجغرافى وتحقيق التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة .

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جيدة وتوفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتى يشرف عليها جهاز منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل اللجنة المركزية للتنمية فى الهند وهيئة الرئاسة فى الفلبين ووزارة التخطيط فى مصر. ويشترط توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة أو جلسات دورية ... الخ .

ويتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل فى المستويات الإدارية والتنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية ، كما يطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ فى إطار الخدمة العامة للدولة .

ويمكن أن نعطي مثلا على هذا النموذج بالبرامج الإنمائية فى الهند وباكستان والفلبين كما يمكن أن تعد حركة التنمية فى مصر داخل هذا النموذج.



### 3- النموذج التكيفي Adaptive type :

ويتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن البرامج تنبثق على المستوى المركزي ، ولكنها تختلف عنه في اقتصار نقاط التركيز على عمليات تنظيم وتنمية المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية .

ويعتمد هذا النموذج على برامج وعمليات الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية الثلاثة وهو تنظيم المجتمع . ويطلق على هذا النموذج "تكيفي" لأنه لا يتطلب كما هو الحال في النموذج السابق استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم وذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أي تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية ، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم ويمثل النموذج "الغائي" للتنمية المحلية هذا النموذج تمام التمثيل . وتشير أغلب الدراسات إلى أن غالبية الدول تلجأ إلى هذا النوع من البرامج عقب استقلالها بسبب عوامل مادية وفنية : ولكنها ما تلبث أن تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية.

### 4- نموذج المشروع Project type :

يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين في أنه لا يتم على مستوى قوى وإنما يتم في منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة في تلك المنطقة مثل مشروع الجزيرة في السودان وبرامج التنمية في المناطق الصحراوية المترعة في صحراء مصر مثل منطقة التحرير ، ومناطق توطين البدو في بعض الدول العربية . ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكنه يطبق في منطقة معينة . ويمكن لهذا النموذج أن يكون نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه في المناطق التجريبية<sup>(11)</sup>.

**والسؤال الذي يثار هنا :** هل يمكن الأخذ بأحد هذه النماذج في التنمية أم ان الأمر يستدعي دراسته لتقييم النماذج المطبقة فعلاً لاستخلاص النموذج الملائم لظروف مجتمعنا الموضوعية والتاريخية ، خاصة إذا اتفق فهائيا على أن التنمية ليست نشاطاً جانبياً وإنما هي سياسة الدولة وواجب قومي من الدرجة الأولى يتوقف عليه انتقال مجتمعنا بأسره من حالة التخلف إلى حالة التقدم .



## رابعاً : نماذج جاك روثمان<sup>(12)</sup> :

حيث قام جاك روثمان عام 1968 بوضع ثلاثة نماذج للتغيير في المجتمعات وهي :

### 1- نموذج التنمية المحلية Locality Development :

حيث يشير هذا النموذج إلى أن تحقيق التغيير داخل المجتمع يتطلب مشاركة شريحة كبيرة من الأفراد على مستوى المجتمع المحلي في تحديد الأهداف والعمل المشترك ويظهر هذا النموذج بوضوح في مشروعات تنمية المجتمع ويقوم الاختصاصي الاجتماعي الذي يعمل مع هذه الخليات بتعليم الأفراد وتزويدهم بتطبيقات عملية على مهارات حل المشكلة ، وتنمية قدراتهم في توظيف هذه المهارات للتعامل مع الظروف التي يعيشونها ومن هنا يفترض هذا النموذج تعاون أعضاء المجتمع للتعامل مع هذه الظروف في إطار مجموعة من القدرات يمكن توظيفها واستخدامها في مواجهة أى مشكلات أخرى .

### 2- نموذج التخطيط الاجتماعي : Social planning :

حيث يعتمد هذا النموذج على الطرق المهنية التي تستخدم في حل المشاكل الاجتماعية مثل مشكلة الأحداث والإسكان والصحة العقلية ، وفي هذا النموذج نجد أن العقلانية والتشاور والتغيير الموجه تعتبر محاوراً أساسية ، ومن ناحية مشاركة المجتمع فقد تتراوح بين المشاركة البسيطة والكبيرة وذلك تبعاً لحجم المشكلة ، ويفترض هذا النموذج أن التغيير في بيئة صناعية معقدة يحتاج مخططين على قدر كبير من المهارة والذين يتمكنون من خلال قدراتهم أن يعالجوا ببراعة المنظمات البيروقراطية الكبيرة ، كما يمكن أيضاً توجيه التغييرات المعقدة ، لذلك يعتمد هذا النموذج بقدر كبير على تحديد الأهداف المشتركة بدقة ، ثم توظيف عمليات التخطيط واستخدام الأساليب العلمية والمنهجية في نطاق مؤسسات فاعلة من أجل حل المشكلة.

### 3- نموذج العمل الاجتماعي : Social Action :

ويفترض هذا النموذج وجود شريحة في المجتمع محروقة من المزايا وتحتاج إلى تنظيم من خلال الاتحاد مع آخرين من أجل تلبية احتياجات المجتمع في زيادة مصادره أو تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والديمقراطية وهو يهدف أحياناً إلى إحداث تغييرات جوهرية في المؤسسات الكبيرة أو في أساليب الممارسة المجتمعية. والعمل الاجتماعي يتطلع دائماً إلى

إعادة توزيع مصادر القوة والموارد أو أساليب صناعة القرار وكذلك تغيير السياسات الخاصة بالمؤسسات الحكومية . والنماذج الثلاثة إنما هي تحليلات مجردة ولكنها متداخلة في الواقع تداخلاً كبيراً وقد يتطلب أحدها استخدام تكتيكات مستخدمة أساساً في النماذج الأخرى مثل (مشروعات تنمية المجتمع في البلاد النامية) التي تمثل توليفه من النموذجين الأول والثاني ، حتى أنه يمكن القول أن التوليفات من بين هذا النماذج الثلاثة تشكل نماذج جديدة ، ولكن (جاك روثمان) يقتصر على هذه النماذج الأساسية ، ومن الواضح أن كلا من هذه النماذج يعكس تصوراً معيناً بالنسبة لمعظم متغيرات الممارسة والتي يمكن حصر أهمها في المتغيرات الآتية:

والجدول رقم (7) يصور موقف كل من النماذج الثلاثة بالنسبة لكل متغير من متغيرات الممارسة<sup>(13)</sup>:

العمل الاجتماعي	التخطيط	التنمية	المتغيرات الأساسية
Social Action	Social Planning	Locality Development	
تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية - إعادة توزيع القوة والموارد Task or Process	حل مشكلة اجتماعية واقعية معينة Task Goals	تماسك المجتمع / نحو قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته Process Goals	1 - أهداف التدخل المهني
الظلم الاجتماعي وانعدام المساواة والحرمان من الحقوق لبعض الفئات.	وجود مشكلة اجتماعية معينة مثل انحراف الأحداث أو الإسكان المتدهور أو الجريمة وغيرها	التفكك وضعف العلاقات والعجز عن مواجهة المشكلات الاجتماعية في الحضر/السلبية والجمود على أنماط الحياة التقليدية في الريف	2 - ظروف المجتمع المحلي التي تتطلب التدخل المهني
بلورة القضايا وتنظيم الناس لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الفئات المعادية	جمع الحقائق عن المشكلة واتخاذ القرارات للوصول لأفضل الأساليب الرشيدة لمواجهتها	المشاركة الواسعة لقطاعات كبيرة من السكان في تحديد مشكلاتهم وحلها بجهودهم الذاتية	3 - الخططة العامة لإحداث التغيير

المتغيرات الأساسية	التنمية	التخطيط	العمل الاجتماعي
4- الاستراتيجيات والتكتيكات	Local Development	Social Planning	Social Action
الإقناع والإجماع / المناقشات والاتصالات المفتوحة بين الفئات والجماعات والمصالح المختلفة	يمكن استخدام الإجماع أو الصراع بحسب موقف الفئات الأخرى من حل المشكلة	الصراع والتحدى والمواجهة والعمل المباشر والمفاوضة .	
5- دور الاختصاصي	يمكن - عامل مساعد - منسق - معلم مهارات	جامع بيانات - محلل بيانات - منفذ برامج	وسيط - مفاوض - مدافع - مثير ثورى
6- الأداة التي يعمل من خلالها	العمل مع جماعات صغيرة تستهدف الإنجاز وتعمل بشكل تعاوني Task Groups	العمل مع المنظمات الرسمية - التعامل مع البيانات	العمل مع تنظيمات جماهيرية - استخدام العمليات السياسية
7- النظرة لبناء القوة في المجتمع	أصحاب القوة والنفوذ هم شركاء يتعاونون معنا في عمل مشترك	أصحاب القوة والنفوذ هم أصحاب العمل أو المشرفون عليه Employers	أصحاب القوة والنفوذ هم القوة الخارجية التي تستهدف تغييرها أو هم الظلمة المستغلون الذين يجب قهرهم
8- حدود المجتمع المحلي الذي نعمل معه	كل المجتمع الجغرافي بأسره	كل المجتمع المحلي أو قطاع منه	(مجتمع وظيفي) قطاع من المجتمع المحلي (فئة أو جماعة معينة).
9- تصور مصالح الأجزاء المختلفة في المجتمع	المصالح مشتركة أساساً أما الاختلافات بين مصالح الفئات المتعددة فقابلية للمصالحة	المصالح يمكن التوفيق بينها أو هي متصارعة ومتناقضة	مصالح الفئة المختلفة متعارضة ومتصارعة أساساً وليس من اليسر التوفيق بينها.
10- النظرة للمصلحة العامة	المصلحة العامة واحدة ومن طبيعة رشيدة Rationalist Unitary	المصلحة العامة واحدة أيضاً ولكن من طبيعة مثالية Idealist Unitary	نظرة واقعية للمصلحة العامة من طبيعة فردية Realist Individualist



العمل الاجتماعي	التخطيط	التنمية	المتغيرات الأساسية
Social Action	Social Planning	Locality Development	
ضحايا الوضع القائم	مستهلكون للخدمات	مواطنون عاديون	11 - النظرة للعملاء
أصحاب العمل - أعضاء المصلحة	عملاء أو مستفيدون من الخدمات	مشتركون في عملية تفاعلية لحل المشكلات	12 - النظرة لدور العملاء
مسائل تتصل بالمؤسسات والموظفين			
منظمة للحقوق المدنية - نقابة عمالية	مجالس الهيئات الاجتماعية - مجالس تخطيط المدن - إدارة حكومية على المستوى القومي	المحلات الاجتماعية - مشروعات تنمية المجتمع في المجتمعات النامية	13 - نوع المنظمة التي نعمل معها
منظم محلي Local organizer	مخطط - رئيس قسم التخطيط	أخصائي وحدة ريفية - أخصائي وحدة حضرية - مستشار تنمية المجتمع - أخصائي الإرشاد الزراعي	14 - مسمى الوظيفة
منظم نقابات عمالية - أخصائي حقوق مدنية - أخصائي حقوق اجتماعية Welfare rights organizer	أخصائي إحصاءات سكانية - أخصائي مسح اجتماعي - مدير عام - أخصائي تخطيط صحي	أخصائي تعليم الكبار - أخصائي خدمة الجماعة - أخصائي ديناميات الجماعات	15 - أقرب التخصصات شباها بالوظيفة

### خامسا : نموذج مقترح للتنمية المحلية:

يقترح " عبد الحليم رضا " النموذج التالي للتنمية المحلية<sup>(١٤)</sup>:

1 - المجتمع : محلي له حدود إدارية غالبا - له حجم أمثل : أي أصغر مساحة والتي

تسمح في نفس الوقت بتعبئة مناسبة للإمكانات ولتأدية بعض الخدمات.

2 - الموقع :

(أ) ريفي : قرى .

(ب) حضري : أحياء سكنية خاصة الأحياء الفقيرة



(ج) مناطق مستحدثة : ريفية أو حضرية .

3- السياق الثقافي : مجتمعات محلية متغيرة في إطار مجتمع قومي متغير

4 - الاهداف : محلية نابعة من احتياجات إنسانية ملموسة ومتواكبة مع أهداف

التنمية القومية .

5- مصدر التغيير :

(أ) خارجي : بتأثير من المجتمع القومي - بتأثير من محليات مجاورة .

(ب) داخلي : استجابة لاحتياجات سكان المجتمع المحلي المتطورة والضاغطة .

6- معدل التغيير : متزامن ما أمكن مع المعدل المقترح للتغيير القومي .

7- مدخلات التغيير :

(أ) موارد مادية : من مصادر قومية - إقليمية - محلية.

(ب) موارد بشرية : حكومية : خبرات فنية - محلية : مشاركة شعبية.

8- مخرجات التغيير :

(أ) مادية: موارد مضافة - خدمات .

(ب) معنوية : عائد اجتماعي : تغيير في اتجاهات المواطنين .

9- وحدة العمل : جماعة العمل الطوعية صغيرة الحجم .

10- المستفيدون : سكان المجتمع المحلي ككل .

11- دور المنظم الاجتماعي : واضع الاستراتيجية - قائد مهني - منظم .

12- الجهاز : محلي شعبي - محلي حكومي - رأسي حكومي - (أقليمي - قومي).

13- الاستراتيجيات المستخدمة : الاتفاق العام - التعاون - التنافس التعاوني -

فرض التعاون - استثمار مورد الزمن .

14- أساليب العمل : التفاعل مع القادة الشعبيين - التعاون مع الفنيين الحكوميين

- تدريب القادة الشعبيين والمشاركين.

## استراتيجيات التنمية المطية :

مما لا شك فيه أنه لتحقيق غاياتنا وأهدافنا فلا بد من تيسير الطرق والسبل للوصول إلى هذه الغايات والأهداف ، وهذا هو الحال في سياق تناول التنمية المحلية وتحقيق أهدافها، فمن أجل تحقيق هذه الأهداف فلا بد من إتباع مجموعة من الطرق المتنوعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية على كافة المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المجتمعية ، لذا كان لزاماً أن يتم اتباع مجموعة من الاستراتيجيات لتكون بمثابة الطرق والأساليب التي يمكن إتباعها من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مناسبة لطبيعة المجتمع المحلي الذي سيتم العمل معه من أجل تنميته وتطويره ولا يتسنى ذلك إلا من خلال أن تكون تكتيكات وأساليب العمل التي تستند عليها الإستراتيجية المستخدمة معاصرة للأوضاع المجتمعية الحالية ومتناسبة معها .

وبناء على ذلك يتناول هذا الجزء بعض الاستراتيجيات المعاصرة التي تستند عليها التنمية المحلية سواء في المجتمعات الحضرية أو الريفية ، ونظراً لأن التنمية المحلية هدفها الأساس هو المجتمع المحلي وسكانه وأوضاعه فكان لا بد أن تتبع استراتيجيات التنمية المحلية وتناسب مع احتياجات المواطنين (سكان المجتمع المحلي) ولهذا سيتناول هذا الجزء .

استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية حيث إنه لا يمكن أن تحقق التنمية المحلية أهدافها في أي مجتمع بدون الاهتمام بإشباع حاجات المواطنين لاحتياجاتهم والشعور بالرضا من خلال إشباع هذه الحاجات .

استراتيجية التخفيف من الفقر ، وذلك على اعتبار أن الفقر أصبح مشكلة أساسية تعاني منها العديد من المجتمعات على اختلاف أنواعها لذا كان لزاماً أن تستند التنمية المحلية التي تعتبر رفع المستوى المعيشة وتحسين نوعية حياة البشر من أهدافها إلى واحدة من أهم الطرق والاستراتيجيات ألا وهي استراتيجية التخفيف من الفقر .

استراتيجية خدمات التنمية المحلية حيث أهمية الاهتمام بالخدمات المقدمة للمواطنين سواء من حيث الشكل أو المضمون مع مراعاة سكان المجتمع المحلي وطبيعتهم العمرية والصحية والتعليمية .

وقبل التطرق إلى الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المحلية لا بد من التعرف أولاً على ماذا تعنى كلمة استراتيجية ؟

وللإجابة نجد أنفسنا أمام العديد والعديد من التعريفات والمفاهيم التى توضح كلمة استراتيجية .

إلا أن ما يهمنا فى هذا الصدد أن الاستراتيجية مصطلح قديم قدم البشرية والتاريخ فلقد استخدم هذا المصطلح أولاً بين القادة ورؤساء الدول وزعماء السياسة والحروب وذلك لأنها تعنى فى الأصل الأسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلب على نقاط الضعف وكيفية التعرف على مواجهه التغيرات التى تطرأ على المجتمع وهى دراسة الموقف واحتساب كل دور من الأدوار التى يمكن أن تنشأ عند تطبيق الخطة المرسومة .

**ويعرف " طلعت السروجي " الاستراتيجية فى النقاط التالية (15) :**

- أن الاستراتيجية هى أسلوب مترابط وموجه يتم من خلاله تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضى والمستقبل .

- أن الاستراتيجية هى وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الأجل بوضوح وكوسيلة لتحديد البرامج وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفاعلية من الاستراتيجية .

- أن الاستراتيجية هى استجابة للفرص ونقاط القوة والضعف .

- أن الاستراتيجية هى نظام لتوزيع المهام والمسئوليات .

- كما يرى أن الاستراتيجية إطار عام ومنهج متناسق ومنسجم مع أهداف المجتمع وقيمته ويعكس العلاقات التى تربط بين السياسات والتخطيط والممارسات وكحلقة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنهج ، ونتيجة فمائية لدراسة الموقف وتحديد الأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلى آخر أفضل تستهدفه السياسة الاجتماعية .

كما يرتبط بمفهوم الاستراتيجية ويلزمه مفهوم التكتيك ، والمقصود " بالتكتيك " أنه ترجمة واعية محسوبة وعملية لتطبيق وتنفيذ الاستراتيجية لازمه لها باستخدام الأساليب وفقاً لخطة فعالة تكفل تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وعليه فإن التكتيكي يعنى " استخدام الأساليب للوصول إلى أقصى مردود أو عائد " (16) هذا ويمكن استخدام أكثر من تكتيك لتحقيق أهداف الاستراتيجية أو الطريقة المتبعة .

## سادسا : استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية

### Satisfaction of Social Welfare Needs Strategy :

لقد كانت الرعاية الاجتماعية بمفهومها القديم تركز على أسلوب الإحسان باعتباره الوسيلة المثلى لمساعدة الإنسان لأخيه الإنسان وهذا المفهوم قد بدأ يبدؤ التاريخ المعروف أى منذ الحضارة المصرية القديمة ونما على يد اليهودية والمسيحية وترعرع وازدهر فى أحضان الإسلام ، أى أن دوافع الرعاية الاجتماعية منذ فجر التاريخ كانت بهدف الحماية المتبادلة. وقد تأثر التفكير بالدين والميتافيزيقا والدوافع الأخلاقية المجردة بقيمتها الدينية والوضعية .

ولكن الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات الاشتراكية الإسلامية النامية تبدو اليوم متعددة الدوافع وترتكز على فلسفة إنسانية عميقة هدفها رعاية الإنسان كخطوة على الطريق نحو رعاية المجتمع الإنسانى فى ذاته خاصة فى ذلك العصر الذى اتسم بالمادية الصناعية التى ينتج عنها بالضرورة مشكلات فردية واجتماعية تتطلب مجابتهها . وهذه المشكلات الحادة تتطلب جهودا متوالية ورعاية اجتماعية شاملة . فالرعاية الاجتماعية إذن هى الأسلوب الإنسانى الذى يهتم بالإنسان الفرد كإنسان فريد من نوعه له قيمته وكرامته الإنسانية وقيمتها الأخلاقية تتمثل فى انتشاره من الضياع فى خضم المجموع الإنسانى الكبير لأن هذا الإنسان وهو فى مشكلته الخاصة يرى المجتمع الكبير الخارجى كما يتصوره لا كما يتصوره الآخرون فمشكلته خاصة به وليست عامة للجميع.

والرعاية الاجتماعية هى الضمان الأكيد لعدالة التوزيع وضمان حصول كل فرد على حقه من الخدمات وما تهيئه من فرص لجميع المواطنين للاستفادة من الإمكانيات المتاحة والموارد القائمة . كما أن الرعاية الاجتماعية ليست قاصرة على المجتمعات النامية فقط بل أنها ضرورة لكل مجتمع إنسانى .<sup>(17)</sup>

وبالرغم من أننا نجد الآن أن مصر كبلد نامى تتجه إلى الرأسمالية فى اقتصادها إلا أننا نجد أن الرعاية مازالت موجودة ومازال العمل على تدعيمها متواصلاً وهذا يوضح أنه لا فرق بين مجتمع وآخر من حيث الحصول على الرعاية الاجتماعية المتواصلة ، فإن هناك شبه اتفاق على أن الرعاية الاجتماعية أصبحت حقاً للمواطن وأنه لا غنى عنها فى أى مجتمع من المجتمعات ، ذلك لأن حاجات الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات المختلفة هى



بذاقنا المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة أى المتطلبات التى ينبغى أن تبدأ منها جهود التنمية فى تلك البلدان ومن ثم فإن حقوق الرعاية الاجتماعية يجب أن تصبح حقوقاً سياسية قابلة للتحقيق والمواجهة عن طريق تدخل الدولة لتيسير الوصول إليها لا مجرد ضمان وجودها فحسب بمعنى ربط التنمية الشاملة بالجهود المبذولة لمواجهة الحاجات الفعلية بما يتناسب مع حجمها الحقيقى فى المجتمع.<sup>(18)</sup>

إلا أننا إذا تأملنا الحال فى مصر كبداية أخذ فى النمو سنجد أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التى تقف أمام الرعاية الاجتماعية كنظام من أهم الأنظمة الاجتماعية فى مصر .

ومن أهم هذه التحديات والمعوقات : الزيادة السكانية فسنجد أن الزيادة السكانية فى الدول النامية وتكديسهم فى بعض المدن الرئيسية دون ضابط ودون سياسة سكانية رشيدة تخطط وترسم وتنفذ لا بد أن يتولد عنها شرور وكوارث اجتماعية خطيرة تهدد الجانب الاجتماعى كله فانتشار الجرائم والفقر والبطالة وغير ذلك من الآفات الاجتماعية انعكاس غير مباشر للأثر الاجتماعى الذى تحدثه الزيادة السكانية وهذا هو رأى الاقتصادى Swinburn فى كتابه المشاكل الاجتماعية .<sup>(19)</sup>

ومن هنا جاءت أهمية " المؤتمر الدولى للسكان والتنمية " التى تركزت فى ضرورة تحقيق التنمية وكذلك تحقيق الإشباع وسد حاجات البشر ، وقد كان من أهم مبادئ هذا المؤتمر الذى كان عنوانه العام " السكان والنمو الاقتصادى المطرد والتنمية المستدامة " ما يلى<sup>(20)</sup> :

**المبدأ (1) :** يقع البشر فى صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيا حياة صحية ومنتجة فى وئام مع الطبيعة وأن البشر هم من أهم وأثمن الموارد التى تملكها أية أمة وينبغى للبلدان أن تكفل إتاحة الفرصة لجميع الأفراد لكى يستغلوا إمكاناتهم إلى أقصى حد . وإضافة إلى ذلك فإن لكل إنسان الحق فى مستوى معيشى ملائم يوفر له ولأسرته كفايتهم من الغذاء والكساء والمأوى .

**المبدأ (2) :** إن الأهداف والسياسات السكانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تمثل هدفها الرئيسى فى تحسين مستويات العيش ونوعية الحياة

لجميع الأفراد ، وإن وضع وتنفيذ السياسات السكانية حق سياسى لكل أمة ، يتمشى مع القوانين الوطنية ويتمثل في المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**المبدأ (3) :** تتعاون جميع الدول والشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل وتمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة ولا سيما أقل البلدان نمواً وأضعفها (بيئياً) في قطاعي السكان والتنمية ، ويؤكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من جديد الحاجة إلى إدماج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال فضلاً عن جميع البلدان الأخرى في الاقتصاد العالمي دمجاً كاملاً.

**المبدأ (4) :** لكل إنسان الحق في الحرية وفي الأمن على شخصيته والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية .

**المبدأ (5) :** يعيد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تأكيد أن الحق في التنمية عالمي وغير قابل للتصرف ويشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية ويجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف باحتياجات (السكان والتنمية) الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

**المبدأ (6) :** لكل إنسان الحق في التعليم الذي يجب أن يوجه إلى إلغاء الشخصية الإنسانية والشعور بكرامتها تمام الإلغاء وتقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

**المبدأ (7) :** ينبغي للدول عند النظر في الاحتياجات السكانية والإنمائية للسكان الأصليين أن تعترف بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم وتؤيدهم وأن تمكنهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد لا سيما حيثما تعلق الأمر بصحتهم وتعليمهم ورفاهيتهم .

وتأكيداً على أهمية حاجات الرعاية الاجتماعية وإشباعها كاستراتيجية أساسية للتنمية المحلية نجد أن من أهم خصائص الرعاية الاجتماعية Social Welfare characteristics.

1 - **الرعاية الاجتماعية تعتبر مسئولية المجتمع ،** وذلك يعنى أن الرعاية الاجتماعية تقدم عن طريق تعبئة موارد المجتمع لمواجهة الحاجات أى أن المجتمع بأسره

يعمل من خلال أجهزته الرسمية ومؤسساته لتقديم تلك الرعاية وسواء كانت البرامج من هيئات حكومية أو هيئات خاصة فإن ذلك المبدأ يظل صالحاً للحكم على برامج الرعاية الاجتماعية باعتبارها معبرة عن تدخل المجتمع لتدعيم أفرادها وجماعته .

**2 - أن الرعاية الاجتماعية المعاصرة تهتم بالحاجات الإنسانية ، وتلبيك واحدة من أهم الخصائص المميزة للرعاية الاجتماعية حيث أن الرعاية الاجتماعية كنظام تهتم بإشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت على المستوى المجتمعي أو كانت على مستوى الأفراد والجماعات<sup>(21)</sup>.**

حيث إنه مما لا شك فيه أن تحديد الحاجات الاجتماعية يساهم بشكل فعال في الارتقاء بمستوى الأداء الخاص بالرعاية الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة<sup>(22)</sup>.

**3- الرعاية الاجتماعية ذات مردود اجتماعي واقتصادي : فبرامج الرعاية الاجتماعية ليست استهلاكاً بدون عائد وذلك لأنها تستهدف تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية والإقلال من حدة المشكلات ويرتبط هذا الجهد بتنمية الموارد البشرية مما يعنى أنها تمثل شكلاً من أشكال الاستثمار بعيد المدى والذي نلاحظ نتائجه في تحسين الأحوال المعيشية ومواجهة الخلل والأمراض الاجتماعية ومن ثم ينطئ من يظن أن مشروعات الرعاية الاجتماعية هي مشروعات استهلاكية فهي استثمار بعيد المدى في الجانب البشري كما أنها حق لأفراد المجتمع ينبع من ضرورة توزيع الموارد الاجتماعية بما يحقق الاستفادة منها بعدالة بين الجميع وتصبح مسئولية الدولة حينئذ تحديد الأساليب الفعالة لتوزيع تلك الموارد في إطار العدالة الاجتماعية<sup>(23)</sup>.**

**4 - الرعاية الاجتماعية المعاصرة تتميز بأنها أصبحت: حقاً من الحقوق الإنسانية : وهذا يعنى أن الرعاية الاجتماعية لم تصبح منحة أو هبة تقدمها الحكومات لأفرادها أو الهيئات التي يسيطر عليها في الغالب الأغنياء ولكنها أصبحت حقاً لجميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها ولهم الحق في المطالبة بتوفير برامجها .**

**5 - الرعاية الاجتماعية المعاصرة ذات اتجاه علاجي ووقائي : إذ إن برامجها توجه لمعالجة المشكلات الاجتماعية التي توجد في المجتمع ، مثل مشكلات الفقر ومشكلات انحراف الأحداث وغيرها . كما أنها تتضمن برامج تهدف إلى وقاية الأفراد والأسر والمجتمع**



من الوقوع في المشكلات وذلك عن طريق مقابلة الاحتياجات الإنسانية حتى لا تتحول إلى مشكلات ومن هذه البرامج . البرامج الصحية والبرامج الترفيهية وغيرها كثير<sup>(24)</sup>.

وهذا ما يدعونا إلى الاهتمام بحاجات الرعاية الاجتماعية كحاجات إنسانية لا بد من الاهتمام بها والعمل على إشباعها حتى لا تتفاقم المشكلات الاجتماعية في المجتمع ، وبناء على ذلك يمكننا تناول استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية من خلال الركائز الأساسية التالية :

### 1- الحاجات توجه أساس للتنمية :

حيث ينطوي هذا التوجه على أن غايات السياسات التنموية في كل دولة وفي العالم كله ينبغي أن تكون مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان على أن قدراً كبيراً من الجدل يدور حول ما يشكل بالتحديد الحاجة الأساسية وإن كان من المتفق عليه بصفة عامة أنه يمكن تقسيم هذه الحاجات إلى ثلاثة أنواع:

أ- سلع استهلاكية معينة مثل الغذاء والملبس والمأوى التي يجب أن يحصل عليها الفرد.  
ب- خدمات أساسية مثل التعليم والخدمات الصحية ، ومصادر المياه النقية التي يجب أن تكون في متناول كل فرد .

ج- حق المشاركة في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تؤثر في تنمية الشخص نفسه.

ويحظى هذا الاتجاه في التنمية بأهمية خاصة لدى المخططين الاجتماعيين لسببين أحدهما أن هذا الاتجاه يعنى بمسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية فالتركيز على مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان يعنى أن سياسات وبرامج التنمية لا بد أن توجه نحو القطاعات الفقيرة من السكان حتى ولو اقتضت الضرورة أن يكون ذلك على حساب القطاعات الغنية . علاوة على التسليم بحق كل فرد في هذه المتطلبات الأساسية بوصفه فرداً في المجتمع أو بمعنى آخر أن الهدف النهائي هو مجتمع المساواة ، على كلا المستويين القومي والدولي والمبدأ الأساسي هو الاعتراف لكل إنسان بحقوق إنسانية راسخة تتصل بإشباع الحاجات الأساسية .. التي تعد ضرورة للاندماج الكامل.

أما السبب الآخر وراء الصلة الوثيقة بين اتجاه الحاجات الأساسية والمخطط الاجتماعي هو أن مفهوم الحاجات الأساسية يتضمن أكثر من الحاجات الاقتصادية كما أنها تتضمن



نطاقاً واسعاً من السلع والخدمات الاجتماعية التي تساهم في نوعية الحياة في مجتمعاتها ، كما تضمن المشاركة في تنمية الفرد لذاته ، وهي من الأمور التي يعنى بها المخطط الاجتماعي .

كما أن أى محاولة لترجمة المبادئ العامة لتوجه الحاجات الأساسية إلى برامج سياسات تنموية معينة تثير كثيراً من المشكلات مثل : من الذى يحدد ما يعد حاجة أساسية وما لا يعد كذلك ؟ وهل يمكن تحديد مجموعة من الحاجات الأساسية التي يمكن تطبيقها على دول كثيرة ومختلفة أو حتى على كل الناس في دولة واحدة ؟ هل ينبغي إشباع الحاجات الأساسية لأكثر الناس فقراً بإعادة توزيع الموارد من الأغنياء إلى الفقراء أو بتوجيه الموارد الإضافية للفقراء أكثر من الأغنياء ؟ . وماذا يحدث لو تعارض إشباع الحاجات الأساسية مع غيرها من الأهداف القومية ؟ وماذا يمكن عمله إذا حاولت القطاعات الثرية في المجتمع إعاقه تنفيذ سياسة الحاجات الأساسية؟<sup>(25)</sup>

وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من مراعاة التخطيط فقد كان توفير الحاجات الاجتماعية من أهم العوامل الواجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط للتنمية بما في ذلك من الحاجات (الصحية والتعليمية والإسكان وخدمات الرعاية) إلى جانب الحاجات الأخرى مثل الحفاظ على الثقافة التقليدية والحفاظ على الكرامة الإنسانية ، حيث إن تركيز برامج التنمية في الماضي قُسم فقط بتحقيق الأهداف الاقتصادية متجاهلة الحاجة إلى مقابلة هذه الحاجات الاجتماعية المختلفة.

## 2- حاجات الرعاية الاجتماعية وإشباعها (المفهوم والنظرية) :

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت مصطلح الحاجة على اختلاف تخصصاتهم العلمية ومن هذه المفاهيم ما يلي<sup>(26)</sup>:

تعريف D.LEE الذي عرف الحاجة بأنها "مجموعة المطالب التي يحسها الشخص ويكافح من أجل غاية معينة أو يلائم نفسه من أجل الحصول عليها"

كما عرفت الحاجة في القانون الأمريكي على أنها "هى أى وضع قابل للتحديد تعوق الشخص أو الفرد أو عضو الأسرة عن القيام بأداء دوره الكامل والاحتياجات دائماً يعبر عنها من مفاهيم متصلة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية -- وهي عادة ما تكون عبارة نوعية وتقدير الحاجة يشير إلى إجمالى الاحتياجات الفردية المتشابهة بتعبير كمي" .

- كما يعرفونها د/ سامية فهمي ، د/ عبد العزيز مختار : على أنها "حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى توافر إمكانيات أو موارد معينة".

- هذا وأنه من أهم النظريات التي وضعت لتقسيم الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات هي نظرية إبراهام ماسلو حيث افترض سلسلة احتياجات في نظام تصاعدي . بحيث أن إشباع أى مستوى من الاحتياجات يأتي دائما بعد إرضاء الحاجة الأساسية الأولى التي في المستوى الأدنى بمستويات الحاجة التي حددها ماسلو وهي "الاحتياجات الحيوية - الأمن - الانتماء - تقدير الذات - تأكيد الذات".

وقد وضعت هذه الحاجات في شكل هرمى متسلسل كما وضعه ماسلو حيث تأتي الاحتياجات الحيوية في قاعدة الهرم وتحقيق الذات في قمة الهرم .

وقد قصد ماسلو بهذه النظرية أن يقول إن الشعور بالأمن لا يمكن أن ينشط حتى يشبع الإنسان حاجته الحيوية وأى شخص لا يمكن أن يهتم بتنمية شعوره بالانتماء لأى مجموعة دون أن يشعر بالأمان وهكذا حتى باقى الحاجات.

وقد ألقى ماسلو بذلك الضوء على هذا السؤال أى الاحتياجات أكثر أهمية أو أساسية عن الأخرى ؟ أو أيهما يرجح عندما يكون هناك تناقض أو خلاف ؟ ويجب الاختيار ، ومع أن نظرية ماسلو السابقة مقبولة عموما إلا أنها غير مؤيدة عمليا فبالنسبة إلى فكرة أن الاحتياجات منظمة في سلسلة من خمس فئات فقد قام كل من "محمود وهبه ولورانس بريدول" بدراسة تجريبية لاختبار نظرية ماسلو ذكروا فيها "أنه مع الأخذ بالكل فإن النتائج التجريبية لدراسة تحليل العوامل لا تقدم تفسيراً مقبولا لتصنيف ماسلو للاحتياجات كما لا يوجد براهين واضحة توضح أن الاحتياجات الإنسانية مركبة في سلسلة خاصة وربما تظهر بعض الأدلة أن هناك نوعين من الاحتياجات عليا ودنيا والحاجة لتأكيد الذات ربما تكون تصنيفا مستقلاً بذاته " كما يقول "Reginald your" أنه حتى الآن لم تقدم أى دراسة تجريبية تؤكد الافتراض بأنه عند إشباع المستوى الأول من الاحتياج فإن أهمية إشباع المستوى الثانى الذى يليه تبدأ فى الازدياد فبدون شك أن مفهوم الحاجة الإنسانية أكثر تعقيد مما أشار إليه ماسلو .

هذا كما نجد أن مفهوم الحاجة من المفاهيم الضرورية لفهم السياسة الاجتماعية وذلك لعدة أسباب منها :

1 - أن مفهوم الحاجات الاجتماعية يتضمن في محتواه فكرة الخدمات الاجتماعية كما يتضمن في محتواه أيضا ضرورة تنظيم المجتمع من أجل مقابلة هذه الحاجات .

2 - كما أن مفهوم الحاجة هو أيضا من المفاهيم المهمة جداً عند مناقشة مشكلة الرخصة وذلك لأن الحديث عن الرخصة يمكن أن يتضح ببساطة في البنود التالية :

\* ما هو نوع الالتزام الأخلاقي الذي يلتزم به الفرد ؟

\* هل الاعتراف المجتمعي بالحاجة قد تم تطبيقه أو أثر عن شيء ؟

\* هل الاستجابة لحاجات الآخرين يمكن أن يعتبر نوعاً من علاقات الإحسان ومنح الصدقات ؟

والنقطة الأخيرة في هذه الأسباب تعتمد على أنه لو أن الحاجات قد حصلت بالفعل على اعترافات مجتمعية وخاصة بالنسبة لإشباع حاجات الذين يقعون تحت طائلة الحاجة والعوز فإنها بالتالي ستوضح أن الرعاية متصلة اتصالاً وثيقاً بالشرعية السياسية .

وسنجد أيضا أن النظرية السياسية من ضمن قواعدها ما ينص على أهمية حماية الحقوق وبالتالي سنجد أن إشباع حاجات الإنسان يعتبر حقاً من حقوق الإنسان ولا بد أن يحصل عليها كما أن الرعاية تعتبر من الأقسام أو المجالات التي لا بد أن تهتم بها الحكومات بشكل حاسم .. وذلك لأن إشباع الحاجات لا يمكن أن يؤدي من خلال الإحسان والهبات والتبرعات وإنما لا بد أن يكون الالتزام بإشباع هذه الحاجات التزاماً محدداً ولهذا سنجد أن هناك سؤالاً ملحاً يفرض نفسه عند الكلام عن الحقوق وهو : لماذا لغة الحقوق أصبحت جذابة في مجال الرعاية الاجتماعية ؟

**وهناك ثلاثة أسباب رئيسية للإجابة على هذا السؤال وهي :**

أولاً: من المهم أن يكون هناك مناخ من القوة المحددة للحصول على الحق . فلكي يكون لشخص ما الحق في الحصول على شيء ما لا بد أن يكون لديه سبب قوى لكي يحصل على هذا الشيء وهذا السبب يكمن في كونه مستحقاً لهذا الشيء.



**ثانياً :** أما السبب الثاني فهو متعلق بتوفير الرعاية عن طريق الدولة واستعدادات الدولة لهذا يكون عن طريق فرض الضرائب وفي ذلك نوع من الإجبار ، والبعض يقول إن هذا الإجبار يستتبعه فقدان الحرية . والبعض الآخر الذين يكونون في موضع الحاجة يكونون مؤيدين لقيام دولة الرفاهية .

**ثالثاً :** أما السبب الثالث فيكمن في مشكلة الوصمة . فتلقى فوائد الرعاية كنوع من أنواع الإحسان يجعل الموصومين يتلقون فوائد الرعاية على أنها ليست حقاً من حقوقهم .

ومن هذا كله سنجد أن مفهوم الحاجة أصبح من المفاهيم الضرورية وذلك لأنه من الممكن أن نحدد الحاجات الأساسية معتمدين في ذلك على وجهات نظرنا الأخلاقية والسياسية والأيدولوجية بالإضافة إلى أنها (أى مفهوم الحاجات) ينتج عنه ضرورة وجود اعترافات دقيقة من أجل إشباعها<sup>(27)</sup>.

ومن هنا سنجد أن الحاجة في مفهومها متعلقة إلى حد كبير جداً بالرعاية وأصبحت في كثير من الأحيان يطلق عليها حاجات الرعاية الاجتماعية في حين أن الرعاية الاجتماعية هي صلب السياسة الاجتماعية كما سنجد أن الحاجة متصلة بالوصمة وذلك لأن الحاجة يلزمها إشباع وطريقة هذا الإشباع قد يؤدي إلى الوصمة والوصمة ينتج عنها في كثير من الأحيان حاجة أخرى تتعلق بمزيد من الاعتراف ومزيد من الإشباع ومن هنا سنجد أن العلاقة مترابطة ومعقدة جداً. وهذا ما يقودنا إلى قضية الإشباع ، فإشباع الحاجات الأساسية ضرورى لكى ينمى الإنسان أقصى قدراته . وكما أوضح Hadley Cantril أن الأفراد يطلبون من المجتمع فهماً أكثر لحاجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل التنمية القصوى<sup>(28)</sup>.

ومما سبق يتضح أن هناك خلطاً واضح بين الحاجات والمتطلبات أو الرغبات فكثيراً ما نجد أن الحاجات متداخلة مع الرغبات والتي توصف هي أيضاً على أنها أهداف والتي تنشأ أصلاً من تفضيلات الأفراد وكذلك من البيئة الثقافية وعلى عكس الحاجات سنجد أن الرغبات تختلف من شخص إلى آخر ولنضرب مثلاً على ذلك بأن نقول إن شخصاً ما يرغب في أن يشبع رغبته في التدخين أى أنه يرغب في سيجار لكى يشبع هذه الرغبة إلا أنه في نفس الوقت محتاج أن يقلع عن هذه العادة السيئة<sup>(29)</sup>.



ومن خلال ما سبق نرى أن الرغبة من الممكن أن تتحقق بسهولة بإشباع الرغبة في التدخين ليس بالأمر العسير ويمكن أن يحصل عليه الفرد من خلال الأصدقاء والزملاء في العمل أو في الحياة اليومية عموماً أما الحاجة إلى شئ ما فلا بد من الترتيب والتنظيم والتعبئة لكافة الإمكانيات والموارد من أجل تحقيق إشباع هذه الحاجة ، فحاجة الفرد للإقلاع عن التدخين كما في المثال السابق لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تعبئة إرادة الشخص وتهيئة الأجواء التي تمكنه من إشباع الحاجة التي يسعى إلى تحقيقها .

ومن هنا نستطيع القول أنه لإشباع الحاجات لابد من تنظيم الإمكانيات والموارد والمؤسسات لأجل إشباع هذه الحاجات .

وهذا أيضاً ما حاول "بسيون J.A.Posion من لاهاي بهولندا توضيحه عندما وضع مستويات للحاجة مؤكداً أن مسؤولية المجتمع الأولى هي أن يقابل الاحتياجات الأساسية والاجتماعية لأعضائه وهي :

1 - البيولوجية 2 - الاجتماعية 3 - العاطفية 4 - الروحية

ورغم أن إشباع كل منها يمكن أن يختلف من وقت لآخر فإن واجب كل مجتمع أن يحدد حداً أدنى لا يقع تحته أى شخص<sup>(30)</sup>

هذا وقد وضعت نظرية للحاجات وإشباعها وهذه النظرية عرفت باسم "نظرية الحاجات الإنسانية" Theory of human Needs

هذا وينطوى البناء الأساسى لهذه النظرية على تقسيم الحاجات إلى حاجات أساسية وهي :

1 - الصحة البدنية .

2 - استقلالية المؤسسات وعدم تعرضها للتدخلات من أى جانب ، والحاجات الأولية وهي تشتمل على المجموعة التالية من الحاجات :

1 - التغذية السليمة والمياه النقية للشرب .

2 - المسكن الآمن . 3 - بيئة للعمل غير قائمة على المخاطرة .

4 - بيئة صحية آمنة . 5 - رعاية صحية مناسبة .

6 - طفولة آمنة . 7 - علاقات أولية محددة .

8 - الأمن البدني . 9 - الأمن الاقتصادي .

10 - التعليم المناسب .

وقد نصت هذه الطريقة على أن كلاً من الحاجات الأساسية والحاجات الأولية يشتركان في هدف عام والذي يتمثل في العمل على تحقيق المشاركة بالإضافة إلى التحرر وتمثل المشاركة في أهمية تجنب الضرر الذي يظهر عن طريق ضعف المشاركة الاجتماعية أما التحرر فيتمثل في المشاركة الحاسمة في اختيار شكل الحياة والمعيشة. بالإضافة إلى أنه توجد بعض الشروط المجتمعية من أجل إشباع هذه الحاجات وهذه الشروط المجتمعية هي شروط عامة تتمثل في:

1 - الإنتاج . 2 - إعادة أو تنشيط الإنتاج .

3 - انتقال الثقافة وانتشارها . 4 - السلطة والسياسة .

**وهناك شروط خاصة وتتمثل في :**

1 - الحرية السلبية : مثل الحقوق السياسية للمواطنين .

2 - الحرية الإيجابية : مثل الحقوق المتعلقة بإشباع الحاجات ، المشاركة السياسية<sup>(31)</sup> .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه في المستوى التطبيقي للسياسة الاجتماعية يكون الاهتمام الأساسي بما أسماه Dale بالحاجات الأولية السابقة الذكر ، فالحاجات الأولية هي الوسائل التي تؤدي إلى مقابلة أهداف الأفراد الجوهرية ، إلا أن معظم المناقشات عن حاجات الرعاية لم تلتفت بالاهتمام إلى الحاجات الأولية والتي هي مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان ، فمثل هذه الحاجات نسبية فهي تتعلق بالعادات والمستويات الموجودة في مجتمع واحد وفي وقت واحد .

**فعلى سبيل المثال :** كل الناس في حاجة إلى مسكن ولكن نوع المسكن الذي يحتاجونه يعتمد على بيئتهم وعلى المستويات والتوقعات الخاصة بالمجتمع الذي يعيشون فيه . وخلاصة القول سنجد أنه بالرغم من فشل محاولات الفلاسفة لكي يجدوا تعريفا عاما وموضوعيا للحاجة سنجد أنهم لم يفلحوا في ذلك إلا أن الحاجات إلى حد بعيد تقع في حيز

اهتمام السياسة الاجتماعية كما أن الحاجات نسبية فهي تتغير عبر الوقت وتتنوع من مكان لآخر ، وبالإضافة إلى التعريفات السابقة للحاجات إلا أنها فوق ذلك تتضمن بعض الأحكام القيمية وفي النهاية يجب أن نلاحظ أنه حتى الحاجات الأساسية ممكن أن تتضارب مع بعضها البعض .

وطبقاً لما قاله Gough أن كل الناس لديهم حاجات إنسانية أساسية وهذه الحاجات لا تتضمن فقط المتطلبات الفيزيائية (الجسمية) ولكن تتضمن أيضاً الحاجات النفسية والعقلية . وهذه الحاجات لا تكون نسقاً متناغم الأجزاء من الحاجات . ولقد أشار Gough إلى رؤية Freudian والتي تقول "بأن الإنسان يبحث عن نمطين متناقضين أولهما السعادة الشديدة والسرور . والآخر الرضا والقناعة والاطمئنان" .

هذا وقد أشار Gough إلى أنه من الضروري لكل المجتمعات الإنسانية أن تختار بين الحاجات طبقاً لنسق محدد من القيم . كما أن قضية إشباع الحاجات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية تقديم الرعاية حيث إن القوة والمراكز الاجتماعية الخاصة بمقدمي الرعاية المتخصصين مثل الأطباء والمدرسين تستند جزئياً على ادعائهم بأنهم هم المجموعة الوحيدة في المجتمع القادرة على تعريف وتقييم حاجات الأفراد مرتكزين في ذلك على احترامهم لأنماط الرعاية الأساسية، كما أنهم أدعوا أيضاً بأنهم هم أحسن المؤهلين لكي يفرقوا بين المتطلبات الأساسية والحاجات الحقيقية .

كما أن المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين مثلهم مثل الأطباء الآن فهم يدعون أنهم المهنيون المؤهلون الوحيدون الذين لديهم المعرفة والخبرة لكي يعرفوا ويحددوا حاجات الأفراد كما أنهم يقولون أيضاً بأنه لا الأفراد أنفسهم ولا الجماعات الموجودة في المجتمع مثل السياسيين لديهم الخبرة الكافية لكي يشاركوا في تحديد وتعريف حاجات الرعاية فالمدرسون يعتقدون بأنهم لا بد أن يتحكموا في مناهج الدراسة وذلك لأنهم بمفردهم الذين لديهم الخبرة لكي يحددوا بدقة الحاجات التعليمية لكل تلميذ أو طالب . كما أن الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين يعتقدون بأنهم مؤهلون بشكل كاف لأن يفرقوا بين حاجات الأفراد الحقيقية وبين المشكلات التي يقول العملاء أو الأفراد أنهم يعانون منها ولكنه وفي النهاية ونتيجة لوجود هذه الاختلافات في التخصصات المهنية المهمة بالرعاية

فقد وجد حل لا يعتمد فقط على المتخصصين مهنيًا في تحديد حاجات الناس ولكنّه بالإضافة إلى ذلك يهتم بضرورة تحديد الناس لحاجاتهم بأنفسهم<sup>(32)</sup>.

### 3- قياس إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية :

في العالم الثالث في فترة الستينات والسبعينات كانت هناك معدلات كبيرة من النمو في بعض المناطق والأقاليم ظهرت من أجل منع حدوث مستويات أسوأ من الفقر ومن أجل هذا ظهر مدخل الحاجات الأساسية وفي عام 1976 تبنت منظمة العمل الدولية تقريراً خاصاً عن المبادئ والبرامج اللازمة من أجل تحقيق استراتيجية الحاجات الأساسية في التنمية وفي عام 1978 بدأ البنك الدولي العمل من أجل الحاجات الأساسية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض البرامج الأولية التي عملت على تجميع المؤشرات لقياس إشباع الحاجات وبالتالي وضعت هذه الحاجات الأساسية في مجموعة صغيرة متضمنة بعض الحاجات الأساسية مثل التغذية والتعليم الأساسي والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والإسكان ، كما سبق أن أوضحنا<sup>(33)</sup>.

ولكى يتم توزيع منافع الرعاية بعقلانية فلا بد أن يحاول مقدموا الرعاية أن يقيسوا هذه الحاجات الذين يسعون إلى مقابلتها ولكي يتم تنفيذ ذلك فهم بحاجة إلى المقاييس للحاجة بحيث تكون عامة وقابلة للتطبيق .

وسنجد أنه في هذا الصدد يحاول الباحثون في السنوات الأخيرة أن يبنوا مقاييس موضوعية للحاجات الاجتماعية مستخدمين في ذلك بشكل كبير المؤشرات المتعلقة بالحاجة ولأن المفاهيم مثل مفهوم الصحة ومفهوم المرض ومفهوم الحرمان ومفهوم الإسكان العشوائى هي مفاهيم غير كمية كما أنّها غير قابلة للقياس فإن المخططين والباحثين قد طوروا مؤشرات يمكن أن يعتمد عليها في قياس مثل هذه المفاهيم.

وقد أجريت دراستان بريطانيتان عن حاجات الرعاية والتي استخدمت مؤشرات الحاجة وهاتان الدراستان هما :

1 - دراسة عن حاجات الرعاية الصحية اللازمة .

2 - دراسة عن الفقر في المدن .



وقد كان هدف الدراسة الأولى هو العمل على تأمين رعاية صحية مناسبة للأفراد الذين يتعرضون للخطر هذا كما أن البروفسور Peter Townsend حاول أن يقدم مقياساً موضوعياً للفقر النسبي داخل المجتمع وهذه هي الخطوات التي قام بها :

**أولاً :** حاول أن يحدد النمط الأساسي للمعيشة الذي يقدم من خلال المجتمع وذلك بواسطة مسح أو تحديد مجموعة من العادات والأنشطة التي يتوقع من خلالها مشاركة الأفراد ثم قام بعد ذلك بترتيب دليل أو مؤشر تقريبي الذي قام من خلاله البروفسور بتقديم قائمة موضوعية لهذه العادات والأنشطة والتي تشكل غطاءً روتينياً عاماً للمعيشة وهذه القائمة مكونة من 60 مؤشراً لنمط المعيشة متضمنة ما يلي : الغذاء ، الملابس ، الإسكان ، فوائد الرعاية في العمل ، التعليم ، الصحة ، والعلاقات الاجتماعية .

**ثانياً :** كون Townsend دليلاً مؤقتاً موضوعياً للحرمان ويتضمن هذا الدليل إثني عشر محمداً أو خاصية وهي تتضمن ما يلي : ألا يمكنك أن تقضي أجازة نهاية الأسبوع بعيداً عن المنزل بعد سنة كاملة من العمل ؟

\* ألا يمكن أن تتمتع بغذاء طازج حتى ولو لمدة 4 أيام في الأسبوع ؟

\* ألا يمكنك أن تتمتع بإفطار مطهي في أغلب أيام الأسبوع ؟

\* ألا يسعدك أن يكون في منزلك ثلاجة ؟

**ثالثاً :** وفي الخطوة الثالثة قام Townsend بقياس المدى الذي من خلاله الأفراد أو العائلات ينحرفون عن النمط الروتيني المعتاد لمستوى المعيشة .

أخيراً قام Townsend بتحديد مستويات فاصلة للدخل كما أنه قد حدد المدى الذي من خلاله لا تستطيع العائلات أو الأفراد أن يشاركوا في تحقيق نمط مقبول مع المعيشة .

وبهذا نجد أن Townsend استطاع أن يقدم مقياساً موضوعياً للحرمان في المجتمع ولكن منهجيته في هذا المقياس قد انتقدت وذلك بسبب احتوائها على بعض نقاط الضعف التي اعترف بها Townsend بنفسه حيث قال أنه من الصعب وضع غط معيشي محدد ومتعارف عليه في مجتمع متغير الخواص . كما أنه من ضمن الانتقادات التي وجهت لمقياس Townsend هو أن الحرمان والإشباع ينطويان تحت بعض المعايير القيمية وعلى أية حال سنجد أنه من ناحية الممارسة أو من الناحية العملية أن معظم محاولات استخدام مؤشرات

الحاجة قد انتقدت وذلك بسبب افتقادها للقاعدة النظرية . هذا وقد ناقش كل من Bebbington and Davies ما مضمونه أن مؤشرات الحاجة تستطيع أن تقدم معلومات مفيدة لصانعي السياسات الاجتماعية ولكن هذا فقط إذا ارتكزت مؤشرات الحاجة على قاعدة نظرية وكذلك إذا ارتبطت ببرهان يدل على قاعدة نظرية وكذلك إذا ارتبطت ببرهان يدل على فاعلية تدخلات الرعاية<sup>(34)</sup>.

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن من أجل قياس مدى إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لا بد من وجود بعض المؤشرات الأمبريقية (الواقعية) المنبثقة من المجتمع المحلي التي يمكن من خلالها قياس ما إذا كان السكان أشبعوا احتياجاتهم أم لا؟

### **ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي :**

- 1 - الشعور بالرضا عن الخدمات المشبعة لحاجاتهم .
- 2 - الشعور بالكرامة الإنسانية أثناء إشباع حاجاتهم .
- 3 - الشعور بالثقة في المسؤولين عن تقديم الخدمات المشبعة لحاجاتهم .
- 4 - الشعور بأهمية وضرورة إشباع هذه الحاجات .
- 5 - الشعور بالاعتماد على المجتمع المحلي في إشباع هذه الحاجات .
- 6 - الشعور بوجود بعض الصعوبات التي تمنعهم من إشباع هذه الحاجات .

### **سابعاً : استراتيجية خدمات التنمية المحلية**

#### **Local Services Development<sup>(35)</sup>**

يشير مفهوم خدمات التنمية المحلية إلى العملية التي يتم بموجبها إمداد الناس بالخدمات التي يحتاجونها على مستوى المجتمع وتفترض هذه الاستراتيجية أنه توجد حلول محلية للمشكلات المجتمعية ، حيث يستطيع سكان المجتمع اتخاذ المبادرات المحلية ومساعدة أنفسهم ، وهذه العملية لا تقع في إطار الدفاع الخارجى عن الجماعات المحلية ولا في إطار المشاركة في الخطط المحددة لتحقيق أهداف معينة ، ولكنها عملية يقوم الناس من خلالها بتقوية أنفسهم وكذلك مجتمعاتهم المحلية .

هذا وتخصص بعض منظمات خدمات التنمية المحلية في تقديم خدمات محددة ، بينما وصلت بعض المنظمات الأخرى إلى المرحلة التي تعمل من خلالها في مجال تقديم العديد من

الخدمات المتنوعة . وفي مدينة "بوجوتا" "بكولومبيا" قامت مجموعة من كبار السن بشراء الأدوات الخاصة بمنخبز لصناعة الخبز . وقد بدءوا بصناعة الخبز وبيعه للمستهلكين ، وقاموا بإرسال نصف إنتاجهم أسبوعيا إلى منازل الفقراء من المسنين بالبلدة . وقد استفادوا من الأرباح التي حصلوا عليها من بيع الخبز في تمويل العيادة الطبية في المنطقة المحيطة بالمنخبز ، كما قاموا بإنشاء مغسلة لخدمة العديد من منازل كبار السن بالمنطقة ، وقاموا أيضا بإنشاء ورشة لتوفير الأدوات اللازمة للصناعات اليدوية التي يصنعها المسنون في منازلهم ، بالإضافة إلى إنشاء معرض ومركز في المدينة لتوزيع هذه الصناعات . ولم يكتفوا بذلك بل أنهم رتبوا مع بعض المدرسين للقيام بإلقاء دروساً لطلاب المدارس عن المسنين ، حتى يفهم هؤلاء الطلاب طبيعة مرحلة الشيخوخة ، وكيفية التعامل والمشاركة مع المسنين في البرامج والمشروعات التي يقومون بها .

ومن أهم مميزات خدمات التنمية المحلية أنها تقدم الفوائد النفسية والاجتماعية للأشخاص المشاركين فيها من خلال التقليل من العزلة ، وزيادة التفاعلات فيما بينهم . وكذلك تساهم في تحقيق التنمية المنظمة من خلال وضع الأولويات وتنفيذ البرامج والمشروعات ، كما أنها تحسن من مستو توزيع الخدمات في المجتمع ، بحيث تجعل هذه الخدمات أكثر استجابة وتلبية لحاجات المجتمع .

### نحو تكامل الاستراتيجيات : Toward a synthesis

يثار هنا تساؤل مؤداه أى من هذه الاستراتيجيات أكثر احتمالا لتقوية المجتمع ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نحدد الملاحظات التالية<sup>(36)</sup>.

1 - أنه من المفيد أن نميز بين استراتيجيات تغيير المجتمع وهذا التمييز يوضح لنا أن كل استراتيجية تمثل حركة منفصلة تتميز بأساسها الأمبريقي ونمط الممارسة الذي تتجه ، فحراك المواطنين ليس هو مشاركة المواطنين ، فالأشخاص الذين يتولون حشدا الجماهير وتنظيم المظاهرات يختلفون عن هؤلاء الذين ينظمون جلسات استماع للمواطنين للاطلاع على طبيعة الموارد والإمكانيات والمشروعات الخاصة بتنمية مجتمعه وذلك من أجل دفعهم لتأييد المشاركة الفعالة في التخطيط والتنفيذ لهذه البرامج والمشروعات ومن هنا نجد أن كل الاستراتيجيات تسعى إلى التغيير ولكن من خلال توجهات وأساليب مختلفة .

- 2 - يؤكد التمييز بين الاستراتيجيات على أنه لا توجد استراتيجية واحدة تناسب مع كل اتجاهات الممارسة ولهذا يعتبر من الخطأ أن يتقيد الممارس أو يصبح أسير لاستراتيجية واحدة ويهمل جميع الخيارات المتاحة وفقاً لظروف الموقف الذي يتعامل معه
- 3 - أن تعلم وفهم الاستراتيجيات يزيد من معدل استخدامها لذلك فإن اكتساب المزيد من المعلومات والمعارف عن هذه الاستراتيجيات يوسع من الاختيار بينها ويرقى من العمليات التي تستهدف تقوية المجتمع .
- 4 - بالرغم من وجود هذه الاستراتيجيات بشكل منفصل إلا أنها في الواقع العملية تتداخل وتنتج في كثير من مواقف الممارس وقد أظهرت العديد من الدراسات في هذا المجال أن نجاح الممارسة يحتاج إلى القدرة على تقدير الموقف وتطبيق العديد من الاستراتيجيات والاتجاهات في سياق المجتمعات أو المنظمات التي تعمل من خلالها .



## مراجع الفصل الثالث :

- 1- عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995) ص55.
- 2- عبد الحليم رضا عبد العال : البحث فى الخدمة الاجتماعية ، (القاهرة ، دار الحكيم، 1993) ص273.
- 3- هشام سيد عبد المجيد : البحث فى الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية ، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 2006)، ص63.
- 4- عبد العزيز عبد الله مختار وآخرون: أسس البحث الاجتماعى فى محيط مهنة الخدمة الاجتماعية ، (مطبعة جامعة حلوان ، قسم التخطيط الاجتماعى، 1994) ص ص 31 : 32.
- 5- أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع نظريات وحالات ، الجزء الثانى ، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1975) ص ص 117 : 118.
- 6- هشام سيد عبد المجيد : مرجع سبق ذكره ، ص ص 76 : 77.
- 7- عبد الخالق محمد عفيفى ، تنظيم المجتمع أدوار ونماذج الممارسة ، (القاهرة، مكتبة عين شمس ، 1993) ص 83.
- 8- رشاد أحمد عبد اللطيف : نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية مدخل متكامل (الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1999) ص ص 191 : 192.
- 9- عبد الخالق محمد عفيفى : تنظيم المجتمع أدوار ونماذج الممارسة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 : 88 .
- 10- صلاح العبد وآخرون : سياسات التنمية الريفية ، المداخل ، والتطبيقات ، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثانى (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ص ص 83 : 84.
- 11- ساميه محمد فهمى وآخرون : مدخل فى التنمية الاجتماعية ، (الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1986) ص ص 19 : 21.

12-Jack Rothman "Three Models of community organization practice Infred M. Cox and Charles Garvin practice (N. Y. Millan Co. 1969) P.P23 : 24.

- 13- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون : نماذج ونظريات تنظيم المجتمع ، الكتاب الثاني ، ط 1 (القاهرة ، دار الثقافة ، 1983) ص ص 143 : 146.
- 14- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق ، (القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، 1991) ص ص 175 : 176.
- 15- طلعت مصطفى السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط 1 ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2004 ، ص ص 320 ، 321.
- 16- المرجع السابق ، ص 326.
- 17- محمد سيد فهمي : مدخل إلى الرعاية الاجتماعية من منظور إسلامي ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 1988 ، ص ص 128 : 130.
- 18- محروس محمود خليفة : السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، 1986 ، ص 23.
- 19- محمد مصطفى أحمد : الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص 16.
- 20- الأمم المتحدة : المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، القاهرة ، برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، مذكرة الأمانة العامة ، ص ص 9-14.
- 21- محروس خليفة ، أنصاف عبد العزيز : الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية الاجتماعية - رؤية نقدية للمفاهيم والممارسات ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، ص ص 8 : 9.
- 22-H.P Thirlwall: Growth and Development, fifth edition, Hong Kong , Mcmill mpress, ltd ,1994, P.51.
- 23- محروس خليفة ، أنصاف عبد العزيز : الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية الاجتماعية رؤية نقدية للمفاهيم والممارسات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 9 : 10.
- 24- سلوى عثمان ، السيد رمضان : مدخل في الرعاية الاجتماعية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1991 ، ص 18.
- 25- ديانا كوينرز : مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث ، (ترجمة الفاروق ذكي يونس) ، الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 1990 ، ص ص 50 : 51 .

26-إقبال الأمير السمالوطي : التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، د.ن ، 1996 ،  
ص ص 257-268.

27-Noel Timms : Soial Welfare : Why and How ? London , Routldge  
and Paule , 1980, PP. 3: 5.

28-John M. Romanysn and Anie L. Romanysny : Social Welfare  
:Charity to Justice, New York , council on social work education , 1971,  
PP313 : 317.

29-Le Doyal ad Ian Gough : A Theory of Human Needs, Hong Kong ,  
Macmillam press, Ltd, 1991.

30-إقبال الأمير السمالوطي : التخطيط الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 270.

31-Len Doyal and Ian Gough : A Theory of Human Needs, op. cit, P  
170.

32-Peggy Foster : Access to Welfare : An Introduction to Welare  
Rationing, Hong Kong, Macmillan Press Ltd. 1983, 19-PP23 : 25.

33-Len Doyal and Ian Gough : A Theory of Human Needs , op. cit, P  
153.

34-Peggy Faster : Access to welfare, An Introduction to welfare  
Rationing, op. cit , PP. 28: 31.

35-حسين حسن سليمان وآخرون : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة  
والمؤسسة والمجتمع ، ط 1 ، بيروت - لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر  
والتوزيع ، 2005 ، ص 236.

36-المرجع السابق ، ص 437.

## **الفصل الرابع**

### **الفقر كأحد مشكلات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**

**أولاً : مفهوم الفقر**

**ثانياً : أبعاد الفقر وأنواعه**

**ثالثاً : أسباب الفقر وتأثيراته**

**رابعاً : المداخل والنظريات المفسرة للفقر**

**خامساً : الفقر خصائص وفئات**

**سادساً : الفقر والعدالة الاجتماعية**





## الفصل الرابع

### الفقر كأحد مشكلات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

#### أولاً : مفهوم الفقر : The Concept of Poverty

لقد اتضح من خلال العرض السابق لتاريخ الفقر أنه لا يوجد مفهوم واحد محدد لمعنى الفقر، فمعنى الفقر ومغزاه يختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الأوضاع المجتمعية. هذا ويرجع السبب في عدم الاتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر إلى عدة عوامل تمثل أهمها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1 - اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفين في تصورهم لمعنى الفقر وتصورهم لما يلزم عمله بشأنه.

2 - تنوع المنطلقات النظرية والاختيارات المنهجية.

3 - اختلاف السياقات الحضارية التي يظهر الفقر فيها .

4 - تباين صور الفقر ومدى انتشاره وحدته باختلاف المجتمعات والعصور.

وقبل تناول بعض المداخل التي اهتمت بتعريف الفقر لابد من الإشارة

إلى أهم المصطلحات التي تتداخل مع مفهوم الفقر من هذه المصطلحات ما يلي:

1 - مصطلح الإفقار<sup>(2)</sup>: حيث يشير هذا المصطلح إلى الأداة التي تسبب في استثناء حالة الفقر بين أغلب السكان، حيث تشير إفقار Empouvrissement في أصلها الفرنسي إلى الإحالة إلى الفقر أو جعل المرء مفتقراً بحيث ينضم إلى عداد الفقراء، وقد جرى استخدام الكلمة في الإنجليزية بمعنى استنفاد القدرة أو التدهور (مكيشني 1979 Mckchnie)، ويرادف ذلك في العربية كلمة إضعاف وكل ذلك بمعنى أن فهم الإفقار يقتضي توجيه النظر نحو فعل القوة في إحداث الحرمان وعلى هذا فإن مفهوم الإفقار يكون مرادفاً لمعنى أقرب إلى تحليلات القوة Power عنه من دراسات الفقر.

2 - مصطلح عدم المساواة Inequality<sup>(3)</sup>: حيث يهم أن نشير إلى أن الفقر يختلف عن عدم المساواة، فالفقر يترتب في العادة على عدم المساواة، ولكن عدم المساواة لا ينطوي بالضرورة على الفقر.

3 - هذا ولمعنى الفقر دلالات كثيرة يستخدمها العلماء حسب توجهاتهم ومن هذه الدلالات ما يلي: <sup>(4)</sup>

#### 1) دلالات لفظ الفقر عند البيروقراطيين:

حيث استخدموا ثلاث دلالات أساسية للتعبير عن الفقر وهى :

(أ) سكان دخلهم منخفض . (ب) فقر مطلق . (ج) فقر نسبي .

وهذه الدلالات هي الأكثر شيوعاً واستخداماً وعادة ما يكون المعيار الموضوعى هو الدخل لتحديد من يدخل فى كل فئة من هذه الفئات الثلاثة .

#### 2) الفقر عند علماء الاخلاق :

حيث أشاروا إلى الفقر بمجموعة من المصطلحات التى تشير إلى الفئات الفقيرة ومنها ما يلي:

(أ) المتوكل على الله : الذى يتحمل مسؤولية الفقر .

(ب) المعدم : تشير إلى الفقر المطلق .

(ج) المحروم : يشير إلى الحاجة غير المشبعة .

(د) الكادح : يشير إلى الفقير الذى يستحق المساعدة حيث إنه يعيش عيشة تقية فيها جد وأمانة .

(هـ) مستحق العون : الذى يحتاج العون والمساعدة .

(و) الفقيرة باختياره : ويشير إلى الفقير الذى يحصل على الإحسان الذى تحث عليه الأديان .

(ز) الفئات الخطيرة : وتشير إلى الفقراء الذين لا يستحقون المساعدة نظراً لأنهم محاطون بالرديلة والاستهتار والتسيب ، فهم جراثيم فى جسم المجتمع .

(ح) الفئات الشعبية : وتشير إلى الفئات ذات الدخل المنخفض والطبقة الدنيا ، البروليتاريا .

#### 3) معنى الفقر عند الأكاديميين :

حيث أشاروا إلى الفقر بمجموعة أخرى من المصطلحات هي:

(أ) الفقر الهيكلي : وهو الفقر الذى ينتج عن الأوضاع الهيكلية فى النظام

الاقتصادى والاجتماعي التى تساعد على وجود تجاوزات واسعة فى سوق العمل .

(ب) **العزل أو الابعاد** : وهو مصطلح أكثر إثارة للجدل ويعني حرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية وتحصيل تصميمها العادل في عائدات النمو الاقتصادي ويستخدم هذا المصطلح كتفسير هيكلي داخلي للفقر .

(ج) **التهميش والاستغلال** : فهو مجموعة من مصطلحات الماركسية التي تتحدد مصطلحاتها في إطار نظرية قيمة العمل ، ومادامت هناك طبقة اجتماعية قادرة على استغلال طاقة إضافية من العمل (طاقة العمل الزائدة عن احتياجات الإنتاج) فسوف يسود نوع غير مقبول أخلاقياً من الفقر ، ويصبح بإمكان العمل المنظم تغيير نظام الاستغلال وتحسين ظروف حياة الفئة المستغلة .

ويوضح الجدول (3) معنى الفقر في ضوء سياسات مكافحته (5)

المفسرون	معيار تحديد الفقر	تعريف الفقر	سياسات مكافحة الفقر
البيروقراطيون	الدخل 1-انخفاض الدخل. 2-الفقر المطلق 3-الفقر النسبي	1 - يشير الفقر إلى تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل . 2 - الفقراء : هم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة.	1 - توفير الخدمات الأساسية للفقراء . 2 - تقديم المساعدات لذوى الدخل المنخفض . 3 - إعادة توزيع الدخل. 4 - تشجيع برامج الرعاية الاجتماعية. 5 - تفويض السلطات للهيئات الدنيا بما في ذلك المنظمات المهمة بقضية الفقر.
علماء الأخلاق	- المسؤولية	1 - يرتبط الفقر بالأوضاع المزرية الاجتماعية التي تعيشها فئات اجتماعية بسبب تقاعسها وعدم تحمل مسؤولية المخاطرة 2 - الفقر هم أشخاص يفضلون الحياة السهلة عن العمل الجاد ويستهترون ويفشلون في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة.	1 - تقديم المساعدات للفقراء . 2 - تشجيع الأعمال الخيرية المحلية. 3 - تشجيع الإحسان إلى الفقراء. 4 - إبعاد الفقراء غير المستحقين (الفئات الشريفة) عن التعاملات الإنسانية العادية قبل الزج بهم في السجون أو الملاهي .



المفسرون	معياري تحديد الفقر	تعريف الفقر	سياسات مكافحة الفقر
الأكاديميون	الاستغلال و اللامساواة	1 - يشير الفقر إلى ظروف الحرمان المادية والاجتماعية التي يعانيها الفقراء من جراء اللامساواة. 2 - الفقراء هم فئات اجتماعية مستغلة وتعد نتيجة (الأخلاق والوان الحرمان) ، تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي.	1 - إنهاء أو التقليل من حالة السيطرة واللامساواة . 2 - إيجاد وظائف جديدة وإعادة التأهيل . 3 - إدخال إصلاحات اقتصادية تشمل منح أراضي لمعدومي الملكية . 4 - إدماج قوة العمل المهمشة والمغزولة في عملية التنمية 5 - التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الشاملة). 6 - تشجيع البحث العلمي بغرض إيجاد البدائل المناسبة للقضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء .
الاستراتيجيون ومنظرو القوة	التجريد من القوة	1 - الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة أو انعدام القدرة. 2 - الفقراء هم فئة اجتماعية معدومة السلطة ومجردة من القوة.	1 - التنظيم الذاتي للفقراء . 2 - المساعدات الخارجية (الدول بصفة خاصة). 3 - يتعين قيام حركات احتجاج سياسي للفت الأنظار إلى حق الفقراء في الحياة والاعتراف بحقوقهم وإعطاء الفرصة لأصوات الفقراء العديدة كي تصبح مسموعة. 4 - المشاركة في العمل الجماعي ومحاولة اكتساب مزيد من القدرة للتحكم في وسائل العيش .

هذا وللفقر مرادفات كثيرة من أهمها : الحاجة ، الفاقة ، والعوز ، القلة والحرمان ، والاحتياج ولندكر أيضاً بعض الكلمات المضادة للفقر كالغني والثروة ، الوفرة ، اليسر والرخاء ، ولنلاحظ أن الصفة "فقير" إذا ما وضعت إلى جانب اسم تعبر تارة عن التعجرف والاحتقار أو الإهانة "نموذج الفقير" ، وتارة أخرى عن شعور الشفقة أو الرحمة "إنسان فقير" ، ويجعلنا هذا السيل من المفردات والمصطلحات نتساءل عن ما إذا كانت

تعبّر عن تشوش في المذاهب وعن إندفاعة لفظية لدى بعض علماء الاجتماع أم تعبّر ببساطة عن خواء في الفكر إلا أنه يمكن القول أن هذا السيل من الكلمات يعبر على الأقل وفي الوقت عينه عن حقيقة مدركة بطرق مختلفة وفق ما نسعى لمعرفة أو عمله ووفق ما تشغله من مراكز .<sup>(6)</sup>

وفيما سبق اتفاق شديد مع عوامل الاتفاق على معني واحد للفقر حيث اختلاف الفكر والمذاهب وسبل العلاج ، وبناء على ذلك ترى الباحثة أنه قبل تناول المحاولات الفردية لتعريف الفقر وكذلك قبل تناول المداخل التي تناولت تعريف الفقر لابد من الإشارة إلى بعض المحددات العامة لمفهوم الفقر .

#### ومن هذه المحددات ما يلي :<sup>(7)</sup>

1 - أنه لا يوجد تعريف علمي متفق عليه للفقر لأن الفقر في المقام الأول مفهوم سياسي وبالتالي فهو محل نزاع فكل من يتكلم عنه يحاول الدفاع عن وجهة نظره ويسوق البراهين والأسانيد العلمية مما يجعل عناصر الفكر معقدة ومتداخلة تجاه هذا الموضوع.

2 - يعتقد البعض بأن الفقر يعتمد بعض الشيء على ما نيل إليه أو ما نتوقعه ، لذا فهو من الأمور الوصفية .

3 - أن الفقر ليس ظاهرة بسيطة يمكننا دراستها لتحديد ما نتباه من المدخل الصحيح، فإنه عبارة عن سلسلة من التعاريف والمفاهيم المتشابكة والإجراءات المعقدة التي تطفو وتطغي من وقت لآخر وقد تتعارض مع بعضها بعض الشيء .

4 - أن الفقر بصفة أساسية إدراك وتصور جدلي ، حيث إن مفهوم الفقر مثل قيم الجمال تستمر فقط أمام أعين ناظرها .

5 - أن مشكلة الفقر تعني الأثر والاستجابة نتيجة للفعل وأن تلك المشكلة يجب التغلب عليها فوراً بإزالة آثار الماضي مع استمرارية سياسة التنمية .

6 - أن الفقر عبارة عن القصور المادي والاجتماعي والعاطفي والإنفاق الأقل في التغذية وفي التدفئة والملبس عما هو معتاد بمتوسط الدخل وعدم التأمين للمرض وهبوط المستوى التعليمي وعدم تأمين المسكن وعدم توفر معاش طويل الأمد .

وفي ضوء ما سبق من محددات لا يسعنا الآن إلا محاولة عرض بعض المحاولات التي برزت في إطار تحديد مفهوم واضحاً للفقير يسهل على الدارسين والباحثين لهذه المشكلة الاستعانة ببعض هذه المفاهيم التي تتفق وطبيعة دراستهم وكذلك طبيعة فكرهم ، وعلى هذا فإن الباحثة فيما يلي ستحاول عرض بعض هذه المحاولات سواء كانت هذه المحاولات عبارة عن مداخل تقيم بتعريف الفقراء أو كانت محاولات فردية لبعض العلماء .

#### (4) المحاولات الفردية لتحديد مفهوم الفقر :

1 - محاولة جو جودوين باركر Jo Goodwin Parker: حيث حاول وصف عار وذل المرء في أن يكون فقيراً واعتمد في ذلك على بعض النقاط الأساسية لتحديد معني الفقر ومنها ما يلي :<sup>(8)</sup>

1 - أن الفقر يعني المظهر الرث غير الملائم لكرامة الإنسان والذي لا يسمح بتوافر شروط النظافة وبخاصة النظافة الشخصية للمرء .

2 - أن الفقر يشير إلى سوء البنية الأساسية لمنازل الفقراء وعدم نظافة مرافقه وأثاثه .

3 - أن الفقر يشير إلى التعب البدني وسوء الحالة الصحية .

4 - أن الفقر يشير إلى القذارة الناتجة عن غياب الرعاية المنزلية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وعدم قدرة الفقراء على تحمل هذه التكاليف .

5 - أن الفقر يشير إلى عدم الشعور بالراحة وعدم توافر شروطها في العمل والمنزل .

6 - أن الفقر يشير إلى الطهي بدون طعام والتنظيف بدون صابون (منظف) ، غير غياب الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات المختلفة .

7 - أن الفقر يشير إلى طلب المساعدة لأنه إذا لم تفعل ذلك سيعاني أطفالك من العوز وتدني مستوى المعيشة .

8 - أن الفقر يشير إلى أن تتذكر عندما تركت المدرسة لأن زملائك من الأطفال كانوا قاسين جداً في تقديم ملابسك ورائحتك الكريهة (أى يشير إلى تحامل من حولك عليك بسبب فقرك) .

9 - أن الفقر يشير إلى المستقبل المظلم بكل ما فيه من أوضاع معيشية حيث الصحة والتعليم فلا سبيل أمام الفقر لأن يحلموا بمستقبل مشرق .

10 - أن الفقر يمكن اعتباره حامضاً يقطر على الكبرياء حتى يذهب ، وإزميل ينحت الشرف حتى ينتهي (وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن الفقر كثيراً ما يتطلب المساعدة من الآخرين).

وفي ضوء المحاولة السابقة نرى أن الفقر يعد تجسيداً لكل معاني الحرمان حيث الحرمان من وسائل الحياة الكريمة وحرمان من الراحة والهدوء وحرمان من الإشباع المناسب للحاجات ، وينقلنا ذلك بدوره إلى المحاولة التالية .

2 - **تعريف تاونسند Townsend** سنة 1979<sup>(9)</sup> : حيث عرف الفقر على أنه "الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم " ، وتعد هذه المحاولة لتعريف الفقر تلخيصاً وتجسيداً للمعاني التي أشار إليها باركر في المحاولة السابقة إلا أنه قد أضاف عنصر خطر ترى الباحثة علاقته الوثيقة بالفقر ألا وهو المشاركة في الأنشطة للحصول على الظروف الملائمة من الحياة وتاونسند في ذلك يشير ضمناً إلى مدخل المشاركة الذي يعد ضرورياً في معالجة الفقر.

3 - **تعريف مكنمارا Macknimara** : حيث عرف الفقر على أنه "تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي عن المستوى المعهود للحياة اللائقة"<sup>(10)</sup> . وهذا يعني أن التعريف قد حمل في مضمونه أسباب الفقر والتي تبنت ضمناً في محاولة باركر .

4 - **تعريف الباحثان Baarvachough and Chimire** <sup>(11)</sup> : حيث عرفا الفقر على أنه "إسراف الأغنياء في الاستهلاك " بل نزيد على ذلك بأنه هو المردود السلبي للغني وإن جاز التعبير هو الاستغلال الأقصى أو التوزيع الأظلم للموارد الطبيعية وهو رد الفعل العكسي للطبيعة بجميع مكوناتها .

وترى الباحثة ان هذا التعريف يتفق مع آراء الأكاديميين التي تم الإشارة إليها سابقاً حيث التعبير عن الفقر بمصطلح التهميش والاستغلال .



5 - **التعريف الرسمي للفقر** : ويعتمد هذا التعريف على التعريف الذى ظهر عام 1963 كجهد أكثر تحديداً الهدف منه تحديد من هم الفقراء حيث قامت إدارة الضمان الاجتماعي (SSA) Social Security Administration بتطوير تعريف الفقر بالاعتماد على البرامج الحكومية التى تم تصميمها لتحديد مشكلة الفقر ، وقد حددت وزارة الزراعة الأمريكية تكلفة الغذاء الضرورى بـ 3.100 دولار للأسرة المكونة من أربعة أفراد خلال عام 1963 وتغيرت هذه التكلفة إلى 16.333 دولار للأسرة عام 1997 واعتبرت أن أى أسرة تعيش أسفل هذا الدخل تعتبر أسرة تعاني من الفقر ، إلا أنه تم انتقاد هذا المعيار لتحديد الفقر على أساس أنه غير علمي باعتبار أن المعيار الصحيح هو الدخل وما تبقى منه بعد الاتفاق على الغذاء .<sup>(12)</sup>

6 - **تعريف قاموس وبستر عام 1991** : حيث عرف الفقر على أنه "حالة نقص في امتلاك المال والبضائع ووسائل الدعم أو أنه عدم الكفاية" .<sup>(13)</sup>

7 - **مفهوم مشروع بناء القدرة المؤسسية ومؤسسة الشرق الأدنى<sup>(14)</sup>** : حيث عرفا الفقر على أنه "الافتقار في الحصول على المال الذى من خلاله يمكن توفير الاحتياجات الأساسية وغير الأساسية للأسرة للعيش بكرامة".

8 - **تعريف قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية<sup>(15)</sup>** : حيث عرف الفقر على أنه "اصطلاح نسبي وحالة يمكن تعريفها بمقارنة ظروف مجموعة من الناس أو اقتصاد بلد بكاملة مع غيره ويعتمد مفهوم الفقر على سلسلة من الفرضيات حول مستوى المعيشة الملائم الذى يتمتع به البعض ولا يتمتع به البعض الآخر".

9 - **تعريف الموسوعة العربية العالمية<sup>(16)</sup>** : حيث عرفت الفقر على أنه "العوز والفقر والحاجة ويصير الناس فقراء إذا فقدوا الدخل أو المورد الذى يكفل لهم أدنى مستويات المعيشة (العيش) ودرجة الفقر يحددها نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الذى يختلف باختلاف الزمان والمكان".

10 - **التعريف الذاتي والموضوعي للفقر<sup>(17)</sup>** : حيث توجد عدة طرق لتعريف الفقر ويتحدد أهمها فيما يلي :

(أ) **التعريف الذاتي** : والذي يعتمد في تحديد حالة الفقر على تقدير الشخص نفسه لحالته فيكفي أن يرى نفسه فقيراً ومن مبررات هذا التعريف أن الشخص أدرى من غيره بحالته أما من عيوب هذا التعريف اختلاف النقطة المرجعية في تحديد الفقر وتأثر التقدير باعتبارات ذاتية كثيرة وغالباً ما يكون مستوى الفقر الذي يتحدد وفقاً للاعتبار الذاتي مرتفعاً ومن الصعب أن يصلح للمقارنة أو التعميم.

(ب) **التعريف الموضوعي** : حيث يجرى تحديد حالة الفقر على أساس مستوى معين من الدخل أو الإنفاق أو أى مؤشر أو معدل باعتبار أنها تمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير وهذا هو ما يسمى خط الفقر Poverty line من يقع عليه أو تحته هو فقير ومن يقع فوقه هو غير فقير ، هذا ومن الطرق الموضوعية لتحديد مفهوم الفقر ما يلي :

1 - عضوية بعض الفئات الاجتماعية في مستوى اقتصادى معين، والتي تشير مؤشرات معينة إلى أن دخولها لا تتجاوز دخل خط الفقر ، كعمال الزراعة بأجر وموظفو الحكومة حتى الدرجة الثانية مثلاً والباعة الجائلون وغيرهم من الفقراء.

2 - عضوية بعض الفئات السكانية التى تعيش في ظروف معينة مثل سكان المقابر والأحياء العشوائية ومن إليهم .

ويدخل ضمن الطرق الموضوعية لتحديد حالة الفقر الاعتماد على واحد أو أكثر من مؤشرات الرفاهية الاجتماعية Social Welfare أو نوعية الحياة quality of life مثل:

1 - الحالة الصحية ومدى كفاية الغذاء .

2 - اقتناء السلع المعمرة.

ومن عيوب الطرق الموضوعية لتعريف الفقر أنها تقتضي توافر بيانات كثيرة ومفصلة عن فئات الفقراء ، بالإضافة إلى محدودية إمكانيات استخدامها .

هذا وقد جلبت التعريفات المتعددة لمفهوم الفقر تناقضاً سياسياً واجتماعياً وعلمياً إلا أن التعريف أو المفهوم الاجتماعي للفقر يعد من أهم التعريفات وذلك للأسباب التالية :<sup>(18)</sup>

1 - لأنه يحدد المقدار الذى توافق عنده الحكومات بأن هناك مشكلة موجودة بالفعل.

2 - لأنه يؤثر على نوع السياسات التى نستخدمها لمواجهة مشكلة الفقر .

3 - لأنه يؤثر على الطريقة او الكيفية التي يتم من خلالها معاملة الناس الفقراء

هذا ويشير المفهوم الاجتماعي للفقير إلى "مفهوم الحرمان" ، ووجود مستوى من الكفاية الذي يعبر عن مقدار الطعام والملبس ومكان السكن التي تكون على الأقل كافية ولكي نقول أن الشخص فقير نعي بذلك أن الشخص لا يملك كفاية ، ولكن السؤال هو ما مقدار الكفاية ؟ إن فكرة الكفاية تعتمد على المستوى الذي يتم تطبيقه بمقدار يسمح لهم بالعيش وتجنب المعاناة والحياة بصورة لائقة . (19)

ولقد اقترح الفان ويسينسكى Wresinski في عام 1987 تعريفاً للفقير والفقير الشديد والذي استخدمه المجلس الاجتماعي والاقتصادي الفرنسي والذي يركز على الوسائل المعالجة لمشكلة الفقر بطريقة متكاملة وربطها بالحقوق والمسئوليات ، هذا ويقترح ويسينسكى المفهوم الاجتماعي للفقير على أنه "غياب واحد أو أكثر من القدرات التي تسمح للأفراد وعوائلهم القيام بمسئولياتهم الرئيسية والتمتع بحقوقهم الرئيسية ومن هذه الحالة سيتولد عدم الأمان والذي يؤدي إلى الفقر الشديد حيث الحرمان المستمر والمتواصل" . (20)

ويتبين من مجمل المفاهيم والتعريفات السابقة للفقير أنها تدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وهذا ما يوضحه مفهوم البنك الدولي للفقير حيث عرفه على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" . (21)

ومهما تكن الاختلافات بين رجال الفكر الاقتصادي والاجتماعي حول تحديد معني الفقر فإنه من المؤكد لدى الجميع أن الفقر لم يعد يعني فقط الحرمان الاقتصادي أو قلة الدخل أو عدم القدرة على سد احتياجات الأفراد الأساسية أو عدم مقدرة الفرد على تحقيق دخل ثابت ومستمر وإنما يعني إلى جانب ذلك نمط حياة وأسلوب معيشي بل ولقد وصل الأمر ببعض إلى القول بأن الفقر يمثل حالة ثقافية متميزة (O. Lewis) . (22)

وفي ذلك اتفاقاً كبيراً مع تعريف "محمد حسين باقر" حيث عرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى ، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات . (23)



ويتفق هذا التعريف من وجهة نظر الباحثة مع تعريف تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1994 للفقر والذي تضمن الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية بالإضافة إلى المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض .

وينتهي هذا التقرير بمجموعة من الاستنتاجات حول الجوانب الاقتصادية (المفهوم الاقتصادي) المتعلقة بالفقر ، ومن هذه الاستنتاجات ما يلي :- (24)

1- أن النمو الاقتصادي أمر ضروري ولو أنه غير كافى لمكافحة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها .

2- النمو الاقتصادي وحده لا يكفى بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف تحسين حال الفقراء والقضاء على الفقر مع ضرورة تكييف هذه السياسات تبعاً لخصوصيات كل بلد وظروفه الخاصة .

3- أن تحسين حال الفقراء ليس مرهوناً بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي ولكن باتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساسية) تؤدي إلى تفاوت ضخم في حال الفقراء.

### **(5) الفقر في ضوء العلوم المختلفة :**

كما سبق وأن ذكرنا أن الفقر يختلف باختلاف رؤى واتجاهات الباحثين في شتى المجالات حيث اختلافهم فيما يفكرون القيام به من أجل معالجة مشكلة الفقر وعلى هذا فلا بد من الإشارة إلى الفقر من منظور مختلف العلوم ومجالات العمل وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي :- (25)

### **الفقر من وجهة نظر علماء الاقتصاد :**

حيث يركزون على العامل الاقتصادي من حيث دخل الأفراد والأسر فكلما كان الدخل لا يفي لمقابلة حاجات الغذاء والملبس والمأوى والعلاج يكون الشخص فقيراً ، أما الاقتصاديون في الدول النامية فقد اعتمدوا على المصادر الحكومية لتحديد مشكلة الفقر على المستوى القومي ولكن واجهتهم صعوبة تحديد خط الفقر باعتمادهم على المعادلات الرياضية البحتة وإهمال الأطر الاجتماعية والثقافية والقيمية وقد كانت أغلب بياناتهم تعتمد على دراسات علماء التغذية.



## الفقر من وجهة نظر علماء الاجتماع :

حيث يعتقدون أن الفقر يعد نتيجة لثبات البناء الاجتماعي Social Structure وأن العائد الاجتماعي من الثروة والسلطة والمراكز الاجتماعية غير موزعة توزيعاً عادلاً بين طبقات المجتمع، والفقر في هذا البناء يحتل المراكز الدنيا من خلال التوزيع الطبقي، ويحدث التمييز بين من يملكون ومن لا يملكون وطبقاً لذلك فقد قسموا الفقر إلى قسمين :

- الحرمان المطلق Absolute Deprivation الحرمان النسبي Relative Deprivation

## الفقر من منظور الخدمة الاجتماعية :

حيث تبنت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى حل مشكلات الفقراء والمعوذين من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنظام الاجتماعي الذي يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والأخوة ، ولا تفرق بين الفرد والمجتمع فهما وجهان لعملة واحدة لا انفصال بينهما وانطلاقاً من هذه المعاني يمكن تعريف الخدمة الاجتماعية على أنها (العلم أو الفن للعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات والنظم الاجتماعية للقضاء على عدم المساواة الاجتماعية وعدم العدالة والاستغلال والعنف بين كافة فئات المجتمع ، وصولاً إلى تحقيق النظام الاجتماعي الذي يقوم على الأخوة الإنسانية في المجتمع) وبذلك فإن الخدمة الاجتماعية تمثل نسقاً فرعياً يعمل على تطوير أو تحقيق أهداف النسق الاجتماعي العام وتمثل الرعاية الاجتماعية الركيزة الأساسية لهذا النسق الفرعي.

هذا ولقد حدد كريس جونز Chris Jones بعض النقاط الأساسية الخاصة بالفقر من منظور الخدمة الاجتماعية ومن هذه النقاط ما يلي :- (26)

1 - يبقى الفقر أكبر مشكلة تواجه سكان المجتمع على اختلاف أنواعهم كعملاء لمهنة الخدمة الاجتماعية .

2 - بغض النظر عن الاختصاصات وعن التقسيمات المختلفة فإن الخدمة الاجتماعية يمكن اعتبارها النشاط الذي يتعلق بحياة ومعيشة معظم السكان الفقراء .

3 - منذ العصر الفيكتوري فهدت الخدمة الاجتماعية البريطانية موضوع الفقر كنتيجة لعدم التوافق النفسي التي أساسها الشخص أو العائلة وليس كمشكلة اجتماعية أو سياسية

4 - أن تاريخ الخدمة الاجتماعية يظهرها كمهنة لها مواقف مختلفة تجاه الفقراء .

5 - أن نظريات الممارسة في الخدمة الاجتماعية دائماً ما تنتقد أوجه عدم المساواة ، وبناء على ذلك فقد عرف باتريك كولكوهون Patrick Colquhoun في كتابه Treatise on Indigence الذي نشر عام 1806 في ضوء المحددات السابقة "الفقر" على أنه "تلك الحالة الموجودة في المجتمع والتي لا يملك من خلالها الفرد أى قوة عاملة زائدة لكي يحتجزها ولذلك فإن السبيل الوحيد لعلاج هذه الحالة هي العمل من أجل البقاء"

**الانثروبولوجيون والفقر:**

حيث اهتم الأنثروبولوجيون بالبناء الاجتماعي الأصغر Micro والذي تمثله المجتمعات البدائية والقروية وحينما ينتقلون إلى دراسة النسق الأكبر يهتمون الأنساق الاقتصادية والسياسية ويعتمدون على دراسة القرابة والأسر والزواج والطبقات الاجتماعية. وبناء على ذلك فهم يعرفون الفقر وفقاً للمفاهيم وأنساق القيم الاجتماعية والثقافية ومن ثم فهم ينظرون إلى المحددات والحاجات الأساسية والبيولوجية على أنها غير كافية كمحددات للفقر، فالناس ربما يأكلون ويحيون فسيولوجياً ومع ذلك يرون أنفسهم ويراها الآخرون بالمعنى الاجتماعي للكلمة . (27)

### **الفقر من منظور العلوم السياسية :**

استغل السياسيون منذ القرن التاسع عشر ذريعة الشريعة كمدخل للحصول على السلطة من خلال التمثيل الديمقراطي والانتخابات الحرة واسترضاء الفقراء كأدوات تحقق الهدف من إحكام التبعية على الشعوب في البلدان النامية والحكم باسم جماهير الفقراء وبهذا فإن الفقر في الوقت الحاضر يمثل مشكلة سياسية من الدرجة الأولى . (28)

### **الفقر من منظور علم النفس :**

حيث ينظرون إلى الفقر كمشكلة فردية يتعرض لها الأفراد الذين تنقصهم الدافعية لتحسين ظروفهم والاستفادة من الفرص المتاحة لهم وقد أخذت الخدمة الاجتماعية بمنظور فرويد في بداية نشأتها وعالجت مشكلة الفقر بوصفها مشكلة شخصية تكون نتيجة للصراع النفسي والعقلي للفرد منذ نشأته الأولى . (29)

### **الفقر من منظور علم التغذية :**

حيث وجه علماء التغذية اهتمامهم لمشكلة الفقر من زاوية نقص الغذاء وما يترتب عليه من أمراض سوء التغذية Malnutrition والأنيميا أما قصور هذه النظرة فيكمن في

أنهم لم يسألوا أنفسهم لماذا يعاني الناس من أمراض سوء التغذية والأنيميا.<sup>(30)</sup> ولعل الاختلاف الواضح في تفسير العلوم المختلفة لمعنى الفقر أكبر دليل على تنوع وتعدد مفاهيم الفقر وتعريفاته ، هذا وبالرغم من الاختلاف بين العلوم في تناول مفهوم الفقر إلا أن هناك أبعاد أساسية في تعريف الفقر لا تختلف عليها العلوم السابق الإشارة إليها ومن هذه الأبعاد ما يلي : (31)

**أولاً : الرخاء الاقتصادي :** وهو أكثر الأبعاد انتشاراً في تعريف الفقر حيث توجد ثلاثة أنواع من مقاييس الرخاء الاقتصادي المستخدمة في العديد من الكتابات وهي :

( أ ) الدخل (ب) الاستهلاك (ج) الرخاء .

ويتم تعريف المعايير الثلاثة باستخدام مفاهيم مجردة نسبية وذاتية ، ويأتي الفقر المطلق في أعلى مستوى أساسي للرخاء الاقتصادي ويعني : الافتقار إلى الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة ، وبالرغم من أن هذه المعايير الثلاثة تبدو مختلفة إلا أن هناك علاقة بينية فيما بينها فهي جميعاً تركز في اتجاه السلع والخدمات .

**ثانياً : المقدرة :** وهو البعد الثاني لتعريف الفقر ، وفقر القدرة يركز على عوامل أخرى غير الدخل الاستهلاك والرخاء ، حيث ذهب تعريف الفقر على أساس المقدرة إلى أبعد من تفسيرات الرخاء الاقتصادي للفقر حيث مال إلى النظر للعوامل التي تجعل المرء غير قادر على الحصول على ما يكفي من رضاء إنساني ، وقد تتخذ كفاءة الفرد العديد من الأبعاد مثل التعليم والصحة وغيرها ، وهناك حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن الناس تحتاج إلى الدخل للحصول على الحاجات الأساسية ومفهوم القدرة يعتبر ضمناً كما هو الحال أيضاً مع كل أساليب تعريف الفقر على أساس الدخل ، فالمقدرة تعني "القدرة على لعب دوراً وتحقيق إنجاز" ونحن نجد أن الفرد صاحب الدخل الأعلى لديه قدرة أكبر من الآخرين على القيام بوظائف أعلى في مستواها" .

**ثالثاً : الاستبعاد الاجتماعي :** وهو البعد الأخير في تعريف الفقر حيث يكون الناس فقراء بالرغم من حصولهم على دخل مناسب أو وسائل مناسبة للحياة أي استهلاك مناسب وبالمثل قد يكونوا فقراء بالرغم من قدراتهم بشكل عام على أداء وظائف معنية ، فقد يظل المرء فقيراً بالرغم من أنه يحصل على دخل مناسب ويتمتع بكفاءة مناسبة لأنه على سبيل



المثال مستبعد من التيار العام للأنشطة الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية وهي جزء لا يتجزأ من مفهوم الرفاهية الإنسانية ويتحدد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي على أنه العملية التي يتم بموجبها استبعاد الأفراد أو الجماعات جزئياً أو كلياً من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه ، وهناك من يضيف الحرمان إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي حيث الحرمان من الحصول على الخدمات التي تمكنهم من المشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع وقد يأخذ الاستبعاد بعض الأشكال منها عدم قدرة الفقراء على المشاركة والانضمام لعضوية بعض المنظمات والمؤسسات المدنية وعدم مشاركتهم في الأنشطة المختلفة .

وفي ضوء هذه الأبعاد الأساسية لتعريف الفقر نرى أنها تعود بنا مرة أخرى إلى الحرمان كمرادف للفقر حيث الحرمان من المستوى الكريم للمعيشة والحرمان من الدخل المناسب والحرمان من المشاركة في الأنشطة بكافة أشكالها .

### **ثانياً : أبعاد الفقر وأنواعه: The Dimensions of Poverty and it's Kinds**

لقد اتضح من خلال المفاهيم المتنوعة للفقر ، أن الفقر يختلف باختلاف طريقة تناول ومحاولة معالجته ، فلقد نالت ظاهرة الفقر اهتمام كثير من العلماء والباحثين ولهذا تعددت أبعاد الفقر كظاهرة ومشكلة مجتمعية حيث الأبعاد الخماسية للفقر (السياسي -الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي - البيئي) وهذا ما اتضح ضمناً من خلال مفاهيم الفقر السابقة .

حيث نجد أنه خلال نصف قرن اهتم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بقضايا الفقر والجهل والمرض لمقاومتها بشكل إيجابي وتمثلت برامج مقاومتها في معايير ثلاثة يمكن قياسها ببيانات وإحصاءات محددة هي :

- مستوى التحصيل من التعليم والمعرفة والثقافة (أى مقاومة الجهل بكل صورته).
- حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (أى محاولة توزيع الثروة ومقاومة الفقر).
- تقدير السن المتوقعة للفرد عند الولادة (وهي تعبر عن مقاومة المرض) ، هذا وقد جاء تقرير الفريق المصرى عام 1996 فأحصى بشكل أعمق قضايا الفقر باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين متكاملين وهما :

(أ) **فقر الدخل** : الذى ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً .



(ب) **فقر القدرة** : الذى ينصرف لتدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها . (32)

**هذا ويشير المفهوم الأول :** " فقر الدخل " إلى البعد الاقتصادى -المادى للفقر حيث الحرمان المادى من كافة سبل الحياة الكريمة والذى يمكن التقليل منه من خلال المشاريع الخيرية وتوفير الرعاية للفقراء ، أما المفهوم الثانى فهو يشير إلى البعد البشرى -الإنسانى للفقر والذى يمكننا من رؤية الفقير كأنه إنسان عادى وعلينا أن نحترمه وللتخفيف من هذا الفقر علينا أن نهتم بمقدار المعرفة التى يجب أن يحصل عليها الفقير من أجل حياته اليومية بالإضافة إلى المدافعة عن الحقوق الفردية للفقراء والتى تمكنهم من الحياة بشكل كريم . (33)

هذا عن البعدين الاقتصادى والاجتماعى (الإنسانى) للفقر ، فماذا عن الأبعاد البيئية والثقافية والسياسية ؟

فإذا تحدثنا عن البعد البيئى للفقر سنجد أن الفقر والبيئة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً حيث إن الفقراء دائماً يعيشون فى انحدار بيئى أو فى بيئة متدنية نظراً لظروفهم المعيشية المتدنية (فقرهم) ، ومن جهة أخرى نجد أن التدنى أو الانحدار البيئى يؤدي إلى وجود الفقر وهذا ما أشار إليه ( Blairie عام 1985) ، كما يتزايد الاهتمام بالانحدار البيئى والفقر والتنمية فى علاقتهم المترابطة فى المجتمعات التى يغلب عليها الطابع الصحراوى والتى يتجسد بها كثير من ملامح الحرمان الإنسانى والاجتماعى من الحياة الكريمة (34)، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الفقر البيئى مرتبطاً بالمجتمعات الصحراوية حيث إنه من الجائز ومن الملاحظ فى الوقت الحاضر أن هناك مجتمعات تعاني من تدنى المستوى البيئى والمعيشى ولكنها ليست صحراوية .

**حيث يعرف الفقر البيئى بأنه :** تلك الأحوال المعيشية التى تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضى عن المستوى المعهود للحياة اللائقة والتى قد تعد البيئة أو نقص الثروات الطبيعية أو التدهور البيئى سبباً فيها ويشترط فى الفقر البيئى إمكانية تحسينه إذا تمكنا من تحسين الأحوال البيئية ورفع مستوى الفقراء . (35)

وعلى هذا فنحن بحاجة إلى عمل دولى أكثر عدلاً يتركز حول الاحتياجات الأساسية والتفاعل المسئول مع البيئة وتوفير أعمال مناسبة للفقراء حتى يتسنى تمكين الفقراء بدلاً من

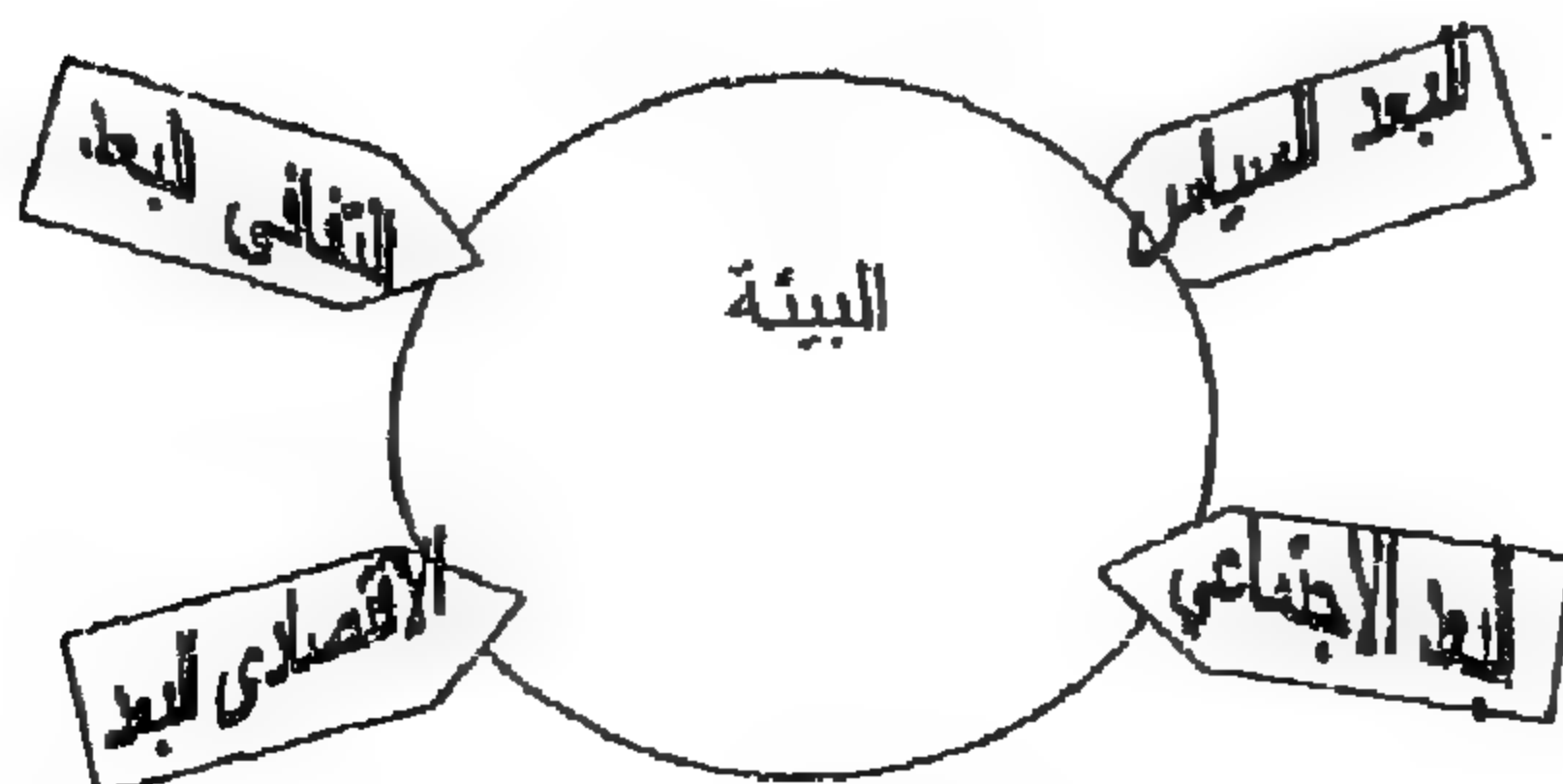
سيطرة الأغنياء وبذلك تتحقق مفاهيم العدالة والإنصاف ليس فقط على المستوى الاقتصادي ولكن أيضا على المستوى البيئي.<sup>(36)</sup>

وإذا انتقلنا إلى البعد الثقافي سنجد أن هذا البعد يتجلى في مفهوم الثقافة "ثقافة الفقر من حيث طبيعة النظرة إلى الفقير حيث تشير بيرلمان Perlman عام 1976 معبراً عن طبيعة الفقراء الثقافية بأنهم [أشخاص لديهم طموحات البرجوازيين ولهم مثابرة الرائدون ولهم قيم الوطنيون ولكن الشيء الذي لا يملكونه هو الفرصة لتنفيذ هذه الطموحات] ، هذا كما أشار كل من كتب عن البعد الثقافي للفقر والثقافة الفرعية للفقراء إلى مسؤولية الفقير عن فقره حيث يساهم الفقير في أوقات معينة في فقره.<sup>(37)</sup>

هذا ونرى أنه إذا كان للفقر بعداً ثقافياً حيث خصائص الفقر والمسئولة في بعض الأحيان عن فقرهم فذلك لا ينفي دور الظروف الاجتماعية في زيادة فقر الفقراء ، وهذا ما ينقلنا بدوره إلى البعد السياسي للفقر حيث التوجهات السياسية للدولة ودورها في علاج الفقر أو العمل على زيادته وتفشيهِ كالمرض في المجتمع ، وهذا ما اتضح من المحددات الخاصة بمفهوم الفقر والتي أشارت إحداها إلى إن عدم القدرة على تحديد مفهوم واحد للفقر يرجع أهم أسبابه إلى أنه مفهوم سياسي في الأساس، يعتمد على الجدل ، وهذا يعني أن سياسة الدولة وتوجهاتها التخطيطية لرعاية الفقراء هو الذي يحدد حجم الفقر في المجتمع.

هذا مؤداه أن أبعاد الفقر لا انفصال بينها كما هو الحال في أبعاد التنمية المتواصلة والتي سبق توضيحها في سياق الفصل الثاني ، فكما أن التنمية المتواصلة متعددة الأبعاد نجد أيضاً الفقر (بؤرة اهتمام التنمية المتواصلة) متعدد الأبعاد إلا أن تعددية الأبعاد لا يعني انفصالها وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (6) يوضح تداخل أبعاد الفقر وتكاملها داخل البيئة



حيث تجمع البيئة الأبعاد الخاصة بالفقر وينصهروا في بوتقتها وبذلك تتكامل وتتداخل أبعاد الفقر ، والتي ينتج عنها أنواعاً متعددة للفقر داخل المجتمع الواحد والتي طالما يتساءل عنها المهتمون بقضية الفقر ومحاولة علاجها .

**وتحدد أنواع الفقر في ضوء ثلاثة مداخل أساسية تتمثل فيما يلي: (38)**

**1- الفقر من حيث الدخل :** ويعبر عن هذا الفقر من خلال حساب نسبة الفقراء إلى نسبة إجمالي السكان وبذلك يكون هذا المنهج أو المدخل عددي ، فالأشخاص الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر المحدد يطلق عليهم فقراء ، وفي الدول الفقيرة يعرف خط الفقر بأنه "الدخل المساوي لسلة من البضائع والخدمات التي تمثل الحد الأدنى الضروري للحياة ومستوى خط الفقر يتغير استناداً إلى نوعية المنتجات الموضوعة في السلة ووزنها النسبي والسعر المحدد لها ، هذا ويعد هذا المدخل قاصراً في تحديد نوع الفقر على الاستهلاك والدخل فقط والافتراض الجوهري لهذا المدخل هو ضرورة إشباع الحاجات في المقام الأول على أساس شخصي والتأكيد على المسؤولية الشخصية يبرر عملية تصنيف الفقراء لكي يكون لغير القادرين فقط الحق في صرف الإعانات الاجتماعية لأن الاعتماد الأساسي في هذا المدخل يقوم على أساس أن الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الموارد تتمثل في العمل الذي يمثل العائد ويعطي الحق في الوصول إلى التأمين الصحي والمعاش.

**2- الفقر البشري والاجتماعي :** ويضم هذا المدخل جميع مناهج الفقر حيث لا يقتصر على الطعام والسكن فقط ولكن أيضاً التعليم والصحة ويعتبر هذا المدخل أن الوصول إلى الخدمات وإشباع الحاجات عملية ضرورية ويقاس مدى تأثير ذلك على حياة الناس باستخدام مؤشرات مثل قياس نسبة الوفيات قبل سن الأربعين ، ونسبة الأمية بين الكبار والعجز في الظروف المعيشية المتمثلة في الخدمات الصحية وسوء التغذية بين الأطفال أقل من خمس سنوات .

**3- الفقر كتفكك اجتماعي أو تهميش :** ويرى هذا المدخل أن العناصر الاقتصادية والاجتماعية تعد من حقوق الإنسان وبخاصة الفقير حيث ضرورة حصوله على كافة مقومات الحياة هذا ويندرج تحت المدخل الأول حيث فقر الدخل عدة أنواع من الفقر هي :



**أ- الفقر المدقع :** وهو نوع من الفقر أشار إليه روبرت مكنمارا عندما كان رئيساً للبنك الدولي عام 1973 ووصف الفقر المدقع بأنه "حالة معيشية يحط من قدرها المرض والأمية وسوء التغذية والقذارة بحيث يحرم ضحاياها من الضروريات الإنسانية".<sup>(39)</sup> وبذلك يكون الفقر المدقع هو درجة أقل من الفقر العادي حيث تتدنى فيه الأحوال المعيشية إلى درجة لا إنسانية كما يتدنى فيه توفر الغذاء إلى حد الجوع أو تحت حد الجوع<sup>(40)</sup> هذا وقد صنف Sachs عام 1999 الفقر على أنه :

( أ ) الاقتصاد في موارد الرزق الاقتصادية **Frugality**.

(ب) العوز أو الفقر المدقع **Destitution** والذي يمكن أن يتزايد عندما تضعف موارد الرزق من خلال التضارب أو التداخل بين استراتيجيات النمو أو ندرة أو قلة الموارد والمؤن .<sup>(41)</sup>

**ب- الفقر المطلق :** وهو يشير إلى نقص في الدخل الضروري لإشباع الاحتياجات الأساسية من الطعام<sup>(42)</sup>، أى أنه يعني أقل دخل ثابت ممكن والذي بدونه لا يمكن المحافظة على الكفاءة الفسيولوجية واعتماداً على البحث الذى قام به كل من شارلز يوث **Charles Booth** وسيبوم راونترى **Seebom Rawntree** في بداية القرن التاسع عشر فإن هذا النوع من الفقر يتطلب حساب خط الفقر استناداً إلى أقل قدر ممكن من الاحتياجات الرئيسية والضرورية كالطعام والملبس والسكن والوقود وبعض المتوعات المترتبة .<sup>(43)</sup>

**ج- الفقر النسبي :** وهو يشير إلى أن السكان يكونوا فقراء عندما تنقصهم المصادر التى تمكنهم من الحصول على أنواع الطعام ، وكذلك المشاركة فى النشاطات ولا يملكون الأحوال المعيشية الكريمة وتكون مواردهم أقل بدرجة كبيرة من موارد الآخرين.<sup>(44)</sup>

أو بمعنى أصح فقد عرف الفقراء فى ضوء هذا النوع من الفقر على أنهم الأشخاص الذين تكون مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) محدودة إلى الدرجة التى تفصلهم عن الحد الأدنى المقبول لأسلوب الحياة فى الدول التى يعيشون فيها<sup>(45)</sup> وغالباً ما ينظر إلى الفقر النسبي على أنه نوع من أنواع عدم المساواة حيث التفاوت بين الفقير وغير الفقير.<sup>(46)</sup> هذا ويعد التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي هو صلب الجدل حول أنواع الفقر، فارتفاع مستويات الحياة فى البلدان الغنية وبرز التخلف فى البلدان المتخلفة ، وهم



تنفيذ سياسات طموحة عامة لا تقتصر على سد حاجات الناس الأساسية دفعت بعض المفكرين إلى إثار التصور عن الفقر النسبي على التصور عن الفقر المطلق أو بالاقصار على استعمال الفقر النسبي للبلدان الغنية واستخدام الفقر المطلق لبلدان العالم الثالث ، فالفقر المطلق يعني بوضوح امتلاك أقل من الحد الأدنى المحدد موضوعياً أى أن يكون للشخص أقل من 50 فرنك في اليوم أما الفقر النسبي فيعني أن يكون المرء مالكاً أقل من الآخرين أى أن يكون له أقل من 50% من الدخل الوطني المتوسط .<sup>(47)</sup>

أما المدخل الثاني فيندرج تحته نوع من أهم أنواع الفقر ألا وهو فقر القدرة والذي يشير إلى نقص في القدرات الإنسانية الأساسية مثل الأمية وسوء التغذية وقصر عمر الإنسان بالنسبة للآخرين والإصابة بالأمراض المختلفة .<sup>(48)</sup>

وإذا كان الفقر عموماً يشير إلى نقص الدخل للوفاء بالاحتياجات الأساسية وإشباع الحاجات كما في فقر الدخل ، فإن فقر القدرة أو المدخل الإنساني لتحديد أنواع الفقر يشير إلى النقص في ثلاثة أنواع من القدرات ألا وهي :

(أ) القدرة على الحصول على التغذية الجيدة والحصول على الصحة الجيدة .

(ب) القدرة على الصحة الإنجابية .

(ج) القدرة على الحصول على التعليم والمعرفة الجيدة .<sup>(49)</sup>

أما عن المدخل الثالث من أنواع الفقر والذي تحدث عن الفقر على أنه عزل أو تهميش أو استبعاد اجتماعي ، فقد أشار إلى الفقر بدلالة عدم الانتماء الاجتماعي والناج عن حرمان الفرد من الحصول على مصادر كافية للثروات والمساعدة الاجتماعية للعيش بطريقة إنسانية مشرفة وهذا ما يسمى بالعزل الاجتماعي أو التهميش Social Exclusion .<sup>(50)</sup>

وعلى هذا تتحدد أنواع الفقر من وجهة نظرنا على النحو الذي يوضحه الشكل رقم (7)

الفقر كتهميش	فقر القدرة	فقر الدخل
↓	↓	↓
1- ضعف الانتماء والتهميش	1- فقر القدرات	1- الفقر المدقع
2- انعدام الموارد والثروات	2- غياب مؤشرات التنمية البشرية	2- الفقر المطلق
	3- الحرمان من الخدمات	3- الفقر النسبي

هذا وترى الباحثة أن كل نوع من أنواع الفقر السابقة إنما هو شكل من أشكال الحرمان المؤدية إلى بعضها البعض ، فققر الدخل يشير إلى عدم امتلاك الشخص الحد الأدنى الذى يمكنه من إشباع حاجاته مما يؤدي بطبيعة الحال إلى غياب الشخص عن المشاركة فى الأنشطة المختلفة وحرمانه من الاعتماد على قدراته وإمكاناته المختلفة حيث فقر القدرة ، فتغيب عنه مؤشرات التنمية التى بتوافرها يمكن الحكم على الشخص إذا ما كان يحيا حياة كريمة أم لا ، وعندما لا تتوافر هذه المؤشرات فإن ذلك يعنى تعرض الإنسان للتهميش والعزل الاجتماعى .

### ثالثا : اسباب الفقر وتأثيراته :

#### The Reasons of Poverty and it's Impacts

لا شك أن للفقر أسباب عديدة لدرجة يمكن معها تفنيد هذه الأسباب إلى أكثر من تصنيف هذا وقد لخص "بيتي آل كوك" الأسباب المؤدية للفقر فيما يلي: (51)

- 1 - الأسباب المرضية للفقر .
- 2 - الأسباب التركيبية للمجتمع.
- 3 - النظرة الأيديولوجية للفقر ذاته.

هذا وترى الباحثة أنه بالرغم من عمومية هذه الأسباب إلا أنها تختلف فى مضمونها من دولة لأخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة ، فأسباب الفقر فى الدول المتقدمة تختلف عن أسباب الفقر فى الدول النامية وكذلك تختلف أسباب الفقر باختلاف النوع فأسباب الفقر كما يراها الرجال تختلف عن ما تراها النساء ولذلك فقد رأت الباحثة توضيح أسباب الفقر وفقا لما يلي :-

#### 1) أسباب الفقر فى الدول المتقدمة (52) :

- 1 - الأسباب الاقتصادية : وتشمل توزيع الدخل وثبات الأجور والبطالة والتضخم ، فتوزيع الدخل يتأثر بسوق العمل وبالنسق السياسى والمجتمعي وعليه فإن الطريقة التى يوزع بها الدخل هي التى تسبب الفقر ومثال لذلك أن الأقليات العرقية والأثنية فى الولايات المتحدة ليست فقيرة بسبب ندرة الموارد ولكن بسبب عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة ، أما ثبات الأجور فيعني أن يكون الأجر أقل من احتياجات

الفرد للسلع والخدمات ويكون السبب في ذلك النسق الاقتصادي القائم وعجزه عن مقابلة القوة الشرائية Purchasing Power للفرد ، أما عن البطالة بكل أنواعها (مستمرة - موسمية) أو حتى العمل في أعمال متدنية Underemployment فهي تسبب الفقر ، هذا وقد أشار إسكلر Schiller إلى أربعة أسباب للبطالة هي:

(أ) عدم الرغبة في العمل رغم توفره.

(ب) محدودية فرص العمل لتدني المستوى التعليمي أو لسيادة التمييز بين السكان.

(ج) تدني الدافعية للعمل بين المتبطلين واعتمادهم على المساعدات المالية من الحكومة والمنظمات التطوعية .

(د) فشل النسق الاقتصادي في توفير فرص العمل وخاصة في حالة الركود

الاقتصادي . Economic Recession

2 - **الاسباب الاجتماعية :** حيث تأثير البيئة الاجتماعية على الأسرة ، فالأسرة

هي الركيزة الأساسية في التشئة الاجتماعية ولكن الأسرة الفقيرة تعمل على تدعيم

دورة حياة الفقر . Life Cycle Poverty

3 - **الاسباب السياسية :** وتعد من أهم العوامل السياسية المؤدية للفقر عدم

وجود سياسة اجتماعية واضحة لمعالجة الفقر وعدم إشراك الفقراء في وضع هذه السياسات .

هذا وترى الباحثة أن هذه الأسباب تتفق وتتداخل مع أبعاد الفقر حيث البعد

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هذا بالإضافة إلى البعد الثقافي والبيئي التي يمكن أن

تندرج تحتها مجموعة من أسباب الفقر ، وقد تكون الأسباب الثقافية للفقر متمثلة في

امتلاك الفقراء لمجموعة من الخصائص والسمات التي تحول دون خروجهم من الفقر

كالتواكل مثلاً والسلبية والقدرية إلى أبعد الحدود أما عن البعد البيئي فقد تندرج تحته

مجموعة من الأسباب البيئية للفقر ومنها تدني الأحوال البيئية والموارد التي يعتمد عليها

الإنسان في تلبية وإشباع حاجاته الأساسية .

## **(2) اسباب الفقر فى الدول النامية (53) :**

إذا أفردنا الحديث عن أسباب الفقر فى الدول النامية وبخاصة أفريقيا لوجدنا أن من أهم أسباب الفقر فى مثل هذه الدول تتمثل فيما يلي :-

- 1 - ارتفاع نسبة الأمية بين عدد السكان الكلى .
- 2 - تدني مستوى البنية التحتية وعدم تطورها .
- 3 - انخفاض المستوى الزراعي حيث يمثل إنتاج المحاصيل الزراعية فى أفريقيا أقل من نصف الإنتاج فى الأقاليم الأخرى من العالم .
- 4 - تدني المستوى الصحي للسكان فى هذه الدول .

## **(3) اسباب الفقر حسب النوع (54) :**

**(1) أسباب الفقر من وجهة نظر الرجال :** حيث يرجع الرجال أسباب الفقر مباشرة إلى محدودية الدخل ويحصرّون هذه الأسباب فيما يلي :

( أ ) انخفاض العائد من الزراعة بسبب ارتفاع نسبة الأرباح للوسطاء على حساب المزارعين.

(ب) الظروف الطارئة الطبيعية .

(جـ) عدم توفر فرص العمل .

( د ) انتشار ثقافة العيب داخل المجتمع.

(هـ) - عدم وجود جهة ممولة أو مانحة للقروض بشروط ميسرة .

**(2) اسباب الفقر من وجهة نظر النساء :** تحصر النساء أسباب الفقر فيما يلي :

( أ ) تعدد الزوجات وما يترتب عليه من كثرة النفقات .

( ب ) كبر حجم الأسرة وعدم القدرة على تحمل النفقات الكبيرة.

(جـ) أسباب ترتبط بالرجل نفسه كسوء إدارته لموارد الأسرة وعدم قدرته على

الادخار.

( د ) الظروف الطبيعية الطارئة.

(هـ) فقدان رب الأسرة .



( و ) المحسوية في الحصول على فرص العمل .

( ز ) أن قرارات الإنفاق تؤخذ من قبل الرجل بشكل فردي دون مشاركة الزوجة .

( ح ) قلة فرص العمل أمام النساء .

( ط ) زيادة العبء الوظيفي للعاملين بالقطاع الخاص وعندما تتم الشكوى من ذلك يطردون من العمل .

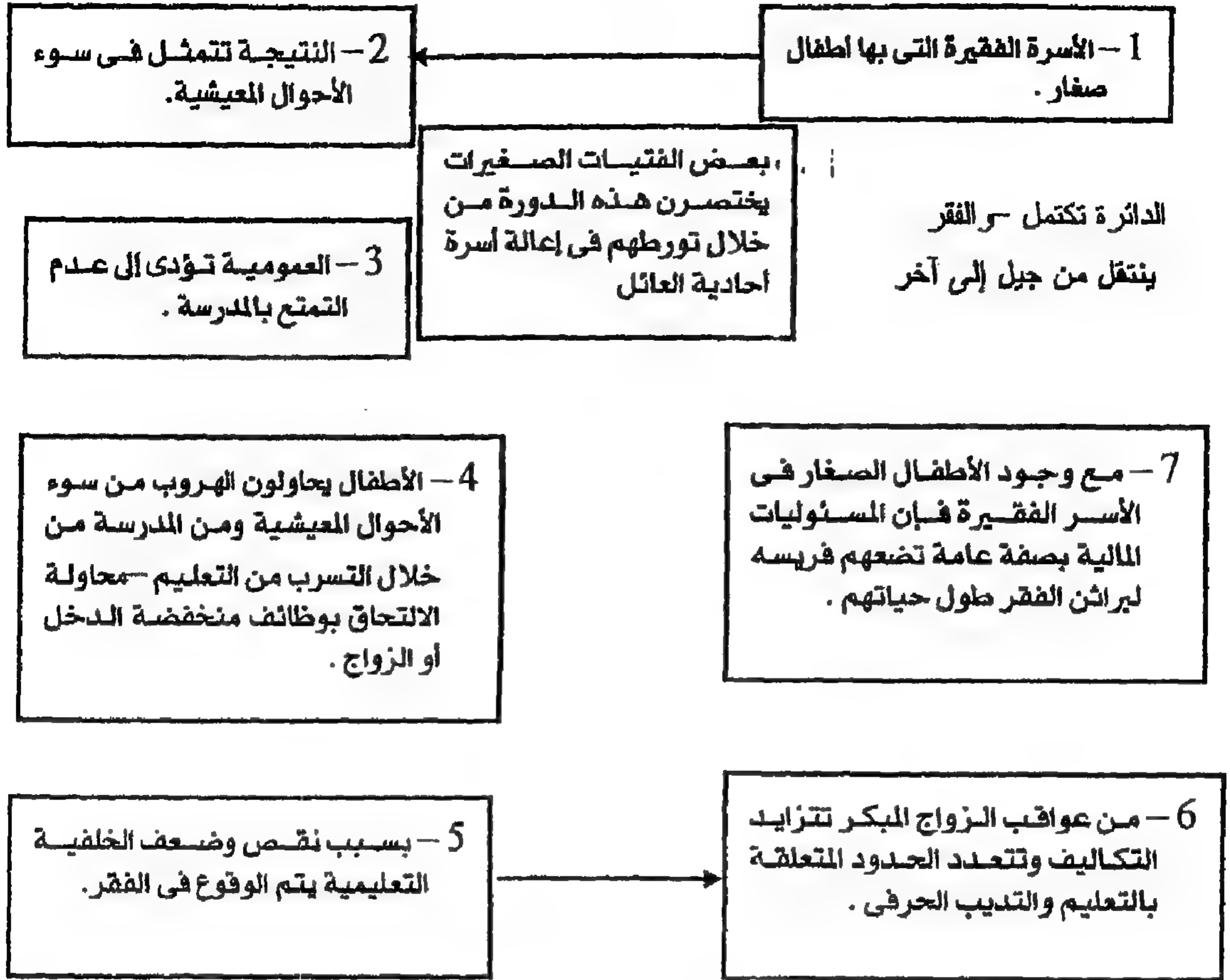
**وبناء على ما سبق من الاسباب المتعددة للفقر فإنه يمكن إجمال هذه لاسباب فيما يلي : (55)**

1 - ارتفاع نسب البطالة .	2 - فقر أو ضعف الصحة البدنية .
3 - الإعاقات البدنية .	4 - ارتفاع تكاليف الرعاية الطبية .
5 - إدمان الكحوليات والعقاقير	6 - المشكلات العاطفية والنفسية .
7 - كبر حجم الأسرة .	8 - ضعف وتدني المستوى التعليمي .
9 - نقص المهارات اللازمة للعمل .	10 - غالبية الأسر تقوم بإعالتها نساء .
11 - التمييز العنصري .	12 - معاناة بعض الناس من الوصمة بالسجن أو الجنون
13 - الطلاق أو الهجر أو الموت .	14 - المشكلات المالية وسوء إدارة الموارد .
15 - التمييز الجنسي .	16 - انخفاض الدخول الخاصة ببعض الوظائف

هذا وترى الباحثة أن الأسباب السابقة قد أجهلت جميع أسباب الفقر سواء من حيث النوع أو حتى من حيث اختلاف طبيعة الدول ، هذا كما ترى الباحثة أن هذه الدراسة تتعامل وتستهدف بعض من أسباب الفقر السابقة حيث الاهتمام بحاجات الفقراء الأساسية كالحاجات الصحية والتعليمية وكذلك الاهتمام بتحسين دخول الفقراء من خلال العمل هذا إلى جانب الاهتمام ببعض المهارات اللازمة للفقراء من أجل رفع مستوى معيشتهم .

ويوضح الشكل التالي دائرة حياة الفقر التي وردت ضمناً في أسباب الفقر وهي تبين في مضمونها أسباب ومسببات الفقر في دورة لا تنتهي .

## شكل (8) يوضح مسببات الفقر في دائرة مستمرة



ومع استمرارية الفقر ومنسباته وطول دورة حياته نجد أن للفقر وظائف ليس للفقراء أنفسهم ولكنها بمثابة منافع للأغنياء أيضاً ، وإذا أدركنا وظائف الفقر في المجتمع لاستطعنا أن نفهم لماذا يسعى صانعي القرار للقضاء على الفقر بفاعلية ، ومن هذه الوظائف ما يلي:

- 1 - أن الفقراء يمكنهم شغل وظائف غير مرضية ولا يسعى الآخرون لشغلها .
- 2 - بعض الأنشطة التي يقوم بها الفقراء تخدم الأغنياء بالمال .
- 3 - أن الفقراء هم السبب في وجود بعض الوظائف والمهن كمئة الخدمة الاجتماعية مثلاً .
- 4 - يقوم الفقراء بشراء البضائع قليلة أو عديمة الجودة التي لا يقبل عليها الآخرون .
- 5 - يساعد الفقراء في بقاء بعض القيم والمعايير .

6 - الفقراء يعطون الفرصة للآخرين لكي يمارسون الواجب الديني تجاه الناس الأقل حظاً (الفقراء) .

7 - أنهم يساعدون في زيادة الحراك للآخرين وذلك لأنهم يخرجون من المنافسة على التعليم الجيد والوظائف الجيدة .

8 - أنهم يخلقون أنماط ثقافية خاصة بهم في المجتمع .

9 - أنهم يشكلون رموز مقاومة لبعض الجماعات السياسية في المجتمع .

10 - أنهم غالباً يعانون ويدفعون تكاليف التغيير .<sup>(56)</sup>

هذا وبالرغم من أن هذه الوظائف الخاصة بالفقر تخدم المجتمع ومصالحه العامة ، إلا أننا نجد أن للفقر بعض الآثار والتداعيات السلبية التي تمس الفقراء أنفسهم وبالتالي تعود على المجتمع بوصفه البيئة التي تضم الفقراء وغير الفقراء ومن هذه الآثار المترتبة على الفقر ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أن الإيجابي منها قليل للغاية .

حيث يعتقد البعض أن الفقر مفيد لأنه يحفز أفراد الأسرة على العمل وبالفعل فإن الاعتماد على الذات ساعد العديد من الفقراء على الحياة إلا أن الفقر يمثل ضرراً كبيراً لأنه يحد من الاختيارات المتاحة أمام الناس ، وهذا ما يؤدي إلى الآثار السلبية والتداعيات الخطيرة للفقر على حياة الناس .<sup>(57)</sup>

وتتجلى هذه الآثار والتداعيات السلبية للفقر في أنه يسبب المعاناة لملايين من البشر فالفقراء لهم فرص أقل في الحصول على ما يحتاجونه من طعام يكفل لهم الصحة الجيدة وتلقي العناية الطبية المناسبة في حالات المرض وقد لا يجد أطفالهم الطعام الكافي مما يزيد من نسبة معاناة الفقراء من المرض والوفاة في عمر مبكر ، علاوة على ذلك نجد أن الأسرة الفقيرة ذات الدخل المنخفض تعيش في الأحياء الفقيرة ولا يوفر لهم العمل سوى دخل متدنٍ غير ثابت وضمائمات غير كافية ، وبالتالي يتسبب الفقر في يأس الفقراء وشعورهم بالغضب وعدم شعورهم بمكانتهم في المجتمع هذا وتشير الدراسات إلى أن أعداداً كبيرة من الأطفال الذين يولدون في أسر ذات دخل منخفض يظلون فقراء طول حياتهم .<sup>(58)</sup>

وهذا ينقلنا بدوره إلى آثار الفقر على الفقراء ، ومن هذه الآثار بصفة خاصة على سكان منطقة الاسكوا (دول غرب آسيا) ومن بينهم مصر سنجد أن هؤلاء الفقراء يعانون



من العمل ذو الأجر المتدني أو أنهم متعطلون عن العمل ، كما أن الغالبية من الفقراء في هذه الدول ينتمون إلى أسر ترعاها امرأة أو يرأسها شخص مسن كما أنهم يعانون من الأمية والمستوى التعليمي المتواضع ، وبالرغم من زيادة ثروات بعض هذه الدول خلال العقد الماضي (كالكويت والإمارات وقطر والسعودية) إلا أن ذلك لم يعمل على توزيع المنافع بالتساوي داخل هذه البلدان ولا حتى بينها مما يجعل الفقر أكثر حدة ويزيد من آثاره السلبية في هذه الدول .<sup>(59)</sup>

**ويمكن تحديد هذه الآثار من خلال تدني الأوضاع التالية :**

#### **أ- الأوضاع الصحية :<sup>(60)</sup>**

حيث تبدأ الأوضاع الصحية غير المواتية للفرد ذو الأصول الطبقة الفقيرة ، قبل الميلاد ، فمنذ بداية حمل الأم لا تجد الرعاية المناسبة حيث يتفشى بين الحوامل من الفقراء الإصابة بالأنيميا وبعد الولادة تعتمد الأم الفقيرة على الرضاعة الطبيعية فقط لتغذية طفلها وفي سنوات ما قبل المدرسة حتى ست السنوات يعاني الطفل من سوء التغذية ولا يجد الرعاية الطبية الكافية ، وعلى الرغم من وجود ترتيبات من جانب الدولة لتوفير التأمين الصحي إلا أنها :

(أ) لا تكفي كل من هم في حاجة إليها من الراغبين فيها.

(ب) أنها من نوعية متواضعة إلى الحد الذي يجعلها محدودة الفاعلية ، مما يؤثر على الإنسان الفقير من حيث :

1 - تدني الحالة الصحية العامة للمواطن المصري والمواطن من طبقات فقيرة بدرجة أكبر.

2 - تفشي أمراض الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مثل البلهارسيا وسوء التغذية والتهاب الكبد الوبائي .

3 - تدهور مستوى بعض المؤشرات الصحية للفقراء من سكان مصر مثل الإجهاض ووفيات الحوامل عند الوضع ووفيات الأطفال الرضع .

#### **ب- التعليم :<sup>(61)</sup>**

يعاني النظام التعليمي من تعددية بالغة الخطورة من أبرز مظاهرها :

- التعليم القومي المصري في مقابل التعليم الأجنبي.



- التعليم الحكومي في مقابل التعليم غير الحكومي .

- التعليم العلماني في مقابل التعليم الديني .

وتشير دراسات عديدة إلى أن أبناء الطبقة العليا والوسطى يفيدون من تلك التعداديات أكبر مما يفيد منها أبناء الفقراء ، وتشير بيانات دراسة للبنك الدولي إلى أن 70% من السكان هم الذين لم يلتحق أبنائهم بالدراسة قط أو لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي ، ويحصلون على 20% فقط من إنفاق الدولة على التعليم وهذا يعني أن تكاليف التعليم في مراحل المختلفة أمر لا تطيقه الأسر الفقيرة ولا تستطيع تحمله بعد تراجع سياسة مجانية التعليم ولهذا تزايد نسبة التسرب من التعليم نظراً لضعف قدرة الأسرة على مواصلة توفير نفقات التعليم ونقص قدرة الأطفال على مواصلة التعليم وحاجة الأسرة للدخل من عمل الطفل للإسهام في إعالتهم ، وعلاوة على ذلك نجد أنه إذا واصل بعض الفقراء تعليم أبنائهم فإنهم لا يحصلون على خدمة تعليمية جيدة بسبب كثافة الفصول الدراسية وتدني مستوى الحالة التعليمية سواء من حيث المرافق أو أداء المدرسين ومدى كفايتهم وعدم إعدادهم الأعداد الجيدة ، ولهذا كله يحصل أبناء الأسر الفقيرة على خدمة تعليمية أردأ مما يحصلون عليها أبناء الأسر غير الفقيرة .

#### ج- انتشار الجريمة <sup>(62)</sup> :

أن الفقر يعمل على انتشار الجريمة نظراً لأنه أحياناً يلجأ الشخص الفقير إلى آليات غير سوية لمواجهة مطالب العيش ، حيث إنه في حالات ليست قليلة يضطر رب الأسرة إلى السرقة أو قبول الرشوة أو الاختلاس في العمل أو غيرها من صور الانحراف إستجابة لصرخة طفل جائع أو معاناة زوجة محرومة أو آهات مريض حيث إنه عادة يكون الفقير أدنى من غيره صلابة في مقاومة الضعف البشري.

#### د- الفقر والوصمة <sup>(63)</sup> :

نظراً لأن الفقراء يسكنون عادة أكثر الأحياء أو المناطق تردياً في ملامحها الخارجية وإمكاناتها الحقيقية كالمناطق العشوائية ومناطق المدافن وما إلى ذلك فإن الفقير يشعر بالوصمة Stigma علاوة على أنه يحمل علامات تدني أوضاع العيش وهي وصمة لا تقف عند حد رب الأسرة وإنما تتجاوزها إلى باقي أفراد الأسرة .

## هـ- الفقر واستمرارية أسلوب الحياة <sup>(64)</sup> :

حيث إن للفقر دوره حياة (سبق الإشارة إليها شكل رقم 8) تعمل هذه الدورة على انتقال الفقر من جيل إلى جيل حيث يجد الفقراء أنفسهم في أوضاع مادية وغير مادية لا تمكنهم من تعديل الظروف التي يعيشون فيها واكتساب إمكانات تجاوز الفقر لأبنائهم ثم أحفادهم. ومما سبق يتضح أن الفقر موجود في كل مجتمع منذ بدء الخليقة ولكنه ليس قدراً محتوماً لا فرار منه فللفقر أسباباً إذا نظرنا إلى الفقراء في ضوء هذه الأسباب سنجد أن تسعين بالمائة من حالات الفقر يكون السبب فيها راجعاً إلى واحداً من الأسباب التالية: <sup>(65)</sup>

- 1 - انعدام أسباب الرزق في المجتمع كله .
- 2 - نقص العلم أو الخبرة وبالتالي تكون حصة صاحبها من المال متناسبة مع فائدته القليلة من المجتمع الذي يعيش فيه .
- 3 - كثرة الإنفاق فيما يضر ولا ينفع كالتدخين مثلاً .
- 4 - كثرة الولد - فلا يلومن إلا نفسه من يعلم حدود رزقه القليل ويترك نفسه في هذا الزمان ليصبح مسئولاً عن كومة من الأطفال يلقي بهم إلى الطرقات وكأنه يستقم من نفسه أو من أطفاله أو من المجتمع كله .
- 5 - العجز والمرضى .
- 6 - البطالة لأسباب تتعلق بنظام المجتمع أكثر ما تتعلق بالفرد نفسه .

**وفى ضوء هذه الأسباب يترتب على الفقر مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :**

- 1 - العلاقة مع باقي البشر هي علاقة عطف وإحسان .
  - 2 - المظهر الوحيد لغريزة الخلود في الدنيا هو تعليم الابن .
  - 3 - الملاذ النفسي الوحيد لهم هو العبادات بأنواعها .
- إلا أن الباحثة ترى أنه ليس بالضرورة أن تتحقق هذه النتائج عن الفقر بهذه الصورة حيث إنه من الجائز أن تتحقق الصورة السلبية منها وهو ما تم الإشارة إليه مسبقاً، والتي تهتم بها الباحثة في سياق هذه الدراسة وخاصة المتعلق منها بالأوضاع المجتمعية حيث مستوى حصول الأسر الفقيرة على الخدمات الصحية والتعليمية وما إلى ذلك من خدمات

الرعاية الاجتماعية ، نظراً لأن هذه الأوضاع هي التي تعبر عن توجهات الدولة وسياستها في التخفيف من الفقر وآثاره السلبية .

وهذا ما أشار إليه Charles Zastrow حين أوضح أن الإجراءات الخاصة بالتقليل من آثار الفقر على الفقراء تتمثل في العمل على اتساع البرامج التي تستهدف التقليل من المسببات الأساسية للفقر من خلال سن وتطبيق القوانين التي تقضي على التمييز العرقي والجنسي بالإضافة إلى برامج التعليم عالية الكفاءة وبرامج الرعاية الطبية التي تستهدف القضاء على أسباب الفقر والتخفيف من آثاره .<sup>(66)</sup>

#### رابعاً : المداخل والنظريات المفسرة للفقر :<sup>(67)</sup>

### The Approaches and Theories That Exploring Poverty

لقد تعددت المداخل والنظريات التي تناولت ظاهرة الفقر بالتفسير والتحليل ومن هذه الاتجاهات والمداخل ما هو سياسي ومنها ما هو ثقافي وهذا لا يعني أن هذه الاتجاهات تتجاهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي تناولاً للاتجاهات والمداخل والنظريات المفسرة للفقر.

#### 1) الاتجاهات والمداخل المفسرة للفقر :

1 - **الاتجاه الوظيفي :** حيث يرجع هذا الاتجاه أسباب الفقر إلى السمات الذاتية للفرد ، فالفرد فقير لأنه عاجز عن الاستفادة من الفرص التي يتيحها المجتمع، والملاحظ أن الوظيفيين لم يوردوا لفظ الفقر صراحة في كتاباتهم إلا أنهم اعتبروه مسئولية فردية وليس للدولة دور فيه وتعتبر الحكومة الليبرالية الفقراء مسئولين عن فقرهم وعما يمكن تسميته بتحديد مستوى حياة الفرد أو مستوى المعيشة وبالتالي فإن مواجهة الفقر لدى الوظيفيين ليست وظيفة الدولة ولكنها نابعة من وعي أخلاقي ذاتي لدى الفرد وفي ضوء ذلك يشير ماكس فيبر إلى أن المجتمع ينقسم إلى عدة شرائح يميز كل منها مجموعة من الخصائص الثقافية والاقتصادية والعلاقات فيما بينها ذات طابع تنافسي وليس صراعياً والخلل لدى ماكس فيبر يحدث في الهيكل الاجتماعي عند محاولة أفراد الطبقة الدنيا تبني قيم الطبقة العليا ويتناول ماكس فيبر في هذا السياق ثلاث طبقات في المجتمع وهي الطبقة الأولى : الطبقة ذات الحظوة والثروة Positive Privileged Property Class وأعضاؤها



يحتكرون السلع الاقتصادية ويمتلكون وسائل الدخل كالثروات والأموال والمدخرات وحتى فرص العمل ، والطبقة الأقل ثروة Negative Privileged Property Class وهم العبيد و البروليتاريا والطبقات المدينة Debator Class وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة (الوسطى) وهي الجماعة التي لديها مقومات الثروة ولكن ليس بالضرورة تمتلكها ولديها كذلك قدرات التدريب.

**2 - الاتجاه الماركسي :** ويرجع الماركسيون الفقر واللامساواة داخل المجتمع إلى قيمة المسار الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي ، فالبطالة والفقر والحرمان مفردات حتمية للنمو الاقتصادي غير المتكافئ ، وبالرغم من الاختلاف بين الماركسيين والاشتراكيين المثاليين إلا أن سان سيمون وشارل فوييه يؤكدون أن سوء توزيع الثروة هو السبب الرئيسي للفقر وبؤس البروليتارية الرثة في المجتمع الرأسمالي وبذلك اعتبر ماركس والاشتراكيون المثاليون الدولة مسئولة عن فقر الأفراد فهي هيئة أركان للطبقة المسيطرة اقتصادياً .

وفي ضوء هذين الاتجاهين السابقين يتخذ الباحثون على اختلاف تخصصاتهم (اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية) موقفاً واضحاً من قضية الفقر ويتوجهوا وفقاً لتخصصاتهم اتجاهات معينة ومن هذه الاتجاهات ما يتجه نحو الوظيفية (ذاتي) ومنها ما يتجه نحو الماركسيه (موضوعي) ، وفيما يلي توضيحاً لهذين الاتجاهين : (68)

### **أولاً : الاتجاه الذاتي في تفسير ظاهرة الفقر :**

ويندرج تحت هذا الاتجاه عدداً من المداخل منها:

**1 - مدخل إعادة إنتاج الفقر :** وينطوي هذا المدخل على ما يطلق عليه بثقافة الفقر (المدخل الثقافي) حيث إرجاع الفقر إلى السمات والخصائص الذاتية للفقراء ، لذلك تعمل ثقافة الفقر على استمرارية الفقر وتواصله بين الأجيال.

**2 - مدخل التخفيف من حدة الفقر : استراتيجيات التعايش :** Strategies for Poverty Reduction فنظراً للانتقادات التي قدمها بعض العلماء إلى المدخل الثقافي حاول بعض الدارسين دراسة العلاقة بين الفقر والبيئة وتوصلوا إلى أن الفقير هو ضحية البيئة التي يعيش فيها Victim system ويبحث هذا المدخل في قدرة الفقراء على التخفيف من حدة الفقر من خلال بدائل ثقافية يفرزها الفقراء في محاولة للبقاء والحفاظة



على حياتهم وترجع أهمية هذا المدخل إلى أنه يقدم منهجية جديدة في دراسة ظاهرة الفقر في المجتمعات البشرية.

**3 - مدخل قمة الفقراء : عولمة الفقر وآليات الهيمنة :** في ضوء عولمة الفقر أو بالأحرى عولمة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى دول العالم اهتمت المؤسسات الدولية بدراسة ظاهرة الفقر وصدرت التقارير عن الدول مركزة على قضايا البطالة والاحتياجات الضرورية التي لا يستطيع الفقراء توفيرها من أجل البقاء مع توضيح وضع الفئات المختلفة من الفقر وأبعاده في المجتمعات والسؤال الذي يثار هنا هو هل تسعى هذه المؤسسات بالفعل للقضاء على الفقر أم تسعى إلى سرعة إدماج دول العالم في اقتصاد السوق وإطلاق الحرية للمستثمر من الغرب الأكثر قدرة على تنفيذ برنامج البنك الدولي في إفقار شعوب العالم الثالث.

### **ثانيا : الاتجاه الموضوعي في تفسير ظاهرة الفقر :**

ويأتي هذا الاتجاه معانداً للفكر المحافظ وينطلق من فلسفة نقدية تطورت من الكلاسيكية على يد كارل ماركس ومرت بمراحل مختلفة منها الماركسية المحدثه ومدرسة فرانكفورت وغيرها من الاتجاهات النقدية الحديثة إلى مدرسة التبعية المعاندة لمدرسة التحديث ، هذا وقد ظهر اهتمام أصحاب مدرسة التبعية بظاهرة الفقر في أدبيات على اجتماع التنمية ومن أهم افتراضات هذا الاتجاه في دراسة وتحليل ظاهرة الفقر ما يلي :-

1 - التلازم بين التقدم والتخلف.

2 - سيطرة علاقات السيطرة والتبعية .

3 - أشكال من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة .

**وفي ضوء ذلك يصبح تفسير نشأة الفقر وتطوره معتمدا على ما يلي :**

1 - العلاقات الدولية القائمة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير .

2 - بنية النظام الرأسمالي المسيطر .

3 - أزمة الرأسمالية على اعتبار أن طبيعة الدورة الاقتصادية الحرة السائدة في النظم الرأسمالية تتميز بوجود أزمات مستمرة.

4 - العلاقة بين أشكال السيطرة أو الخضوع والتبعية حيث استتراف فائض الدول المختلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية .

هذا وتتفق الباحثة مع الاتجاه الموضوعي كل الاتفاق نظراً لأنه يقوم بتحليل واقع نعيشه في الدول الأقل تقدماً (دول العالم الثالث) ومن ضمنها مصر حيث علاقات السيد والتابع ، والسيطرة والخضوع ، هذا إلى جانب اتفاق الباحثة مع أحد مداخل الاتجاه الذاتي ألا وهو مدخل التخفيف من الفقر بالرغم من ارتكازه على الجوانب الثقافية إلا أنه يركز فيها على قدرة الفرد الفقير على التخفيف من فقره وقدرته على المشاركة لتحقيق مستوى معيشي أفضل له ولأسرته هذا عن الاتجاهات ، فماذا عن المداخل ؟ وللإجابة نجد أمامنا مدخلين أساسيين في تفسير ظاهرة الفقر هما :-

### 1- المدخل الثقافي / الأنثروبولوجي <sup>(69)</sup> :

وهو يتناول دراسة وتفسير ظاهرة الفقر في ضوء العلاقة بين التهميش ومجموعة من التوجهات والأفكار والقيم والسلوكيات التي تتبناها جماعة معينة أصطلح اقتصادياً أو أيكولوجياً أو أنثروبولوجياً على تسميتهم بهامشي الحضر ويندرج تحت هذا المدخل عدة مدارس فرعية تقوم بتفسير التهميش ومنها ما يلي :-

#### - المدرسة السيكولوجية / الاجتماعية :

ويعد روبرت بارك الأب الروحي لهذه المدرسة وقدر ربط بين الهجرة والتهميش في إطار مفاهيم الاتصال والصراع الثقافي ولقد نظر بارك إلى الإنسان المهمش نظرة وظيفية وأكد أن التهميش لا يعني وقف تيارات الهجرة ، بل على العكس ، فالهجرة والاتصال بين الحضارات المختلفة يخلقان الإبداع ويجرران الفرد من معتقداته الخاطئة.

#### - مدرسة التقليديه / الحداثه :-

وقتم هذه المدرسة بدراسة تأثير الاختلافات القيمية المدنية / الريفية على عملية التحديث والتنمية إما من خلال تناول التغير القيمي للأفراد والمصاحب لعملية التحديث أو من خلال تناول المتطلبات الضرورية لإحلال مفهوم المواطنة محل الولاءات التحتية، ومن هنا فإن التهميش وفقاً لهذه المدرسة هو تبني المعتقدات التقليدية والسلوكيات التي تتلاءم وطبيعة مجتمع المدينة الذي تفرضه عملية التحديث .

حيث تقوم عملية التحديث على مجموعة من المعايير يتمثل أهمها فيما يلي <sup>(70)</sup> :

1 - الإيمان بدور الدولة كجهاز له دور فعال في تعزيز عملية التنمية والتحديث .

2 - رفع القيمة الاقتصادية الحقيقية للعملة الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية .

3 - بناء الإنتاج الصناعي الوطني وعدم الاعتماد على المنتجات العالمية المستوردة (لأن ذلك يؤدي إلى صناعة الفقر لا إلى التطور والتنمية).

#### - مدرسة ثقافة الفقر : (71)

ويتفق مع هذه المدرسة مدخل إعادة إنتاج الفقر الذي يندرج تحت الاتجاه السذاتي لتفسير الفقر . حيث تعتبر ثقافة الفقر الأكثر شيوعاً في دراسة التهميش في العالم الثالث ويتم دراسة ثقافة الفقر في ضوء هذه المدرسة على ثلاثة مستويات هي :

( أ ) العلاقة بين ثقافة الفقر كثقافة فرعية وثقافة المجتمع كله .

( ب ) طبيعة مجتمع المهمشين ومدى انتشار الفقر به .

( جـ ) القيم المشتركة بين مجتمع المهمشين والمجتمعات الأخرى .

#### - المدرسة المعمارية (72) : Architectural School

حيث تناول محللو أمريكا اللاتينية مصطلح التهميش لوصف المباني والمناطق التي تم بناؤها من قبل المهاجرين على أطراف المناطق الحضرية حيث تجمع هذه المناطق بين الموقع التهميشي Marginal Location بالنسبة للمدينة وموقعها التهميشي Marginal Situation الذي يعني انعزال هذه المنطقة عن غيرها واقتصار حدود الجيرة على حدود المنطقة وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من الأمراض الاجتماعية بين سكان هذه المناطق .

وتعد المدرسة المعمارية المدرجة تحت المدخل الأنثربولوجي لتفسير الفقر أهم دليل على أن الفقراء والمهمشون يسكنون مناطق معينة حيث تتسم هذه المناطق أيضاً بالفقر ، ويعود ذلك سند الباحثة في اختيار منطقة حضرية فقيرة لإجراء الدراسة على ساكنيها .

#### - مدرسة ديسال (73) :

جاءت هذه المدرسة لتتناول صراحة مفهوم التهميش وتعتبره مرادفاً لتضاؤل درجة المشاركة السياسية ونقص التكامل الداخلي بين سكان المناطق الفقيرة ولم تهتم ديسال بتعريف التهميش ولكن أيضاً بكيفية الخروج من دائرة التهميش (الفقر) على اعتبار أن الذين يملكون والذين لا يملكون يجب أن يشاركوا في صنع القرار داخل أى نظام .



## 2- المدخل السياسي فى تفسير ظاهرة الفقر : (74)

ويمكن التعرف على أدبيات هذا المدخل ضمناً من خلال المدخلين الاقتصادى والاجتماعي حيث يمكن اعتبار (الدولة - المواطن) أحد محاور دراسة المدخل السياسي بكل ما يطرحه من تناول الدراسات السياسات العامة ودرجة انحيازها أو حيادها مع مواطنيها ولذلك فقد تعددت تفسيرات هذه المقولة حيث إن هناك من يشير إلى أن الدولة فى اتباعها لوظيفتها التوزيعية قد استبعدت أو قامت بتهميش قطاعات شعبية معينة وقد افترض هذا التفسير أن البيئة المادية (الدولة) وإهمالها لقطاع الفقراء وانحيازها ضدهم فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .... إلخ . قد أفرزت هؤلاء الفقراء ، وفى تفسير آخر رأى البعض أن الفقر والتهميش ليسا من مخرجات النظام السياسي وإنما نتاج طبيعي لسمات معينة يولد بها الفقراء ويرثها أولادهم وتستمر لأجيال متتالية ولن يكون الحل إلا بالتكيف مع الفقر.

هذا وترى الباحثة أن التفسير الخاص بعجز الدولة عن الأغنياء بقطاع الفقراء فى وظيفتها التوزيعية يعد الأقرب إلى الصحة حيث ترى الباحثة أن سياسات الدولة غالباً ما يضار بسببها الفقراء ، سواء على المستوى الصحي أو التعليمي أو الأمنى ، أما عن مسئولية الفقراء فى توارث الفقر واستمراره فهذا أمر وارد ويحدث ولكن لا يجب أن يتحمل الفرد فى ذلك كل العبء أو اللوم فلا سبيل للتحامل على الفقراء ، حيث ترى الباحثة أن الحل لا يكمن فى التكيف مع الفقر من أجل الاستمرار والحياة بأى شكل وإنما لابد من التخفيف من الفقر وبخاصة على المستوى المحلى حيث الانطلاق من المحلية من أجل اختبار أى الطرق والسبل أصلح فى تحقيق ذلك الهدف ، هذا ولقد ظهرت العديد من المفاهيم والنماذج التى تستهدف التخفيف من الفقر، وتعد هذه النماذج لب اهتمام التنمية البشرية وسوف يتم التعرض لها فى سياق العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية .

## (2) النظريات المفسرة لظاهرة الفقر :-

لقد تعددت أيضاً النظريات التى تناولت الفقر ومن أهم هذه النظريات والنماذج ما يلي:

### 1- نموذج ريكاردو (75):

وهو أول من قدم نموذج القطاعين فى التنمية ، حيث قام بتحليل التفاعل بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى ضوء عوامل الإنتاج الثلاثة وهى الأرض والعمل ورأس



المال ، وقد اعتقد بأن كلاً من هذه العوامل الثلاثة يتم توفيره عن طريق ثلاث طبقات اجتماعية فالأرض تعرض بواسطة **ملاك الأرض والعمل بواسطة العمال** ورأس المال بواسطة **الرأسماليين** وقد افترض ريكاردو أن كلا من رأس المال والعمل متجانسان في النوعية بحيث إن كل وحدة من رأس المال أو أى عامل يمكن أن ينتج نفس النوع والكمية من الناتج ولكنه اعتقد باختلاف الأرض في النوعية ، كما افترض ريكاردو إن كل المدخرات تتم عن طريق الرأسماليين وأن الإقطاعيين ينفقون ببذخ وأن العمال في حالة من الفقر تحول دون قدرتهم على الادخار .

هذا وترى الباحثة إن هذه النظرية تحمل في مضمونها دائرة للفقر من الناحية الاقتصادية والتي تنطوي على أنه يمكن للأغنياء من الناس (القطاعيون والرأسماليون) أن يدخروا ويستثمروا بسهولة أكثر من قدرة الفقراء (العمال) على ذلك ، وبقياس ذلك على دول العالم الثالث نجد أن الاتجاه الموضوعي لتفسير الفقر قد أوضح ذلك جلياً في ضوء تبعية دول العالم الثالث (الهوامش - أو المحيطات) لسيطرة الدول المتقدمة الرأسمالية (المراكز أو البؤر).

## 2- النظرية التركيبية للفقر : (76)

وهي من النظريات التي تنظر إلى الفقر على أنه نقص في مقومات وتركيبات أو مكونات الرعاية المعاصرة وهي عادة تتعلق باليسار السياسي وأصحاب هذه النظرية هم هايك وبويسون Hayek and Boyson ، اللذان قدما نظريات السوق الحر والتي تفسر الفقر على أنه نقص في حالة الرعاية والتي صممت خصيصاً للقضاء على الفقر ، وقد أشار بويسون Boyson إلى أن ذلك يرجع إلى أخطاء السياسيين الذين عملوا على نشر الإعانات المالية ورفعوا من مستوى الضرائب بالشكل الذي يتفوق الدخل الوطني وبالتالي يتأثر المجتمع بآثره ويزداد الفقر ويصعب التخلص منه .

## 3- نظرية الممارسة المجتمعية : (77)

ويعد الهدف من هذه النظرية تحديد خطوط أو محددات نظرية التنمية وذلك نظراً لأن نظرية الممارسة المجتمعية تعتبر المجتمع بمثابة نظام اجتماعي يتضمن مجموعة من الأنساق والنظم لا بد من العمل على تكاملها من خلال عمليات التنمية ، وتتمثل محددات هذه

النظرية في الاعتماد على المحاور الأربعة التالية والتي برزت في كتابات برلمان وجورين Perlman and Gurin وتمثل فيما يلي :

1 - تقوية وتعزيز مساهمة المجتمع وتحقيق التكامل .

2 - تحسين قدرات سكان المجتمع.

3 - تحسين الأحوال المعيشية والخدمات.

4 - تعزيز اهتمامات الفئات المحرومة والعمل على إشباعها.

هذا وترى الباحثة أن هذه النظرية قد اهتمت اهتماماً واضحاً بالفئات المحرومة (الفقيرة) كما ركزت على أهمية عمل المجتمع كنظام اجتماعي متكامل لمساعدة هذه الفئات عن طريق تحسين الأحوال المعيشية وتقديم الخدمات اللازمة لذلك الغرض .

كما نرى أن هذه النظرية من أكثر النظريات ارتباطاً باستراتيجية التنمية المتواصلة حيث ارتكازها على المشاركة والقدرات وتحسين الأحوال المعيشية وكذلك إشباع الحاجات .

#### خامساً : الفقر خصائص وفئات :

##### Poverty : Characteristics and categories :

لم يعد الفقر مقصوراً على دولة دون أخرى كما تبين مسبقاً ، فالفقر موزع على بلدان العالم ولكن بشكل متفاوت ، ويأتي هذا التفاوت بين فئات وطبقات البلد الواحد ، وعلى هذا يتبادر إلى الأذهان سؤال ألا وهو : من هو الفقير ؟ وكيف يعيش ؟ وما هي سماته وخصائصه ؟ وما هي الفئات التي تعيش في فقر وتعيش الفقر ؟

وللإجابة ترى الباحثة أن توضيح ذلك يعتمد أولاً على تعريف من هم الفقراء ؟ حيث تعني كلمة فقير "صفة لواحد من الناس يستحق الزكاة وتجاوز عليه الصدقة لاختلال أحوال معيشتة ولعدم كفاية مؤنته في سد حاجة يومه أو حاجة عياله" ، كما تعني كلمة الفقير الحاجة حيث قال تعالى "يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد" (78) صدق الله العظيم

أى المحتاجون إلى الله . كما ورد في التزليل قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها" (79) صدق الله العظيم

وقد قال ابن كثير في تفسير هذه الآية "إنما قدم الفقراء هاهنا على البقية لأنهم أحوج من غيرهم ولشدة حاجتهم وفاقتهم ولهذا يستحق الفقراء الزكاة بأمر الله لتخرجهم من حدة الفقر وتدخلهم حد الغني حتى لا يحتاجوا مرة أخرى إلى الزكاة ، وحتى يدخلوا في زمرة الفئات المستهلكة ثم المستثمرة ويخرجوا زكاة أموالهم عندما يدخلون في حد الغني<sup>(80)</sup>.

وإن دل ذلك على شئ إنما يدل على شروط الزكاة والتي يتمثل أهمها في أنها لا بد أن تؤدي إلى الكفاية والخروج من حالة سيئة إلى حالة أفضل ولا تقوم على تحقيق الكفاف، وهذا لا يعني توقف الفقير عن العمل من أجل الحصول على الزكاة ولكن لا بد من العمل.

حيث يعد العمل "عامل" مهم لتجنب الفقر ، فالعمل طوال اليوم يقلل من خطر التعرض إلى الفقر مقارنة بالذين يعملون جزء من الوقت وأكبر دليل على ذلك أن عدد العاطلون عن العمل يمثل خمس عدد الفقراء ناهيك عن العوامل الأخرى التي تزيد من حساسية الفرد للفقر ومنها الجنس ، العرق والعجز بمختلف أنواعه<sup>(81)</sup>.

وهذا يعطى إشارة إلى أن الفقراء يمثلون مجموعة غير متجانسة ويمكن تفسير اختلا الفقراء بعضهم عن بعض بالاعتماد على النقاط التالية<sup>(82)</sup>:-

1 - **التاريخ** : حيث إن معظم الفقراء يقطنون بلاداً كانت إلى وقت قريب مستعمرات بريطانية ، فرنسية ، بلجيكية ، برتغالية ، أسبانية ، هولندية ، وألمانية .

2 - **الكثافة السكانية** : حيث لا تتساوى بلد تتوازن فيها الكثافة السكانية مع الموارد أمام بلد آخر تعاني من الانفجار السكاني .

3 - **وفرة عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية** : حيث حبت الطبيعة بعض المناطق بالمعادن والبتروول والثروات المعدنية (كالخليج العربي مثلاً) وحرمت مناطق أخرى منها بنجلاديش وتوجو مثلاً.

4 - **درجة التصنيع** : حيث تعتمد الغالبية العظمى من دول العالم الثالث على الأنشطة الإنتاجية البدائية في مجال الزراعة .

5 - **النظام الاقتصادي** : أى رأسمالية أو اشتراكية النظام الاقتصادى الوطنى والواقع أن البلاد النامية أو غالبيتها تأخذ بالنظام المختلط Mixed Economic System



6 - درجة اعتماد البلد على العالم الخارجي : حيث لا توجد بلد من بلاد العالم الثالث إلا وتعتمد بشكل شبه كلى على بلد أو أكثر من بلاد العالم المتقدم .

7 - نظام الحكم وجماعات التأثير : فأصحاب القرار السياسي هم الفئة التى تملك زمام التنمية فى كل مجتمع .

### والنقاط السابقة تدل على أن الفقراء يتركزون فى بلدان العالم الثالث :

حيث يشير تقرير التنمية العالمية إلى أنه سيظل هناك 700 مليون شخص يعيشون فى فقر فى عام 2000 حيث يعيش أكثر من نصف هؤلاء الفقراء فى دول العالم الثالث <sup>(83)</sup> .

ويتركز هؤلاء الفقراء فى المناطق الريفية حيث إن هذا التركيز يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي التاريخية للنظم الاجتماعية المحلية حيث تعتمد عملية تشكيل الحكومات والبرلمانات على أصوات الفقراء فى الانتخابات وبخاصة فى الريف حيث الصلات القرابية وتقديم الوعود برفع مستوى المعيشة <sup>(84)</sup> هذا وتعانى دراسة الفقر فى الريف من صعوبات كثيرة منها تعدد أبعاد ظاهرة الفقر فى الريف مما يصعب من عملية التقدير الكمى وهذا ما يجعل دراسة الفقر الحضرى محدود النطاق عنه فى الريف نظراً لارتفاع الدخل الأسرى الحقيقى فى الحضر عنه فى الريف لذلك يكون الفقر فى الحضر أقل انتشاراً وعمقاً عنها فى الريف <sup>(85)</sup> . وذلك على الرغم من الاختلافات الكبيرة فى تكاليف المعيشة بين المدن والأرياف <sup>(86)</sup> .

إلا أنه بارتفاع نسب التحضر وزيادته المتسارعة إلى حد كبير كما تبين مسبقاً ترى الباحثة أن ذلك يجعل الفقر الحضرى أكثر انتشاراً وأكثر عمقاً أيضاً .

حيث إنه بتطور المدن فى مصر طوال القرن الماضى تطوراً سريعاً وعنيفاً بمعدلات عالية استحق أن يطلق عليه المشتغلون بدراسة المجتمع "الانفجار الحضرى" الذى أدى بدوره إلى زيادة الفقر والحرمان وتزايد الهوة فى التنمية بين مناطق الدولة الواحدة ولا اعتبارات إنسانية لا تخلو من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لا بد من دراسة الفقر فى الحضر <sup>(87)</sup> .

هذا ويعد ارتباط الفقراء بالمدينة ليس فقط بسبب الفقر وحده بل أن هناك عوامل أخرى لا بد من الإشارة إليها وتكمن أهم هذه العوامل فى "ثقافة الفقر" حيث إن للفقراء ثقافة خاصة بهم فى الحضر حيث ميلهم إلى العزلة الاجتماعية ، وإذا كان لدراسة الفقر



معياريين هما : المعيار العالمى : حيث تركز الفقراء فى العالم الثالث ومدله ، والمعيار المحلى :  
والذى يتحدد من خلال مجموعة من الاعتبارات هي الدخل والملكية والتعليم والتغذية  
والطبقة أو الطائفة وإمكانية الحصول على الخدمات ، فإنه على ذلك نجد أن تحديد الفقر  
والفقراء يتعلق بعملية إشباع الاحتياجات الرئيسية للحياة وترتبط أدوات هذه العملية  
بثلاثة عناصر رئيسية هي :

- 1 - توفير السلع والخدمات بكمية كافية .
- 2 - الحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار .
- 3 - كفالة التوزيع العادل للفوائد والمزايا<sup>(88)</sup>

وفى ضوء توافر الخدمات وإشباع الحاجات للفقراء فى الحضر لابد بادئ ذى بدء من  
إطلاله على سكن فقراء الحضر كأحد المعايير المحلية لدراسة الفقر والفقراء .

حيث تختلف مساكن فقراء الحضر بين القديم والحديث وإن كان النمط الأول هو  
الأكثر شيوعاً حيث تلاصق المباني وانخفاض عدد الطوابق ومالك السلام وضيقها بينما  
يرتفع عدد الطوابق فى المباني الحديثة إلى حد ما ، ومع ذلك تفتقر إلى العديد من شروط  
المسكن الصحي فبعضها لا يضم مطابخ ولا دورات مياه والنوافذ قليلة وضيقة فضلاً عن  
الأثاث المتهاالك وعدم كفايته لأفراد الأسرة<sup>(89)</sup> .

وفى ضوء ذلك يتبادر سؤال هام ألا وهو ما هي خصائص الفقراء الذين يعيشون فى  
مثل هذا المستوى من السكن فى حضر مصر ؟

وللإجابة نجد أن هناك مجموعة من الخصائص التى تميز فقراء الحضر ومنها ما يلي :-

( أ ) **خصائص البعد السكاني :** حيث نجد أن نسبة فقراء الحضر تصل إلى  
35.88% وهذا يعنى أن تلك النسبة من الأسر لا تحصل على احتياجاتها من السلع  
الغذائية وغير الغذائية<sup>(90)</sup> ، فضلاً عن أنهم يقطنون أحياء ومساكن فقيرة تغيب عنها  
السياسات الحضرية التنموية حيث يتركز الفقراء فى الأحياء العشوائية وبخاصة فى منطقة  
القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) حيث أطراف مدن هذه المنطقة ، وفى  
الغالب نجد أن هذه الأحياء محرومة من المرافق والخدمات وتتنوع أنماطها بين السكن  
القديم والعشش وأحواش المقابر وما إلى ذلك<sup>(91)</sup> .

(ب) الخصائص الديمغرافية : وتتمثل في حجم الأسرة الفقيرة التي تتميز بعدد أكبر من الأفراد حيث إن متوسط عدد أفراد الأسرة الفقيرة يبلغ من 4: 6 مقارنة بـ 3: 5 على المستوى القومي وفقاً للمسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية عام 1977 وتؤيد ذلك بيانات الأسرة بالعينة لسنة 91/90 حيث يبلغ حجم الأسرة الفقيرة في الحضر 6.49% مقارنة بـ 4.72% لغير الفقراء ، أما عن الهيكل العمري فيلاحظ ارتفاع معدل الشباب من 25 سنة حيث تبلغ نسبتهم في الأسرة الفقيرة 48% في مقابل 50% بالنسبة للأسر غير الفقيرة ، وكذلك تتسم الأسر الفقيرة بارتفاع نسبة المعوقين والعجزة بها فيوجد 30،19% من المعوقين والعجزة في الأسر الفقيرة<sup>(92)</sup>

علاوة على أن الأسر التي تعولها إناث تمثل حوالي 17% من إجمالي الأسر على مستوى الجمهورية وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 18.2% في حضر مصر ويتدنى مستوى الإنفاق في هذه الأسر إذ أن حوالي 80% من رؤساء الأسر الإناث خارج قوة العمل وبالتالي فإن نسبة الفقراء بينهم مرتفعة للغاية حيث تمثل الأسر التي تعولها نساء نسبة 60.7% في حضر المحافظات<sup>(93)</sup> ويعد ذلك أحد أسانيد الباحثة في اختيار نسق الهدف بالدراسة الحالية حيث "النساء المعيلات لأسرهن".

(ج) المستوى التعليمي : حيث تعاني الأسر الفقيرة من انخفاض المستوى التعليمي لرؤساء الأسرة وهذا يؤثر بدوره على حجم الدخل الذي يحصل عليه رب الأسرة حيث يصنف 25.74% من السكان الفقراء على أنهم أميين<sup>(94)</sup>. علاوة على أن أطفال الأسر الفقيرة يقل احتمال انتظامهم في الدراسة بالمدارس إذ تصل نسبة عدم ذهاب الأطفال الفقراء إلى المدارس 12.43% ، 27.57% في المناطق الحضرية والريفية على الترتيب مقارنة بنسبة 4.09% ، 4.93% للأطفال غير الفقراء<sup>(95)</sup>.

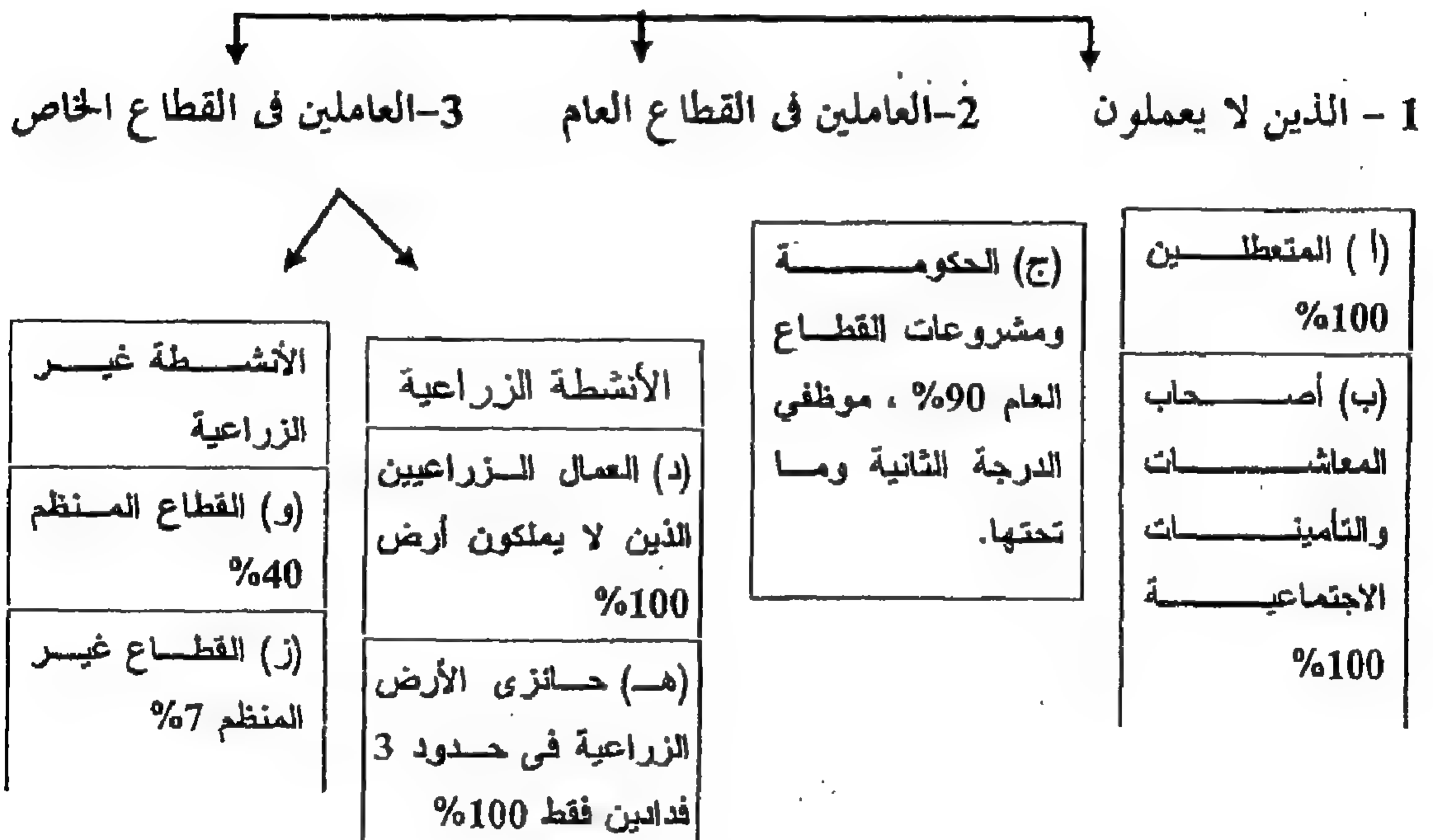
(د) الخصائص المهنية<sup>(96)</sup> : إن أعلى مستوى للفقراء موجود بين الأسر التي يقع عائلها خارج قوة العمل حيث تبلغ نسبة الفقر بين أفراد تلك الأسر 46.45% في الحضر ، 53.21% في الريف وتعتبر هذه النسب طبيعية ومتفقة مع نتائج مسح منظمة العمل الدولية حول ارتفاع نسبة العجائز والمعوقين داخل هذه الأسر الفقيرة .

(هـ) - الخصائص المرتبطة بالنشاط الاقتصادي<sup>(97)</sup> : حيث توجد أعلى نسبة للفقراء في فئة العمال وهم يمثلون 54.4% من إجمالي فئة الفقراء.

وفي ضوء هذه الخصائص استخدمت "كريمه كريم" التصنيف الاجتماعي / الاقتصادي لتعريف فئات الفقراء في مصر وذلك بالاستناد على أن العمل هو المصدر الوحيد للدخل لغالبية الفقراء .

وأن الأسر الفقيرة هي الأسر التي يعولها فرد واحد فقط من أفراد الأسرة وبناء عليه فقد حددت فئات الفقراء حسب قوة العمل في ما يلي<sup>(98)</sup>:-

#### فئات الفقراء حسب قوة العمل



وتتميز هذه الفئات الهامشية بتنوع أشكال نشاطها الاقتصادي كالبيع التجولي والحرف والمؤسسات الصغيرة<sup>(99)</sup> .

هذا عن فئات الفقراء داخل قوة العمل فماذا عن فئات الفقراء التي تعاني من الفقر ولا ترتبط بعمل معين ؟ وللإجابة نجد أن هذه الفئات قد ظهرت تاريخياً منذ قانون اليزايسث للفقراء عام 1601 حيث قسم هذا القانون الفئات الفقيرة إلى ما يلي<sup>(100)</sup>



**الفئة الاولى :** وتختص بذوى الحاجات الفردية وذوى الأمراض المستعصية والمعاقين والأطفال واليتامى حيث حدد القانون ضرورة وضع هؤلاء الأشخاص فى منازل الفقراء Poor houses وتقديم خدمات مباشرة لهم Indoor relief داخل المؤسسات أو إلحاق الأطفال بأسر بديلة.

**الفئة الثانية :** وتضم الفقراء الأصحاء والقادرين على العمل وقد كانت الخدمات المقدمة لهم أقل إنسانية وأكثر قسوة عليهم فبعضهم ألحق بمنازل العمل Work Houses حيث يعملون لفترات مؤقتة فى المصانع أو المزارع .

**هذا ويمكن تفصيل هذه الفئات كما يلي :**

**1 - الاطفال Children :** حيث يوجد 20% من الأطفال تحت 18 سنة يعيشون فى فقر وهناك ما يقرب من 40% من الفقراء من الأطفال تحت 16 سنة كما أن أكثر من نصف هؤلاء الأطفال يعيشون فى أسر بدون أب<sup>(101)</sup>. هذا وقد بدأت معدلات الفقر فى التزايد فى التسعينيات ليكون 22% من الأطفال تحت 18 سنة فقراء أى ما يزيد عن 15 مليون طفل<sup>(102)</sup>.

**2 - المسنين Elderly :** حيث يعتمد معظم المسنين على معاش التقاعد الخاص بالضمان الاجتماعى أو المساعدات العامة من أجل مقابلة حاجاتهم الأساسية<sup>(103)</sup>، هذا إلى جانب أن النساء المسنات أكثر عرضه لخطر الفقر من الرجال المسنين حيث يعيش 60% من النساء الذين يعيشون بمفردهم فى فقر<sup>(104)</sup>.

**3 - الناس العاجزين ، المعاقين Handicapped :** وهم أيضا من الفئات المعرضة للخطر ويرجع ذلك إلى أن الناس غير العاجزين (الأسوياء جسدياً) لديهم بعض الاتجاهات السلبية تجاه هذه الفئة<sup>(105)</sup>.

**سادسا : الفقر والعدالة الاجتماعية : Poverty and Social work**

فى المسح الذى أجرى عام 1976 بينت نتائجه أن 43% من الناس يرجعون أسباب الفقر إلى كسل الفقراء وضعف إرادتهم وأرجع 16% أسباب الفقر إلى سوء الحظ ، كما أرجع 10% من الناس أسباب الفقر إلى عدم العدالة وغياب المساواة التى ازدادت بدرجة كبيرة خلال الثمانينات وخاصة بين الأفراد الذين يندرجون فى قوة العمل حيث الفجوة



الواسعة بين أقل المرتبات وأعلى المرتبات ، وبناء على ذلك جاء الاتجاه "الكنسي" السديني لينحدر من تأثيرات عدم المساواة على المجتمع وقد ساعد ذلك شارلز موري Charles Morray على تصنيف الفقراء إلى نوعين :

**النوع الاول : فقراء لديهم دخل قليل .**

**النوع الثاني : فقراء ليس لديهم مال ونعرفهم بسلوكهم ومنازلهم غير الاثقة للحياة الكريمة<sup>(106)</sup>**

هذا وتنطوي الآليات الدقيقة لعدم المساواة في التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء وغير الفقراء مما يؤثر بدوره على زيادة الفقر كما تؤثر أيضا على عملية النمو<sup>(107)</sup> . هذا ويؤدي التفاوت في توزيع الدخل إلى انتشار ما يسمى الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion والذي يستخدم كمترادف للفقر وهو يتضمن جميع الوسائل التي لا يعطي الناس من خلالها حق المشاركة في المجتمع ولا يحصلون على الحقوق الكاملة لهم كمواطنين وهو يعد أيضا تعبيراً مختصراً لكل ما يعاني منه الناس (الفقراء) من مشكلات كالبطالة وضعف المهارات وتدني مستوى الدخل وبالتالي المستوى المعيشي<sup>(108)</sup> .

ويحدث ذلك نتيجة لأن المجتمع يعمل دائماً على خلق أوضاع ومسببات مختلفة للتمايز بين أفرادها ومنها الطبقات الاجتماعية والمكانة والدور الاجتماعي ، وظاهرة الطبقات الاجتماعية هذه تتفاوت شدتها وحدتها من مجتمع لآخر ولكن لا يخلو منها مجتمع واحد فليس هناك مجتمع لا طبقي ، ويقسم المجتمع عادة إلى ثلاث طبقات أساسية هي الطبقة العليا والوسطى والدنيا وتتحدد الطبقة الاجتماعية بالنسبة للفرد بعوامل أساسية هي :

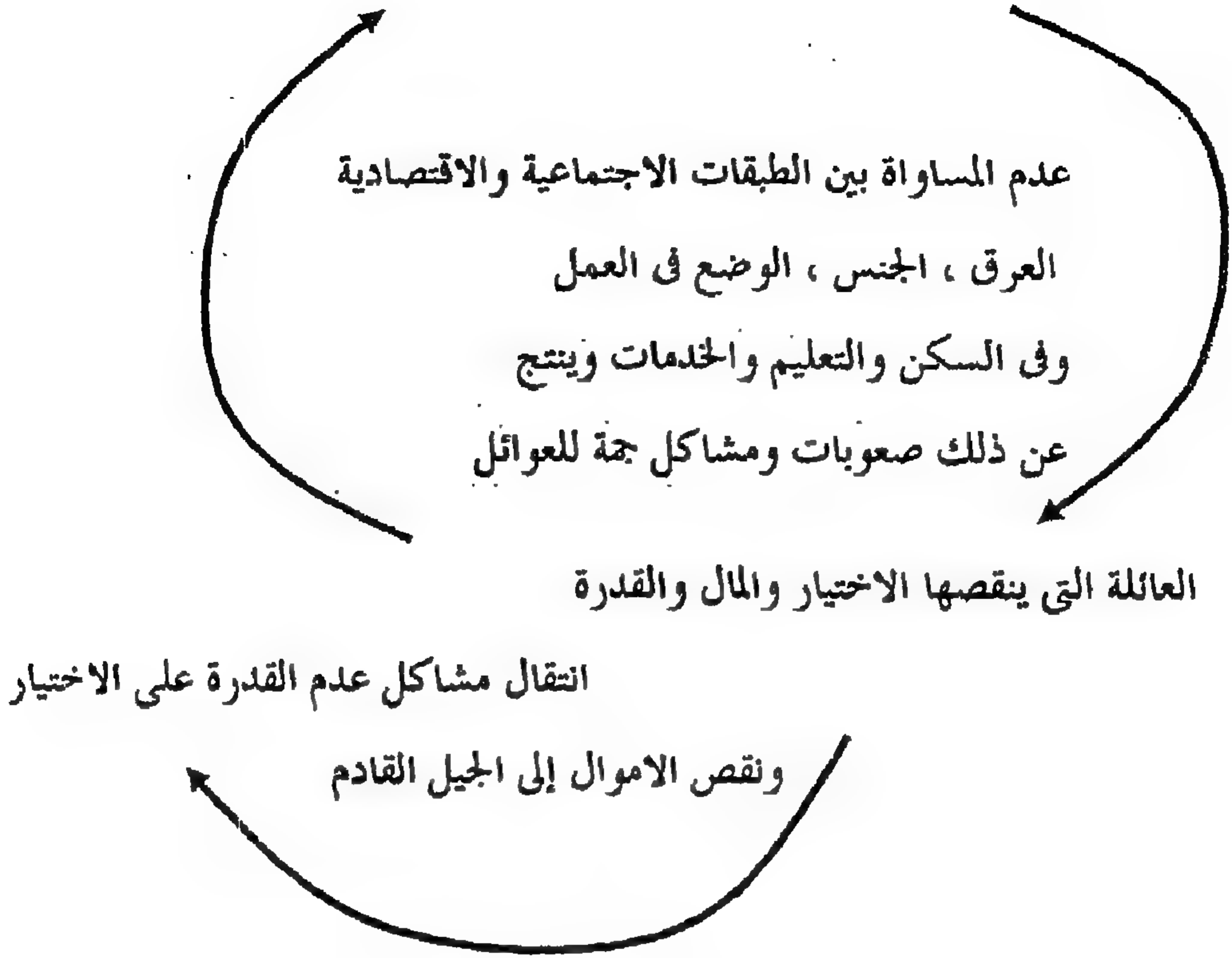
(أ) الدخل (ب) المهنة

(ج) المستوى التعليمي (د) المكانة الاجتماعية

(هـ) نظام المجتمع<sup>(109)</sup>

وفي ضوء ذلك تدور دائرة عدم المساواة التي تقوم على افتراضات مؤداها أن المجتمع يقوم على أساس عدم المساواة بين طبقاته مع انتشار الفقر بين فئات الطبقة الدنيا وتمثل هذه الدائرة في الشكل التالي<sup>(110)</sup>

شكل (10) يوضح عدم المساواة



ولا سبيل من وجهة نظر الباحثة للخروج من هذه الدائرة إلا بالعدالة الاجتماعية حيث الاهتمام بالتوزيع العادل وتكافؤ الفرص وذلك من خلال السياسات الاجتماعية التي تتبناها الدول المختلفة .

فلقد كانت مسائل التكافؤ والعدالة الاجتماعية لزمن طويل من بين أهداف التنمية في مصر و كانت هناك دعوة لهذه الأهداف في مراحل مختلفة من التاريخ الاقتصادي للبلاد منذ بداية القرن العشرين ، كما شهدت مصر خلال هذا القرن حركات قوية للإصلاح الاجتماعي وكان من أبرز هذه الحركات المطلب الخاص بتعميم التعليم ، ويمكن تقسيم التطور الذي حدث في منهج الحكومة إلى العدل الاجتماعي على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلى ثلاث مراحل مختلفة ، تتصف كل مرحلة منها بإدخال أداة سياسية متميزة جديدة ، وتمثلت المرحلة الأولى في الخمسينيات حيث كان الإصلاح الزراعي والتدابير التكميلية وتمت بواسطة إعادة حوالي 13% من الأراضي التي كانت مملوكة لكبار الملاك

على حوالى 9% من الأسر الزراعية الفقيرة ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الستينيات التى كانت تأكيداً للتحويل فى منهج الحكومة إلى العدل ، فقد اعتبرت أن توفير الخدمات الاجتماعية هو الأداة الرئيسية لتحقيق التكافؤ واحتل التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية مكاناً بارزاً فى خطة التنمية الأولى (1960-1965) ، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة السبعينيات حيث أصبح دعم السلع الاستهلاكية أداة إضافية لحماية الأقسام الأفقر من السكان من آثار التضخم<sup>(111)</sup> .

ومما سبق يتضح أن سياسات التنمية فى مصر على الدوام قد اهتمت بالبعد الاجتماعي، فاعتبارات العدالة وتوزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية لها وزن هام فى وضع السياسات وأولويات التنمية<sup>(112)</sup>، إلا أن ذلك لا ينفي أبعاد العدالة الأخرى ، فالعدالة لها أشكال متعددة مثل العدالة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وهذه الأشكال هي التى تشكل أساس أى مجتمع يحافظ على كرامة أبنائه ويضمن الأمن والتكامل بين أفرادهِ ، وطبقاً للاتفاقيات الدولية تقوم الأمم المتحدة بإعلان المبادئ والالتزامات للحماية من الحرمان من الحريات وعدم التدخل فى خصوصيات الآخرين ، إلا أن التركيز من جانب المهتمين بالإنسان يتمثل فى الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وذلك لأنها تشمل إشباع الحاجات الأساسية للإنسان والحصول على نصيب عادل من موارد المجتمع ، فهي تهدف إلى الحصول على الخدمات الأساسية فى مجال الصحة والتعليم وحماية الأفراد والجماعات المحرومة من هذه الخدمات وتحقيق مستوى معين من الاعتدال فى التوزيع والاستهلاك والأرباح .

هذا وترتبط العدالة الاجتماعية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي بالفقر ، حيث يعرف الفقر على أنه "نقص الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معيشي معقول" ، ومن هنا علينا أن نؤمن بأنه إذا تم تحقيق العدالة الاجتماعية سيولد كل طفل وتولد معه فرص متكافئة فى الحياة ومما سبق يتضح أن العدالة الاجتماعية هي سر القضاء على الفقر والخروج من دائرة، والتي تستلزم تبني الدول للسياسات التنموية العادلة لكل الفئات والطبقات.

وهذا ما حس عليه الإسلام الذى يعد الدين الوحيد الذى تطرق بعمق وبدقة إلى قضية الفقر وضرورة استئصاله لذلك تعرض مفكرون وكتاب وفقهاء مسلمون عديدون لموضوع العدالة الاجتماعية ونذكر منهم ثلاثة اهتموا بالعدالة فعلى سبيل المثال عرف "ابن



حزم" (994-1066) بأعماله المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وبكفاحه من أجل الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف معيشة الفقراء حيث يرى أنه على الدولة أن تحرص على ضمان تلبية الحاجات الأساسية للسكان المحرومين كما يجب على الأغنياء أن يمدوا يد المساعدة للفقراء القاطنين بجوارهم وإذا ما حاولوا التهرب من واجباتهم (أى الأغنياء) فعلى الدولة أن تفرض عليهم التنازل عن جزء من ثروتهم لمساعدة الفقراء والمحتاجين أما الغزالي فيطرح قضية الفقر بشكل مختلف إذ أنه يتعرض له في موطنين مختلفين من كتابه "إحياء علوم الدين" فنجد أنه يستخرج جزءاً كاملاً للزكاة تحت عنوان (كتاب أسرار الزكاة) ويشرح في هذا الجزء مختلف أنواع مستحقيها ، ثم يتطرق الغزالي لمسألة الفقر بجزء آخر تحت عنوان (الفقر والزهد) ، ويعرف الغزالي الفقر على أنه "انعدام وسائل تلبية الحاجات الأساسية" ، أما ابن تيمية فيرى أن العدل يحتل مكانه مرموقة في التشريع الإسلامي سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بأى ميدان آخر ويرى أن الدولة تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار احترام القيم الإسلامية .

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن الفقر هو نقص في الموارد لإشباع الحاجات الأساسية على مر العصور وهذا ما تهتم به العدالة الاجتماعية حيث الاهتمام بالحاجات الأساسية للفقراء وسبل إشباعها ولهذا فإن الدراسة الحالية يتركز اهتمامها بالحاجات الأساسية والخدمات التي تعمل على إشباع هذه الحاجات وذلك في ضوء مشاركة أهالي الجوار الأغنياء للأسر الفقيرة وكذلك الاستعانة بالسبل التي تيسرها الدولة سواء كانت موارد أو تنظيمات وبخاصة التنظيمات غير الحكومية التي تهتم بالفقراء وذلك في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية التي تتمثل أحد أهم ركائزها في الرعاية الاجتماعية لكافة الفئات وبخاصة الفقراء ، حيث كان أول ظهور لمهنة الخدمة الاجتماعية متمثلاً في شكل خدمات تطوعية تتميز بالإحسان وتطورت بعد ذلك لتأخذ شكلاً تنظيمياً حيث حركات تنظيم الإحسان والمجالات الاجتماعية التي تمثل هدفها في العمل على رفع مستوى معيشة الناس وبخاصة الفقراء ، منهم هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية أى تحويلها من مجرد مساعدات عشوائية تطوعية إلى قواعد ومبادئ علمية يمكن الاسترشاد بها عند التدخل للممارسة .

ورغم التطورات التي شهدتها الخدمة الاجتماعية في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين والتي كانت تتعامل فيها الخدمة الاجتماعية مع المشكلات الملحة التي أفرزتها التغيرات



الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا أنها مازالت تواجه تلك المشكلات المزمنة المرتبطة بالفقر والعجز الاقتصادي والتي كانت الشغل الشاغل لتلك المهنة الناشئة في الحقب الأولى من القرن الماضي ، هذا ولقد خلصت إحدى الدراسات إلى الأهداف الاجتماعية للمهنة ومنها ما يلي :

- 1 - إثراء قدرات الناس من أجل التصدي للمشكلات والعمل على حلها.
  - 2 - تحقيق الارتباط بين الناس والموارد في المجتمع.
  - 3 - الدعوة إلى تشريع القوانين المطلوبة ووضع البرامج.
  - 4 - إضفاء الطابع الإنساني على المؤسسات التي يتعامل معها الناس إشباعاً لحاجاتهم
  - 5 - الإسهام في صياغة وتنمية السياسة الاجتماعية.
  - 6 - الإسهام في الأساس المعرفي لممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال البحث العلمي ونشر المعرفة .
- وبناء على ذلك نجد أن التوجه الأساسي للمهنة يتمثل في التوجه التنموي بتطبيقاته المختلفة سواء مع الأفراد أو الأسر أو المجتمعات

حيث نجد أن معظم عملاء الخدمة الاجتماعية من الفقراء نظراً لاتجاه الدولة نحو إخفاء النشرات الرسمية التي توضح نسبة الفقر وبالتالي كان اعتماد الفقراء على الدولة محدداً للغاية حيث تمثل اتجاههم في الاعتماد على خدمات الإحسان كأولى صور مهنة الخدمة الاجتماعية حيث كانت جمعية تنظيم الإحسان Charity Organization Society والتي تأسست عام 1869 مهتمة بمواجهة مشكلات الفقراء والمحرومين من خلال الاهتمام برعاية هؤلاء الأشخاص سواء من الناحية المادية أو الاجتماعية وقد كانت أوجه الرعاية تقدم دون تفرقه فهي تقدم للفقراء دون النظر إلى السن أو الجنس أو اللون أو الأصول العرقية فلا تهم إلا بكونه فقيراً يعاني الحرمان دون النظر إلى مستواه في قاعدة التسلسل الهرمي الاجتماعي .

وذلك لأن مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها يهتمون بحقوق الإنسان حيث يؤمنون بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يمكن تجزئتها وأن تحقيق وإدراك الحقوق السياسية والمدنية مستحيل بدون التمتع بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ولذلك

تتدخل الخدمة الاجتماعية للعمل على تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الفقراء أنفسهم ومع المؤسسات غير الحكومية والشركاء الآخرين للدفاع عن هذه الحقوق الخاصة بالفئات المحرومة (الفقراء) ناهيك عن أن مهنة الخدمة الاجتماعية تركزاً أيضاً على الحاجات الإنسانية والعمل على إشباعها مما يجعل فكرة حقوق الإنسان تنتقل إلى حيز التطبيق عن طريق العمل الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع المحلي .

حيث تشغل مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها بالعمل على تنمية المجتمع وذلك من خلال الاهتمام بمشكلاته وحاجاته ساكنية ثم التدخل بالأعمال الجماعية التي تتميز بطابع المشاركة لتحسين أحوال المجتمع وبخاصة جماعات الفقراء منه ، هذا وقد عمل على تزايد هذا الاهتمام استمرارية الفقر وعدم وجود المأوى المناسب للفقراء وانتشار البطالة وانخفاض معدلات الدعم المقدمة للفقراء ، كل ذلك جعل للخدمة الاجتماعية الحق في التدخل كمهنة ممارسة تعتمد على بعض الأساليب والطرق العلمية التي يمكن إتباعها للمساعدة في حل هذه المشكلات

وعلى هذا فقد تحددت مهام الأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع الفقر (وبخاصة في ظل التعقيدات والنمو الجغرافي المستمر للفقر) في العمل على تنمية المجتمع فهي تحتاج إلى قدر من مهارات التحليل الاجتماعي والتخطيط والتنظيم الاجتماعي حيث القدرة على جمع التبرعات الاقتصادية في المناطق السكنية لإعادة بناء المجتمعات الفقيرة، ناهيك عن المهمة الضرورية لممارسة الخدمة الاجتماعية إلا وهي الممارسة مع الفقراء حيث التفاعل مع الخصائص الفردية والموارد الاجتماعية لديهم وكذلك ربط الأسر الفقيرة بموارد المجتمع للاستفادة من الفرص المتوفرة في المجتمع من أجل التعامل مع الفقر والتخفيف منه باعتباره ظاهرة اجتماعية .

## مراجع الفصل الرابع :

1. عزت حجازي: الفقر في مصر، مرجع ذكره، ص9.
2. محمد أبو مندور: الإفطار في بر مصر، كتاب الأهالي رقم (63)، سلسلة كتب فصلية تصدرها مؤسسة الأهالي ، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مصر ، القاهرة، أكتوبر 1997، ص ص 86 : 87.
3. عزت حجازي: الفقر في مصر، مرجع سبق ذكره، ص9.
4. جون فريد مان: إعادة التفكير في الفقر ، تحويل السلطة وحقوق المواطنين، الجلسة الدولية للعلوم الاجتماعية، الفقر، العدد 148، اليونسكو، يونيو 1996، ص ص 14 : 19.
5. على غربي وآخرون : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص ص 181: 184.
6. سرج ميلانو : الفقر البلدان الغنية ، (تعريب : نخلة فريفر ) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25: 29.
7. بيتي آل كول : فهم الفقر ، (عرض : على الدجوى ) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13: 14.
8. Stuart Hirshlbiereg : One World ,Many Cultures ,New York , Macmillan Publishing Company , Inc, 1992, PP.277: 280.
9. بيتي آل كول : فهم الفقر ، (عرض : على الدجوى ) ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.
10. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : موسوعة بيئة الوطن العربي التكافل الاجتماعي البيئي ، ط 1 ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 29.
11. المرجع السابق ، ص 29.
12. Paula Allen Meares and Charles Garvin : The Hand Book of Social Work-Direct Practice , London, Sage publication, Inc, 1997 ,P. 525.
13. Ibid , P. 519.
14. وزارة التنمية الاجتماعية : مشروع بناء القدرة المؤسسية ، مؤسسة الشرق الأدنى بتمويل من دائرة التنمية العالمية (DFID): البحث التطبيقي دراسة الفقر بالمشاركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.
15. احمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 387.



16. الموسوعة العربية العالمية (17)، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1419هـ - 1999م، ص389.
17. عزت حجازى : الفقر فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 : 12.
18. Adam Kuper and Jessica Kuper : The Social Science Encyclopedia, Second Edition ,London and New York , Routledge, 1996 , P. 655.
19. Paul Spicker : Poverty and Social Security concepts and Principles , First Published ,London and New York , Routledge, 1993, PP. 18: 19.
20. Willem Van Genugten and Camila Perez Bustillo : The Poverty of Rights Human Rights and The Eradication of poverty ,First Published ,London- and New York ,Zed Book , 2001,P. 59.
21. البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم لعام 1990 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام 1990، ص41.
22. أحمد مجدى محمود حجازى : الثقافة العربية فى زمن العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص151.
23. محمد حسين باقر : قياس الفقر فى دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) ، نيويورك ، الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 1996 ، ص1.
24. إسماعيل قيرة وآخرون : عولمة الفقر المجتمع الآخر ... مجتمع الفقراء والمحرمين ، ط1 ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003، ص ص 19: 20.
25. محمد البدوى الصافى : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السادس ، تصدرها كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، دار النشر بجامعة حلوان ، أبريل 1999 ، ص ص 342: 344.
26. Martin Devies : The Blackwell Companion To social Work, USA ,Oxford, Blackwell Publishers, Ltd, 1997, P.119.
27. علياء شكرى وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية ، ط1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995، ص34.
28. محمد البدوى الصافى : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، والعلوم الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص345.
29. المرجع السابق ، ص 345 .



30. المرجع السابق ، ص 345.

31. أو دايا واجل : إعادة النظر في الفقر : تعريفه ومقاييسه ، (في) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مجتمع المعرفة : العدد 171 ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، مارس 2002 ، ص ص 226 : 233.

32. بشينه حسنين عمارة : ثقافة علمية أسرية للقرن الحادى والعشرين ، ط1 ، د.ن ، 1999 ، ص ص 103 : 104.

33. Willem Van Genugten and Comila Perez Bustillo : The Poverty of Rights , Human Rights and The Eradication of poverty, op. Cit. PP. 54: 56.

34. W.M. Adams : Green Development Environment and Sustainability in The Third world , First Published, London ,and New York , Routledge , 1992 , PP. 87: 88.

35. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : موسوعة بيئة الوطن العربي التكافل الاجتماعي البيئي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29 : 30.

36. Charles Smith : Economic development , Growth and welfare ,London , Macmillan Press,Ltd,1994, P. 46.

37. Alan Gillbert and Josef Gagler : Cities, Poverty and Development, Urbanization ,in The Third world , op. Cit, P. 84.

38. Francis Wilson et. al : Poverty Reduction ,What Role For The State in Today's Globalized:Economy ? , London ,Zed Books ,Ltd,2001,PP. 130:133.

39. أفيريت هاجن : اقتصاديات التنمية الريفية ، (ترجمة :جورج خورى ، تحرير وتدقيق : عزمي طبه)، الأردن ، مركز الكتب الأردني ، 1998 ، ص 111.

40. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : موسوعة بيئة الوطن العربي التكافل الاجتماعي البيئي ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

41. Jan Nederveen Pieters : Development Theory Deconstruction , Reconstructions , First Published, London ,Sage Publications ,2001,P. 101.

42. United Nations Development Program : Overcoming Human Poverty , Poverty Report 2000 , New York ,2000 ,P. 20.

43. Adam Kuper and Jessica Kuper : The Social Science Encyclopedia, OP. Cit. P. 656.

44. Linda J.Jones : The Social Context of Health and Health work, First Published , London , Macmillan Press, Ltd, 1994 ,PP. 217 :218.

45. John Dixon and David Macarov : Poverty A Resistent Global Reality, Op. Cit, PP. 107 : 108.
46. Paul Spicher : Poverty and Social Security Concepts and Principles , op. Cit, P. 41.
47. سرج ميلانو : الفقر في البلدان الغنية ، (تعريب : نخلة فريقر ) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 53: 55.
48. United Nations Development Programmer : Overcoming Human Poverty, Op. Cit. , P. 20.
49. The Institute of National Planning : Egypt Human Development Report 1996 ,Cairo ,1996 , P.37.
50. Paul Daniel and John Ivatts : Children and Social Policy , First Published , London , Macmillan Press, Ltd, 1998 , PP.52 :53.
51. بيتي آل كول : فهم الفقر ، (عرض ، على الدجوى) ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.
52. محمد البدوي الصافي : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (في) مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 353: 354.
53. African Development Bank : Gender, Poverty and Environmental Indicators on African Countries, Vol. III, Recycled Paper , London ,Published by statistics Division Development Research Department, 2002-2003,P. 37.
54. وزارة التنمية الاجتماعية : مشروع بناء القدرة المؤسسية ، مؤسسة الشرق الأدنى :البحث التطبيقي -دراسة الفقر بالمشاركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13: 14.
55. Charles Zastrow : Introduction To Social Work and Social Welfare , op,cit, PP. 138: 139.
56. I bid, P.140.
57. Mary Ann Suppes and Carolyn Cressy wells : The Social Work Experience - An Introduction To Social Work and Social Welfare , Third Edition , New York , Graw Hillhigher Education ,2000, PP. 102 :103.
58. الموسوعة العربية العالمية (17) ، ط 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص 389.
59. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مؤتمر القمة للتنمية المستدامة : آثار الفقر والبطالة على التنمية المتواصلة في منطقة الاسكوا ، أوراق موجزة (18) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 ، ص 7.
60. عزت حجازي : الفقر في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 126: 129.
61. World Bank : Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt, Report No.8515,Vol. 11, Main Report , New York , 1990 , P. 76.

62. عزت حجازى : الفقر فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.
63. المرجع السابق ، ص ص 135 : 136.
64. المرجع السابق ، ص ص 136 : 137.
65. حسين أمين: المال وطبيعة البشر، ط2، القاهرة ، د.ن ، 1997 ، ص ص 182 : 183.
66. Charles Zarstrow : Introduction To Social Work and Social Welfare, op. Cit, P. 153.
67. أماني مسعود الحديني: المهمشون والسياسة فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 19 : 22.
68. أحمد مجدى محمود حجازى : الثقافة العربية فى زمن العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 156 : 168 .
69. أماني مسعود الحديني: المهمشون والسياسة فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 : 25.
70. Elmar Altvater et al : The Poverty of Nations A Guide To Debt Crisis From Argentina To Zire, (Translated by : Terry Bond), London and New Gersey, Zed Books ,Ltd, 1991, P. 97.
71. أماني مسعود الحديني : ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.
72. المرجع السابق ، ص 37.
73. المرجع السابق ، ص 38.
74. المرجع السابق ، ص 41 .
75. مالكولم جيلز وآخرون: اقتصاديات التنمية؛ مرجع سبق ذكره ، ص ص 160 : 161.
76. Linda J. Jones : The Social Context of Health and Health Work, First Published , op. Cit, P.241.
77. Wayne A.Chess and Julia M. Norlin : Human Behavior and The Social Environment Systems Model , Second Edition , London , Allyn and Bacon Behavior Cataloging Publication , Data, 1991, P.382.
78. القرآن الكريم ، سورة فاطر آيه 15.
79. القرآن الكريم ، سورة التوبة آيه 60.
80. الموسوعة العربية العالمية (17) ، ط 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 397 : 398.
81. Robert Adams et al : Social Work Themes, Issues and Critical Debates, First Published , London , Macmillan , Press ,Ltd , 1998 , PP. 48: 49.
82. رمزي على إبراهيم سلامة : اقتصاديات التنمية ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1991، ص ص 23 : 25.



83. Charles Smith : Economic Development , Growth and Welfare, Op Cit, P. 43.

84. Andrew Shephard : Sustainable Rural Development , First Published , New York ,St Martin's Press, inc,1998, P. 114.

85. Bent Hansen : The Political Economy of Poverty , Equity and Growth , Egypt and Turkey , A world Bank Comparative Study , Washington ,Oxford University Press, 1991, PP. 32 :33.

86. World Development Report 1995, op. Cit, P. 29.

87. محمد الجوهري ، سعاد عثمان : دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، ط 1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1991 ، ص ص 5 : 7 .

88. شحاته صيام : التحضر الرث والتطور الرث ، ط 1 ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع 1997 ، ص 80

89. علياء شكرى وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 : 48.

90. هبة الليثي : مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر ، (في) علا أبو زيد : قضايا التنمية (1) ك القمة الاجتماعية الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 1996، ص 79.

91. السيد الحسيني : التحضر في الأقطار النامية الملامح والمشكلات ، القاهرة ، مطابع الطبجي التجارية ، 1992 ، ص ص 350 : 352.

92. محمد أبو مندور : الإفكار في بر مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 34 : 36.

93. هبة الليثي : الفقر في القاهرة ، (في) مصطفى كامل ، أصف بيات : القاهرة في لحظة تحول ، (إشراف :صلاح سالم زرنوقه)، ط 1، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص ص 156 : 157.

94. محمد أبو مندور : الإفكار في بر مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

95. نجلاء الأهواني ، هبة الليثي : الفقر والتشغيل وصنع السياسات في مصر - ملامح عامة ، (ترجمة : محمد عناني) ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

96. محمد أبو مندور : الإفكار في بر مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

97. المرجع السابق ، ص 44.



98. هدى محمد صبحى : الفقر والفوارق الداخلية فى مصر ، (فى) عالية المهدي: قضايا التنمية ، شركاء فى التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1996، ص186. . . .

99. مركز دراسات وبحوث الدول النامية : رؤى جديدة ، نشرة فصلية ، العدد الثالث، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر 1996 ، ص32.

100. محمد البدوى الصافي : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص348.

101. Charles Zastrow : Introduction To Social Work and Social welfare, op. Cit, P. 139.

102. Mary Ann Suppes and Carolyn Cressy wells : The Social Work Experience An Introduction To Social work and Social welfare ,Op. Cit, P.103.

103. Charles Zastrow : Introduction To Social work and Social Welfare, op. Cit, P. 136.

104. Mary Ann Suppes and Carolyn Cress welles : The Social work Experience , An Introduction To Social work and Social work ,op. Cit. ,P. 106.

105. Ibid, P. 109.

106. Suan and Peter Calrvert : Sociology Today , London , Harvester Wheat Sheaf, Cambridge University press, 1992 ,PP. 272: 273.

107. The Institute of National Planning : Egypt Human Development Report, 1996 , op. Cit, P. 65.

108. Pat Young : Mastering Social Welfare ,Fourth Edition , op. Cit, P. 70.

109. صلاح العبد وآخرون : علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث

المجتمعات النامية ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، 1993 ، ص10.

110. Linda J. Jones : The Social Context of Health and Health work, First Published , op. Cit, P. 243.

111. بنت هانسن ، سمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى

الثمانينات دراسة فى سوق العمل ، ط1 ، (إشراف : مكتب العمل الدولى -جنييف) ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، 1983 ، ص ص 385: 386.

112. معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية ، مصر 1994 ، القاهرة ، 1994 ،

ص ص 26: 27.

## **الفصل الخامس**

### **التنمية المتواصلة ( المستدامة )**

**أولاً : إطلالة تاريخية على التنمية المتواصلة .**

**ثانياً : مفهوم التنمية المتواصلة .**

**ثالثاً : فلسفة التنمية المتواصلة .**

**رابعاً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها .**

**خامساً : مبادئ التنمية المتواصلة وخصائصها .**

**سادساً : أهداف التنمية المتواصلة .**

**سابعاً : أبعاد التنمية المتواصلة .**



## الفصل الخامس

### التنمية المتواصلة (المستدامة)

أولاً : إطلالة تاريخية على التنمية المتواصلة :

#### Historical Spotline on Sustainable Development

إن مصطلح التنمية المتواصلة أو التواصلية قديم قدم التاريخ حيث يمكن تتبع أثره لأكثر من ألفي سنة مضت ، حيث زمن الإغريق القدماء ، فلقد كان أول ظهور لفكرة التواصلية في التصور الإغريقي "لجي أو جايا Geor Gaia " إلهة الأرض - شخصية الأم للنماء الطبيعي (أوريوردان 1993 - O' Rriordan) ، وتحت هدايتها مارس الإغريق نظاماً للتواصلية كان الحكام المحليين بمقتضاه يكافئون أو يعاقبون وفقاً لاعتناء أو إهمال الناس للحقول ، ثم تم ملاحظة التواصلية في الاهتمام بالإنتاجية المحدودة للأرض والموارد الطبيعية في مقالة مالتوس Malthus عن السكان سنة 1789 ، وكتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب لريكاردو Ricardo سنة 1817 ، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عمل ازدهار الاقتصاد الغربي على خلق رؤية متفائلة للمستقبل فلم تعد الموارد الطبيعية ترى على أنها تشكل قيوداً صعبة على النمو الاقتصادي حيث عملت التكنولوجيات الجديدة على الاستفادة بشكل أكثر كفاءة من كل من الموارد القديمة والجديدة، وفي إبريل سنة 1968 اجتمع نادي روما لمناقشة المآزق الحالي والمستقبلي للأرض ومواردها المحدودة ولقد نشرت نتائج دراساتهم تحت عنوان "حدود النمو" (ميدوز وآخرون سنة 1972 Meadous, etal) ، وفي تطور آخر للتواصلية (التنمية المتواصلة) خلال عقد الستينات أشارت التنمية المتواصلة إلى القدرة على إدارة الموارد ، أما عن أحدث تطور للتنمية المتواصلة فقد كان نتيجة اشتقاقه من مجموعة من المفاهيم الخاصة بحدود النمو والقدرة على المواصلة حيث إنها لا تؤكد فقط على أهمية الموارد في وضع الحدود للنمو الاقتصادي ولكنها تجذب الانتباه إلى الحاجة لتطوير طرقاً تؤكد التكاملية المحتملة بين التنمية الاقتصادية والتحسين البيئي (ماركانديا وريتشاردسون Markandya and Richardson سنة 1992)<sup>(1)</sup> .

هذا ولقد حصل مفهوم التنمية المتواصلة على الثقة في عام 1980 عندما أصبح هناك اهتماماً واضحاً بالبيئة ، وقد تم مناقشة هذا الاعتراف في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1973



والذى كان بعنوان "البيئة البشرية" المنعقد فى استكهولم ، بالإضافة إلى مناقشة أفكار جديدة عن التنمية المتواصلة فى الاستراتيجية العالمية لحماية العالم (WCS) عام 1980 والى قدمها الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والمصادر الطبيعية (IUCN) والمدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، وبناءً على استراتيجية "حفظ العالم" فقد تم تبني الاستراتيجية القومية للتنمية المتواصلة فى حوالى 50 دولة ، هذا وقد نشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) فى الأمم المتحدة الناتجة عن اجتماع عام فى خريف 1983 تقريراً عن التنمية المتواصلة يسمى "مستقبلنا المشترك" وذلك فى عام 1987 وقد عرض هذا التقرير تعريفاً للتنمية المتواصلة هو نفسه التعريف الذى قدمته استراتيجية الحفاظ على العالم فى عام 1980 وقد عرف تقرير "مستقبلنا المشترك" بعد ذلك باسم "برند تلاند" وقد كان السبب فى تسميته بهذا الاسم أنه قد رأس الاجتماع الخاص بالهيئة العالمية للبيئة والتنمية زوجة رئيس الوزراء النرويجي "بران لاند" ومن هنا أصبح التقرير يعرف بهذا الاسم وأصبح مقبولاً على نطاق واسع وبنهاية عام 1988 أصبح "مستقبلنا المشترك" يحظى بقبول عام من قادة العالم ، هذا وقد عقدت قمة الأرض فى ريو Rio عام 1992 فى مؤتمر للأمم المتحدة عن البيئة والتنمية لىتبج التوصيات والاستراتيجيات المذكورة سابقاً فى تقرير "برند تلاند" ، وقد عرف هذا المؤتمر باسم "ريو" ، وقد تمت الموافقة على إعلان ريو عن البيئة والتنمية والذى أقر 27 مبدأ عام لتحقيق تنمية متواصلة (2) .

ومن خلال الإطالة السابقة يتضح أن بداية مفهوم التنمية المتواصلة كان متمركزاً حول البيئة والاهتمام بها ، إلا أنه لا ضرر فى ذلك فلا بيئة بدون إنسان ولا إنسان بدون بيئة ، فالبيئة فى الأصل هي "بيئة بشرية" وهذا هو الاسم الذى أطلق على أحد مؤتمرات الأمم المتحدة المهمة بالتنمية المتواصلة عام 1973. وخير دليل على ذلك أيضاً ، أن تقرير "برند تلاند" يركز على الإنسان وهو ما يعنى بشكل مبدئي اهتمامه بالرخاء الإنسانى من خلال تحقيق احتياجاته والتأكيد على جودة الحياة مع حماية البيئة مع التركيز فى ذلك على قيمة المساواة وأهميتها فى التغلب على المشكلات البيئية المختلفة ، وفى هذا الإطار قدم التقرير سبعة استراتيجيات لتحقيق التنمية المتواصلة وهي كالتالى (3):

1 - إنعاش النمو ومحاربة الفقر .

2 - تغيير جودة النمو .

3 - تلبية الاحتياجات الجوهرية الأساسية .

4 - التأكيد على مستوى معيشي متواصل ومستديم للسكان .

5 - حماية قاعدة المصادر أو الموارد .

6 - إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة الأزمات .

7 - الأخذ في الاعتبار أهمية البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار.

هذا وقد عقد المؤتمر الثاني للتنمية المتواصلة باستبول في يناير 1996 وقد أعطي هذا المؤتمر فرصة جديدة لتركيز الانتباه على أبعاد جديدة للإرادة السياسية الضرورية لوضع تنمية المدن في الدول النامية على طريق متواصل ، فقد اقترح هذا المؤتمر الطريق إلى عصر جديد من التواصل والأمل بالنسبة للمدن في عالمنا ، هذا وقد جاء البرهان المقدم في ريو Rio مجبراً حيث ألزم بتغيير المضمون ووجوب الانتقال بشكل واضح لدفع حضارتنا في اتجاه متواصل فكل يوم وكل ساعة وكل لحظة نفقدها تعني ثمناً باهظاً على مستقبلنا ومن هنا فإنه يجب علينا أن نكسر الجمود ونضع أنفسنا على طريق جديد تجاه مستقبل متواصل، المستقبل الذي حددته ريو Rio<sup>(4)</sup> .

ولقد جاءت القمة العالمية للتنمية المتواصلة والتي عقدت في جوهانسبرج -جنوب أفريقيا عام 2002 كمحصلة لنظرية الإحسان الجديدة حيث اهتمت هذه النظرية بالتخفيف من الفقر وحماية الطبيعة والاهتمام المستمر بالتنمية والبيئة<sup>(5)</sup>. وبالرغم من هذه المؤتمرات والاجتماعات والتقارير التي رسمت تاريخ التنمية المتواصلة إلا أنه لكي تكتمل الصورة التي رسمها التاريخ للتنمية المتواصلة فلا بد أن تتحول هذه الأطر والتقارير والتوصيات إلى واقع فعلي حقيقي لكي يخدم البشر الذي أعدت من أجله هذه التقارير ، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال البدء بالمستوى المحلي والذي يمكن اعتباره البؤرة الحقيقية لأي تغيير مرغوب ولأي تنمية هدفها ووسائلها للتغيير يتحدد في البشر "الإنسان" .

### ثانياً : مفهوم التنمية المتواصلة :

#### The Concept of sustainable Development

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم التي تناولت التنمية المتواصلة ، فهناك ما يقرب من الثمانين تعريفاً للتنمية المتواصلة ، إلا أنه قبل البدء في إلقاء الضوء على هذه المفاهيم تجدر

الإشارة إلى أن اختلاف المسمى لا يعني بالضرورة اختلاف المضمون والمقصود بذلك أن هناك من يطلق على مصطلح Sustainable Development "التنمية المستدامة" وهناك من يطلق على نفس المصطلح التنمية المتواصلة ، والاثنان لا يختلفان ، فالتنمية المستدامة أو المتواصلة أو الاستدامة والتواصل كل هذه المسميات أو المصطلحات تحمل نفس المعنى أو المضمون .

### وفيما يلي استعراضا لبعض مفاهيم التنمية المتواصلة وأهمها ما يلي :

1 - **يشير مصطلح التنمية المتواصلة نوعين من الأفكار بشأن إدارة الأنشطة البشرية أحدهما يركز على أهداف التنمية والآخر يركز على الحد من الآثار السلبية الضارة للأنشطة البشرية على البيئة ، وتزامنا مع مفهوم التنمية المتواصلة الذي أقره تقرير "برند تلاند - مستقبلنا المشترك" فإن هناك مفهوم يعد مرادفاً للتنمية المتواصلة ألا وهو التواصل Sustainability حيث يشير هذا المفهوم إلى بعض أنواع الأنشطة البشرية المحدودة ومنها على سبيل المثال التنمية الصناعية المتواصلة أو التنمية الزراعية المتواصلة أو التنمية الاقتصادية المتواصلة أو التنمية الاجتماعية المتواصلة أو ما يطلق عليها التواصل الاجتماعي ، فالتواصل هو أحد أربعة معايير تستخدم للحكم على التنمية بوجه عام إلى جانب الإنتاجية والاستقرار والتناسب ، إلا أن هناك ما يهدد التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص حيث ارتفاع نسبة الفقر بين سكان العالم والذي يحد من التواصل الاجتماعي وهذا ما جعل المنظرين لهذا الموضوع يتفقون على أن هناك تلاقي بين كل من المجالات الأيكولوجية والاجتماعية للمجتمع الإنساني حيث إن البيئة الطبيعية تعد أيضا بناء اجتماعي ، فالطريقة التي نرى بها البيئة هي انعكاس لعلاقتنا وقيمنا التي تؤثر على تعاملنا مع تلك البيئة<sup>(6)</sup> .**

2 - **مفهوم تقرير برند تلاند : لقد عرفت التنمية المتواصلة لأول مرة في تقرير برند تلاند Brund Tland على أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" ، ومع ذلك فهناك إجماع على أن مصطلح "التنمية المتواصلة" تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية<sup>(7)</sup> .**



هذا ويعد مفهوم التنمية المتواصلة الذى وضعته لجنة برند تيلاند بوجه عام من المفاهيم المقبولة ، فهو من التعريفات الجذابة من الناحية الفلسفية إلا أنه يثير بعض الأسئلة الإجرائية الصعبة ومن أهم هذه الأسئلة ما يلي :

( أ ) كيف يمكن تحقيق تلبية احتياجات الوقت الحالى دون المساومة على إمكانية تحقيق الأجيال القادمة للإشباع الحقيقي لحاجاتهم ؟ تقترح فى هذا الصدد لجنة برند تيلاند بعض الخطوات التى يمكن باتباعها تحقيق ذلك ومن هذه الخطوات :

– تعزيز وإثراء الموارد الطبيعية .

– تبني تكنولوجيا مناسبة تحقق ذلك، وبينما يجب الاعتراف بما يمثله الشخص العادى فى أى دولة صناعية من ضغط كبير على المصادر الطبيعية أكثر من الشخص العادى فى العالم الثالث ، نجد أن التقرير لم يتوقف عن التوصية والتأكيد المستمر على النمو الاقتصادى لتقليل ضغط الفقراء على البيئة<sup>(8)</sup>.

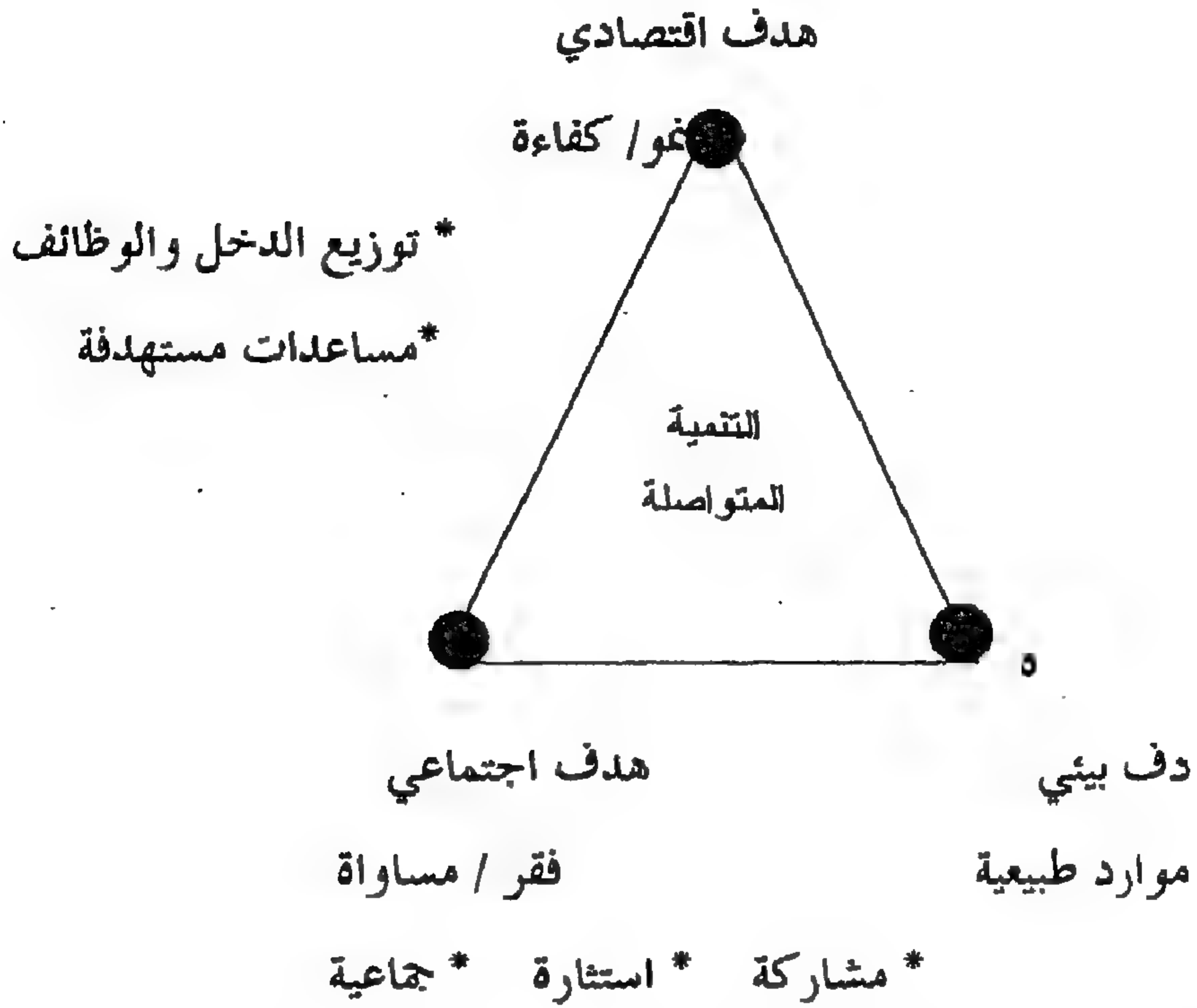
(ب) إن معنى الحاجات Needs واضح تماماً لدى الفقراء والجوعى ، ولكن ماذا يعنى لدى أسرة لديها بالفعل سيارتان وثلاثة أجهزة تليفزيون وجهاز فيديو ؟ أى ما معنى كلمة حاجات عند أسرة تستهلك 80% من الدخل العالمى لهذا العام<sup>(9)</sup>.

وهذا ما جعل لتدخل البنك الدولى أهمية قصوة فى تحديد أبعاد التنمية إلى جانب توضيح المفهوم الأمثل للتنمية .

3 – ولهذا نجد أن البنك الدولى قد قدم مفهوماً للتنمية المتواصلة بالاعتماد على معالجتين أساسيتين للتنمية المتواصلة : الأولى تتمثل فى الإشارة إلى التنمية المتواصلة على أنها مثلث ثلاثي الأبعاد (بيئي - اقتصادى - اجتماعي) أما المعالجة الثانية فتمثلت فى الإشارة إلى التنمية المتواصلة على أنها فرص ، معتمداً فى ذلك على كتاب التنمية المتواصلة من المفاهيم إلى الإجراءات ، وفيما يلي توضيحاً للمعالجة الأولى لمفهوم التنمية المتواصلة والتى قدمها البنك الدولى وتتضح من خلال الشكل التالى<sup>(10)</sup>:



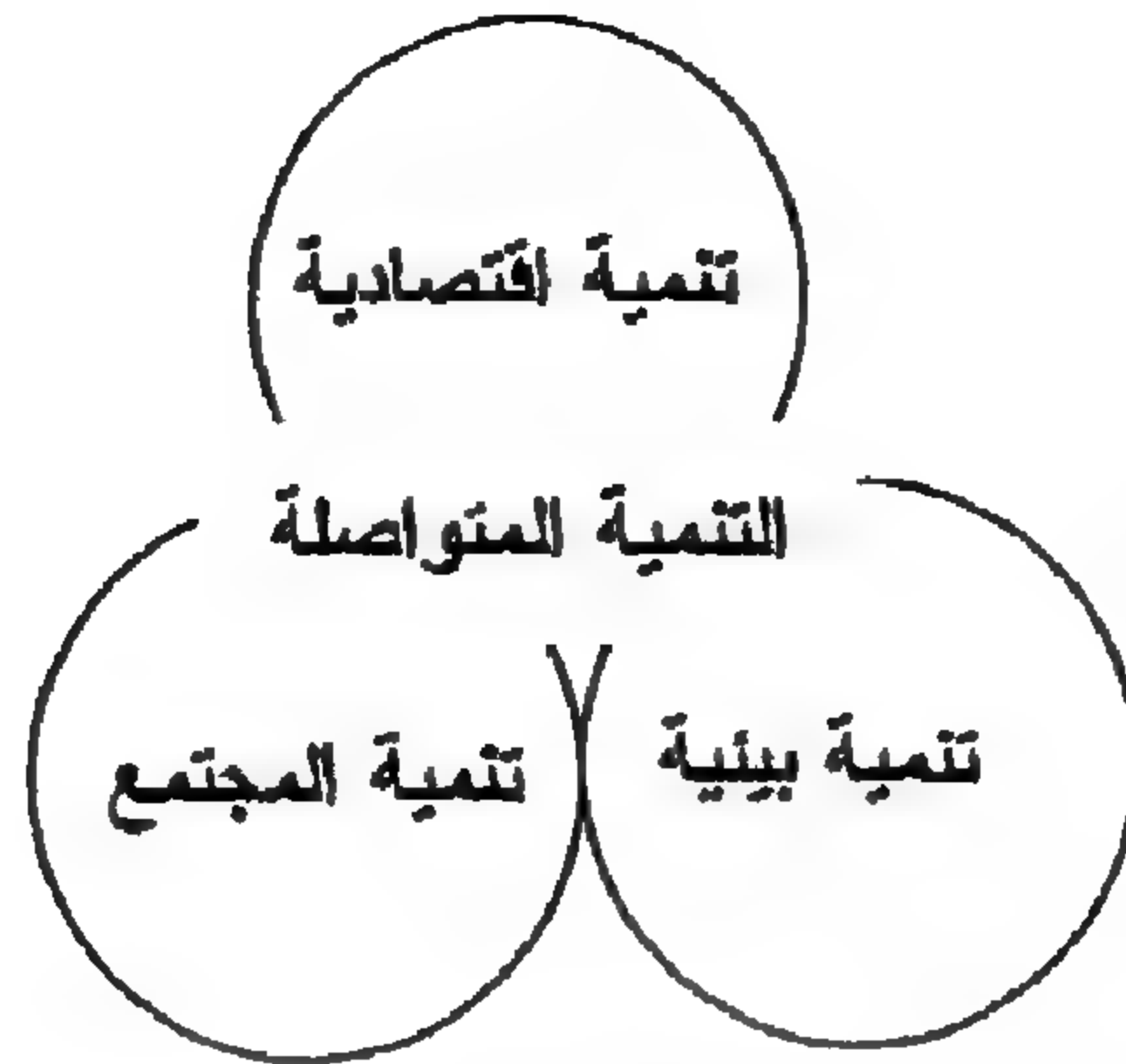
## شكل (1) يوضح مثلث أبعاد التنمية المتواصلة



ويتضح من هذا الشكل أنه لا بد من التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة فلا بد من التواصل الاقتصادي عن طريق الحفاظ على رأس المال والاستخدام الكفء للموارد والاستثمارات كما أنه لا بد من التواصل البيئي حيث القدرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية أما عن التواصل الاجتماعي والذي يهم كل الاجتماعيين فهو لا يقل أهمية عن التواصل الاقتصادي والبيئي حيث يعني الاهتمام بالمساواة والترابط الاجتماعي والمشاركة والتفويض والهوية الثقافية للتنمية إلى جانب التنمية المؤسساتية ، ويأهمل هذا البعد تصبح المؤسسات الاجتماعية غير قادرة على التجاوب مع احتياجات المجتمع .

وتأكيداً على هذا الهيكل المثلثي السابق لأبعاد التنمية المتواصلة نجد أن هناك من يرى أن التنمية المتواصلة تضع التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والتنمية المجتمعية في توازن مع بعضهم البعض ، وبهذا فهي تقدم برنامجاً من الحركة لإصلاح المجتمع والاقتصاد حيث إن هناك إجماعاً متزايداً على أن التنمية المتواصلة لا بد لها وأن تتحقق على المستوى المحلي لكي يتحقق نجاحها على المستوى العالمي وهذا ما يوضحه الشكل التالي (11):

## شكل (2) يوضح العمليات الثلاثة المترابطة تبادلياً للتنمية المتواصلة



4 - وفي مفهوم آخر للتنمية المتواصلة تعتقد الباحثة أنه منبثقاً أيضاً من المفهوم الذي وضعته لجنة برند تلاندر ، وهو مفهوم ركز على أهداف التنمية المتواصلة حيث عرضها على أنها تلك التنمية التي تسد حاجات الحاضر دون التأثير على قدرتنا لسد حاجات المستقبل بهدف الحد من الفقر لأجيال الحاضر والمستقبل ، وبناء على هذا المفهوم فإن التنمية المتواصلة تستوجب التكامل والتوازن بين مكوناتها قدر الإمكان كما تستوجب المشاركة بين القطاعين العام والخاص وبين المجتمع المدني وفي ضوء التركيز على أهداف التنمية المتواصلة كما أوضحته لجنة برند تلاندر فإن التنمية المتواصلة تستهدف احترام الحاجات الشخصية وأحوال المجتمعات والثقافات بالتنمية المتواصلة تكون أكثر واقعية حين يكون هناك فرصة للمشاركين للتأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم<sup>(12)</sup> .

5 - وتمشياً مع المفهوم السابق نجد المفهوم الذي تبنته بعض المؤسسات والهيئات والروابط والاتحادات والجمعيات المعنية بالتنمية على مستوى العالم يتحدد فيما يلي<sup>(13)</sup> .

( أ ) التنمية المتواصلة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما :-

- مفهوم الحاجات ، وخصوصاً الحاجات الأساسية للفقراء والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة .

- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل .

(ب) تعني التنمية المتواصلة الاستمرار أو التواصل في عملية التنمية حيث تشير إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية وهذه القيمة هي قيمة المساواة بين الأجيال وقد أصبح هذا الأمر مقبولاً من جميع الدول .

(جـ) عرفت التنمية المتواصلة من قبل الوكالة العالمية للبيئة والتنمية WCED

The World Commission on Environment and Development .

بأنها التنمية التي تواجه احتياجات الأفراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتها ويقتضي هذا ضرورة ما يلي :

- توفير أفق زمني يمتد إلى المستقبل ولفترة تتجاوز فترات إجراء الانتخابات بالمجتمعات الديمقراطية أو لفترة تزيد على طول خطط التنمية الخمسية .

- توفير أفق أخلاقي يحدد المسؤوليات الاجتماعية تجاه الجيل الحالي والأجيال القادمة ويؤكد مفهوم التنمية المتواصلة مقارنة بمفهوم التنمية على أهمية وجود أنواع من التواصل أو الارتباط بين عناصر التنمية بعضها البعض سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن أنواع هذا التواصل أو الارتباط ما يلي :-

♦ التواصل بين تنمية الأجيال الحالية والقادمة .

♦ التواصل الرشيد بين كل فرد وآخر على مستوى الأجيال الواحدة من المقيمين بالمستويات المختلفة (المحلية - الإقليمية - القومية - الدولية) .

♦ التواصل بين التنمية والبيئة من جهة وبين أنواع التنمية الأخرى (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ...) .

♦ التواصل بين أبعاد عملية تربية الفرد من الجوانب المختلفة (عقلياً - اجتماعياً - اقتصادياً - صحياً ..) من جهة وبين تربية الفرد بيئياً من جهة أخرى .

ومن خلال المفهوم السابق يتضح أن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بين مفهوم التنمية عموماً ومفهوم التنمية المتواصلة . وخير دليل على ذلك تعريف جامع وزملائه للتنمية

بالاعتماد على إحدى عشر ركيزة أساسية ، ومن أهم هذه الركائز : أن التنمية قصد وتخطيط واستمرار ، والمقصود بأن التنمية قصد يعني أننا نهدف إلى تحقيق أهداف وغايات معينة واضحة ومحددة ثم نحدد المعايير الأساسية التي ستحكم العمل من أجل تحقيق تلك الغايات ، وإذا كانت التنمية قصداً فهي بالضرورة تخطيط لتحقيق الغايات باتباع تلك المعايير ، فالتخطيط عملية لها قواعدها التي لا يختلف عليها كثيراً ، وأما عن كون التنمية استمرار فذلك يعني أن تكون التنمية بأنشطتها متواصلة تعمل على صيانة الموارد وتحقيق العدالة الجيلية<sup>(14)</sup>.

**6 - وفي ارتباط آخر بين مفهومي التنمية والتنمية المتواصلة نجد المفهوم الذي أقره المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي انعقد في ريودي جانيرو 1992 والذي عرف التنمية المتواصلة على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساوي كل من الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل<sup>(15)</sup>.**

وهذا المفهوم إن دل على شيء إنما يدل على الارتباط الوثيق بين التنمية المتواصلة وحقوق الإنسان ، فالتنمية حق لكل إنسان لا بد أن يتمتع بثمارها ومنافعها وتوضيحاً لما سبق نجد أن "التنمية" هي كلمة ذات قيمة تعني التغيير المرغوب فلا خلاف على معناها في أنها توجه مرغوب نحو الموضوعات الاجتماعية وهذه الموضوعات الاجتماعية أو الأهداف الاجتماعية هي أساس التنمية المتواصلة والتي أقرتها وكالة التنمية وكثير من التمثويين المحليين ، وقد تحددت عناصر هذا التوجه التمثوي فيما يلي:

(أ) تحقيق زيادة حقيقية في الدخل . (ب) تحقيق إنجاز تعليمي .

(ج) ترشيد الموارد واستهلاكها . (د) توزيع عادل للدخل .

(هـ) زيادة في الحريات الأساسية .

وبذلك فإن التنمية المتواصلة هي عبارة عن "موقف لا ينخفض فيه التوجه التمثوي بمرور الوقت" إلا أن هذا المفهوم تشوبه بعض النواقص أهمها أنه يتطلب أفقاً غير محدود من الوقت في حين أن صنع القرار بشكل عملي يتطلب أفق محدود من الوقت ، كما أن هذا المفهوم لا يحدد لنا التغيير التمثوي المقصود في حدود الوقت<sup>(16)</sup> . ومما سبق يتضح



أن هناك تعدداً وتبايناً واضحين في تحديد مفهوم التنمية المتواصلة وقد يرجع هذا التعدد والتباين إلى ما يلي<sup>(17)</sup>:

• - تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم .

• - تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد أو حتى غيابها في بعض المجتمعات.

وبناء على ذلك فقد نشطت المحاولات الأخرى لتحديد مفهوم التنمية المتواصلة ومن هذه المحاولات المكملة لما سبق عرضه ما يلي :

7 - إدراك التنمية المتواصلة على أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل والذي يمكن أن يحدث من خلال استراتيجية تتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

8 - كما تحددت التنمية المتواصلة على أنها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية الإنسان لموارد بيئته المتاحة من أجل تحسين فرص حياة الإنسان في المجتمع حاضراً أو مستقبلاً .

ومن خلال محاولتين السابقتين يتضح أن التنمية المتواصلة تعتمد على ما يلي<sup>(18)</sup> :

(أ) التخطيط الفعال للموارد المجتمعية المتاحة والتي يمكن إتاحتها .

(ب) تحقيق التوازن البيئي المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها .

(ج) وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القرية والبعيدة المدى وترتبط هذه الاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن في المجتمع.

9 - وفي ضوء التحديد الدقيق لمفهوم التنمية المتواصلة ، قامت وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي بتحديد مفهوم التنمية المتواصلة على أنها التنمية

الناجحة **Successful Development** والتنمية العادلة **Equitable** والفعالة **Effective**،  
فالتنمية المتواصلة هي التنمية التي تؤدي إلى ما يلي<sup>(19)</sup> :-

- ( أ ) زيادة قدرات المجتمع لتحسين المستوى المعيشي لأفراده .
- ( ب ) زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .
- ( ج ) الحفاظ على الجوانب الثقافية الإيجابية والاقتصادية والبيئية للمجتمع .
- ( د ) خلق مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات .
- ( هـ ) خلق مؤسسات تساعد على تضمين وتمكين أفراد المجتمع .

هذا ولقد أشار جيمس جوستاف James Jostaph مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مفهوم التنمية المتواصلة بقوله " أن التنمية المتواصلة هي تنمية تعيد توليد البيئة بدلاً من أن تدمرها وهي تنمية تمكن الناس بدلاً من أن تهمشهم ، إنها تنمية تعطي الأولوية للفقراء وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم وتتيح الفرص لمشاركتهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم ، إنها تنمية مواءمة للناس ومواءمة للطبيعة ومواءمة لفرص العمل ومواءمة للمرأة"<sup>(20)</sup>. وفي ضوء تحليل لما تقدم من مفاهيم للتنمية المتواصلة تجد الباحثة أن هناك تكراراً لتناول مفهوم التنمية المتواصلة الذي أقره كل من تقرير لجنة برنارد تيلاند والبنك الدولي والوكالة الدولية للبيئة والتنمية بالإضافة إلى محاولات بعض العلماء والمحللين وفي ضوء ذلك يمكن إجمال مفاهيم التنمية المتواصلة في أربع مراحل زمنية أساسية وذلك في إطار اهتمام كل مرحلة بأبعاد ومؤشرات التنمية المتواصلة كما يلي:-

**أولاً : المرحلة الأولى من 1982-1987 :** وهي مرحلة ركز فيها مفهوم التنمية المتواصلة على البيئة وأهمية تعزيز قاعدة الموارد البيئية وبخاصة الطبيعية منسها كالمياه والكهرباء والطاقة والحرص على عدم إهدار هذه الموارد نظراً لأهميتها لبقاء الحياة واستفادة الأجيال القادمة منها.


**ثانياً : المرحلة الثانية من 1988-1993 :** هي مرحلة ظهور العديد من الاستراتيجيات الفرعية للتنمية المتواصلة والتي تمثلت في سبع استراتيجيات فرعية ، وفي ضوء هذه الاستراتيجيات الفرعية تم الاهتمام بالتنمية المتواصلة في إطار علاقتها بحقوق الإنسان وتم تعريفها على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية".

**ثالثا : المرحلة الثالثة من 1994-1999 :** وهي المرحلة التي اهتمت فيها مفاهيم التنمية المتواصلة بربط البيئة بجهود التنمية دون عزل أو انفصال.

**رابعا : المرحلة الرابعة من 2000-2004 :** وهي المرحلة التي اهتمت فيها مفاهيم التنمية المتواصلة بثالث التنمية البشرية حيث الإنسان والبيئة والتنمية وبهذا تحددت مؤشرات التنمية البشرية المتواصلة في ضرورة الاهتمام بالإنسان من خلال الاستثمار في البشر وإشباع حاجاتهم من خلال الاعتماد على الموارد المجتمعية سواء من خلال الاعتماد على المساعدة المتبادلة أو من خلال الاعتماد على الجانب المؤسسي من خلال مؤسسات المجتمع حكومية كانت أو أهلية مع إعطاء الأولوية القصوى لمنظمات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية).

وفي إطار توضيح كيفية تحقيق هذه الجوانب والمؤشرات المتعلقة بالتنمية المتواصلة في ضوء ما تقدم به من أفكار يوضح الجدول التالي محاور اهتمام مفاهيم التنمية المتواصلة وسبل كل منها في التنفيذ .

جدول (1) يوضح تحليل مفاهيم التنمية المتواصلة

المفهوم	محور الاهتمام	الوسيلة المستخدمة لوضع هذه المفاهيم على طريق التطبيق
تقرير لجنة برند تلاند	*الوفاء بحاجات الجيل الحاضر دون المساس بأجيال المستقبل وحاجاتهم ، وفي ضوء هذا المفهوم تصنف الاهتمام إلى  <div style="text-align: center;">  </div> (أ) الأهداف 1 - الاهتمام بحاجات الفقراء المستخدم والعمل على إشباعها. إدارة الموارد البشرية 2 - احترام كرامة الإنسان والمجتمعية ومشاركته في القرارات.	تري الباحثة أن السييل الأساسي لوضع هذه المفاهيم على الطريق الإجرائي أو الميداني يتمثل في : * تبني استراتيجية للتنمية المتواصلة



البنك الدولي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ركز مفهوم البنك الدولي على الابعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة حيث البعد الاقتصادي والبعد الايكولوجي والبعد الاجتماعي .</li> <li>• كما ركز على ضرورة تحقيق اهداف التنمية المتواصلة على المستوى المحلي وتمثل في:               (أ) الإبقاء على التنوع الوراثي والمرونة والانتاجية البيولوجية               (ب) إرضاء الحاجات الأساسية للفقراء ، ودعم المساواة وتوفير سلع وخدمات نافعة بشكل متزايد.               (جـ) ضمان التنوع الثقافي والتواصلية المؤسسية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الكاملة بالنظام الاجتماعي             </li> </ul>	<p>تمت بظروف المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية كما تمت بالموارد المتاحة في المجتمع مع ضرورة التزامها بالعدالة والمساواة والاهتمام بحاجات الفقراء وتحسين مستوى المعيشة وتنوعية الحياة وتحقيق مشاركتهم وبناء قدراتهم مع عدم إغفال دور المنظمات الأهلية غير الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المتواصلة.</p>
محاولات ربطت بين مفهوم التنمية والتنمية المتواصلة	ركزت هذه المحاولات على كون التنمية توجه نحو تحقيق أهداف التنمية المتواصلة ، وترى الباحثة أنها تركز حول زيادة الدخل وإشباع حاجات الفقراء وتعديل فرص النمو في المجتمع.	
الوكالة الدولية للتنمية والبيئة WCED	<p>لا يختلف مفهوم الوكالة عن مفهوم تقرير برند تلاند إلا أنه قد ركز على بعض المفاهيم منها :</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1 - مفهوم حاجات الفقراء .</li> <li>2 - مفهوم القيود على استخدام التكنولوجيا المتاحة</li> <li>3 - مفهوم التواصل بأنواعه المتعددة.</li> </ol>	
محاولات تقترب منها وجهة نظر الباحثة والتي عرفت التنمية المتواصلة على أنها	التنمية المتواصلة ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار وأنها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي والمجتمعي ، وتعد هذه المحاولة لتحديد مفهوم التنمية المتواصلة من المحاولات التي ركزت واهتمت بالجانب الاستراتيجي للتنمية المتواصلة .	



مفهوم كل من وحدة النوع بمعهد التخطيط القومي ، جيمس جوستاف مدير البرنامج الإثني للأمم المتحدة	حيث التركيز على كل من : 1 - الفقراء 2 - الفئات التي يمكنها المشاركة في أهداف التنمية المتواصلة كالمرأة . 3 - زيادة الدخل 4 - المشاركة 5 - التمكين 6 - الاعتماد على منظمات أهلية في تحقيق ذلك .	
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

وفي ضوء ما تقدم نجد أن التنمية المتواصلة مصطلح يجب على كل دولة في العالم أن تعمل على تحقيق أهدافه على الرغم من اختلاف كل دولة في اهتمامها بالمكونات المختلفة للتنمية المتواصلة . وهذا ما جاء في سياق أجندة 21، المقسمة إلى أربعة أقسام حيث يخاطب كلا منها بعد أساسيا للتنمية المتواصلة : القسم الأول اجتماعياً واقتصادياً ، القسم الثاني : الحفاظ على وإدارة الموارد من أجل التنمية ، والقسم الثالث : تقوية المجموعات الرئيسية ، أما القسم الرابع : فيهتم بوسائل تطبيق التنمية المتواصلة ، هذا وتكرس أجندة 21 اهتماماً خاصاً بالجانب الاجتماعي الاقتصادي للتنمية المتواصلة فهي تولي اهتماماً متزايداً لمحاربة الفقر (حيث إن هناك حوالي 25% من الناس في الدول النامية فقراء للغاية) ، وخلق وظائف جديدة وتعليمياً أفضل وتوفير خدمات صحية مبدئية ومبادرات جديدة مبنية على المجتمعات وديناميكيات ديمجرافية (دراسات إحصائية للسكان) (21).

وفي ضوء ما تقدم حيث التعريفات والأوصاف العديدة للتنمية المتواصلة ترى الباحثة أهمية النظر إليها بصورة أكثر عمقاً وهذا ما يتوافر في التعريف التالي للتنمية المتواصلة (22).

- التنمية المتواصلة قد تكون إلى درجة كبيرة مدركاً أخلاقياً أكثر منها مفهوماً علمياً مرتبطاً بصورة أكثر بفكرة العدالة ونظريات التعاطف والمشاركة الكونية .

- تشمل التنمية المتواصلة العلوم الطبيعية والاقتصاد ولكنها أساساً مسألة ثقافة فهي مرتبطة بالقيم التي يحياها الإنسان وبالطرق التي يدرك بها الناس علاقاتهم بالآخرين .

- التنمية المتواصلة هي استجابة إلى حاجة لا يمكن تجنبها من أجل تنمية مدخل جديد للعلاقات بين الشعوب ، وفهم جديد للمعيشة ، إنها الأساس ومصدر إحساس للوجود الإنساني .

- تحدث التنمية المتواصلة عندما نعرف بالعلاقات بين الحاجات الإنسانية والبيئة الطبيعية كما أن هذا التعاون بين الناس والبيئة يجعل من الضروري ألا يكون هناك تمييز لفئة على حساب فئة أخرى ، والبيئة لا يمكن حمايتها بطريقة يمكن بها أن نترك نصف الإنسانية في حالة فقر . . .

- ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشئون البيئة يعد جانب أساسى فى التنمية المتواصلة.

- ولتجنب المضلات علينا أن نفهم التنمية المتواصلة على أنها علاقة طويلة المدى جديدة ومتجددة بين الناس ومعيشتهم وهي التى يمكن أن تضع الإنسانية فى المقدمة.

وفى ضوء ما سبق من عرض لمفاهيم التنمية المتواصلة وتحليلها نستطيع فى ضوء ما تقدم أن نضع مفهوماً إجرائياً للتنمية المتواصلة ويتمثل هذا المفهوم الإجرائي فى المحددات التالية:

1 - أن التنمية المتواصلة متعددة الأبعاد منها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي والسياسي .

2 - أن التنمية المتواصلة تركز على ركيزتين أساسيتين هي المساواة والعدالة بين أبناء الأجيال المختلفة وكذلك بين أبناء الجيل الواحد .

3 - تؤكد التنمية المتواصلة على أهمية وضرة التواصل والاستمرارية لما فى ذلك من تحقيق منافع عديدة للإنسان .

4 - أن من أهم أهداف التنمية المتواصلة إعطاء الأولوية للفقراء من خلال إشباع حاجاتهم.

5 - يعتمد نجاح التنمية المتواصلة على تحقيق أكبر مشاركة ممكنة من قبل الفقراء أنفسهم.

6 - تهتم التنمية المتواصلة ببناء قدرات الإنسان على اختلاف فئاته.

7 - تعتمد استراتيجية التنمية المتواصلة فى مواجهتها للفقراء على مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية وتعد أهمها استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للفقراء.

### ثالثاً : فلسفة التنمية المتواصلة :

#### The Philosophy of Sustainable Development

إن العرض السابق لمفاهيم التنمية المتواصلة يمكننا من التعرف على فلسفة التنمية المتواصلة والتي تتمثل فيما يلي<sup>(23)</sup>:

- 1 - أن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً في إطار تنمية حقيقية .
- 2 - ليس من حق الإنسان في المجتمع تبيد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً وذلك لضمان استمرارية التنمية ومستقبلها .
- 3 - يتوقف استمرار وتواصل التنمية في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الإنسان يعد من أهم موارد وثروات المجتمع .
- 4 - إن التنمية المتواصلة تقوم على أساس التنسيق المحلي والعالمي ، بين الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى الحاجة للتعاون بين كافة القطاعات<sup>(24)</sup>.
- 5 - أن التنمية المتواصلة تقوم على فلسفة المشاركة بمعناها الواسع حيث إنه لا بد من اشتراك السلطات المحلية والقطاعات العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك السكان أنفسهم بكافة فئاتهم ومستوياتهم في الأنشطة المخططة للتنمية والتغيير مما يؤدي إلى فتح الحوار لأفكار جديدة وعرض القضايا المراد تناولها ومن ثم يعمل ذلك على استمرارية عملية التخطيط وعدم توقفها<sup>(25)</sup>.

وبناء على ما سبق يتضح أن هناك بعض الدلالات التي تكمن وراء فلسفة التنمية المتواصلة ويمكن توضيح هذه الدلالات مرتبة وفقاً للعناصر الخمسة السابقة فيما يلي :-

- 1 - أن التنمية المتواصلة تهتم اهتماماً واضحاً بنوعية حياة الإنسان Quality of life حيث تهتم بمستوى معيشته والعمل على الارتقاء به من كافة الجوانب ، وقد اتضح ذلك من خلال استراتيجية التنمية المتواصلة التي تم عرضها في سياق الفصل الأول "مشكلة الدراسة" وذلك على اعتبار أن الفقر وسوء التغذية وتلوث البيئة والصحة يشمل أكثر من مليار نسمة عبر العالم، فكل يوم يدخل أكثر من 800 مليون نسمة تحت مظلة الجوع ومعظمهم من الأطفال ، وهناك 1.5 مليار نسمة لا يجدون الرعاية الصحية

وهم مهددون من الأمراض التي يمكن الوقاية من معظمها ، ولهذا فقد اتفقت شعوب العالم على أن القضاء على الفقر مسئولية عالمية وأنها ضرورية ولتحقيق التنمية المتواصلة لكوننا بنجاح<sup>(26)</sup>.

2 - أن التنمية المتواصلة تهم بالموارد سواء كانت هذه الموارد بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بعدم إهدارها والحفاظ عليها لأن الموارد هي السبيل إلى تحقيق التقدم والتنمية .

3 - الارتباط الوثيق بين التنمية المتواصلة والتنمية البشرية حيث إن استمرار التنمية يتوقف على قدرات الإنسان حيث العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم وتحقيق مشاركتهم.

4 - أن التنمية المتواصلة تقوم أساساً على فكرة العدالة بين الأجيال وبين الشعوب وبين الأفراد والجماعات والمجتمعات أي العدالة بمعناها الواسع وذلك من أجل تقليص عدد الفقراء وإشباع حاجاتهم.

5 - أن التنمية المتواصلة تقوم أساساً على فكرة المشاركة الواسعة مع الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وكذلك فئات المجتمع وبخاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية التي تعمل على رفع مستوى معيشتهم .

فمفتاح التنمية هو المشاركة والتنظيم والتربية والتمكين للناس ، ويتمثل محور التنمية المتواصلة في المواطنين حيث إن غايتها الأولى تحقيق رفاهيتهم المادية والروحية والتنمية التي يكون المواطنون محور اهتمامها - تنمية تحترم الاستراتيجيات<sup>(27)</sup>.

#### **رابعاً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها :**

#### **The Elements of Sustainable Development**

أن لكل مفهوم بناء أو هيكل ، والتنمية المتواصلة كأي مصطلح أو مفهوم آخر تتمتع ببناء صلب من العناصر والركائز وقد اتضح هذا الهيكل واكتملت ركائزه من خلال ظهور بعض الأوضاع المتعلقة بالبشر.

وقد ساهمت هذه الأوضاع في تحقيق ضغط كبير على النظم المجتمعية ومن هذه الأوضاع :



1 - تضاعف عدد السكان .

2 - تضاعف الناتج الاقتصادي العالمي إلى خمس أضعاف .

3 - اتساع الفجوة بين الفقير والغني ، حيث تزايدت عدم المساواة في الدخل بين الغني والفقير ففي عام 1960 كان هناك حوالي 20% من سكان العالم يحصلون على نسبة 70% من الدخل العالمي وبحلول عام 1990 تزايد اقتسام الثروة بالنسبة للأغنياء إلى أكثر من 80% بينما كان نصيب السكان شديدي الفقر 20% فقط أى أنه قد انخفض نصيبهم من الدخل من 2.3% إلى 1.4%<sup>(28)</sup>

ومن هنا صار تحقيق التنمية المتواصلة ضرورة ملحة تواجه معظم بلدان العالم النامي وذلك بالاعتماد على العلاقات التبادلية والتكاملية بين المتغيرات الثلاثة وهم السكان والتنمية والبيئة ، كما أن سياسة التنمية المتواصلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف تتمحور جميعها حول الإنسان وطبيعته والبيئة المحيطة به ، كما يهدف برنامج التنمية المتواصلة في خطوطه العريضة إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني لجميع السكان ، لذا فإن تحقيق التنمية المتواصلة يجب أن يحرز تقدم كبير في مؤشرات التنمية البشرية مع العمل على سيادة الأمن والعدالة والتنمية لجميع الشعوب ومن ثم فإن القرض من التنمية المتواصلة هو تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بارتقاء مستويات الرفاهية الإنسانية وبالتالي تعتمد التنمية المتواصلة وبرنامجها على العناصر التالية<sup>(29)</sup>:-

1 - التنمية البشرية كعنصر حيوى من أجل التنمية المتواصلة .

2 - قضايا البيئة كجزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية .

3 - الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

4 - إدارة التنمية الحضرية التى تتطلب مشاركة فعالة لكافة الأطراف المستفيدة والمؤثرة فيها مع العمل على توفير الخدمات المختلفة للسكان بخاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

وهذا العنصر إن دل على شئ إنما يدل على أهمية المشاركة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المتواصلة كما أنه من المحاور الأساسية لفلسفة التنمية المتواصلة، كما أشارت إليه

العديد من مفاهيم التنمية المتواصلة ، وفيما يلي بعض البراهين الدالة على أهمية عنصر المشاركة في التنمية المتواصلة<sup>(30)</sup>:

1 - أن مشاركة الناس تزيد من كفاءة أنشطة التنمية وذلك بتحريك ونقل واستخدام المصادر والموارد المحلية والمهارات .

2 - أن مشاركة الناس يمكنها أن تزيد من فعالية أنشطة التنمية وذلك لأنه بالمشاركة تقوم الأنشطة على معرفة وفهم محلي للمشكلات وبالتالي يزيد الاهتمام بالاحتياجات المحلية.

3 - كما تزيد المشاركة من استهداف المنافع للفقراء .

4 - يمكن للمشاركة أن تحسن من وضع المرأة وذلك بتوفير الفرص التي تمكنها من أداء دورها في العمل التنموي.

5- تساعد المشاركة في بناء كفاءات محلية وتنمية قدرات السكان المحليين لاجتراح أنشطة التنمية.

6 - يمكن للمشاركة أن تكون ضرورية في المشاركة على تأمين التواصلية للأنشطة التنموية وذلك لأن التنمية بالمشاركة هي أحد أهم البحوث لملاحظة التنمية المتواصلة و العدالة الاجتماعية التي تعد أحد ركائز التنمية المتواصلة<sup>(31)</sup> .

**بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فيما يلي<sup>(32)</sup>:**

1 - وحدة المصير والمستقبل المشترك : حيث إن الأرض ملك لجميع البشر والإنسان جزء من البيئة ، والبيئة فيها يحيا الإنسان .

2 - الاستمرار أو الاستدامة أو التواصل : بمعنى أن التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ، وتتضمن هذه الركيزة مفهومين أساسيين هما :

أ - إشباع الحاجات الأساسية لفقراء العالم .

ب - الحفاظ على البيئة وعدم استنزافها أى في حدود قدرة البيئة .

3 - الديمقراطية حيث يجب أن تعتمد على ديمقراطية حقيقية تمليها الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء ولا يجوز لأى اعتبار آخر أن يعلو على ذلك بأى حجة كانت .

4 - المشاركة الشعبية ، فإذا كان الهدف المراد تحقيقه هو أن يتمكن الناس من تحقيق التنمية فلا بد أن تكون لديهم سلطة ولا بد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحلية ، وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط في العمل المادي ولكن أيضا في التخطيط وتحديد الأولويات.

5 - القيم : فإذا أردنا تنمية متواصلة فعليا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هي الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل العدالة .

ومن أهم أوجه العدالة التي تعتمد عليها التنمية المتواصلة ما يلي (33) :

- 1 - العدالة في ضوء الحرمان الاجتماعي .
- 2 - العدالة بين الأجيال المختلفة وبين أبناء الجيل الواحد .
- 3 - العدالة تجاه الطبيعة .

#### خامساً : مبادئ التنمية المتواصلة وخصائصها :

#### Of Sustainable Development The Principles and Characteristics

لعل المفهوم الخاص بأي مصطلح هو المدخل المناسب لتوضيح أيديولوجيته فمن خلال المفهوم يمكن استنباط الفلسفة والعناصر والركائز والخصائص والمبادئ والأهداف الخاصة بمصطلح ما ، وخير دليل على ذلك أن مفاهيم التنمية المتواصلة المتعددة قد أشارت بشكل مباشر وغير مباشر إلى المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها .

ومن أهم هذه المبادئ ما يلي (34) :

- 1 - يتركز المبدأ الرئيسي في تحديد المقياس الإنساني والذي يمكن من خلاله تحقيق الكفاءة في الأنشطة التنموية .
- 2 - الاهتمام بالتقدم التكنولوجي للتنمية المتواصلة والعمل على أن يتناسب هذا التقدم مع طبيعة المجتمع .
- 3 - الحفاظ على الموارد بنوعيتها المتجددة وغير المتجددة .

هذا ويتفرع عن هذه المبادئ مجموعة من المبادئ الفرعية تتمثل فيما يلي (35) :

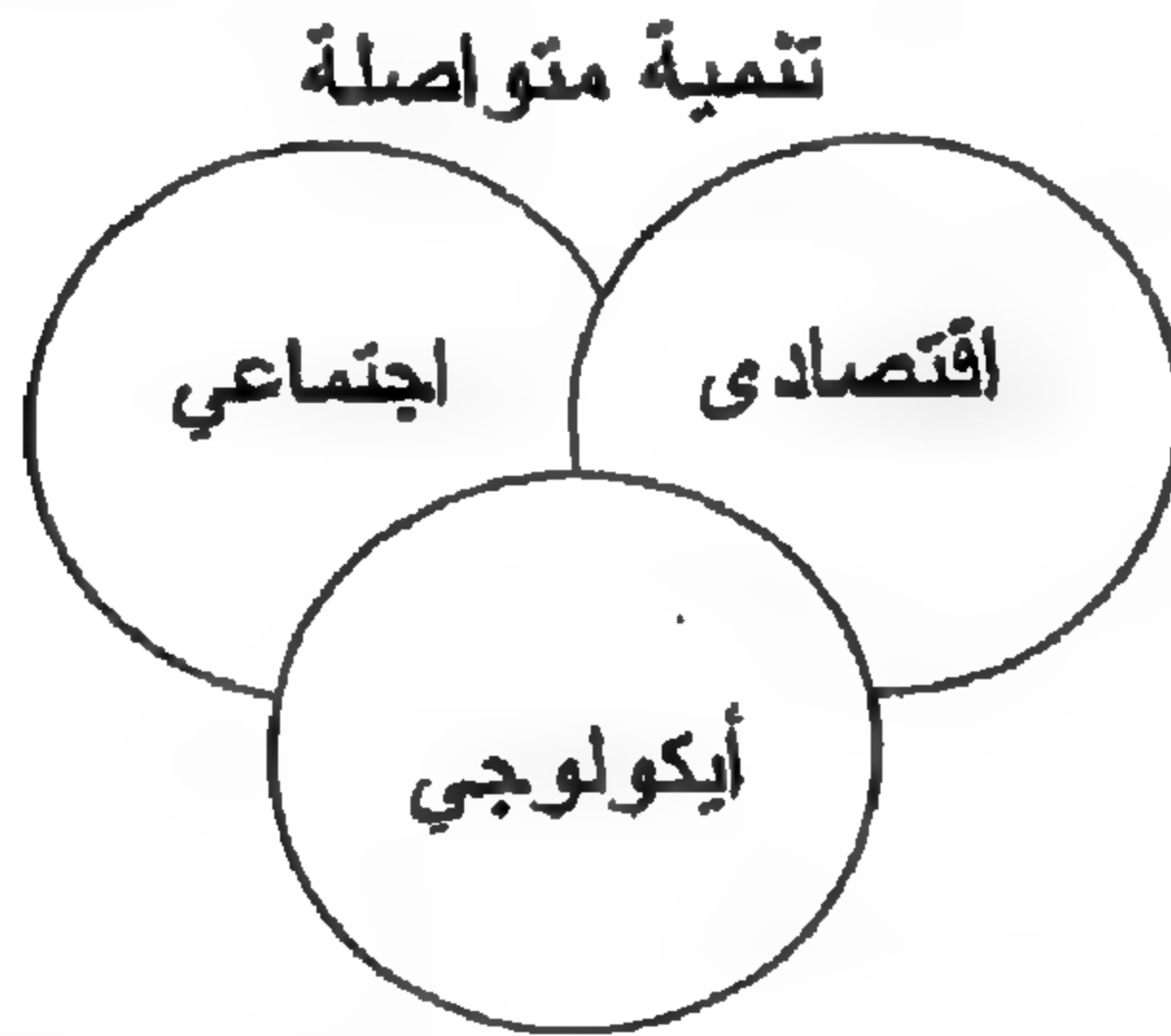
- 1 - الكفاءة : بحيث يجب أن تكون السياسات والمشاريع التنموية المنفذة ذات كفاءة في تحقيق مخرجات مناسبة .

2 - الاستثمار : بحيث يجب أن لا تدمر القاعدة الإجمالية للإنتاج وأن يكون الاستثمار متناسباً مع قاعدة المصادر أو الموارد المجتمعية .

3 - التنوع : بمعنى أن يتم التنوع والتجديد في كل من مصادر المدخلات ومعدلات المخرجات بقدر الإمكان .

4 - التوازن أو الاتزان : أى العمل على تحقيق الاتزان أو التوازن بين أبعاد التنمية المتواصلة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) كما اتضحت في أحد مفاهيمها وهو ما يوضحه شكل رقم (4) ، هذا بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين مدخلات ومخرجات الأنشطة التنموية وكذا التوازن بين الموارد والاحتياجات وهكذا وبناء على هذه المبادئ تتضح خصائص التنمية المتواصلة ، ومن هذه الخصائص ما يلي (36) :-

شكل (3) يوضح التوازن بين ابعاد التنمية المتواصلة



1 - هي تنمية تعتبر البعد الزمني منها هو الأساس ، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر .

2 - هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد .

3 - هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول، فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء والسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية .

4 - هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوى في البيئة الطبيعية .

5 - هي تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشرى فيها وتنميته هو أولى أهدافها لذلك فهي تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل .



6 - هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها .

7 - هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي .

هذا وتناسب مع مشكلة الدراسة الحالية بعض من الخصائص السابقة للتنمية المتواصلة ومن أهمها اهتمامها بالجانب الإنساني أو البشري حيث الاهتمام بقدرات الناس وتمكينهم ومشاركتهم في تغيير نوعية حياتهم بالإضافة إلى اهتمامها الأساسي بتلبية حاجات الفقراء إلى جانب الاهتمام بالجانب المؤسسي حيث إنه لكي يتم الاهتمام بحاجات الفقراء واستثمار موارد المجتمع من أجل هذا الغرض فلا بد من وجود شريك لتحقيق التنمية وخير شريك يتمثل في المنظمات غير الهادفة للربح لتحقيق الأهداف والغايات الخاصة بالتنمية المتواصلة.

### **سادسا : أهداف التنمية المتواصلة :**

#### **The Objectives of Sustainable Development**

كما سبق وأن ذكرنا أن المشاركة تمثل جوهر التنمية ومن ثم يجب أن تركز الجهود البحثية على استراتيجية تعظم المشاركة (ومن أمثلة هذه الاستراتيجيات من وجهة نظر الباحثة استراتيجية التنمية المتواصلة ، واتضح ذلك من خلال فلسفة التنمية المتواصلة وعناصرها) وذلك من خلال بحوث تهدف إلى تحسين أوضاع النساء وتمكين السكان المحليين ومن هنا وضعت التنمية المتواصلة مجموعة من الأولويات المرتبطة بتحسين المشاركة والتي في ضوءها تحددت أهداف التنمية المتواصلة ومن هذه الأولويات ما يلي<sup>(37)</sup>:-

1 - صياغة حوافز المشاركة .

2 - تسليط الضوء على القيم الثقافية التي يمكن أن ترتقي بالإنتاجية.

3 - قضايا العلاقة بين الجنسين الاجتماعيين ومدى ملائمة الأدوار الأسرية من زاوية التنمية بالمشاركة .

4 - أولويات المشروعات المحلية وأثرها المحتمل على مستويات معيشة السكان المحليين وتتوافق هذه الأولويات مع أهداف التنمية الدولية حيث الحد من الفقر من خلال التنمية المتواصلة ، ولذلك فمن الضروري أن ترتبط عمليات التخطيط الاستراتيجي بأهداف التنمية الدولية حيث التأكيد على أن تكون هناك استراتيجية قومية للتنمية المتواصلة مع العمل على تنفيذها في كل دولة بحلول عام 2005<sup>(38)</sup> .

ونسنتج مما سبق ان اهداف التنمية المتواصلة تتركز فيما يلي<sup>(39)</sup> :

1 - المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد.

2 - وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية والمجتمعية .

3 - تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

4 - ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة .

ومما سبق يتضح أنه يمكن أن حيث يتحدد الغرض من التنمية المتواصلة في تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بارتقاء مستويات الرفاهية الإنسانية بحيث تحقق الأجيال حاجاتها دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة ، وفي ضوء ذلك يعتمد برنامج التنمية المتواصلة على مجموعة من القواعد لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه القواعد ما يلي<sup>(40)</sup> :-

- التنمية البشرية هي عنصر حيوي في تحقيق التنمية المتواصلة .

- قضايا البيئة هي جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية المتواصلة.

- إدارة التنمية الحضرية تتطلب المشاركة الفعالة لكافة الأطراف المستفيدة من التنمية والمؤثرة فيها ، وبذلك فإن التنمية المتواصلة تدعم حق الإنسان في بيئة نظيفة وحياة كريمة خالية من المرض والفقر والعوز فهي تلبي حاجاته الأساسية وتوفر له حداً من الحياة الإنسانية الكريمة.

### سابعاً : أبعاد التنمية المتواصلة :

#### The Dimensions of sustainable Development

تعددت وتنوعت أبعاد التنمية المتواصلة ، فهناك من يصنفها على أنها رباعية الأبعاد ، حيث البعد السياسي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي ، وهناك من يصنفها على أنها ثلاثية الأبعاد حيث البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الأيكولوجي ، ولا مجال للاختلاف حيث ترى الباحثة أن كل هذه الأبعاد متداخلة ولا انفصال بينها ، إلا أنه تجدر الإشارة في ضوء تناولنا لهذه الأبعاد إلى أنه سوف يكون التركيز على كل من البعد الاجتماعي وكذلك البعد الاقتصادي داخل البيئة أو المجتمع المحلي وذلك نظراً لتقارب هذين البعدين وعلاقتها المتأصلة بمهنة الخدمة الاجتماعية سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الممارسة . حيث إنه بتحسين الأوضاع المعيشية الاجتماعية بين السكان المحليين

وبخاصة الفقراء وكذلك بتحسين المستوى الاقتصادى سينعكس ذلك بالضرورة على البيئة المحلية التى يعيشون فيها . وخير دليل على ذلك أن مؤسسات هيئة الأمم المتحدة قد نظمت سلسلة من المؤتمرات أو ما يسمى بلقاءات بدايات العقود تم من خلالها صياغة بعض المصطلحات ، مثل التنمية المتواصلة بيئياً والتنمية المتواصلة اجتماعياً ، والتنمية المتواصلة ثقافياً والتنمية المتواصلة زراعياً ، وهكذا ، وفى حين تعكس هذه المصطلحات التنظيم القطاعي لهيئة الأمم المتحدة والتشكيلات الحكومية والأكاديمية المعنية فهى خاوية المعنى فى العالم الحقيقى ، ولا توجد سوى تنمية واحدة ذات مغزى ألا وهى التنمية البشرية المتواصلة <sup>(41)</sup>.

وانطلاقاً من تأكيد التنمية البشرية على تقديم فرص لتحسين مستوى معيشة الأفراد، تأتي استراتيجية التنمية المتواصلة مدعمة لهذا الاهتمام من خلال تركيزها على مفهوم العدالة والمقصود بالعدالة هنا تمكين الكائنات الإنسانية المحرومة من الاستفادة من موارد المجتمع ، هذا ولقد أكد العديد من الباحثين على أن المشكلات البيئية فى المجتمعات النامية لا يمكن حلها بدون محور الفقر أو التخفيف منه <sup>(42)</sup> . مما يدل على أنه لا انفصال بين الجوانب أو الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المتواصلة وهذا ما سيتضح من خلال التناول التالى لكل بعد من أبعاد التنمية المتواصلة :

### (1) البعد السياسى :

يتماشى هذا البعد من أبعاد التنمية المتواصلة مع المدخل السياسى للتنمية حيث ينطوى هذا البعد على أن يتعهد النظام السياسى بأن تكون التنمية "متواصلة" <sup>(43)</sup> . ويؤكد ذلك Almond حيث قدم ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية هي :

(أ) الكفاية ويستدل عليها من خلال الإنجازات أكثر من الوعود ، والتشريعات والقوانين غير الشخصية أكثر من الأمور الشخصية (أى تقديم التعهدات والالتزام بها من خلال تحويلها إلى إنجازات).

(ب) الطاقة ويستدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسى .

(ج) المفاضلة (التمييز) ويستدل عليها من خلال التكامل القومى ما بين الإدارة والبناء السياسى.



هذا كما أشار كل من Adelman and Morris إلى أهمية المشاركة السياسية واعتبروها أحد العناصر الأساسية للتنمية ويتضمن ذلك عدداً من المتغيرات تتصل بدرجة المشاركة والنظم السائدة في المجتمع والمؤسسات التي تتعامل مع المشاركين ، هذا كما لوحظ - ان التنظيم ، ونوعية المشاركة ، حجم المشاركة ، ووقت المشاركة والنظم السائدة في المجتمع والمؤسسات التي تتعامل مع المشاركين ، هذا كما لوحظ إن التنظيم السياسي له دور في تعبئة الجماهير لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال خلق الوعي الإنمائي وترسيخه ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية في التنمية<sup>(44)</sup> .

ويتضح من خلال هذا البعد أن التنمية عموماً والتنمية المتواصلة بشكل خاص في حاجة كبيرة إلى دعم ومساندة من قبل أى دولة تهدف إلى تحقيق التغيير المرغوب وكذلك تحقيق التقدم والتنمية فبدون مساندة الدولة للأنشطة التنموية لا سبيل إلى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة واستراتيجيتها ويأتي هذا تمشياً مع اتجاه الأمم المتحدة في ضرورة ان تبني كل دولة بحلول عام 2005 استراتيجية للتنمية المتواصلة ووضعها موضع التنفيذ .

## (2) البعد البيئي -الايكولوجي :

ويركز هذا البعد على كل من :

( أ ) السكان . (ب) التكنولوجيا .

حيث تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات القومية حيث أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية، فتحقيق الدول النامية لتنمية غير ملائمة يرجع إلى أساليب المنافسة غير العادلة داخل المجتمعات المتقدمة وتأثيرها السلبي على الدول النامية ، ويدفعنا إلى دعوة الدول النامية إلى تبني استراتيجية تنموية تهدف إلى إحداث تغيير إلى الأفضل ، والجدير بالذكر أن هذا التغيير لا يتم إلا من خلال الأفراد ، فمن خلالهم يمكن إحراز رؤية واضحة للمستقبل ولا شك أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى وعى سياسي على المستوى القومي لكل دولة من دول العالم النامي ، ويحتاج تحقيق هذا الوعي إلى تدعيم المشاركة الشعبية وليس هناك أدنى شك في أن تحقيق التنمية وإستمراريتها يحتاج إلى مشاركة الأفراد ومن ثم ينبغي دحض الفكرة القائلة بأن الطبقة العليا هي الوحيدة القادرة على تحقيق



التممية، والواقع أن المشاركة التي تنطوي عليها التتمية المتواصلة واستراتيجيتها لا تعني تدخل كل شخص كما أنها لا تعني محو أى إرادة عليا ولكنها تتضمن بناءات تنظيمية يشارك فيها الأفراد ويشعرون من خلالها بقيمتهم كأشخاص قادرين على تحديد مصائرهم<sup>(45)</sup>. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الإطار المؤسسي ولاسيما إذا كان محلياً مرتبطاً بالسكان المحليين ويهدف إلى تحقيق مصالحهم من خلال الاعتماد على قدراتهم وكذلك بالاعتماد على الموارد المجتمعية المتاحة .

### (3) البعد الاقتصادي :

في ضوء الأفكار التقدمية للتممية المتواصلة فإن البعد الاقتصادي للتواصلة أو التتمية المتواصلة يحتاج إلى إعادة الإصلاح بشكل دقيق خاصة إذا كان الغرض هو تحقيق أفضل صور العيش لأعضاء المجتمع ، (وما دام قد اتضح أهمية تحقيق أهداف التتمية المتواصلة على المستوى المحلى بنفس قدر الاهتمام بتطبيقها على المستوى العالمى وذلك ما اتضح فى سياق ما سبق) ، كان من الضروري توضيح الفرق بين شكل البعد أو النظام الاقتصادى العالمى وبين الاقتصاد المحلى المتواصل وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالى<sup>(46)</sup>:

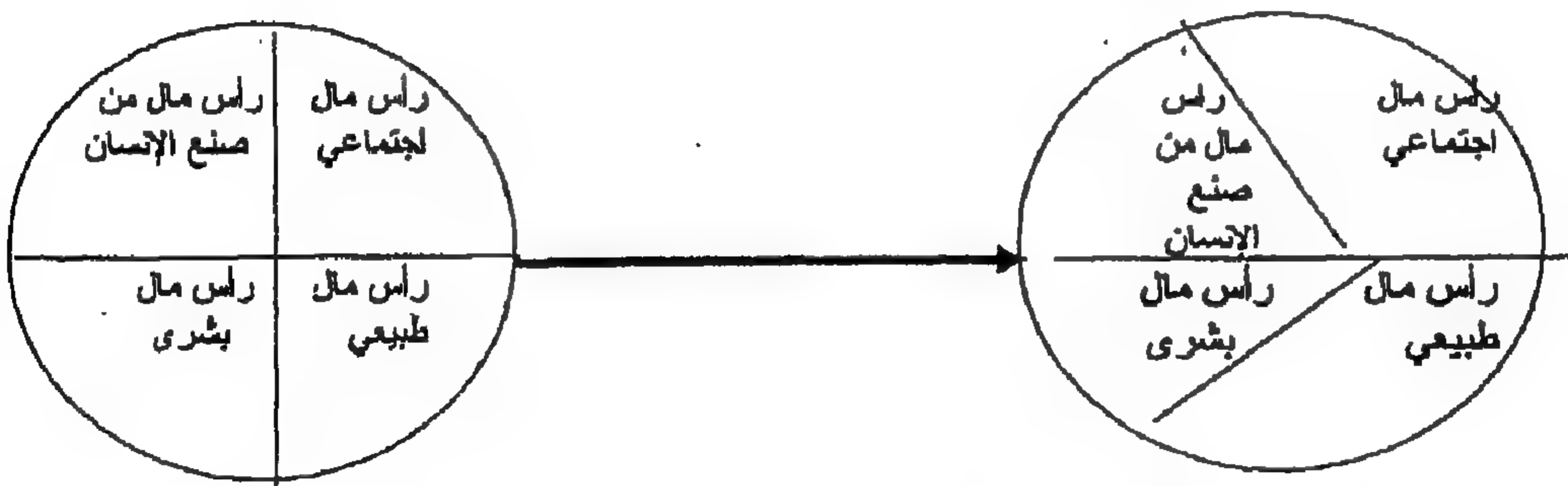
جدول (2) يوضح الفرق بين كل من الاقتصاد العالمى والمحلى المتواصل

نظام اقتصادي عالمي Global Economic System	اقتصاد محلى متواصل Sustainable Local Economic
- عالمي .	- محلى - صغير الحجم .
- تنافسي .	- تعاوني .
- هو غاية أو هدف فى حد ذاته	- وسيلة للاكتفاء والكفاية .
- الإنتاج بهدف التوزيع العالمى .	- الإنتاج بهدف الاستهلاك المحلى .
- التوزيع عن طريق سلاسل قومية معروفة.	- التوزيع يتم بمعرفة متعهد أو ملاك محليين
- الإنتاج بهدف مواءمة الاحتياجات العالمية	- الالتفات لتحقيق دائرة الحياة (تكاليف الحياة)
- التكاليف وفقاً للبيئة والأجيال المستقبلية	- إعادة استهلاك الفضلات (المواد المستهلكة)

ويتضح مما سبق أننا في حاجة إلى التحرك الواضح نحو توفير التكاليف المطلوبة وإعادة ترتيب الأولويات بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئة للتنمية المتواصلة مع ضرورة تحقيق نجاح نسبي في إقامة شراكة بين المانح والمتلقي لتحقيق التنمية المتواصلة والتخفيف من الفقر كأحد أهداف التنمية المتواصلة مع ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المتواصلة (47).

حيث إنه باعتبار التنمية المتواصلة أو التواصلية كقرص اقتصادي ، فإنها بذلك تعني تزويد الأجيال القادمة بمقدار من رأس المال بقدر ما كان متاح للأجيال الحالية إن لم يكن أكثر ، وهنا لابد من التعرف على أنواع رأس المال التي تنقسم إلى أربعة أنواع مع العلم بأن تركيب رأس المال الذي سنتركه للجيل القادم سيشكل عن رأس المال الذي استخدمناه في جيلنا ، لذلك فلابد من إدراك حدود الاستبدال أو التعويض لأنه من المستحيل أن نتصور أى نوع من النشاط يمكن تحقيقه إذا وصل أى نوع من الأنواع التالية من رأس المال إلى الصفر ، وفيما يلي توضيحاً لشكل التنمية المتواصلة كزيادة في مخزون رأس المال للفرد (49).

شكل (4) يوضح التنمية المتواصلة كزيادة في رأس المال للفرد



(ويتضح من هذا الشكل من وجهة نظر الباحثة أنه من جيل إلى جيل قد يحدث تغير في حجم رأس المال المستخدم فقد يفوق نوع عن نوع ويقل نوع عن نوع آخر من جيل إلى جيل ومن وقت إلى آخر). كما يتضح أيضاً أنواع رأس المال ومنها ما يلي (50):

1 - **رأس المال الطبيعي** : هو أساساً منحة من الطبيعة ويعرف بأنه مخزون لأصول مقدمة بيئياً مثل التربة والجو والغابات والماء ، والتي تزودنا بفيض من الخدمات والسلع النافعة .

2 - **رأس المال البشري** : والمقصود به الاستثمار في البشر حيث يرى على أنه استثماراً أو عائد عالياً جداً وخاصة في الدول النامية حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية .

3 - **رأس المال الاجتماعي** : والمقصود به القاعدة المؤسسية والثقافية لمجتمع ما ليقوم بدوره ، وهذا النوع من رأس المال يتطلب أرضية صلبة من الانتماء لدى أعضاء المجتمع كما يتحقق أيضاً من خلال المشاركة وبذل الجهد لخلق بيئة قادرة وفي ذلك تأكيداً على أن الإطار المؤسسي للمجتمع المدني يعد مدخلاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

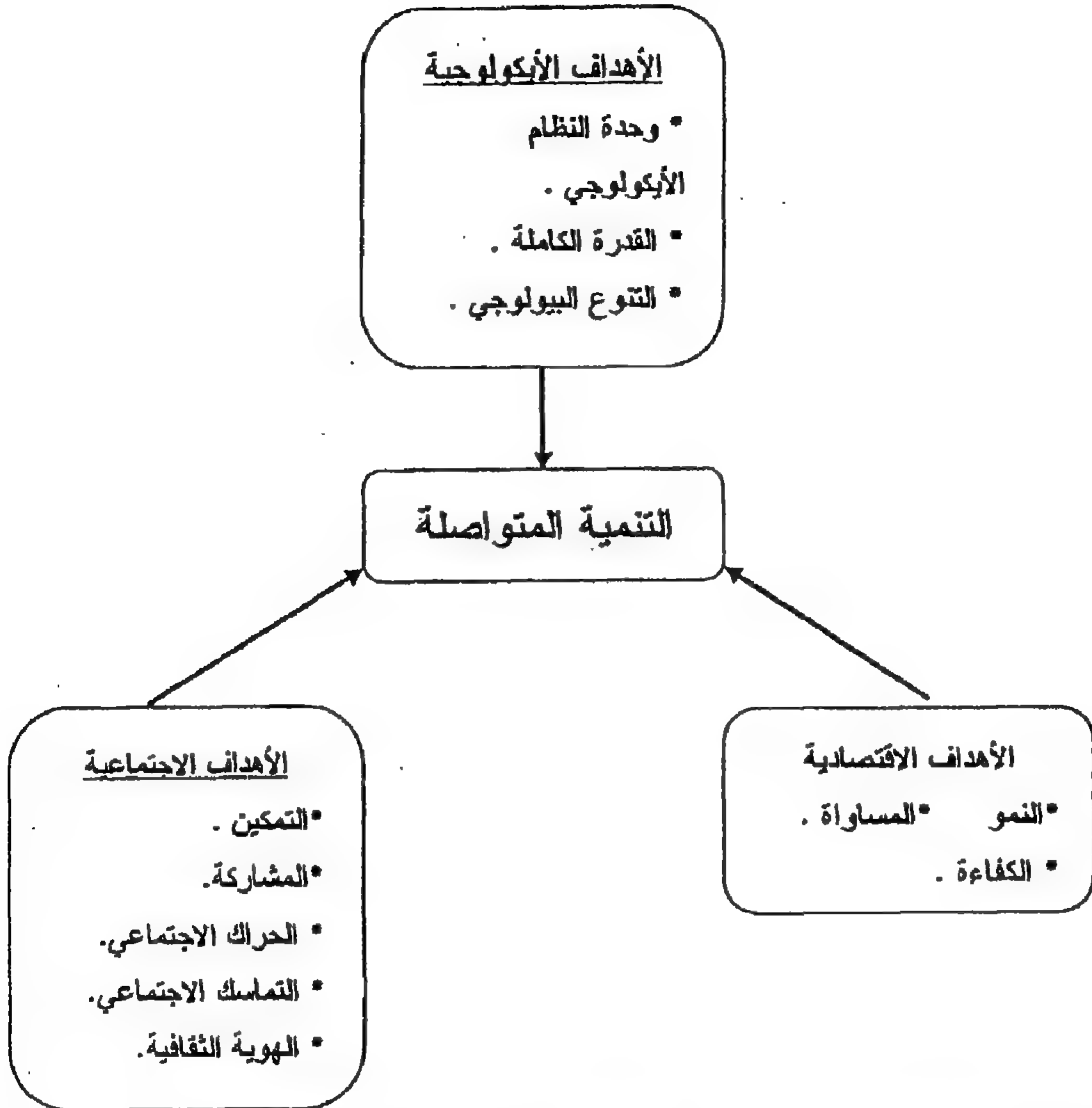
4 - **رأس المال من صنع الإنسان** : وهو يشير إلى الأصول المنتجة بواسطة الإنسان والذي يتكون نتيجة لعمله أو ممتلكاته أو أرباح أو إرث خاص به .

وبناء على ذلك نجد أنفسنا في حاجة إلى تحويل كل ما هو خارجي ليصبح ذاتياً داخلياً يمكن الاستفادة به في توليد رأس المال وأنواعه على اعتبارها "مؤشرات خاصة بالبعد الاقتصادي للتنمية المتواصلة .

#### (4) **البعد الاجتماعي** <sup>(51)</sup> :

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المتواصلة على تنمية الموارد البشرية (أى أن البعد الاجتماعي يعد في حد ذاته رأس مال بشري حيث الاستثمار في البشر ويعد ذلك خير دليل على الارتباط الواضح بين كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المتواصلة) حيث العمل على رفع مستويات معيشة السكان من خلال الاستثمار في التعليم والإسكان والصحة وتحسين عملية استغلال الموارد البشرية ، فالاهتمام بالنواحي الصحية للبشر يلعب دوراً لا يستهان به في تنمية الموارد البشرية ومن ثم ينبغي على الدول النامية الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية الأساسية حتى لا يعاني سكانها من المرض ، كما يتطلب تنمية الموارد البشرية زيادة المهارات والمعارف اللازمة لمساعدة الناس على تحسين أداائهم الاقتصادي ويتم تحقيق ذلك من خلال التعليم الذي يعزز من قدرة المجتمع للتغلب على الفقر وزيادة الموارد وتحسين الصحة والتغذية والجدير بالذكر أن التعليم يتيح للفرد الفرصة لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب غرس قيم إيجابية تجاه العمل والإنتاجية كما يتيح للفرد الفرصة لإدراك العلاقة التفاعلية بين الموارد الطبيعية والبشرية وبين البيئة والتنمية .

شكل (5) يوضح أهداف كل بعد من أبعاد التنمية المتواصلة في إطار من التوازن (52)



فبعبون الاقتصادي يحلل الهدف الاقتصادي إلى نمو وكفاءة والهدف البيئي إلى إدارة الموارد الطبيعية ، والهدف الاجتماعي إلى خفض الفقر (بمفردات عدد الناس الذين يقعون تحت خط الفقر) ومساواة (بمفردات توزيع الدخل) ومثل هذه الرؤية التحليلية تؤكد الربط بين الهدفين الاقتصادي والاجتماعي وعلى الربط بين الهدفين الاقتصادي والبيئي (53). هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل بعد من الأبعاد السابقة للتنمية المتواصلة يعد مؤشراً دالاً على التنمية المتواصلة ويتضمن كل بعد من هذه الأبعاد مؤشرات فرعية دالة على أيضاً حيث إن مؤشرات التنمية المتواصلة تعد ضرورة أساسية في بدء التخطيط الاستراتيجي للتنمية المتواصلة .



## مراجع الفصل الخامس :

(1) Gregory (Grzegorz ) E.Kersten etal : Decision support systems for sustainable Development,, A Resource Book of Methods and Applications , London , Kluwer Academic Publishers , International Development Research center, 2000,PP. 13: 14.

(2) Graig A.Longston and Grace K .C. Ding : Sustainable practices in The Built Environment, Second Edition ,Oxford, Butterworth Heinemann , Reed Educational and Professional publishing, Ltd, 2001, PP . 16:17.

(3) I bid , PP .18:19.

(4) Ismail Serageldin' etal : The Human Face of The Urban Environment , (Editorial Consultants : Thomas Good and Alison cave ) , Proceeding of The Second Annual world Bank conference on Environmentally sustainable Development ,Series No. 6, Sponsored by The Bank and Held at The National Academy of Sciences and The world Bank ,Washington ,D.C, Sep 1994. PP.14:15.

(5) Brown Anthony : You Con Be Green and Still love The Poor , London , New States Man , Vol. 131,2002 ,PP.16:18.

(6) Jorge E. Hardoy, etal : Environmental Problems in The Third world cities, London , Earthscan Publications Ltd,1995 ,PP172 : 177.

(7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في

بلدان الإسكوا : تحليل النتائج، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 ، ص4.

(8) Philip MC Michael : Sociology for Anew Century, Development and Social change , Aglobal Perspective , Second Edition ,California, Pine forge press, 2000,P.249.

(9) Ismail serageldin : Sustainability and The wealth of Nations first step in ongoing Journey , Environmentally sustainable Development Studies and Monographs Series No.5 ,The World Bank , Washington, D.C,1996 , P.2.

(10) Ibid, p.3

(11) Gregory (Grzegorz) E.Kersten etal : Decision support systems for Sustainable Development A Resource Book of Methods and Applications, Op cit. ,P15.

(12) Strategies for sustainable Development : Can Country Level Strategic Planning framework Achieve sustainable and Eliminate poverty ? A Discussion paper prepared by The sustainable Development Unit (DFID) , IIED and CAPE ODI, June 2000, P.2.

(13) أحمد مختار سليمان بشارة : التنمية المستدامة ، مرجع في التربية البيئية للتعليم

نظامي وغير النظامي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص569: 570.

(14) محمد نبيل جامع : التنمية في خدمة الأمن القومي - الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان ، ط1، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2000 ، ص ص 64 : 65.

(15) ف . دوجلاس موسشيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ط1 ، (ترجمة : بهاء شاهين) ، القاهرة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2000 ، ص17.

(16) David pearce et al : sustainable Development Economics and Environment in The Third world By The Authors of Blue print for a Green Economy ,London , Earthscan Publications Ltd, 1995, PP. 2:3 .

(17) طلعت مصطفى السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، 2001 ، ص 222.

(18) المراجع السابق ، ص222

(19) المراجع السابق ، ص222

(20) وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي : النوع والتخطيط والتنمية، العدد الخامس ، يناير 2000 ، ص10.

(21) أمير سالم ، علاء غنام : خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع ، ط1، مرجع سبق ذكره ، ص59.

(22) Gregory (Grzegorz) E.Kersten et al : Dicision Support Systems For Sustainable Development Resource Book of Methods and Applications op. Cit ,PP 18 : 19.

(23) جوستافولوبيز أوسينا Gustavo L'opez.Ospina : التعليم للتنمية المستدامة . التعليم من أجل التنمية المستدامة : التحدي المحلي والعالمي ، (ترجمة : مجدى مهدى على) ، مستقبلات مجلة فصلية للتربية المقارنة، العدد رقم 113 ، المجلد 30، العدد1 ، جينيف ، مكتب التربية الدولي ، مارس 2000 ، ص37.

(24) طلعت مصطفى السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 223 : 224.

(25) Craige A. Longston and Grace K. ding : Sustainable practices in The Built Environment ,Second Edition ,Op. Cit , P.23.

(26) Strategies for Sustainable Development : Can Country level strategic Planning frameworks Achieve sustainability and Eliminate poverty, op, Cits , P.4.



(27) The Agenda 21 : The Earth Summit Strategy to save Our Planet , (Introduction by : Paul Simon, Edited by : Daniel Sitarz ), Colorado us A, Earth Press, 1994,P.30.

(28) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : التربية البيئية ، سلسلة دار المعارف البيئية ، ط1 ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص ص 559 : 560.

(29) Har Darshan Kumar : Biodiversity and sustainable Conservation, New Hampshire ,USA, Science Publishers ,inc,1999, P 311.

(30) أمنية زكى شبانة : أثر سياسات التصحيح الهيكلي في مصر على مساهمة المرأة في إحداث التنمية المتواصلة ، المؤتمر الثاني لكلية التجارة بنات ، وتدعيم دور المرأة في التنمية المتواصلة ، جامعة الأزهر، عام 1999 ، ص ص 16 : 17.

(31) UNDP : Participatory Development , Risks and Conditions for Success, SURF, For Arab states Beirut , October 1999, PP.2: 3.

(32) Ibid , P.2.

(33) إقبال الأمير السمالوطي : اتجاهات وتطبيقات حديثة في التنمية الاجتماعية ، د. ن ، 1995 ، ص ص 126 : 129.

(34) David Pearce etal : Sustainable Development Economics and Environment in The Third world ,first Published ,Op. Cit. P.11.

(35) Kingsley Davis and Mikhail S. Bernston : Resources, Environment and Population present Knowledge , Future Options , Population and Development Review ,first printing ,New york, Oxford university press, 1991,P.40.

(36) Craige A. Longston and Grace K.C .Ding : Sustainable Practices in The Built Environment ,Second Edition ,Op. Cit ,PP. 19: 20.

(37) محسن عبد الحميد توفيق وآخرون : التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -إدارة العلوم ، 200 ص ص 13 : 14.

(38) إيما نويل تشياكياوى ، جين مفلو : إعادة التفكير في التنمية الأفريقية منظورات العلوم الاجتماعية ، مختارات المجلس الأفريقي العربي لتنمية البحوث الاجتماعية ، تصدر بالتعاون مع مركز البحوث العربية ، القاهرة ، العدد الثاني والأربعون ، ديسمبر 2002 ، ص ص 18 : 19 .

(39) Strategies for Sustainable Development : can country Level Strategic Planning Frameworks Achieves Sustainability and Eliminate Poverty ?op. Cit ,PP. 1:2.

(40) طلعت مصطفى السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مرجع سبق ذكره ، ص 225 . . . .

(41) أحمد منير سليمان : الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية ، (تقديم : جيفري باين Geoffrey Payne)، بيروت ، لبنان ، دار الكتب الجامعية ، 1996 ، ص ص 169:170.

(42) الطبيعة والموارد : مجلة اليونسكو الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

(43) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي : قضايا التنمية في الدول النامية ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 2001، ص 208.

(44) المرجع السابق ، ص 189.

(45) رشاد أحمد عبد اللطيف : أساليب التخطيط للتنمية ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، 2002 ، ص 50.

(46) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي : قضايا التنمية في الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 203، 205.

(47) Russ Beaton and Chris Maser : Reuniting Economy and Ecology in Sustainable Development ,Sustainable Community Development Series ,Warhingtonao ,D.C., Lewis Publishers, 1999,PP 101: 102.

(48) Jake waller Hunter : Indicators of Sustainable Development framework and Methodologies , Division for sustainable Development Department for policy Coordination and Sustainable Development , United Nations New york, 1996, PP.197 :198.

(49) Ismail Serageldin : Sustainability and The wealth of Nations first Step in an Ongoing Journey ,Op. cit . ,PP. 4: 5

(50) Ibid, PP 6:7.

(51) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي : قضايا التنمية في الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 205 : 206.

(52) س . لي كامبل ، ولترو . هيك : رؤية بيئية حول التنمية المستدامة ، (في) ف.

دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

(53) Ismail Serageldin : Sustainability and the Wealth of Nations first steps in an ongoing Journey.op .cit. P3.





# **الفصل السادس**

## **التنمية المستدامة**

### **للمجتمعات المحلية الريفية**

- أولاً : مفهوم المجتمع الريفي .**
- ثانياً: الخصائص العامة للمجتمع الريفي .**
- ثالثاً: مشكلات المجتمع الريفي .**
- رابعاً: التنمية الريفية والتنمية الريفية - الريفية .**
- خامساً: التعريف بالتنمية الريفية .**
- سادساً: أجهزة التنمية الريفية .**
- سابعاً: معوقات تنمية المجتمع الريفي وسبل مواجهتها .**



## الفصل السادس

### التنمية المستدامة

### للمجتمعات المحلية الريفية

#### أولاً : مفهوم المجتمع الريفي :

هناك بعض المعايير التي استخدمت في صياغة تعريفات محددة للمجتمع الريفي منها كثافة السكان ، حجم المجتمع المحلي ، المهنة السائدة ، والتقسيمات الإدارية ، ولم يعد لكثافة السكان تلك الأهمية كمعيار لتحديد المجتمع المحلي الريفي وإنما كسمة يتصف بها . لذلك سنحاول في الجزء التالي استعراض تلك التعريفات التي تستخدم معايير مختلفة لتحديد المجتمع الريفي وتمييزه عن غيره من المجتمعات ، ومن هذه التعريفات ما يلي<sup>(1)</sup> :

#### أ - التعريف الإحصائي :

بدأ تحديد المناطق الحضرية في الولايات المتحدة قبل عام 1950 باعتبارها تلك المناطق المكتظة بالسكان . ومن ثم أصبح تعريف المجتمع الريفي هو ذلك المجتمع ذو الكثافة السكانية القليلة على أن ذلك التعريف أيضا أدى إلى مشكلات كثيرة في تمييز المناطق الريفية عن الحضرية . وفي سنة 1950 استخدم التعريف الإحصائي في تمييز المناطق الحضرية عن الريفية باعتبار المجتمع الحضري هو ذلك الذي يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة . وبالتالي أصبح المجتمع الريفي "هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة "

ومن الواضح أن هذا التعريف ذو مدلول إحصائي لا يرتبط بأية صلة بالمهنة والتي غالبا ما تكون هي السمة المحددة لطبيعة المجتمع . إذ يمكننا أن نجد بعض المناطق التي يزداد فيها عدد السكان عن 2500 نسمة يعمل معظمها بالزراعة ، وهو الأمر الذي أدى لاستعمال مصطلحات أخرى في الولايات المتحدة مثل المجتمع الزراعي غير الريفي وهو الذي يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة ويعملون بالزراعة ، والمجتمع الريفي غير الزراعي ، وهو الريفي الزراعي وهو الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة ولكنهم يعملون بالزراعة .

#### ب - التعريف المهني :

كما لاحظنا في التعريف الإحصائي فإنه لم يمكن الاعتماد على حجم المجتمع المحلي كمعيار وحيد للتفرقة بين المناطق الحضرية والريفية ، وهو الأمر الذي أدى لاستخدام المهنة



مع عدد السكان كمعيار مزدوج للتمييز . على أن أغلب التعريفات المستعملة في معظم بلدان العالم هي تعريفات مهنية ، يستوى في ذلك بعض البلاد الغربية والدول الآسيوية والأفريقية . وفي البلاد الغربية تعتبر المجتمعات التي تعتمد على الصناعات الأولية (كاستخراج المواد الخام) في معيشتها مجتمعات ريفية . وهو يشمل أيضاً التجمعات الزراعية ومجتمعات الرعى أو الصيد تعد كلها ريفية بناء على هذا التعريف .

أما في الدول الآسيوية والأفريقية فإن المهنة التي تستخدم كأساس لتحديد المجتمع الريفي فهي مهنة الزراعة . ومن ثم فإذا اعتمد غالبية السكان بأي مجتمع محلي على الزراعة في معيشتهم يصنف كمجتمع ريفي . ومما سبق يتضح أن المجتمع الذي يعمل بالزراعة كصناعة أولية وكذلك الرعى أو الصيد أو الصناعات الاستخراجية يعد مجتمعاً ريفياً ويتصف بصغر الحجم في أغلب الأحيان . أما المجتمع الذي يعمل بالصناعات الثانوية والتحويلية وكذا الحرف الأخرى والمهن الحرة فإنه غالباً ما يحتاج لعدد كبير من السكان ليمارسوا هذه الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بشكل يتيح قدراً أكبر من التكامل ومن ثم يكون أيضاً حجمه كبيراً ، وهو ما يعد مجتمعاً حضرياً . وذلك يوضح أن التعريفات المهنية للتمييز بين المجتمعات تتضمن داخلها استخدام حجم السكان كمعيار للفرقة بين النوعين من المجتمعات ولكن ليس بشكل قاطع .

### جـ- التعريف الإداري :

كان مجتمعنا العربي يأخذ بالتعريفات المهنية إلى عهد قريب في التمييز بين المناطق الحضرية والريفية . على أنه في الفترة الأخيرة استخدم التقسيم الإداري معياراً للفرقة ، بحيث اعتبر المجتمع الريفي هو "أى مجتمع ليس عاصمة لمحافظة أو لمركز من المراكز الإدارية". هذا ويعرف "إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك الرشدى" المجتمع الريفي على أنه ذلك المجتمع الصغير نسبياً قياساً بالمجتمع الحضرى - والذي يعمل غالبية سكانه بالزراعة ، والذي يقل متوسط دخل الفرد فيه بمقارنته مع المدينة ، ويتميز المجتمع الريفي بالعلاقات الوطيدة القوية حيث إنه جماعة أولية، وهى أكثر قرباً من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى كما أنه يخضع لعمليات الضبط الاجتماعى والمعايير والقوانين السلوكية والشعور القسوى بالانتماء إلى المجتمع .

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك مجموعة من العناصر المشتركة تتمثل فيما يلي :

- 1 - مجموعة من الناس .
- 2 - العيش في منطقة جغرافية معينة .
- 3 - وجود اهتمامات مشتركة توجه سلوكهم .
- 4 - وجود نسق من الروابط والعلاقات .
- 5 - وجود مجموعة من القيم والمعايير .
- 6 - تشكل الزراعة العمل الرئيسي للأفراد<sup>(2)</sup> .

وفي ضوء ذلك نستطيع القول بأن المجتمع المحلي الريفي هو ذلك الشكل من الترابط القائم بين الناس ومؤسساتهم في منطقة يعيشون في نطاقها على مزارعهم المتناثرة وفي قرية تتمركز فيها أنشطتهم المشتركة<sup>(3)</sup> هذا كما أن المجتمع المحلي الريفي في مصر وغيرها من الدول له عدة أشكال بدأت منذ الماضي البعيد واستمر بعضها إلى وقتنا الحالي ويمكن أن نذكر بعض الأشكال الرئيسية للاستيطان الريفي فيما يلي<sup>(3)</sup> :

1 - **المزرعة المنفردة: Single Farmstead** حيث يبنى المزارع منزلة على أرض مزروعة ويكون حوله عادة منشآت أخرى يحتاج إليها وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين وكان ينتشر هذا النوع من الاستيطان في الريف المصري ويسمى بالعزب أو الضيعات .

2 - **القرية عبر الطريق Gross-road Village** ويبنى المزارعون في هذه الحالة منازلهم ومنشاتهم على أرضهم في المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرهم من الجيران فيتكون بذلك مجموعة من المساكن والمباني الخاصة بعدة أملاك تكون في مجموعها مجتمع محلي أو ناحية Neighborhood تحتوي على مرفق من مرافق الخدمات العامة ويوجد هذا النوع من الاستيطان في قرية ابشاي مركز بيلا بكفر الشيخ حيث شيد خريجوا المعاهد الزراعية منازلهم في مجموعات عند التقاء حدود أراضيهم مع جيرانهم .

3 - **القرية الخطية: Line Village** يعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال القسري الريفية حيث يبنى أهل القرية منازلهم على طول الطريق العام للمواصلات وبذلك تأخذ

القرية شكلاً خطياً على طول جانبيه وتعتبر قرية الشوبك الشرقى بمركز الصف محافظة الجيزة مثالا للقرية الخطية التي تمتد مساكنها على شاطئ النيل.

4 - **القرية : Village** وهو الشكل السائد في ريفنا المصرى وفي معظم أنحاء العالم ، حيث يعيش الناس في منازلهم المتجاورة في قريرتهم التي بنوها في مكان متوسط من حقولهم . ومعظم القرى في ريفنا المصرى غير مصممة حيث بنيت في الأزمنة السابقة القديمة وتطورت بدون أى تخطيط أو تنظيم وتوجد أحيانا بعض القرى المصممة تصميمًا حديثًا كما في مناطق الإصلاح الزراعى بمديرية التحرير ومنطقة أبيس بالإسكندرية ومنطقة قوته بالفيوم .

وقد يتساءل الدارس عن أهمية التعرف على أشكال الاستيطان في الريف والرد على هذا التساؤل يوضح أن شكل الاستيطان قد يكون مؤشرا ذا دلالة على طبيعة وشدة العلاقات الاجتماعية في القرية فضلا عن أنه قد يستخدم في تصميم الخدمات والمرافق وتوزيعها على القرى المختلفة بحيث ترتفع درجة كفاءتها في خدمة أكبر قطاع ممكن من القرية أو القرى المجاورة .

وفي ضوء ما سبق يتبادر إلى الأذهان سؤال هام ألا هو ما إذا كانت القرية ظاهرة اجتماعية أم لا ؟

وللإجابة نقول بأن القرية بالرغم من تعدد أشكالها إلا انها تعد ظاهرة اجتماعية نظراً للأبعاد التالية<sup>(4)</sup>:

### **القرية كظاهرة اجتماعية :**

1 - **القرية تلقائية النشأة :** بمعنى أن الإنسان البدائي بعد أن عرف استئناس الإنسان ثم الحيوان ، اضطر إلى الاستقرار بدلا من حياة التجول من أجل الجمع والالتقاط . ومن المرجح أن استقراره يرتبط بالكهوف ، تلك التي أنشئت بجوار بعضها البعض استجابة للضرورة الاجتماعية التي تقتضى بالاستئناس بالغير ، ثم بدأت هذه الكهوف تأخذ شكل منازل صغيرة أكثر ارتفاعا واتساعاً من الكهوف . وبمقتضى الضرورة الاجتماعية التي تقتضى بوجود "سلطة اجتماعية" لفض المنازعات وتنظيم المعاملات بين الأفراد أصبح لمجموعة المنازل الصغيرة هذه "رئيس" ومن ثم يمكن القول



بظهور القرية. وطالما أن هذه القرية خالية من الخدمات الحضرية مثل الإنارة والمياه والمجارى والطرق المرصوفة والمنازل المشيدة طبقاً لتخطيط معين بالإضافة إلى أن غالبية سكانها يعملون بالزراعة ، فإن صفة القرية تنطبق عليها . ومثل تلك القرية ليست من صنع فرد أو أفراد، ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه ، وتظهر على مسرحه بصورة طبيعية تلقائية ، وبوحى من العقل الجمعى الذى ينشأ من اجتماع الأفراد ومن تبادل آرائهم وتفاعل وجهات نظرهم حول شئون الحياة الاجتماعية وتلاقى وجداناتهم ، انصهار رغباتهم ، وإرادتهم الخاصة.

**ب - القرية تمتاز بأنها ذات طبيعة إنسانية :** ذلك أن للإنسان ثلاثة طبائع اجتماعية ونفسية وحيوية وبمقتضى طبيعته الاجتماعية ، نجد أن عليه أن يتعاون مع الآخرين ويخضع لما يخضعون له من قواعد وقوانين مكتوبة وغير مكتوبة ، وأن يعيش فى مجتمع محلى وهذا المجتمع المحلى قد يكون قرية أو مدينة... وبمقتضى طبيعته النفسية نجده يشعر ويتألم ويلتذ ويفكر ويتخيل ويفرح.... الخ. وهذا لا يتحقق إلا بمعيشته فى مجتمع محلى . وأخيراً فإنه بمقتضى طبيعته الحيوية ، نجده يأكل ويشرب ويتنقل فى الزمان والمكان .. الخ وهذا لا يتحقق أيضاً إلا بمعيشته فى مجتمع محلى يوفر له ما يحتاج إليه من متطلبات الحياة ، كما يساهم هو بجهوده فيما يؤدى إلى توفير متطلبات الحياة للآخرين. وعلى ذلك فإن القرية ليست مجموعة من المنازل فحسب ، وإنما القرية "اجتماع" من الأفراد بمقتضى طبيعتهم الاجتماعية ، ومن هنا اكتسبت القرية صفاتها الإنسانية، أى أن القرية مسكن للإنسان وليست مسكناً لغيره من الكائنات الحية .

**ج - القرية ظاهرة عامة ومنتشرة :** ذلك أن كل مجتمع عبارة عن رقعة من الأرض محددة دولياً ، يعيش عليها أفراد المجتمع فى شكل أسر داخل قسرى ومدن، وتنظيم العلاقات والمعاملات بينهم طبقاً لقوانين مكتوبة وأخرى غير مكتوبة تحت إشراف حكومة والحكومة تحت رئاسة رئيس المجتمع "الدولة" ومن ثم فإن القرية موجودة فى كل المجتمعات ، وبالتالي فقد أصبح من صفات القرية العمومية والانتشار .

**د - القرية تمتاز بموضوعيتها وشيئيتها وخارجيتها :** بمعنى أن القرية ليست إحساساً أو شعوراً داخلياً ، كما أنها ليست تصوراً أو خيالاً ، وإنما هى حقيقة واقعية



خارج ذواتنا وبعيدة عن تجسّداتنا الفردية ، ومن ثمّ يمكن دراستها دراسة موضوعية باعتبارها شيئاً يشغل حيزاً في الزمان والمكان.

والمقصود "بالشيء" هنا هو ما يقابل "الفكرة" بمعنى أن معرفتنا لها تستمد من الواقع ، فطالما أن القرية تشغل حيزاً في الزمان والمكان يمكن التعرف عليه بالإحساس الذي هو نقطة البداية العلمية ، فإنه يمكن القول أن للقرية تاريخاً يدخل ضمن محتويات التراث التاريخي ، وهذا التراث ينطوي على السنن الاجتماعية التي يقصد بها العادات والأعراف والتقاليد والقيم والمبادئ والمعايير التي تنظم بمقتضاها سلوكيات ومعاملات أفراد المجتمع ، حيث يخضع الأفراد لأحكامها احتراماً لسلطانها الأدبي وقداستها الزمنية ، مما يؤكد أن الظواهر الاجتماعية المورفولوجية مثل القرى والمدن وغيرها سابقة في وجودها على الوجود الفردي . ذلك أن التراث الاجتماعي بهذه الصورة يكتسبه الفرد أثناء طفولته من خلال تنشئته الاجتماعية بواسطة أسرته ، ومن ثمّ يصبح جزءاً أساسياً من حياته ، ولما كانت الأسرة تنوب عن المجتمع في تعليم أطفالها تراث المجتمع ومقومات حضارته وتكيفهم وفقاً للأوضاع والأساليب السائدة ، فإنه يمكن القول أن المجتمع هو أستاذ الفرد . بل والمعلم الأول له .

**القرية ذات طبيعة تاريخية :** ذلك أنه من الفقرة السابقة عرفنا أن للقرية تاريخاً يدخل ضمن محتويات التراث التاريخي ، بمعنى أنه يمكن دراسة تاريخ القرية ، وعلى سبيل المثال فإن أول قرية أنشئت في مصر ، هي قرية "مرمدة بنى سلامة" ، ولا تزال هذه القرية قائمة . كما أن هناك قرى لا تزال قائمة وبعضها أدت كثير من العوامل إلى تحولها إلى مدن . ولا ريب أن القرية في ضوء كل ذلك يمكن اعتبارها ذات طبيعة تاريخية .

**هـ - القرية تمتاز بالترايط :** ذلك أن القرية تترايط بوسيلتين أحدهما مورفولوجية وهي الشوارع والطرق التي تربط أجزاءها ببعضها البعض ، والثانية فسيولوجية وهي العلاقات الاجتماعية القائمة على القرابة أو المصاهرة أو الصداقة أو الجوار أو الاشتراك في المواطنة ... وهذه العلاقات تخضع لمقتضيات النظم الاجتماعية مثل النظام السياسي أو الاقتصادي أو الأخلاقي أو التربوي .... ومن ثمّ فإنه لدراسة النظام الأسري في القرية لابد من دراسة شكل الأسرة باعتبارها عربة الوعي الجمعي ووظيفتها التي تقوم على أساس توفير المشاركات الوجدانية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية لأطرافها فضلاً عن

توفير فرص الارتباط الاجتماعي عن طريق المصاهرة بين بعض أسر القرية ، وكذلك توفير فرص التعاون الانتاجي بين سائر أفراد القرية وأسرها ، وكل تلك الارتباطات تخضع للقواعد التي تحكمها النظم الاجتماعية وبالتالي فإنه لدراسة الأسر في القرية ينبغي النظر إلى القرية كظاهرة اجتماعية ، ومن خصائص الظاهرة الاجتماعية الترابط مع بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى.

**و - القرية مزودة بصفة الجبر والإلزام :** ذلك أن الدراسات الاجتماعية العلمية قد انتهت إلى أن الإنسان الفرد في الكون ليس له وجود ، بمعنى أن الإنسان - في ظل الضرورات الاجتماعية - لا يستطيع الحياة بمفرده وإنما من الضروري أن يشترك في "الاجتماع" مع الآخرين ، حتى يتمكن من إشباع حاجاته الاجتماعية، وحتى يشعر بالاستحسان الاجتماعي نتيجة مساهمته في إشباع حاجات الآخرين، الأمر الذي يجعله يشعر بمكانته الاجتماعية داخل المجتمع ولما كانت حالة الاجتماع لا تتحقق إلا في القرية مهما ضاقت وفي المدينة مهما اتسعت ، فإن الإنسان مضطر إلى الحياة في القرية أو المدينة وبذلك اكتسبت القرية والمدينة صفة الجبر والإلزام ، غير أن هذا الإلزام ليس فيه ضغط على حركة الأفراد . وإنما الأفراد يتمسكون بالحياة في القرية أو في المدينة أو في كليتهما طوعا ، ذلك أن هذا الإلزام لا يشعر به الإنسان ، كما لا يشعر تماما بالضغط الجوى الذي اعتاد عليه الإنسان منذ نعومة أظفاره .

**ز - القرية تمتاز بصفة الجاذبية :** ذلك أن القرية التي يولد فيها الإنسان يعيش فيها فترة طفولته وصدر شبابه على الأكثر تتكون له فيها ذكريات ترتبط بمدارج الطفولة وانطلاقها ومغامرات الشباب وبطولاته الروحية . ومن ثم تصبح تلك القرية جزءا من حياته ، وبالتالي فإنه إذا أتيحت له فرصة الانتقال إلى مكان آخر داخل المجتمع أو الهجرة إلى خارج المجتمع فإن الحنين إلى قريته يدفعه إلى التردد عليها في مختلف المناسبات، وهانحن أولا نرى القطارات ووسائل المواصلات الأخرى تكتظ في الأعياد بالركوب الذين يرغبون في زيارة قراهم في تلك المناسبات القومية . ومن جهة أخرى فإن فكرة الضواحي المجاورة للمدن كانت نوعا من الإرتداد أو النكوص لدى أصحاب تلك الفكرة للحياة في القرية بعيدا عن ضوضاء المدينة وما تملئ به من أتربة متطايرة

وغازات وأبحرة تملأ جو المدينة، مما يؤدي إلى صعوبة الشهيق والزفير ، وما يترتب على ذلك من أمراض نتيجة لاستنشاق هواء غير نقي . وكل ذلك يؤكد جاذبية القرية .

**ج - القرية عبارة عن أساليب وقوالب وأوضاع للتفكير والعمل الإنساني :** أن الذى ينشأ فى القرية من الفتية والفتيات فى ظل سنن اجتماعية معينة تتصل بالزى والأفكار والمعتقدات وبمختلف الشئون المتعلقة بالأسرة والمعاملات الاقتصادية والأوضاع السياسية والفروض الدينية والمعايير الأخلاقية وما إليها من العلاقات التى تنشأ تلقائياً بين أفراد يضمهم مجتمع واحد ..... يضطرون للخضوع لأساليب المعاملات السائدة فى القرية وبنفس القوالب .

### **ثانيا : الخصائص العامة للمجتمع الريفي :**

فى ضوء مفهوم المجتمع المحلى الريفي تبادرت إلى الأذهان بعض التساؤلات عن ما يمكن أن تتصف به المجتمعات الريفية عموماً من صفات وخصائص تميزها عن المجتمعات الحضرية وفيما يلى عرض مختصر لأهم خصائص المجتمع الريفي مع المقارنة بينها وبين خصائص المجتمع الحضري وهى كالتالى<sup>(5)</sup> :

**1 - حجم المجتمع :** يعتبر المجتمع المحلى الريفي صغير نسبياً إذا ما قورن بالمجتمع فالقرية فى مساحتها أصغر من المدينة كما أن مبانيها ومنشأتها العامة أقل عدداً وأصغر حجماً من مثيلاتها بالمناطق الحضرية.

**2 - البيئة الطبيعية :** تتصف المباني والمنشآت بالقرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء بينما العكس كذلك فى المناطق الحضرية .

**3 - السكان :** عدد السكان فى المجتمع الريفي أقل من عدد السكان بالمدينة كما أن الكثافة السكانية (عدد الأفراد فى الكيلو متر المربع أو الميل المربع) أقل فى الريف عنها فى المدينة حيث تتطلب طبيعة العمل غير الزراعى أماكن محدودة وتركيز كبير فى عدد العمال بينما العكس فى حالة الزراعة التى يشتغل بها عدد أقل من العمال فى مساحات واسعة من الأراضى لزراعتها.

**4 - المهنة :** المهنة السائدة فى المجتمعات الريفية هى الزراعة التى تشمل الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى وتربية النحل . وما زال التنظيم الزراعى يركز على الأسرة



الريفية في كثير من أجزاء العالم ، لأن الزراعة مهنة عائلية تشترك فيها جميع أفراد العائلة وهذا الاشتراك في العمل يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية . بينما المهسن في المجتمع المصري مختلفة ومتعددة إذ تشمل الصناعة والتجارة والإدارة والعمل وهذه المهن يغلب عليها صفة التخصص ، وتحتاج معظمها إلى مهارات فنية وعملية لا يمكن للفرد العادى الذى لم يتدرب أو يتأهل لها أن يؤديها .

**5 - العمل والبطالة :** تعتبر ظاهرة الموسمية من أهم ظواهر تكيف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعى ، فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها في الدورة الزراعية يحدده ضرورة زراعتها في مواسم محددة لذا كان الطلب على العمل متغير وموسمى حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية في المواسم المحددة ، ويؤثر تقلب الطلب في مستوى الأجور الزراعية على مدى مواسم السنة الزراعية وبذلك تتحدد كثير من القدرات الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين بموسمية الإنتاج الزراعى ، وعلى المنسق في ذلك في نواحى النشاط الاقتصادي غير الزراعى ، فإن الإنتاج فيها يستمر غالبا بمعدل ثابت طوال العام وبالتالي يستمر الطلب على العمال وتستقر أجورهم إلى حد كبير بالنسبة لأجور العمال الزراعيين . علاوة على ذلك لا يوجد تحديد لأوقات العمل الزراعى حيث يشتغل المزارع في أرضه في الوقت الذى يحل فيه الموعد المناسب لإجراء العملية الزراعية حتى ولو كان في عطلة رسمية بينما يوجد تحديد واضح لأوقات العمل في المهن الأخرى غير الزراعية إذ يعمل العامل في أوقات معينة أثناء "النهار كما يأخذ أجازات في أيام العطلة الأسبوعية.

**أما من ناحية البطالة - فالبطالة الشائعة في العمل الزراعى نوعين رئيسيين هما :**

**البطالة الموسمية :** وهى الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعى بصورة متساوية على مدار السنة - فمثلا يشتد الطلب على العمل الزراعى في جمهورية مصر العربية في الموسم الصيفى لشدة الحاجة إليه لإتمام حصاد المحاصيل الشتوية التى لم يتم حصادها بعد ولإعداد الأرض لزراعة المحاصيل الصيفية والنيلية ولخدمة القطن والأرز والقصب بينما يقل الطلب عليه بدرجة كبيرة في الخريف بعد زراعة المحاصيل الشتوية وبذلك ترتفع نسبة البطالة الموسمية بين العمال الزراعيين .



**والبطالة المقنعة :** والمقصود بها أن العمل الزراعى يقوم به عدد من العمال الزراعيين أكثر مما يتطلبه ذلك العمل ، فمثلا إذا نقلنا عدد معين من السكان الزراعيين فى جمهورية مصر العربية من محيط الريف فإن مستوى الإنتاج الزراعى ينتظر ألا يتأثر بذلك نتيجة لوجود هذه البطالة المقنعة والتي يترتب عليها قلة الكفاية الإنتاجية للعمال الزراعى .

أما بالنسبة للمجتمع الحضرى فالبطالة الشائعة من النوع العادى وهى إما أن يعمل العامل أو لا يعمل وأن كان هناك أحيانا بطالة موسمية كما فى عمالة مصانع المياه الغازية التى يكثر فيها الإنتاج فى الصيف فتستخدم عدد كبير من العمال بينما تقل عدد العمال التى تستخدمهم فى الشتاء نتيجة لنقص إنتاجها خلال أشهره .

**6 - مستوى المعيشة :** يعد مستوى المعيشة فى المدينة أعلى منه فى الريف على وجه العموم حيث إن مستوى الأجور فى العمل غير الزراعى أعلى من مستواه فى العمل الزراعى كما وأن مكسب رأس المال المستغل فى نواحي النشاط غير الزراعى بالمدن أعلى منه فى الزراعة بالمناطق الريفية وبالإضافة إلى ذلك فإن المدينة تتوفر فيها ألوان الرفاهية والخدمات العامة بصورة أحسن من الريف ، فهناك وسائل المواصلات السهلة النظيفة والطرق النظيفة والمستشفيات وعيادات الأطباء الأخصائيين والنوادر والكهرباء والمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها .

**7 - البيئة الاجتماعية :** يتميز المجتمع الريفى بالعلاقة الشخصية القوية بين الأفراد لأن عددهم محدود وتسود بينهم علاقة الوجه للوجه وتربطهم صلات القرى أو النسب والصدقة ، بينما العلاقات الاجتماعية ضعيفة فى المدينة حيث تسود العلاقات غير الشخصية والرسمية بين الأفراد وتغلب الفردية على الحياة العائلية ، وبذلك يعتبر التماسك الاجتماعى فى المجتمع الحضرى تماسك عضوى بينما يكون التماسك الاجتماعى ميكانيكى فى المجتمعات الريفية .

**8 - العادات والتقاليد :** تعتبر العادات الشعبية والعرف هى القوانين السلوكية السائدة فى الريف والتي يعمل بمقتضاها أهله . فالريفيون يعيشون فى حياتهم الخاصة متأثرين بصفة خاصة بالقواعد السلوكية غير الرسمية فيتعلقون بعاداتهم وتقاليدهم

ويحافظون عليها بشده ولكل من يخالف التقاليد الشعبية عقوبة تختلف حسب اختلاف قوة التقاليد أو العادة المتبعة ومدى المخالفة التي حدثت بين الفرد بينما الأمر عكس ذلك في المدينة حيث تحمل عناصر الحضارة الحديثة القوانين الرسمية محل العرف والتقاليد الشعبية وعادة لا يصحب مخالفة العادات الشعبية شعور حاد وقوى من باقى أعضاء المجتمع بالنسبة للشخص المخالف وبالتالي لا تفرض عليه عقوبات أو يمارس قبله ضغط اجتماعى يذكر.

**9 - الدين :** أن المجتمع الريفى أكثر تدينا من المجتمع الحضرى حيث إن طبيعة عمل سكان الريف فى الزراعة تجعلهم أكثر قرباً من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى لأن نمسو النبات وما يصحبه من تأثر بالظواهر الطبيعية التى لا يستطيع الإنسان التحكم فيها تذكر المزارع - دائماً بقدره الله سبحانه وتعالى - فكمية الإنتاج الزراعى تتأثر بعوامل طبيعية كالمطر والصقيع والرياح والآفات وهذه خارجة عن إرادة المزارع الذى يشعر بحاجته بسبب ذلك إلى مساعدة الله فى عمله ، بينما المنتج فى نواحي النشاط الصناعى يتحكم فى كمية الإنتاج إلى درجة كبيرة عن طريق التحكم فى كمية عوامل الإنتاج المستعملة وبالإضافة إلى ذلك فإن مظاهر الحضارة المادية تشغل معظم سكانها عن الدين فى أغلب الأحوال .

**10 - الفوارق الاجتماعية :** تعتبر الفوارق بين الطبقات الاجتماعية فى الريف كبيرة خصوصاً بين الطبقة العليا الغنية والدنيا الفقيرة ، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم انتظام توزيع موارد الإنتاج (الأرض) بين السكان الريفيين وبالتالي عدم انتظام توزيع الدخل الفردى من جهة ، كما يرجع إلى الاهتمام بالمكانات المنسبة للأفراد من جهة أخرى .

وعلى ذلك تكون الطبقات الاجتماعية فى المناطق الريفية غير متداخلة وتوجد فوارق اجتماعية كبيرة بعكس الحال فى المناطق الحضرية حيث يصعب تمييز الطبقات الاجتماعية بوضوح وتقل الفوارق بينها نظراً لكثرة عدد السكان والاهتمام بالمكانات الاجتماعية المكتسبة وبالإضافة إلى ذلك توجد مرونة اجتماعية أكبر فى الطبقات الاجتماعية فى المدن إذا ما قورنت بالمناطق الريفية لتوفر الفرص بين السكان الحضريين فى زيادة مكانتهم الاجتماعية المكتسبة وعلى العموم يقل من حدة الفوارق الاجتماعية فى الريف شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم والانتساب إليه بدرجة قوية كما يساهم

في ذلك استمرار المساعدات المتبادلة التي تتطلبها طبيعة العمل الزراعي بين الأقارب والجيران.

**11 - التعاون المتبادل :** يعتمد التنظيم الزراعي في معظم أنحاء العالم على الأسرة الريفية لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي وتتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها قوية بين الأفراد لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة وهم يعاونون بعضهم بعضا في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التي تتطلبها زيادة في الأيدي العاملة . أما العلاقات الاجتماعية في المدينة فهي على العكس أضعف منها في الريف لأن المنفعة الشخصية وتحقيق الأهداف هو أساس قيام العلاقة بين الأفراد في أغلب الأحوال وبذلك كانت المساعدات المتبادلة أقل بين الأفراد ولا تتعدى حدود الأقارب والجيران والأصدقاء .

**12 - التغير الاجتماعي :** يعتبر التغير الاجتماعي في المناطق الريفية بطيئا نسبيا إذا ما قورن بالتغير الاجتماعي في الحضر لأن أهل الريف يحافظون بطبيعتهم ولا يقبلون الجديد من أساليب الحياة بسهولة حيث لا يتمسك الأفراد الحضرزيون بعناصر الثقافة القديمة السائدة بينهم بل يقدمون بسهولة أكبر على إتباع العناصر الجديدة . بينما في المدينة يكون التغير الاجتماعي سريع نسبيا وذلك دليل على اندماج وتكيف العناصر الثقافية التي تنتشر من الثقافات الأجنبية بسهولة أكبر في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية .

وفي ضوء ما سبق من خصائص يمكننا تحديد أهم الفروق بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية فيما يلي<sup>(6)</sup> :

المجتمع الريفي	المجتمع الحضرى
1 - الحرفة (المهنة) : الحرفة الرئيسية لأهل الريف كانت تمثل في القنص أو صيد الأسماك كما هو واضح في المجتمعات البدائية والحرفة السائدة تطورت بعد ذلك إلى الزراعة بما في ذلك إنتاج المحصولات وتربية الحيوان	الحرفة الرئيسية لأهل المدينة هي الصناعة أو التجارة أو الحرف المختلفة.
2 - عدد السكان وكثافتهم : يتميز السكان	كبير العدد ويمكن عده بالملايين وعدد



المجتمع الريفي	المجتمع الحضري
بصغر الحجم ويمكن حصرهم بالآلات بالإضافة إلى ذلك فإن عدد السكان الذين يعيشون في الكيلومتر المربع قليل	السكان الذين يعيشون في الكيلومتر المربع كبير نسبياً.
3 - حجم المجتمع : صغيراً نسبياً إذا ما قورن بالمجتمع المحلي الحضري	كبير نسبياً إذا ما قورن بالمجتمع المحلي الريفي
4 - الدخل : مع ملاحظة أن متوسط الدخل على المستوى الأقليمي والمحلي قد لا يكون مؤشراً حاسماً	متوسط دخل الفرد منخفض عادة وذلك متوسط الدخل الفردي مرتفع عادة لاعتماد الأهالي على مهنة الزراعة
5 - التجانس : تتميز هذه المجتمعات بالتجانس من حيث الثقافة واللغة المحلية وطرق المعيشة والتعليم والمهنة ويعرف مثل هذا التجانس بما يسمى علمياً باتجاه (التميط) في علم الاجتماع الريفي	هناك تباين كبير في الثقافة وسبل المعيشة والمستويات التعليمية والمهن ويزداد هذا التباين بشدة كلما تطور المجتمع .
6 - العلاقات الاجتماعية والقربة : بسبب صغر حجم القرية عادة وارتباط ذلك بانخفاض كثافتها السكانية وتجانس السكان أدى ذلك إلى أن تصبح العلاقات شخصية مباشرة وثيقة وهذا النوع يطلق عليه "العلاقات الأولية" . ودرجة القرابة تختلف عنها في المجتمع الحضري ولذا تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك.	بسبب كبر حجم المدينة وازدحامها وعدم تجانس سكانها أدى ذلك إلى أن تصبح غير شخصية وسطحية في أغلب الأحوال وهذا النوع من العلاقات يطلق عليه "العلاقات الثانوية"
7 - التخصص: الشخص الريفي يكاد يكون مكتفياً ذاتياً فهو يمارس في عقله جميع أنواع العمل من زراعة ورعي وحصد وتسويق ويصنع في بيته خبزه وجلبابه وزبدته وجبنه أى ان الشخص الريفي غير متخصص في مهنة معينة بذاتها.	يتخصص الحضري في مهنة معينة بذاتها وقد تصل دقة التخصص إلى تخصصات داخل المهنة نفسها .



المجتمع الريفي	المجتمع الحضري
8- مواعيد العمل والراحة : يعمل الريفي في مواسم معينة ويستريح في مواسم أخرى ولذا فإن وقت فراغه طويل وغير منتظم	يعمل الشخص الحضري باستمرار وعلى مدار العام وطوال حياته ما عدا أوقات الإجازات.
9 - الضبط الاجتماعي : كنتيجة لسيادة العلاقات الأولية بين أفراد المجتمع الريفي لذا يركز الضبط الاجتماعي في الريف على التقاليد والعادات والعرف والقوانين السلوكية	نتيجة لسيادة العلاقات الثانوية بين أفراد المجتمع الحضري يصبح المجتمع مضطراً إلى الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماعي الثانوية متمثلة في القانون والشرطة لحماية المجتمع.
10-المميزات المادية : أ - المباني صغيرة وغير جذاب . ب - قلة وسائل المواصلات وبدائتها . ج - تجانس بين الناس والمنازل . د - أقل نظافة من المدن . هـ - الزى متشابهة إلى درجة كبيرة .	أ - مباني المدينة كبيرة وكثيرة ومتنوعة . ب - وسائل المواصلات في المدينة متوفرة ج - في المدينة عدم تجانس واضح فترى العمارات الحديثة إلى جانب المباني القديمة وترى القصور إلى جانب مساكن الفقراء . د - النظافة نسبية في كل شيء . هـ - تختلف ملابس سكان المدن عن بعضهم البعض .
11 - التعاون : يمتاز أهل الريف بتعاونهم في مواجهة المشكلات والحوادث المختلفة	درجة التعاون في الحضر منخفضة .
12 - الاتصال بالثقافات الخارجية : يتسم المجتمع الريفي بعزلة ثقافية كبيرة وكان يعزى ذلك إلى ضعف وسائل الاتصال الحديثة	المدينة هي مركز النشاط الثقافي وملتقى ثقافات العالم ولذا يتميز المجتمع الحضري باتصاله بمنابع الثقافة سواء المحلية أو العالمية نظراً لسهولة الاتصال .

المجتمع الريفي	المجتمع الحضري
13 - القدرة : الشخص الريفي أكثر قدرة وذلك لصلته المستمرة بالطبيعة	يتميز الشخص الحضري بالاعتماد على الحقيقة والعلم لذا فإنه يتسم بالواقعية في التفكير
14 - الخبرة : خبرة الريفي أكثر من الحضري فهو يعيش بين أحضانها	خبرة الحضري بالطبيعة محدودة إلا أنه أكثر خبرة من الريفي بحضارة المدينة .
15 - المحافظة على القديم : الشخص الريفي أكثر محافظة على القديم ولا يميل إلى التجديد	الشخص الحضري يشجع الفكر والرأى وبالتالي فالثقافات أكثر ديناميكية

غير أن هناك أسساً عامة تطبقها معظم المجتمعات للفرقة بين الأنماط المعيشية المختلفة وترتبط هذه الأسس بالبيان الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والنطاق الإداري للمجتمع، فقد درج العلماء على اعتبار أنه إذا كان النشاط الاقتصادي للمجتمع غير معتمد على الزراعة بأنه يمكن تصنيفه ضمن المناطق الحضرية سواء كان معتمداً على نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي أو غير ذلك، أما البيان الاجتماعي فهو شديد التعقيد في النمط الحضري حيث تسود العلاقات الثانوية وتسيطر فكرة التنظيمات على أوجه الحياة وتتحدد بجلاء الطبقة بين شرائح المجتمع وتبرز عناصر معينة بنسق القيم يكون لها العلية والهيمنة (قيمة الوقت مثلاً) ، ولا يغني ذلك أن البيان الاجتماعي في النمط الريفي يتسم بالبساطة أو الأولية وإنما ترتبط سماته بنوعية الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً<sup>(7)</sup>.

كما أن هناك بعض الآراء التي حددت خصائص المجتمعات الريفية في ضوء خمسة مقاييس يمكن الاعتماد عليها وهي<sup>(8)</sup>:

أ - الأرض : لا تتمثل خصوبة الأرض الزراعية في مصر بأسرها فشمال الدقهلية مثلاً أقل خصوبة من جنوبه ، كذلك تقل هذه الخصوبة في المناطق المجاورة للصحراء أو القليلة المياه أو في الأراضي المستصلحة حديثاً ، وما من شك أن خصوبة الأرض لها أثر واضح في مبلغ اعتماد السكان عليها كأساس في حياتهم الاقتصادية . ولهذا تصلح خصوبة الأرض الزراعية كمقياس لتحديد عدد من نماذج القرى ، ولكن يلاحظ أن

هذه النماذج في هذه الحالة تكون قليلة نسبيا لأن الغالبية العظمى من القرى تقع وسط أرض خصيبة.

**ب - توزيع الملكية :** الإحصاءات المتعددة لتطور الملكية في مصر تكشف عن الاختلافات الكبيرة والفوارق في توزيع ملكية الأرض قبل عام 1952. وقد ترتب على ذلك أن كانت هناك قرى بأكملها يملك أرضها الزراعية مالك واحد، وبعضها يملك مالك واحد أيضا نصف مساحتها ، والبعض الآخر تكون الفسوارق بين العائلات واضحة . إلا أن هناك عدداً من القرى يكون السكان فيها في أغلب الأحيان من صغار الملاك . وما من شك أن طبيعة توزيع الملكية تؤدي إلى اختلافات متعددة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين القرى . ولهذا كانت نماذج القرى على أساس طريقة توزيع الملكية تؤدي إلى إقامة نماذج محددة مختلفة بطريقة واضحة تصلح أساساً لدراسة آثار علاقة الإنسان بالأرض كما في دراسة شانج في الصين.

**ج - السكان :** هناك قرى يسكنها مسلمون فقط ، أو قرى أخرى يسكنها مسلمون وأقباط ، وقرى أيضا كانت "عزبا" وكبرت بعد ذلك نتيجة للهجرة، وأصبح تكوينها السكان مخالفا للقرى القديمة من حيث وجود العائلات والبدنات كأساس في البناء الاجتماعي ، كل هذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى وجود نماذج مختلفة من القرى .

**د - العائلة :** كما أن هناك قرى صغيرة تتكون من بدنة واحدة بفروعها المختلفة من العائلات ، وهناك قرى كبيرة تتكون من عدة بدنات متميزة لكل منها أصل معروف مختلف عن الأصول الأخرى للبدنات الأخرى ، وثمة قرى أخرى تتكون من بدنة واحدة كبيرة وعدد من العائلات المهاجرة أو مجهولة الأصل ... وهكذا . وهذه الاختلافات في التكوين العائلي تصلح أساساً في إقامة نماذج للقرى التي تصلح للدراسة المقارنة .

**هـ - البعد النسبي عن المدن :** ويلاحظ أن عددا من القرى يكون قريبا من المدن أو مراكز الصناعة ، أو يقع على طرق المواصلات الحديدية أو الزراعية المنظمة وبعضها الآخر يكون في شبه عزلة أو بعيدا عن المدن ... وهكذا . وما من شك أن البعد أو القرب عن المدينة يصلح في تحديد عدد من نماذج القرى المختلفة . ومع أن كلا من المقاييس السابقة تصلح لتحديد النماذج بحسب الغرض من الدراسة ، إلا أننا جعلناها



جميعا أساسا في تحديد النموذج الذى نزع من دراسته بفرض "تحديد" العدد الأكبر من النماذج التى يمكن أن تترتب على تحديد وسائل جمع المعلومات .

### ثالثا: مشكلات المجتمع الريفى :

تعدد مشكلات المجتمعات الريفية فى وطننا العربى ، ولقد عانت هذه المجتمعات من تلك المشكلات حقبة طويلة من الزمن الأمر الذى تطلب حتمية مواجهتها للتغلب عليها أو الحد منها وصولا إلى النهوض بتلك المجتمعات.

### وفيما يلى نوجز المشكلات الريفية<sup>(9)</sup>:

1 - **المشكلات الصحية** : لقد عانت المجتمعات الريفية فترة تاريخية غاية فى التخلف الصحى- والحالة الصحية فى أى مجتمع هى حصيلة عوامل مختلفة ثقافية وبيئية اقتصادية وإجتماعية ...إلخ . وهذه العوامل هى التى تؤثر فى الوضع الصحى وتقرر المستوى الصحى للمجتمع . ويمكن ببساطة أن نلاحظ أن البيئة السكنية الريفية غير صحية ذلك لأن مساكن القرويين أنشئت على أساس تلبية احتياجاته العديدة للإقامة وتربية الماشية والدواجن ، وخزن البذور والمحصولات والأسمدة .....بالإضافة إلى عدم توفر المياه الصالحة للشرب فى القرى وانتشار بعض العادات الصحية الضارة ، كما أن ضيق الشوارع والطرق وتلاصق المساكن ببعضها أدى إلى سوء التهوية فى القرية خصوصا فى المنازل ، كما تنتشر الأمراض المختلفة فى تلك المناطق خصوصا الأمراض المستوطنة ، وأمراض سوء التغذية وسوء البيئة الصحية وعدم النظافة .

هذا إلى جانب عدم توفر الخدمات الصحية كالمستشفيات والعيادات والأطباء والمرضى والصيديات ودور رعاية الأم والطفل أو قتلهم . على الرغم من استئثار المناطق الحضرية بهذه الخدمات وتركيز الخدمات الصحية بها.

2 - **ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات** : وهذه المشكلة مرتبطة بالمشكلة الأولى إذ ترتفع نسبة المواليد والوفيات وذلك لعدم وجود الرعاية الصحية الكافية وعدم الثقيف والوعى الصحى والتمسك ببعض العادات والأفكار والآراء الاجتماعية والوصفات البلدية وسيطرة هذه الأفكار عليهم . بالإضافة إلى سوء التغذية فى تلك المجتمعات .



**3 - التواكل والسلبية :** من المشاكل العامة في الريف العربي وجود اتجاه سلبي تجاه المشاركة والمساهمة في الشئون العامة للمجتمع وهذا بلا شك يؤثر في عدم الشعور بالمسئولية بين أفراد تلك المجتمعات والإحجام عن المشاركة في مشاريع التنمية .

**4 - البطالة :** وهي من المشاكل التي يعاني منها المجتمع الريفي بنوعيتها الموسمية والمقنعة وقد سبق الإفاضة في الحديث عنها عند تناولنا لخصائص المجتمع الريفي في الصفحات السابقة . . .

**5 - تركيز أجهزة الخدمات في المدينة أكثر منها في القرية :** وهذا مما لا شك فيه يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات بأنواعها المختلفة في الريف وما يترتب على ذلك من نتائج ومشكلات تعوق الإسهام في تنمية تلك المجتمعات .

وبعد أن عرضنا لبعض المشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية . فإن الأمر يتطلب أن نذكر أن بعض هذه المشكلات تتفاوت وتباين من مجتمع إلى آخر سواء في الدرجة أو في النوع حسب طبيعة وظروف وإمكانات كل مجتمع إلا أنها جميعا ملامح لما تعانيه المجتمعات الريفية من مشكلات تتطلب مواجهتها والسبيل إلى ذلك هو تنمية تلك المجتمعات في ضوء الدراسة الواقعية للاحتياجات ووضع الأولويات لما تتطلبه التنمية من خطط وبرامج ومشروعات تتوافق وتناسب مع تلك الاحتياجات .

#### **رابعاً: التنمية الريفية (النشأة واللامح الرئيسية) :**

مع تعدد المشروعات وتباين مداخلها وأساليبها اكتسبت جهود التنمية الريفية خبرات واسعة يمكن الاستفادة بها في وضع الخطط والبرامج المستقبلية من أجل مواجهة مشكلات الريف وإشباع حاجات سكانه والعمل على تنمية المجتمع الريفي ومن أهم هذه الخبرات الأتي (10):

##### **1- أهمية المشاركة الشعبية والجهود الأهلية الذاتية في التنمية الريفية :**

فلهذه المشاركة تأثير فعال على عمق عمليات التنمية وثباتها واستمراريتها من جانب ، كما وأنها تربط بين تلك الجهود وبين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتحقيق مبادئ الديمقراطية وحق تقرير المصير . وقد امتدت هذه الخبرة إلى تطوير النظام الإداري والحكومي في مصر من النفوذ الاقطاعي إلى النفوذ الجماهيري ، ومن السلطة المركزية إلى الحكم المحلي والسلطات المحلية .

## **2- أهمية التعاون والترابط بين الكوادر الفنية والقيادات الشعبية :**

ويتطلب ذلك إعداد وتدريب لتلك الفئات المتخصصة الفنية من أطباء وزراعيين واجتماعيين وبيطريين وغيرهم لتفهم بعمق الحياة الريفية وأوضاعها وتعايش معها ، وترتبط مصالحها بها وتستقر فيها ، وبدون ذلك التفهم والتقبل ، وارتباط المصالح والتعايش والاستقرار تظل هذه الكوادر الفنية مجرد أجسام غريبة على كيان المجتمع الريفي تثير حساسيته ، حتى يتخلص منها المجتمع ويلفظها خارجه.

## **3- فاعلية المدخل المتكامل للتنمية الريفية عن المداخل القطاعية المنفردة:**

ويستند ذلك إلى حقيقة الترابط الوثيق والتأثير المتبادل بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية والعمرانية والاقتصادية والأسرية والإدارية والترويحية والسكانية وغيرها. فالتغير المتوازن أو التنمية المتوازنة هي وحدها القادرة على الاستقرار والاستمرار وهي الأقل تكلفة مالياً واجتماعياً ونفسياً .

## **4 - الحاجة إلى ربط تنمية القرية بإطار التنمية لما يحيطها من ريف وحضر:**

أن فاعلية جهود التنمية وجدواها لا تتحقق بمجرد التركيز على مستوى القرى بإمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية - فإن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لا يتحقق إلا بالتنسيق في استخداماتها مع موارد البيئة المحيطة ريفاً وحضراً.

كذلك فإن فكرة "الواحة" في التنمية أصبحت فكرة مرفوضة علمياً فلا يمكن الارتقاء بمستوى الحياة في مجتمع محدود يحيطه مجتمعات متخلفة ، ولا يمكن تحسين المستوى الصحي مثلاً في قرية تحيط بها الأمراض والأوبئة وهكذا... أن التأثير الأيكولوجي يتطلب توسيع دائرة ومجال التنمية لتشمل تنمية المجتمعات المحلية في إطار التنسيق مع التنمية الإقليمية .

## **5 - خطأ التوسع في الخدمات إلى أبعد من الأساس الاقتصادي المتاح:**

اتسعت رقعة الخدمات الريفية وتنوعت - وقد يكون جزئياً نتيجة ليقظة الضمير أو صحوة الإدراك - لظروف المجتمع الريفي بالغ التخلف ، وعلى الرغم من المنطلق الإنساني ومنطق العدالة في توسيع رقعة الخدمات الريفية فإن هذه النية الطيبة قد تجاوزت في الكثير من الأحيان ما أمكن توفيره لهذه الخدمات من مقومات مادية أساسية لصيانتها وتشغيلها

الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ما أصاب الكثيرين من صدمة فشل الجهود وعدم تحقيق الآمال المرجوة ، مما أدى إلى تبادل الاتهامات الظالمة وإسنادها إلى الأسباب غير الحقيقية .

## **6 - ما حققته برامج التنمية الريفية لازال بعيدا عن حجم المشكلات الريفية والأهداف المرجوة :**

لا شك أن ما تم فى حقل التنمية الريفية اجتماعيا واقتصاديا وما قامت به الدولة من جهد وخاصة منذ قيام ثورة يوليو لتوفير الخدمات الأساسية فى الريف المصرى هو جهد ضخم بل وبالعظمى . وكل دارس يقارن بين ظروف الريف المصرى فى الأربعينات وفى الوقت الحالى ، ومدى ما توفر للقري من مدارس ومستشفيات ووحدات صحية وزراعية ، ومياه الشرب وطرق ووحدات اجتماعية ومجمعه ومراكز اجتماعية إلى غير ذلك من برامج.. لابد وأن يعترف بأن ما تم من جهود لا يمكن أن توصف بأقل من أنها جهود جبارة وغير عادية ، علما أن من الواضح فى الوقت نفسه بأن هناك شعورا عاما من أبناء المجتمع على مختلف مستويات المسؤولية بأن المجتمع الريفى لازال متخلفا بل وبالعظمى . وقد يكون من بين أسباب انتشار هذا الشعور الشائع :

أ - التزايد المستمر السريع فى حجم السكان مما يقلل من عائد الفوائد المحققة وتأثيرها على رفع مستوى المعيشة .

ب - استمرار الفجوة بل واتساعها بين مستويات الحياة فى المدن وفى الريف مما يدعم الشعور بتخلف الحياة فى المجتمعات الريفية .

ج - الارتفاع المستمر لمستوى الطموح والأمانى لأبناء المجتمع المصرى وخاصة بالمقارنة بين مجتمعاتهم وبين مستويات المعيشة المتطورة فى المجتمعات البشرية فى العالم على وجه العموم ، وفى المجتمعات العربية المحيطة بنوع خاص .

## **7 - محدودية الفكر التخطيطى للتنمية الريفية بالنمطية المتعارف عليها ، والطول التقليدي والسائدة :**

على الرغم من تعدد مشروعات جهود التنمية الريفية واختلاف ، أحجامها فقد ظلت تكاد تدور فى إطار متكرر من الأفكار والحلول التقليدية ، ويلاحظ أن ما حدث من ثورة تكنولوجية فى الحقتين الأخيرتين لم ينعكس أثره بعد على التفكير التخطيطى للتنمية الريفية، على الرغم مما تحمله هذه الثورة التكنولوجية من احتمالات ضخمة للتغلب على



كثير من الصعوبات والمشكلات التي كادت أن تعتبر مزمنة نتيجة لعجز الحلول التقليدية عن مواجهتها .

وفي ضوء ما سبق نجد أنه أصبح من المهم الوصول إلى صيغة جديدة للتنمية الريفية تتجاوز الأساليب التقليدية وهذه التنمية الريفية المعاصرة يجب أن تركز على بعض المبادئ والمسلمات الأساسية يمكن أن نلخصها في الآتي:

- أ - مشاركة الأهالي مبدأ أساسى لإحداث التغيير الإنسانى والفعال .
- ب - دور الحكومة أساسى لتقليل فجوة التخلف .
- ج - التكامل بين الخدمات أساسى لإحداث التوازن وتحاشي التفكك الاجتماعى.
- د - التحرك فى المجال الاقتصادى أساسى لمساندة التحرك فى مجال الخدمات.
- هـ - القيادات المحلية أساسية للتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية .
- و - الفكر التخطيطى أساسى للتحرك الفعال والواقعى والمستمر .
- ز - توجيه الأموال للبرامج أجدى من توجيهها إلى المباني .
- ر - البيئة الصحية مهمة - وتفكير مبدئى بشأن مشكلات البيئة الأساسية .

### **خامسا : التعريف بالتنمية الريفية :**

تعرف التنمية الريفية بأنها تلك العملية التى يقصد منها تخفيف حدة الفقر فى الريف عن طريق زيادة محسوسة وجوهرية فى إنتاجية الطبقة العاملة المنتجة ، وزيادة معدلات دخولها ، واستصدار التشريعات ووضع البرامج وتنفيذها من قبل الهيئات الحكومية والأهلية<sup>(11)</sup> .

وعرفت التنمية الريفية بأنها الجهد المنظم الهادف إلى رفع مستوى غالبية سكان الريف، وهم الفقراء وتمكينهم من المشاركة فى هذا الجهد بما يسمح لهم فى المستقبل من تحقيق رفع مستمر فى مستويات معيشتهم<sup>(12)</sup>. كما عرفت التنمية الريفية بأنها استراتيجية صممت لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لجماعات معينة من الناس هم فقراء الريف<sup>(13)</sup>.

كذلك تتمثل أهداف التنمية الريفية فى زيادة الإنتاج ، وزيادة التوظيف وأيضا رفع الدخل للجماعات المستهدفة ، وتوفير الحد الأدنى المسموح به من الطعام والمأوى والتعليم والصحة . والبرنامج القومى للتنمية الريفية يجب أن يتضمن العديد من الأنشطة ،



تشمل مشروعات لرفع الإنتاج الزراعى ، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين المستوى الصحى والتعليمى والسكنى<sup>(14)</sup>.

كذلك عرفت التنمية الريفية بأنها "العملية التى يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد وجهود الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملأ فى حياة الدولة ، وكذلك مساعدة هذه المجتمعات لتسهم إسهاماً فعالاً فى التقدم القومى"<sup>(15)</sup>. ويقصد أيضاً بالتنمية الريفية بأنها "مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التى تنفذ لإحداث تغيير اجتماعى مرغوب فيه ، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفى وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن ، بالاعتماد على الجهودات المحلية والحكومية المتناسقة"<sup>(16)</sup>.

وعرفها J.K.Nyerer "بأنها استراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشة أفضل فى المناطق الريفية"<sup>(17)</sup>.

### **سادسا : أجهزة التنمية الريفية :**

فيما يلى عرض لبعض أجهزة التنمية فى المجتمع الريفى والتى تواكبت مع الأهداف والسياسات السائدة فى تلك الفترة التى ظهرت فيها .

#### **1- المراكز الاجتماعية الريفية<sup>(18)</sup> :**

سعت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى العناية بالمجتمع الريفى حيث قامت إدارة الفلاح وهى إحدى إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية فى ذلك الوقت وكانت تهتم برعاية شؤون السكان بدراسة النتائج التى تربت على تجربة المراكز الاجتماعية .. والتى اهتمت بها جمعية الدراسات الاجتماعية ووجدت أن هذه المراكز ذات تأثير بعيد المدى على التنمية بالمجتمع الريفى .

حيث تم فى عام 1941 إنشاء خمسة مراكز ووصلت إلى 17 مركز عام 1952 شملت معظم محافظات مصر وشملت خدماتها 10.000 عشرة آلاف نسمة من سكان الريف.

### **أهداف المراكز الاجتماعية :**

- أ - حث الأهالى على التعبير عن آرائهم فى شؤون مجتمعهم .
- ب - مساهمة الأهالى فى خدمة أنفسهم بأنفسهم والاستفادة من خبرات وتجارب الفنين

- ج - تقديم الخدمات بأسلوب بسيط بعيد عن الروتين .  
د - تقديم الخدمات إلى جميع فئات المجتمع ويراعى أن تكون هذه الخدمات متكاملة (اجتماعية / ثقافية / تعليمية / زراعية....)

### **فلسفة المراكز الاجتماعية :**

- أن يشارك سكان المجتمع في كل مراحل العمل .  
- أن تكون الخدمات شاملة ومتكاملة .  
- الإعداد الفنى للمشرفين على هذه المراكز الاجتماعية .

### **المعوقات التى واجهت المراكز :**

- 1 - المشاكل المرتبطة بتقاليد المجتمع وعاداته وظهور تباين في التفكير .
- 2 - صعوبة إثارة اهتمام الناس بالمساهمة في الجهود التى يقوم بها المركز الاجتماعى.
- 3 - صعوبة التنسيق بين مشروعات التنمية التى لا تسير في اتجاه واحد ولا تؤمن بفلسفة إصلاحية واحدة .
- 4 - جهود اللوائح الإدارية والمالية والمواد القانونية مما يؤثر على فاعلية العمل ويحبط من نشاط العاملين بهذه المراكز .

### **2- جمعيات الإصلاح الريفى<sup>(19)</sup>:**

أدت الصعوبات السابقة بالإضافة إلى اندفاع الوزارات المختلفة للعمل في الريف لتقديم الخدمات ومنافسة وزارة الشؤون الاجتماعية دون تخطيط أو تنسيق إلى توجيه مصلحة الفلاح إلى إنشاء منظمة اجتماعية أبسط هي "جمعية الإصلاح الريفى" والذي بلغ عددها 146 جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام 1943 وحتى عام 1954.

وتقوم فكرة جمعيات الإصلاح الريفى على نفس الأسس والمبادئ التى تقوم عليها جمعيات المراكز الاجتماعية فهى جمعيات أهلية معانة من الدولة تعمل على معاونة الأهالى لتنظيم جهودهم لخدمة مجتمعهم في مختلف النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها.. ويمكننا أن نلخص أهم الاختلافات بين جمعية الإصلاح الريفى وجمعية المراكز الاجتماعية فيما يلى :

1 - بينما يقوم المركز الاجتماعي بخدمة قرية أو أكثر تعدادها في حدود حوالي عشرة آلاف نسمة ، فإن جمعية الإصلاح الريفي تخدم قرية واحدة دون تحديد لتعدادها. لهذا فإن رغبة الأهالي في أية قرية لإنشاء جمعية الإصلاح الريفي هو الشرط الوحيد لاعتماد إنشائها بعد استيفاء الشهر والتسجيل .

2 - لا تلتزم الدولة بتعيين موظفين دائمين لمعاونة جمعية الإصلاح الريفي بل تكفي عادة بمرور موظفي مصلحة الفلاح على هذه الجمعيات لزيارتها وتقديم المعونات الفنية لتمكينها من أداء رسالتها.

3 - لا يشترط أى تبرع بأرض أو بمبالغ خاصة بالمباني عند إنشاء جمعية الإصلاح الريفي ، وتستطيع الجمعية أن تمارس نشاطها وأعمالها في بيت أو أكثر من بيوت القرية يخصص لهذا النشاط .

4 - تعطي الدولة لجمعيات الإصلاح الريفي مبالغ من المال تتناسب مع نشاط كل جمعية بحيث تزداد الإعانة المالية بازدياد نشاط الجمعية .

وعليه فإن جمعية الإصلاح الريفي "قامت لتؤدي بعض الخدمات التي يؤديها المركز الاجتماعي ولا تقل عنه أثراً في إيقاظ وعي وتدريب أهلها على العمل الجماعي وعملت على أن يكون لها مجلس إدارة ولجان فرعية أسوة بما هو متبع بالمركز الاجتماعي وتعمل في مبنى ، يتبرع به الأهالي ، ويشرف عليها ويوجهها موظفوا أقرب مركز اجتماعي . لذا فقد زاد دعم الدولة لها وربط بينها وبين المراكز الاجتماعية في توزيع منسق بين مختلف الأقاليم

### 3- الوحدات المجمعية :

#### الأساس التخطيطي للمشروع<sup>(20)</sup>:

لقد خطط هذا المشروع على أساس تقسيم الريف إلى مناطق بالاستعانة بالخرائط المساحية وكشوف التقسيم الإداري والمالي وتعداد السكان العام سنة 1947 فبلغت عدد مناطق التقسيم للوحدات المجمعية 863 منها 262 منطقة مخدومة بخدمة جزئية أي أنها بها مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية مبنية في القرى المختارة مقاراً للوحدات المجمعية ، وكانت أولوية تنفيذ الوحدات المجمعية في المناطق الخالية من الخدمات ، أما تلك التي بها مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية فتأتى في المرحلة الأخيرة للخطة وذلك باستكمالها إلى

وحدات مجمعه وقد تم إعداد كشوف التوزيع النسبي للخدمات على المديريات المختلفة بحساب استيفاء الخدمات الجزئية القائمة .

وتقوم الوحدة المجمعه حسب هذا التخطيط بخدمة عدد من سكان الريف يقدر بنحو 15000 نسمة يقطنون قرية أو عدد من القرى يصل في المتوسط خمسة كما تعمل كل وحدة على خدمة رقعة من الأرض الزراعية تبلغ في المتوسط نحو خمسة آلاف فدان تعمل في نطاقها على توفير كل ما يمكن من الخدمات الاقتصادية التي تساعد على رفع الانتاج الزراعى والحيوانى وتحقيق دخل صاف للفلاح يجزيه عن العرق الذى يتصبب من جبينه وهو يقوم بدور المنتج الرئيسى فى البلاد.

### **اهداف الوحدة : يمكن تلخيص اهداف الوحدة فى الآتى :**

1 - توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ورفع المستوى الاقتصادى عن طريق الإنتاج الزراعى والصناعى.

2 - وفلسفة إنشاء هذه الوحدات مبنية على أن النهوض عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وأن الأساس الذى تقوم عليه هو تنشيط الحياة فى الريف وبعث الحيوية الكامنة فى أرضه وفى أبنائه حتى تؤتى أقصى ثمراتها .

3 - ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا على أساس رسم خطة كاملة نتيجة إلى أهداف معينة محسوسة وتكون هذه الخطة شاملة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومراحل تنفيذها والوسائل اللازمة.

4 - ومعنى ذلك أن يرسم برنامج للنهوض الصحى والثقافى والاجتماعى يقوم على أساس من دراسة الواقع وتحديد المراحل اللازمة للنهوض وكيفية الوصول إليه.

### **4- الوحدات الاجتماعية الريفية <sup>(21)</sup> :**

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ مشروعات الوحدات الاجتماعية فى الخطة الخمسية 1961/60 - 1965/64 التى تضمنت إنشاء عدد 253 وحدة اجتماعية قروية على أن تخدم الوحدة عدداً من القرى تعداد سكانها حوالى 100 ألف نسمة .

وقد قامت مشروعات الوحدات الاجتماعية على نفس الأسس التى قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية وهى أولاً : بساطة التكاليف وثانيها تكامل الخدمات الاجتماعية



وشمولها. وثالثها مشاركة الأهالى عن طريق تسجيل جمعية للوحدة تدار أهلياً ، رابعاً : تنسيق خدمات الوزارات المختلفة فى الريف وإثارة وعى الأهالى للاستفادة منها وخامساً تدريب القائمين على المشروع على الأعمال الفنية .

والوحدة الاجتماعية هى مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخدمات فى منطقة جغرافية يعيش فيها عدد يتراوح بين 100.000 - 3500 نسمة وتختلف الوحدات الاجتماعية من حيث بنائها التنظيمى ونوعية الخدمات التى تقدمها باختلاف البيئات التى تخدمها ، لذلك توجد وحدات ريفية وأخرى حضرية وثالثة صحراوية .

### **اختصاصات الوحدات الاجتماعية :**

- 1 - القيام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لمنطقة عمل الوحدة.
- 2 - نشر الوعى الاجتماعى والقومى وإثارة الإلتواء للمجتمع والاهتمام بمشاكل البيئة والمساهمة فى حل مشاكلها بالحلول الذاتية .
- 3 - إعداد البحوث الاجتماعية لحالات المعاشات أو المساعدات أو اقتراح ما يستحقونه منها ومتابعة تلك الحالات وتوجيهها .
- 4 - توجيه وإرشاد الهيئات الاجتماعية الأهلية والتنسيق بين خدماتها .
- 5 - خلق القيادات المحلية ونشر التربية الديمقراطية لا سيما بين التنظيمات النسائية الشعبية .
- 6 - النهوض بالصناعات الريفية والعمل على إدخال صناعات جديدة .
- 7 - تشجيع النشاط الشعبى والعمل على إيجاد مراكز اجتماعية وجمعيات محلية لتنمية المجتمع الريفى .
- 8 - العناية بالطفولة والتوجيه لإنشاء دور حضانة لهم والاهتمام بكافة شئون الطفولة .

### **تكوين الوحدة الاجتماعية :**

يتكون الجهاز الوظيفى للوحدة الاجتماعية القروية من رئيس ، وباحث اجتماعى ، ومشرفة اجتماعية ، ومدرسة أشغال ، وسكرتير ، ومعلم صناعات ، ومربية وسائق ومستخدم ولقد أدت هذه الوحدات دوراً بارزاً فى جهود التنمية بالمجتمع المصرى .

## 5- اللجان الشعبية للتنمية الريفية <sup>(22)</sup> :

أنشئت اللجان الشعبية نتيجة لدراسات قامت بها ، وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1967 بهدف تطوير المجتمعات الريفية والوصول بالقرية إلى المستوى الحضارى الذى بلغته المدينة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية بالمجتمع المحلى وقد رأت الوزارة إنشاء أربع لجان شعبية فى كل محافظة على أن تشهر طبقا للقانون 32 لسنة 1964 فقامت الوزارة بإنشاء 87 لجنة شملت 22 محافظة .

ولا تختلف أغراض اللجان الشعبية وفلسفتها أيضا عن أغراض وفلسفة العمل بالمراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفى . إلا أنها تختلف عنها فى أنها تقوم على أساس أن يقوم التنظيم السياسى بدور أساسى فى تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه .

وهذا ما يخالف القانون رقم 32 لسنة 1964 من عدم تدخل الجمعيات فى الأمور الدينية والسياسية وهو ما كان سبباً رئيسياً فى توقف إنشاء هذه اللجان بمجرد انتهاء دور الاتحاد الاشتراكى العربى كنظيم سياسى بالإضافة إلى ترك أصحاب هذه الفكرة لمناصبهم فى الوزارة . هذا ولقد تم توحيد التسمية بالنسبة لجميع أنواع الجمعيات العاملة فى ميدان التنمية الاجتماعية ومن بينها اللجان الشعبية بعد صدور القرار الوزارى عام 1970 والذى ينص على توحيد التسمية بالنسبة لهذه الجمعيات بأسم "جمعية تنمية المجتمع"

## 6- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :

وقد أنشئ عام 1972م للعمل على إعادة بناء المجتمع الريفى من كافة نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مع الاستعانة بالجهود الذاتية لسكان المجتمع بناء على خطة متفق عليها وقد ضم الجهاز التنفيذى لجتين هما : (اللجنة الاستشارية لتنمية القرية ، ولجنة تنسيق الخدمات الريفية) وذلك للعمل على تقييم ما هو قائم فعلا من خدمات وزيادة فاعليتها وكذلك العمل على وضع الخطط وتنفيذها ، وإجراء مزيد من البحوث والدورات التدريبية بالمجتمع الريفى وفيما يلى نعرض مجهود جهاز القرية المصرية فى إطار مشروع "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة فى الريف المصرى. ومن أبرز المشروعات التى قام بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مشروع التنمية الريفية المتكاملة الذى يشرف عليه الأستاذ الدكتور / إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء القرية بالإضافة إلى مجموعة من الاستشاريين من كافة التخصصات التى يرتبط أداء عملها بالتنمية الريفية المتكاملة <sup>(23)</sup> .

## 7- جمعيات تنمية المجتمع المحلى :

وهو جهاز يعمل على مستوى المجتمع المحلى ويقوم سكان المجتمع المحلى بتكوينها لمواجهة احتياجات المجتمع وتقديم خدمات مباشرة للجيرة ويستهدف ما يلى :

- أ - رفع مستوى معيشة المواطنين .
- ب - إقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العاملة بالمجتمع المحلى.
- ج - تشجيع مشاركة أفراد المجتمع لخدمة مجتمعهم<sup>(24)</sup> .

## 8- المجالس الشعبية المحلية للقرى<sup>(25)</sup> :

يشكل فى كل قرية تمثل وحدة محلية مجلس شعبى محلى من أربعة وعشرين (24) عضواً بينهم عضواً على الأقل من النساء ، فإذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى المتجاورة تمثل القرية التى فيها مقر المجلس بعضوية على الأقل وباقى القرى بعضو واحد لكل منها على الأقل.

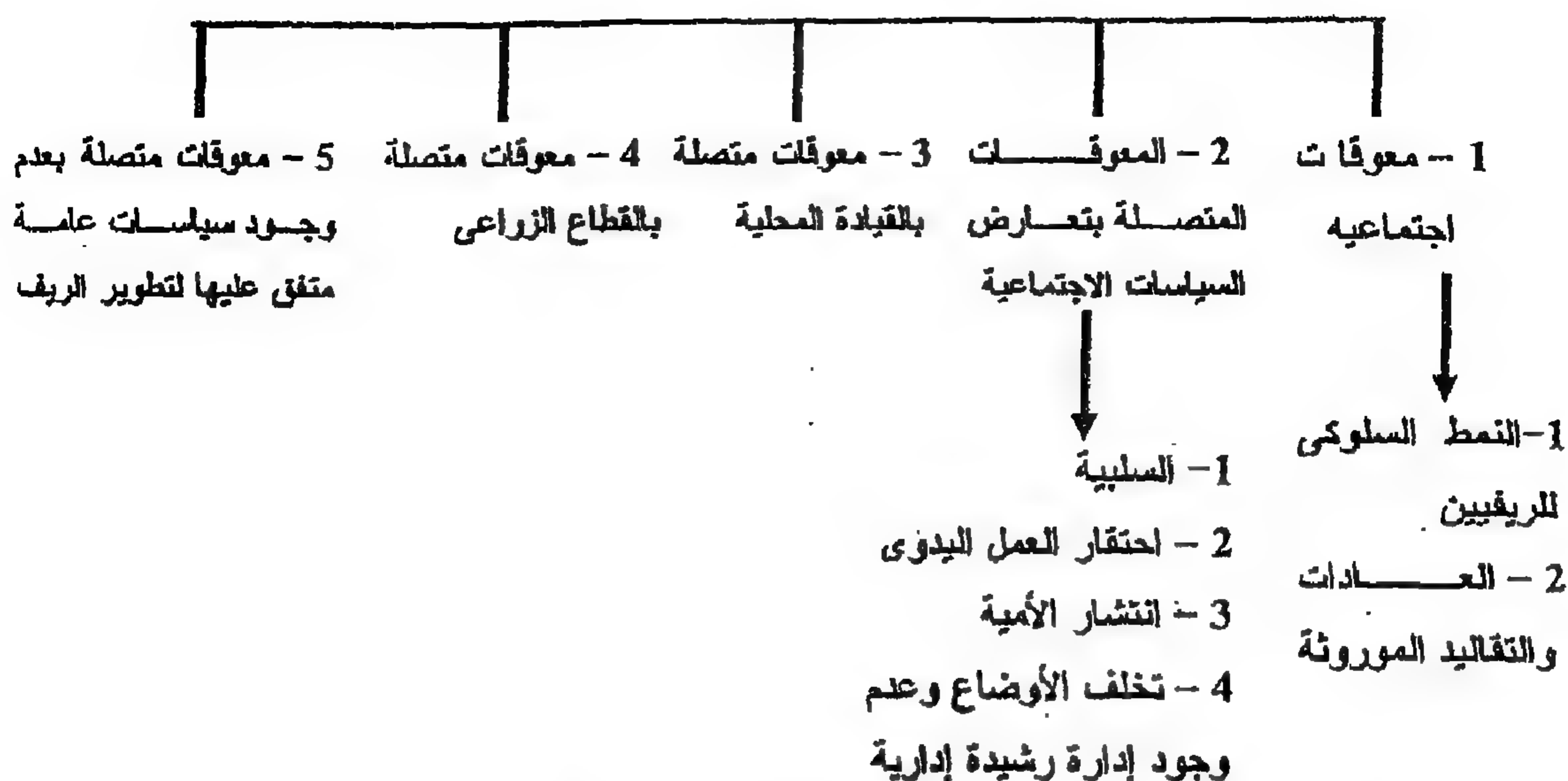
ولا يجوز فى جميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء المجلس عن (24) عضواً إلا بالعدد الذى يقتضيه تمثيل كل قرية من القرى الداخلة فى نطاق الوحدة المحلية للقرية .

## اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للقرى :

يتولى المجلس الشعبى المحلى للقرية فى نطاق السياسة العامة للمركز الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى نطاقه وتختص فى حدود اللوائح والقوانين بما يأتى :

- 1 - اقتراح خطة تنمية القرية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانيا .
- 2 - اقتراح مشروع الموازنة وقرار مشروع الحساب الختامى .
- 3 - اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية فى نطاق القرية لرفع مستواها .
- 4 - العمل على نشر الوعى الزراعى بما يحقق تحسين وتنويع الإنتاج الزراعى.
- 5- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية .
- 6 - العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية .

## سابعاً : معوقات تنمية المجتمع الريفي<sup>(26)</sup> :



### وسنقوم بشرح هذه المعوقات تفصيلاً كلاً على حدة كما يلي :

تعتبر تنمية المجتمعات الريفية المحلية عنصراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية الشاملة وليس عاملاً ثانوياً مكملاً لها، وهي ليست مجرد إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للريف ، بل تعديلاً جوهرياً لها وهناك ضرورة ملحة إلى الوقوف على المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الريفية بل أن إزالة هذه العقبات يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيقها وكفالة استمرارها وضمان فاعليتها وأهم هذه المعوقات :

#### 1 - المعوقات الاجتماعية :

يمثل البنيان الاجتماعي السائد في المجتمعات الريفية أحد المعوقات الهامة في سبيل تحقيق التنمية الريفية ، ومن ثم فإن خطة التنمية الإقليمية لابد أن تضع في اعتبارها أن البنيان الاجتماعي عامل محدد لعملية التنمية وتتمثل المعوقات الاجتماعية في :

##### أ - النمط السلوكي للريفيين :

يمثل النمط السلوكي لأفراد المجتمع معوقاً هاماً في التنمية الريفية وذلك لأن التقدم التكنولوجي يتغلب على المعوقات الأولى في حين أن التقدم العلمي للتغلب على المعوقات



السلوكية مازال متعثراً ، وتكمن المشكلة في أن التخطيط أسلوب التغيير في النمط السلوكي لأفراد المجتمع عن طريق مجموعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ، وتتوقف فاعلية التخطيط على محصلة التفاعل بين النمط الذي يستهدفه التخطيط والنمط الواقعي لأفراد المجتمع .

### ب - العادات والتقاليد والقيم الموروثة :

تتفشى العادات والتقاليد الضارة في المجتمعات الريفية التي تعتبر ألواناً من السلوك تنشأ وتنتشر تلقائياً بين الجماعات المختلفة والتي يتناقلها الأجيال المختلفة فيصبح تقليداً يأخذها الخلف عن السلف دون تفكير أو تأمل بما يرتبط بها من قوة إلزام تبلغ مداها في بضع التقاليد التي تراها الجماعة أساسية لكيانها فتصبح عرفاً لها تشديد في معاقبة من يخرج على قواعده وأن كان هناك بعض العادات والتقاليد الحميدة التي توثق الصلات والروابط بين الأفراد والجماعات وتقضى أمور حياتهم بسهولة ويسر ومن أمثلتها الكرم والتعاطف واحترام الوالدين ومساعدة الغير وهي كلها تصبغ على المجتمع طابعاً تشيع فيه المحبة والمودة والسماحة وما يماثلها من معاني إيجابية أما الجانب الضار من هذا العادات ويشيع التفكك والتخلف والتنافر وما إليها من عوامل سلبية يعوق نهوض المجتمع وتضعف أنظمته الاجتماعية مثل الأخذ بالثأر والتبول والتبرز في مجارى المياه والتداوى بالسحر والأحجية والزار والمغلاة في الصرف على الأفراح والمآتم واحتقار العمل اليدوي وغيرها من الأمور .

### 2 - المعوقات المتصلة بتعارض الساحات الاجتماعية :

هناك أكثر من مشكلة أساسية قد تعترض أو تعوق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه المشكلات ناجمة عن عدم التناسق بين الأوضاع الاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية وتمثل هذه الجوانب في :

أ - التواكليه والسلبيه : وخاصة فيما يتعلق باتجاه المواطنين نحو الشئون العامة في حياة مجتمعهم وهذه السمات تتعارض مع ما تتطلبه مقتضيات التنمية من إيجابية ومن شعور بتحمل المسؤولية .

ب - احتقار العمل اليدوي : وهذا يؤدي إلى ابتعاد كل من يستطيع الابتعاد عن العمل وهذا لا يتفق مع متطلبات التنمية التي تعتمد أساساً على الأعمال الزراعية والصناعية التي تحتاج أساساً إلى قوة العمل اليدوي .

**ج - انتشار الامية :** أن غاية الإرشاد الزراعي والوصول بالتقدم العلمى إلى جماهير الزراعين تعتمد على الكلمة المكتوبة ولهذا فانتشار الأمية يزيد من تكاليف الإنتاج نتيجة للالتجاء إلى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين .

**د - تخلف الأوضاع الإدارية :** تعاني معظم المجتمعات من تخلف الأوضاع الإدارية نتيجة لاعتمادها على عناصر غير محلية في القيام بمسؤوليات مختلف المناصب الإدارية والفنية وفيما سبق تكمن المشكلة في الفجوة الكبيرة بين الوعود والآمال وبين ما تستطيع الأجهزة الإدارية المختلفة من تنفيذه والأمل معقود على جهود الحكم المحلى في علاج مثل هذه المشاكل .

### **3 - معوقات متصلة بالقيادة المحلية :**

إن نجاح البرامج التى تهدف إلى تنمية المجتمعات الريفية لا تعتمد على ثمر الموارد المادية فحسب بل يعتمد على ثمر المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله فى عملية التنمية فوعى الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم على التصدى لأى مقاومة داخلية ضد عملية التنمية ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية المحلية وإذا اتصفت القيادة المحلية بصفات معينة كالموضوعية والإخلاص والولاء لأهداف المجتمع وتوفرت لديها الثقافة العامة والقدرة على التعبير والإقناع وتميزت بنبل الهدف فإنها تستطيع أن تقوم بدور كبير مؤثر وفعال فى تغيير ثقافة المجتمع وإحداث التغيير المطلوب فى حياة الأفراد وتخلق فيهم الرغبة فى الإقبال على المؤسسات الاجتماعية التى تعمل على هذا التطوير خاصة وأن المجتمع يمكن أن يقبل تغيير عاداته وتقاليده ونظمه إذا ما تم ذلك بطريقة ديمقراطية تنتج لأفراد المجتمع فرصة للمناقشة والتعبير عن مميزات هذا التغيير وعيوبه .

### **4 - معوقات متصلة بالقطاع الزراعى :**

هناك عدة عوامل أساسية وحاسمة يؤدي عدم الاهتمام بها إلى وجود معوقات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع الزراعى فى زيادة الانتاجية فى الدول النامية وأهم هذه العوامل :  
أ - ضآلة مخصصات البحوث فى ميزانيات تلك البلدان على الرغم من أن البحوث العلمية تساهم فى تنمية إنتاجية الأرض الزراعية وتحسين السلالات الحيوانية ومكافحة أمراضها والاستفادة منها إلى أقصى طاقة ممكنة .

ب - عدم الاهتمام الكافى بصيانة الحاصلات من الآفات الزراعية وتكثيف استخدام المبيدات الحشرية .

ج - عدم وصول الجهودات المبذولة لتحسين وسائل الري والصرف وصيانة إنتاجية الأراضى المزروعة إلى المستويات المطلوبة مع وجود الاعتداء المستمر على الأراضى الزراعية .

د - عدم توافر إمكانيات زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية زيادة سريعة.

#### 5- معوقات متصلة بعدم وجود سياسة عامة متفق عليها لتطوير الريف:

لقد أدى نبذ المنهج التكاملى إلى التلکؤ فى الاتفاق على سياسة متكاملة لتطوير الريف تعمل بمقتضاها كل القطاعات عند وضع سياستها القطاعية وترجع إليها عند وضع خططها القومية ، هذا بالإضافة إلى وجود نماذج داخلية مستمدة من بيئات ثقافية مغايرة نشأت فيها ونقلها إلى بيئة أو مجتمع آخر دون تطويرها وتطويرها لتلائم ظروف وثقافة المجتمع الريفى المصرى وهو أمر خطير لنجاح أو قيام مثل هذه النماذج .

وفى عجلة نأتى إلى التساؤل الأخير ، ما العمل ؟ .. إن تجاوز هذه المعوقات يتطلب ببساطة تجاوز عناصرها وأسبابها التى أفزرتنا من خلال ما يلى<sup>(27)</sup>:

1 - أن التحرير الاقتصادى وإعادة الهيكلة لا يعنى إطلاقاً انسحاب الدولة من أدوارها الإيجابية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفى هذا الصدد لابد أن يقتنع الفلاح أولاً ، بأن الدولة تتخذ معه موقفاً جديداً ، وأنها تخلت عن كافة عناصر ارثها قبل الرأسمالى وقبل الحديث ، وأنها بأجهزتها تهدف إلى خدمته وتنمية أوضاعه وتحسين نوعية حياته ، وليس إلى استغلاله . عليها أن تبرهن على دورها فى تحسين البنية الأساسية وتطوير القوى المنتجة ، وتبنى سياسة اجتماعية تقوم على أساس التوازن وضمان الاحتياجات الأساسية وتدعمها (وهى وظائف تحرص عليها أشد الحرص الدولة فى الرأسمالية المتقدمة). عليها أن تبرهن على جدية دورها فى مجال عدالة التوزيع ، من خلال سياسة عادلة للضرائب التصاعدية ، وسياسة حازمة فى تخصيصها ، أن المواطن العادى أصبح لا يهتم من يملك الثروة بقدر ما يهتم أن يحيا مستوى لائقاً وإنسانياً من الحياة . عليها أن تؤكد دورها فى مجال حماية الفلاحين من توحش قوى السوق من



خلال آليات متعددة ما تزال تحافظ أعتى الدولة الرأسمالية عليها (كمدعم الفلاحين ، وحماية الأسعار من تقلبات الأسواق وإثارة أنشطة تعاونية غير حكومية في مواجهة التطورات الجديدة في مرحلة الإصلاح الاقتصادى).

أن هذه الأدوار المبعثرة والمقترضة للدولة في هذه الحقبة ، وفاعلية أدائها على أن تلعب دورا حاسما في تغيير الثقافة الفلاحية المكرسة للتخلف ، بما تنطوى عليه من قيم وتبنى سيكولوجية نشأت في إطار علاقات تاريخية معينة بين الدولة وأجهزتها من ناحية والفلاحين من ناحية أخرى .

2 - التعامل مع التنمية الريفية بوصفها مشروعا قوميا أساسيا تركز له كل الجهود الحكومية والأهلية ، والرسمية والشعبية ، من خلال وضع استراتيجية تشارك فيها كافة القطاعات والهيئات والمنظمات المعنية بالتنمية الريفية .

3 - تعميق اللامركزية وذلك من خلال تحويل الإدارة المحلية إلى فلسفة شاملة للحكم المحلى ، الذى يستند إلى الأساليب الديمقراطية في اختيار مجالسه والقائمين عليه ، بما يضمن التعرف على الاحتياجات الأساسية للناس وتوجيه الفوائض الريفية لإشباع تلك الاحتياجات ، من ناحية ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة في حقل التنمية الريفية من ناحية أخرى .

4 - الهجوم على ثقافة القهر وثقافة الفقر بصورة مباشرة من خلال التحسين المستمر في ظروف الحياة من ناحية وبصورة غير مباشرة حيث تلعب الاتصالات الجماهيرية والشخصية والإعلام وغير ذلك دورا هاما .



## مراجع الفصل السادس :

- 1 - أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الزراعى والإرشاد : مقدمة فى علم الاجتماع الريفى ، (كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، د.ن، 1984) ، ص ص 18 : 20.
- 2 - إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك أحمد الرشيدى : تنمية المجتمعات الريفية خبرات وتجارب محلية ، (القاهرة ، مركز نور الإيمان لكتابة وطباعة الكتب الجامعية وللرسائل العلمية ، د.س) ص 10.
- 3 - أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الزراعى والإرشاد : مقدمة فى علم الاجتماع الريفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 : 24.
- 4 - فاروق محمد العادلى : محاضرات فى علم الاجتماع الريفى (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 1990) ص ص 22-26.
- 5 - أعضاء هيئة التدريس ، قسم الإرشاد الزراعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 33-39.
- 6 - حسن همام : مبادئ ودراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، (د.ن ، 1999) ص ص 78 : 82.
- 7 - ذكى جنوش : أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر فى الوطن العربى ، المشكلة والحل ، (فى) عالم الفكر ، المجلد 28 ، العدد الأول ، (الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1999) ، ص 222.
- 8 - غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الريفى (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995) ، ص ص 89 : 90.
- 9 - إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك أحمد الرشيدى : تنمية المجتمعات الريفية خبرات وتجارب محلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19 : 20.
- 10 - على فؤاد أحمد : التنمية الريفية ، (فى) عبد الهادى الجوهري وآخرون : قضايا التنمية الريفية المعاصرة ، سلسلة التنمية الريفية ، الكتاب الأول ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ص ص 52 .
- 11 - أحمد الرباعية : مقومات التنمية ومعوقاتها - دراسة تطبيقية فى الريف الأردنى

(عمان: الجامعة الأردنية ، كلية الآداب ، 1988) ص41.

12 - محمد محمود عبد الرؤوف : التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية (الخرطوم 23

- 27 إبريل 1978 ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط) ص142.

13 - H.T. Chang : Integrated Rural Development : As A means for Development Benefit to Reach ASIAN Small Farmers, In Gajendra Singh, J.H. DE Goede: editors, Rural Development Technology : An Integrated Approach, Proceedings of The International Conference Thailand, Bangkok, June 21-24, 1977, P.4.

14 - Ibid: P.5.

15 - محمد كامل البطريق ، محمد جمال شديد : تنمية المجتمع المحلي - دراسة تحليلية للأساس النظري لمنهج تنمية المجتمع والأبعاد الرئيسية لدى تطبيقه بفعالية في المجتمعات الريفية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1969) ص 37.

16 - مسعد الفاروق محمد حمودة : تنمية المجتمعات المحلية : الريف التقليدي - الريف المستحدث - الصحراى - البدوى - الحضري (الإسكندرية : المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، 1995) ص60.

17 - محمد عبد الفتاح محمد : الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي : أسس نظرية ونماذج تطبيقية (الإسكندرية : المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، 1996) ص76.

18 - رشاد أحمد عبد اللطيف ، تقويم المشروعات الاجتماعية ، (القاهرة ، مطابع الإسرائ ، 2002) ، ص269.

19 - المرجع السابق ، ص270.

20 - أحمد كمال أحمد ، عدلى سليمان : الخدمة الاجتماعية والمجتمع ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963) ص216: 217.

21 - رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 273.

22 - المرجع السابق ، ص274.

23 - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، مشروع شروق للتنمية الريفية المتكاملة ، وزارة التنمية المحلية ، 1994.

- 24 - رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.
- 25 - قانون نظام الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية إعداد ومراجعة على سليمان أبو دنيا ، محمد أحمد جادو ، 2003 ، ص ص 46:47.
- 26 - سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية الحضرية الصحراوية والمستحدثة : (القاهرة ، مكتب عين شمس ، 1997) ص ص 138-142.
- 27 - محمود عوده : المجتمع الريفي والتنمية ، (القاهرة ، نيل للطباعة ، 2000) ص 457: 458 .

# **الفصل السابع**

## **التنمية المستدامة**

### **للمجتمعات المحلية الحضرية**

- أولا : نشأة المجتمع الحضري وأطواره التاريخية**
- ثانيا : سمات وخصائص المجتمع الحضري**
- ثالثا : مفهوم التحضر ومستوياته**
- رابعا : مفهوم التنمية المحلية الحضرية**
- خامسا : أهداف التنمية المحلية الحضرية**
- سادسا : مشكلات تواجه المجتمع المحلي الحضري**





## الفصل السابع

### التنمية المستدامة

### للمجتمعات المحلية الحضرية

#### أولا : نشأة المجتمع المحلى الحضري وأطواره التاريخية <sup>(1)</sup> :

منذ زمن بعيد ارتبط مفهوم التحضر والحضرية بالمدينة والمراكز الكبرى وارتبط مفهوم الريف والحياة البدائية بالقرى والكفور والنجوع ، ولهذا فقد أطلق على المدينة مصطلح المجتمع المحلى الحضري ولقد أخذ هذا المجتمع على مر العصور والتاريخ العديد من الأشكال والأطوار وقد أوضحها لويس ممفورد حيث ألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأوضح أن المجتمع المحلى الحضري أو "المدينة" مرت بعدة مراحل وأطوار معينة وهى :

#### طور النشأة : Eopolis

بدأت نشأة المدينة بانضمام بعض القرى بعضها إلى بعض واستقرار الحياة الاجتماعية بعد اكتشاف مهنة الزراعة واستئناس الحيوان وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة واكتشاف المعادن التى أتاحت تصنيع الأسلحة المعدنية التى أتاحت للمجتمع المحلى الحضري التفوق الحربى وانتظام سكانه تحت سيطرة موحدة حيث تميز المجتمع بطابع خاص ويستهدف أغراضا تتجاوز حاجات الغذاء والبقاء المستمدة من مهنة الزراعة إلى مهن أخرى تساعد السكان على الابتكار والاختراع .

وفى أول الأمر ارتبطت الجماعات التى تكون المدن برباط الدم والقرباة، كما لم تكن فى هذه المدن مناطق مميزة للإقامة والتجارة والصناعة .

#### مرحلة المدينة : Polis

وتتماز بوجود أنظمة مختلفة كالنظام الاجتماعى والنظام الإدارى والنظام التشريعى وتروج فيها الأعمال التجارية وتتسع أسواقها وتنوع بها الأعمال والوظائف والاختصاصات وتتميز بوجود التقسيم الطبقي بين فئات المجتمع كما يلاحظ اتساع وقت الفراغ وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية والاهتمام بالفلك والرياضيات وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس وعقد حلقات المناظرات.

### مرحلة المدينة الأم - العاصمة : Metroplis

وتعرف بالمدينة الأم ويكثر بها عدد السكان وتتوفر بها الطرق السهلة وترتبط بالريف بشبكة من المواصلات السريعة وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكاتها . وتمتاز بالصناعة أو التجارة وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصص . ونشأة المعاهد الفنية . وقد تكون مثل هذه المدينة عاصمة لمنطقة أو دولة وتصبح المركز الرئيسى للحكومة أو الإدارة المحلية . وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بحيث تصبح بحق المدينة الأم.

### مرحلة المدينة العظمى : Migalopolis

وتتمثل في ظهور المدن العظمى في القرن التاسع عشر ، حيث تحولت المناطق الريفية إلى أراضى بناء في مراحل متتابعة ويبدو في هذه المدن التنظيم الآلى والتخصصى وتقسيم العمل . وتأخذ الفردية في الظهور وتنتشر النظم البيروقراطية في أجهزة الإدارة والحكم . ويبدأ ظهور التفكك والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية وتصارع أصحاب الأعمال وقد يأخذ هذا الصراع مظاهر إيجابية تؤدي إلى حدوث الإضطرابات والتخريب والتدمير ثم قيام الحكومات المحلية بأعمال القمع والتعذيب والتشريد وتنتشر كذلك الانحرافات والجرائم في محيط الأحداث .

### مرحلة المدينة التيرانوبوليس : Tyrannopolis

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة . فهي تعتبر مسائل (الميزانية والضرائب والنفقات) من أهم الميكانيزمات المسيطرة كما تبدو المشكلات الإدارية والفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروباً من ظروف العيش غير المرغوبة .

### مرحلة المدينة النيكروبوليس : Nekropolis

ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي . ومع أنه لم يتحقق بعد إلا أنه واقع لا محالة في نظر "مفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته مقترنا بأفول الحضرية وأحياء جديدة للريفية وظهور ما أسماه بمدن الأشباح .

هذا وقد تناول "بوسكوف" الأشكال الحضرية التي ظهرت في العالم منذ فترة تمتد إلى ما قبل الميلاد وتصل إلى العصر الحديث ، وحدد هذه الأشكال في ثلاث موجات حضرية تتخلص في الآتي<sup>(2)</sup> :

1 - الموجه الحضري الأولى (4500 ق.م - 500 ب.م) وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت المراكز الحضرية حول أحواض الأنهار وأوديتها التي استخدمت لزيادة أنشطة الزراعة ونقل المحصولات. ونشأت هذه المراكز أساساً لتؤدي وظيفتها الدفاعية لصدد هجمات المغيرين.

2 - الموجه الحضري الثانية (1000 - 1800 ب.م) وقد واكبت هذه الموجه فترة القرون الوسطى وظهرت بعض المدن لتؤدي وظائف دينية أو تجارية.

3 - الموجه الحضري الثالثة (1800 وحتى الآن) وتتميز هذه الفترة بامتداد المراكز الحضرية واتساع نطاقها وارتباطها بالنمو الصناعي المكثف .

ويعترض على الاتجاه التاريخي عامة بأنه يغلق الطريق أمام البحث واستقصاء معلومات وحقائق تخص عمليات تنمية المجتمع المحلي . كما أنه يتعارض مع ظهور مدن صناعية ضخمة نشأت حديثاً . وبناء على ذلك فقد ظهرت العديد من الاتجاهات والدراسات الأنثروبولوجية الجادة التي ركزت على إبراز أنماط الحياة بالمدينة وكيف أن هذه الأنماط رغم تباعدها في بعض الأحيان فإنها ككل تمثل الثقافة الحضرية العامة للمدن.

فهذه الدراسات لم تغفل عن إبراز السمة المركبة متداخلة العناصر التي تتسم بها عملية التحضر من حيث اعتمادها على نمط المدينة والثقافة الريفية والأساس الاقتصادي وأنماط السكن والتركيب الطبقي السائد وغير ذلك من المتغيرات .

وعلى هذا فإنه لا يمكن أن يتحقق الفهم الكامل للتحضر بدون أن ندرك طبيعة مكونات المدينة ودرجة إسهام كل منها في صياغة النمط الحضري العام، فضلاً عن محاولة تصور الإطار العام لتفاعل هذه المكونات بشكل يتجسد في النهاية في مكان حضري وليكن مدينة City وتتخلص هذه المكونات على النحو التالي<sup>(3)</sup> :

- طبيعة الأساس الاقتصادي للمدينة : ونعني بذلك الركيزة أو الدعامات الرئيسية التي يرتكز عليها اقتصاد المدينة . فالتصنيع ، والتجارة ، والخدمات الأساسية .... الخ ، هي



مجرد أمثلة ذلك . ومن الواجب تنمية هذا الأساس الاقتصادى باستمرار حتى تستمر المدينة فى تأدية وظائفها .

### - النمط الوظيفى الخاص مقابل المجتمع الحضرى متعدد الوظائف :

فللمدن عموماً مزايا خاصة يطلق عليها النقط العقدية ، Nodalpoints وهى تشكل المزايا النسبية التى تتسم بها المدن . وفى ذات الوقت هناك بعض المدن تتسم بتوافر مجموعة من هذه المزايا الأمر الذى يتيح لها القيام بوظائف متعددة .

- **درجة الاستقلال البنائى (الهيكلى) Structural Independence** : فمن المعروف أن لكل مدينة درجة تسمح باكتفائها الذاتى من مقومات الإنتاج والسلع ، والخدمات ، وكلما كانت هذه الدرجة عالية أتاحت للمدينة الفرصة لتحقيق نموها الذاتى بل ويمكن لها أن تسهم بعد ذلك فى نمو المدن الأخرى.

- **السمات الفكرية (المقصورة على فئة قليلة Esoteric) للمدينة** : فالمركز الحضرى عموماً يتميز بأنه ملتقى للفكر فيه تتركز المؤسسات العلمية والتكنولوجية كما أنه مركز للاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة وصورة تمكنه من ممارسة وظيفة التربية الفكرية لأفراد المجتمع (سواء داخل المجتمع الحضرى أو خارجه) فهو بذلك يمثل مركز إشعاع فكرى بما يقدمه من إنتاج عقلى يحتاجه أفراد المجتمع جميعاً .

- **نوعية العلاقات الشخصية المتفاعلة** : تتسم بوجود نمط من العلاقات يسمح بإتاحة درجة عالية من الحرية للأفراد ، ويؤدى بالتالى إلى نشأة التنافس بين سكان المدينة الأمر الذى يدفع إلى تحقيق الإنجازات الكبرى . ومما لا شك فيه أن هذه الدرجة من الحرية تمتد لتشمل كل قاطنى المدينة سواء كانوا من أبنائها أو من النازحين إليها من المناطق الريفية أو البدوية .

- **سمات البناء الاجتماعى** : وترتبط السمات المشكلة للبنية الاجتماعية الحضرية بكافة المتغيرات السابقة وتتفاعل معها . فمن المقولات الرئيسية مثلاً فى علم الاجتماع الحضرى - التى لم تنزل فى حاجة إلى فحص ودراسة - إن المدينة هى مكان للطبقة الوسطى مع ما تشتمل عليه هذه المقولة من متغيرات ترتبط بأهداف هذه الطبقة ، وحركتها ، وتأثيرها ... الخ ، وكذلك فإن المدينة تتأثر بكونها نسقاً اجتماعياً مفتوحاً

يسمح بوجود كافة الطبقات الاجتماعية - رغم اختلافاتها البيئية - ولا يقيم الحواجز أحياناً لحراك أبناء طبقة إلى موقع أعلى من الوضع الطبقي لها .

كما أن المدينة موقع ملائم لتحقيق تكامل اجتماعي - ثقافي محدد بأدوار الأفراد ووظائفهم داخل النسق المجتمعي العام . وهو مكان تذوب فيه التراتب القروية التي تشكل أساساً متيناً في النمطين : الريفي ، والبدوي .

- **السمات الديموجرافية :** ويبدأ كثير من الدارسين لقضية المدينة تحليلاً لهم اعتماداً على البناء الديموجرافي للمدينة . فيبحثون في عناصر النمو السكاني الطبيعية (المواليد والوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة من المكان وإليه) كما يدرسون نمط التوزيع السكاني ، وكذلك الخصائص السكانية .

ومن المعلوم أن المدينة أكثر اتساعاً من أي نمط معيشي آخر فضلاً على أنها أكثر كثافة، وتتميز بعدم التجانس بين سكانها (بالمقارنة بالريف مثلاً) ورغم الصعوبات المرتبطة بتحديد حجم المدينة اعتماداً على عدد سكانها (حيث إن ذلك غير دال على درجة التحضر فيه) فإنه لم يزل حتى الآن - المقياس السائد فوق شيوعه بالدراسات الحضرية .

وما من شك في أن المكونات السابقة ، وغيرها ، يمكن الاعتماد عليها - سواء من حيث المفاهيم ، أو المناهج ، أو المشكلات - في تحديد نمط التحضر السائد، وقد انقسمت الآراء بصدد هذه المكونات بحيث تجمعت في اتجاهين يمكن بسهولة التمييز فيما بينهما .

**فأما الاتجاه الأول :** فيتصور المدينة على أنها "مكان" Place له حدوده الفيزيائية الثابتة والمعروفة ، ويتميز بحجم سكاني محدد ، وتسكنه جماعات من البشر يصطلحون على وجود مؤسسات اقتصادية تنظم لهم حياتهم . وللمدن - في حدود هذا التصور - مسميات، وتاريخ حضاري ، فضلاً عن وجودها في ظل ظهور عمارتها عادة بالمؤن والمواد الغذائية اللازمة Hinterland .

**وأما الاتجاه الثاني :** فلا يعطى الاهتمام لفكرة المكان قدر ما يركز على إبراز "عملية" التحضر التي تصيب المدينة (أو المركز الحضري) فهو لا ينظر إلى مؤشرات نستدل بواسطتها على وجود الحضرية بالمكان وإنما يسعى إلى تحليل "العملية" التي يتعرض لها

المكان فتؤدى به إلى التغيير فى أنماط الحياة السائدة به فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً .

والحقيقة أن "التحضر" ينبغى أن يدرس انطلاقاً من الاتجاهين معاً فهو عملية تستم فى نطاق مكاني محدد بما تشمله هذه العملية من عناصر ، وبما يضمه المكان من مكونات فمن المنطقي أنه بدون وجود موارد معينة ، وحد أدنى من السكان ، وأساس اقتصادى واضح تتحول عملية التحضر إلى وهم كبير بل أنها تكون حينذاك ضرب من الخيال ، بل أنه فوق ذلك تتوه الفروق بين الأنماط الحضرية ، والريفية ، والبدوية داخل المجتمع الواحد وتصير الحضرية آنذاك (أو الريفية ، أو البدوية) مجرد تراكم كمى للسكان دون أن ينفذ هذا التراكم إلى المكونات الأصلية للمجتمع فيتسم طابعة بالحضرية أو غير ذلك .

وبما أن التحضر يشير إلى عملية تتم فى نطاق مكان محدد ، فإنه لابد من عدم إغفال أشكال الإسكان فى المجتمع الحضرى "المدينة" وذلك لأن هذه العملية يجب ان تتم فى ضوء الموارد والإمكانيات المتوفرة فى المكان المحدد جغرافيا وعلى هذا فإنه يمكن تقسيم المدينة أو المجتمع الحضرى إلى خمسة أقسام من حيث مستوى السكن وهى كالتالى<sup>(4)</sup> :

1 - قسم حديث وفاخر نسبيا على الأقل وتسكنه الطبقة الغنية وفى العادة يكون الحى التجارى فى المدينة جزءاً من هذا القسم .

2 - قسم متوسط الحالة وتسكنه الطبقة المتوسطة .

3 - قسم قديم بيوته المتهالكة وشوارعه الضيقة وتكدس سكانه وغلاء مساكنه على عكس ما ينتظر وتسكنه الطبقة الفقيرة .

4 - قسم يقع خارج المدينة عادة أو بالقرب من المصانع ويتألف من مساكن أقرب للأكواخ منها للبيوت وأشبه بالريف منها بالمدينة وكثيراً ما يكون سكان هذا القسم غير مالكين للأراضى التى يسكنون عليها وفى العادة لا تصل خدمات المدينة لهذا القسم (المجتمع المحلى العشوائى) .

5 - الضواحي وتسكنها إما الطبقة المتوسطة أو الغنية حسب نوع الضاحية .

هذا ولا يمكن أن تتم عملية التغيير فى أى مجتمع محلى وبخاصة الحضرى منه فى غيبة النظم الاجتماعية الحضرية .



فالنظم الاجتماعية تنشأ عن اجتماع الأفراد في مكان ما وتبادل أفكارهم واتحاد مصالحهم بصفة تلقائية ، كما أن النظم هي دستور المجتمع الذي ينظم مجموعة القيم والأحكام التي ارتضاها عقل الجماعة والتي تنظم حياة الأفراد وهي سابقة في وجودها على وجود الأفراد بوصفهم أفراداً إذ ينشأ هؤلاء في الحياة الاجتماعية ويجدون أنفسهم أمام مجموعة من الأساليب الفكرية وقوالب العمل المتعارف والمتفق عليها ويرون أنفسهم ملزمين بأن يصوبوا تفكيرهم وأنماط سلوكهم ومواقفهم الاجتماعية وفقاً لهذه المصطلحات والمعايير الاجتماعية، ومن أهم النظم الاجتماعية الحضرية في مصر النظام الأسرى ، والنظام الاقتصادي ، والنظام الديني<sup>(5)</sup>.

ومما لا شك فيه أن هذه النظم الاجتماعية الحضرية بما تؤديه من وظائف ولما لها من أهمية في عملية الضبط الاجتماعي فهي تعمل على إضفاء مجموعة من الملامح والسمات للمجتمع المحلي الحضري .

## **ثانياً : سمات وخصائص المجتمع المحلي الحضري<sup>(6)</sup> :**

يحدد بعض العلماء سمات المجتمع الحضري في ضوء العناصر التالية :

1 - **البيئة الطبيعية :** في المجتمع الحضري البيئة الطبيعية تؤثر على العلاقات الاجتماعية وتقل منها .

2 - **المهن والأعمال :** المجتمع الحضري يمتاز بالتخصص الواضح في الأعمال والمهن وتقسيم الأعمال تقسيم دقيق .

3 - **حجم السكان :** أن المجتمع الحضري بمناطقه الحضرية المتخلفة يعاني من زيادة كبيرة في حجم السكان نظراً لأنه مجتمع مفتوح يتوافد عليه المهاجرين من كافة المناطق .

4 - **التجانس واللاتجانس :** يعاني المجتمع الحضري من عدم التجانس نظراً لأنه مجتمع مفتوح وذلك لزيادة السكان والكثافة بالإضافة إلى الهجرة الريفية وتباين الثقافات الموجودة في المجتمع من ثقافة أهل الحضر وثقافة أهل الريف المهاجرين إليه .

5 - **التدرج الاجتماعي :** الحراك الاجتماعي كبير في المجتمع الحضري ولهذا نجد ظاهرة الحراك الاجتماعي الرأسي واضحة بين السكان .



6 - **الثقافة** : تركز ثقافة أهل الحضرة في التمرکز حول الأفكار والمعتقدات المتحررة المتطورة نظراً لانفتاح المجتمع الحضري على من حوله من المجتمعات الأخرى الأكثر تقدماً وتحراً كما نجد أن جميع أشكال الثقافات والفنون متمركزة في المناطق الحضرية مما يسوثر على ثقافة أهل الحضرة.

7 - **الأثر والايثار** : كلما اتجه المجتمع بأفراده نحو التعقيد بتنفيذ مشروعات إنمائية اجتماعية واقتصادية مختلفة إكماً، هو الحال في المجتمع الحضري فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأثر لأن المجتمع في هذه الحالة سوف ينقسم إلى جماعات متنوعة وهيئات ومؤسسات وظيفية متعددة بحيث تكون العلاقات في هذه الحالة ذات أبعاد مختلفة وولاءات متشعبة مما يضعف فيها الأيثار ويؤدي بأفراد المجتمع إلى الأثره .

8 - **الضبط الاجتماعي** : الثقافة الحضرية لا تقبل كل الاتجاهات على علاقتها بل تخضعها للمناقشة ولا تقبل من الاتجاهات إلا ما يقبله العقل لذا نجد وسائل الضبط في المجتمع الحضري غالباً ما تتمثل في القواعد التي تقضي بها وسائل التربية والأسرة والقانون وينتج عن هذا أن الفرد في المجتمع الحضري كثيراً ما يصطدم بسلسلة متلاحقة من القواعد الضابطة نتيجة لتعدد أنسجة المجتمع الحضري وأجهزته ومؤسساته ومنظّماته الاجتماعية .

### **وحدد روث أهم خصائص المجتمع الحضري :**

- 1 - تقسيم العمل المعقد .
- 2 - بناء مهني متباين .
- 3 - نسق التدرج الاجتماعي واضح .
- 4 - معدل متزايد للحراك الاجتماعي .
- 5 - معدل متزايد للحراك المكاني .
- 6 - الاعتماد المتبادل (البنائي الوظيفي) بين الناس وذلك نظراً لاختلاف تخصصاتهم .
- 7 - العلاقات الاجتماعية غير المباشرة أكثر من العلاقات الاجتماعية المباشرة أي (الاشخصية في العلاقات) .

8 - انقسامية الأدوار الاجتماعية وتعددتها وتداخلها بل ووجود صراع الأدوار بصورة واضحة.

9 - الضبط الاجتماعى الرسمى والخارجى منتشر أكثر من الضبط الاجتماعى غير الرسمى والداخلى .

**كما أن من سمات المجتمع الحضرى أيضا :**

1 - الاتصالات السطحية وعدم اللامبالاة .

2 - تفكك ضوابط الجماعات الأولية .

3 - ازدياد عدد المنظمات الكبيرة الحجم والجماعات التطوعية بجانب الفردية .

**هذا وتحدد سوسن عثمان بعض الخصائص الملتصقة بالمدينة أو المجتمع الحضرى فيما يلى<sup>(7)</sup> :**

1 - المدن مكان للحكام والسياسة والمصالح والهيئات الحكومية .

2 - المدن تضم النقابات المهنية والعمالية المختلفة .

3 - المدن بها نخبة المواطنين والمتعلمين والجامعات ومراكز البحوث.

4 - المدن بها المراكز الصناعية ودور العرض والصحف وأماكن الترفيه .

5 - المدن تستحوذ على رجال الأعمال وكبار التجار والأطباء والمستشفيات والخدمات الأخرى .

6 - المدن مراكز للقلق ومواطن للإضطرابات والشغب للحكومات وتستطيع أن تلعب دوراً كبيراً فى إثارة القلاقل وإشاعة جو من الاستقرار .

7 - المدن واجهات المجتمع الأكبر ، إليها يفد كبار الشخصيات الرسمية وغيرهم من السياح والعاملين فى السلك السياحى والدبلوماسى .

**ثالثاً: مفهوم التحضر ومستوياته :**

بادى ذى بدء ينبغى الإشارة إلى أن ثمة تبايناً واضحاً بين المعنى النظرى لمفهومى التحضر Urbanization والنمو الحضرى Urban Growth فالأول يشير إلى الظاهرة نفسها ، أما الآخر فيعنى بالكيفية التى تنتج ظاهرة التحضر ، أو بالأحرى عن الأسباب التى تدفع إلى تنامى ظاهرة التحضر ، بل وتفجرها . ويقول آخر أن النمو الحضرى ، يعنى

زيادة أحجام المدن ، بل التضخم في زيادة أحجام عدد السكان، ما يسمى بالتحضر والنمو الحضري<sup>(8)</sup> .

**ولمزيد من التوضيح نقوم بتوضيح كل مفهوم من هذه المفاهيم على حدة :**

### **1- مفهوم التحضر<sup>(9)</sup> :**

لقد نشأ التحضر كعملية تميز بصفة عامة الحياة الاجتماعية منذ الثورة الصناعية فالتحضر هو الأخ التوأم للثورة الصناعية إلا أن في البلدان النامية لم ينشأ التحضر نتيجة التصنيع ولكن نتج أساساً من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ولقد ظهرت العديد من التعريفات التي توضح معنى التحضر ومن هذه التعريفات ما اقتصر على مجرد "انتقال السكان من القرية إلى المدينة" ومنها :

أ- "أن التحضر هو انتقال أو تحرك السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أى التحرك من القرية إلى المدينة "

وهذا التحليل غير كامل لعملية التحضر فالشخص المهاجر للمدينة قد يظل محتفظاً بالأسلوب الريفي في الحياة (في التفكير والسلوك والثقافة) رغم بعده عن مجتمعه الريفي بل أن هذا الشخص غالباً ما يعاني من مشكلات عديدة نتيجة وقوعه في صراع بين الثقافة الجديدة التي يعيش فيها والثقافة التي تعود عليها وعاش في ضوئها منذ طفولته .

ب- ونظراً لذلك ظهرت تعريفات أخرى للتحضر توضح أن عملية التحضر تتضمن في الواقع تغيرات جوهرية في أنماط التفكير والسلوك وفي القسيم الاجتماعية للناس فهي تغير وانتقال من نمط أو أسلوب للحياة إلى نمط أو أسلوب مغاير .

ج- وعلى نفس المنوال عرفت عملية التحضر بأنها انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية وفي هذا الصدد تلعب وسائل الاتصال دوراً هاماً من أجل نشر الثقافة الحضرية في المناطق الريفية .

د- ويعرف التحضر في إطار معناه الديمجرافي البسيط على أنه "حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساساً أو التي تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجماً يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها"

وعملية التحضر لا تسير في اتجاه واحد فقط نحو المدينة دائماً ولكن الأسلوب الحضري في الحياة يتجه في بعض الأحيان نحو الريف ونحو المناطق الأقل تحضراً فظاهرة التحضر إذن تعتبر في جوهرها انتقال من نمط أو أسلوب للحياة إلى نمط أو أسلوب مغاير وإذا كان الانتقال من الريف إلى الحضر يستلزم تكيف هؤلاء الناس بالنمط الحضري للحياة باعتباره قرين حياة المدينة فإن انتقال بعض مظاهر النمط الحضري إلى المجتمع الريفي إنما تتطلب كذلك بعض درجات التكيف وذلك على الرغم من أن أفراد المجتمع الريفي لم يغيروا مقر أقامتهم أو نوع عملهم وهكذا تنتهي عملية التحضر إلى خلق نمط معين للحياة هو النمط الحضري بغض النظر عن مجال التطبيق لهذا النمط .

وبناء على ذلك فإنه لا بد أن نفرق بين مستويات التحضر أو ما يطلقون عليه درجة التحضر Degree of urbanization أى زيادة درجات التحضر الناتج عن زيادة أعداد السكان وهي تتمثل في ثلاثة مستويات أساسية هي<sup>(10)</sup>:

Balanced Urbanization

1 - التحضر المتوازن

Unbalanced Urbanization

2 - التحضر غير المتوازن

Modern Urbanization

3 - التحضر الحديث

ويأطالة سريعة ، يمكن القول أن النوع الأول - اقصد التحضر المتوازن - فإنه يسود عندما تتوازن فرص الحياة والمعيشة والعمل في المدينة مع سكانها والمهاجرين إليها مع الريف.

أما النوع الثاني - أعني التحضر غير المتوازن - فإنه ينقسم إلى نوعين ، الأول هو ما يطلق عليه بالتحضر الزائد Over Urbanization ، ويقصد به زيادة سكان دولة ما عن الفرص المتاحة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حينما تزداد عملية الزيادة السكانية ، إما بسبب الزيادة الطبيعية، أو عن طريق عملية الهجرة الداخلية والخارجية . أما النوع الآخر يقصد به التحضر الناقص Under Urbanization الذي يعنى وجود اختلافات حضرية تنتج حينما تعجز الدولة عن إتمام مشروعات حضرية ، أو بمعنى آخر أن التحضر الناقص يشير إلى وجود اختلافات في عمليات التوازن الريفي الحضري، ناهيك عن وجود تناقص في عدد السكان أمام عمليات استيعاب الفرص الحضرية المتاحة .



أما النوع الثالث والأخير ، ألا وهو التحضر الحديث ، وذلك الذى يقصد به التحضر العصرى الذى يعد مرحلة لاحقة للتحضر ، ويقصد به الأخذ بالأساليب العصرية والحديثة فى استيعاب السكان فى كل الفرص المتاحة ، وتحقيق التكافؤ بين ما هو متاح من فرص وبين عدد السكان.

## 2- مفهوم النمو الحضري :

لقد ارتبط النمو الحضري بزيادة السكان بوجه عام . وحتى منتصف القرن السابع عشر لم يكن عدد سكان العالم يزيد بأكثر من 0.4% سنوياً . وبقدوم القرن الثامن عشر وصل عدد سكان العالم إلى ما يقرب من 500 مليون نسمة ، أى أنه قد تضاعف مرة واحدة منذ ميلاد المسيح وحتى أواخر القرن السابع عشر. ويصف بعض الدارسين هذه التغيرات السكانية بأنها تعبير عن "تحول ديموجرافى" أو "ثورة ديموجرافية" لقد طرأت زيادة سكانية مفاجئة خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر . ولم يكن مصدر هذه الزيادة ارتفاع معدلات المواليد فقط بل أيضاً انخفاض معدلات الوفيات . وفضلاً عن ذلك استمرت هذه الزيادة السكانية فى الارتفاع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، مما دفع بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح "التحول الديموجرافى" للإشارة إلى الانتقال من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد (التي كان يقابلها ارتفاع فى معدلات الوفيات) إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات وصولاً إلى مرحلة انخفاض معدلات المواليد التي تنتهى بتحقيق نوع من التوازن النسبى بين نسب الميلاد ونسب الوفاة<sup>(11)</sup>.

وفى ظل هذه الزيادة السكانية الهائلة فإن النمو الحضري تحدده بعض الملامح وبخاصة فى الدول النامية ومن هذه الملامح<sup>(12)</sup> :

1 - **التضخم** : الذى يعنى عجز المرافق والخدمات الحضرية عن مواجهة احتياجات سكان المدينة الذين يتزايدون دون معدلات عالية نتيجة للهجرة الريفية إليها من ناحية وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من ناحية أخرى .

2 - **تكوين بناءات مبنية حضرية ضخمة نتيجة إنجاز كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية** مما أدى إلى اتساع نطاق التعليم وبالأخص التعليم الفنى وظهور مهن جديدة لم تكن معروفة من قبل .

3 - قيام المدن بلعب العديد من الأدوار السياسية الهامة فهي مقر الحكومات والأجهزة التنفيذية والأحزاب السياسية والصحافة ووسائل الاتصال الجماهيرى.

4 - تعرض الأسرة لتغيرات عميقة انعكست على بنائها ووظائفها بوجه عام .

كل هذه التغيرات والتحولات التى اتسمت بها ملامح المدن والمجتمعات الحضرية فى الدول النامية تستلزم مجموعة من العمليات المتوازنة الواجب أن تتم فى ضوء مجهودات تنمية رشيدة حتى لا تتجه هذه التغيرات بشكل مستمر إلى مشكلات ومعضلات تواجه المجتمعات الحضرية وعلى هذا يجب الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية ومواجهة مشكلاتها من خلال توفير الموارد والإمكانات وتعبئة جهود الدول والحكومات والمواطنين والمنظمات المختلفة .

#### رابعاً : مفهوم التنمية المحلية الحضرية :

لقد تعددت مفاهيم التنمية المحلية فى المجتمعات الحضرية والتى لا يمكن حصرها جميعها ولذلك وقبل البدء فى تناول بعض هذه المفاهيم لابد أن نوضح الفرق بين مصطلحين هامين ألا وهما التنمية الحضرية وتنمية المجتمع الحضري.

\* فالتنمية الحضرية تشير عادة إلى "تخطيط المدن وتوفير المرافق"

\* بينما يعد مفهوم تنمية المجتمع الحضري أوسع من ذلك وأشمل أو بمعنى آخر نجد أن التنمية الحضرية جزء من تنمية المجتمع الحضري أو عنصر من عناصره حيث إن تنمية المجتمع الحضري تقوم على أساس جديد يعمل على إشراك المواطنين أنفسهم من خلال مجالس الأحياء وما شابهها من التنظيمات فى دراسة وعلاج مشاكل كل هذه الأحياء والمشاكل الحضرية بصفة عامة<sup>(13)</sup>.

هذا وتعرف "سوسن عثمان" التنمية الحضرية بأنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية والتغيير الموجه الذى يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعدد الاجتماعى وفى ضوء الضبط الذى لا يستند على أسس قروية وكذلك تجديد وإقامة المباني والتغيير الجوهري فى استخدام الأراضي ، كما أكدت أن التنمية الحضرية المحلية التكاملية هى العمليات الإدارية التى يتم عن طريقها مساعدة المجتمع المحلى مع التغيير عن طريق حل المشكلات المحلية التى تقابل

المجتمع ومن ثم رفع مستوى الحياة فيه ، بأكبر أسهام ممكن من المواطنين بالتعاون مع الحكومة بمستويات مختلفة<sup>(14)</sup> .

ومن خلال المفهومين السابقين للتنمية الحضرية ، التنمية المحلية الحضرية المتكاملة يظهر الفارق بينهما فالمفهوم الأول يشير إلى مجرد التحول والتغير الديمجرافى حيث ميل أعداد السكان إلى الازدياد فى أماكن الجذب "المدينة" وانخفاض هذه الأعداد فى أماكن الطرد السكانى "الريف" وما يصاحب هذا التغير الديمجرافى من تغيير فى البناء المهنى والاقتصادى والاجتماعى ، فى حين أن المفهوم الثانى يشير إلى أهمية العمليات الإدارية التى لا تخلو من التخطيط من أجل مساعدة المجتمع المحلى على النهوض بمستوى حياة أفرادهم من خلال حل المشكلات وإشباع الحاجات مع أهمية أن يتحقق ذلك من خلال تضافر الجهود بين الحكومة والمواطنين .

هذا ويعرف "محمد رفعت قاسم" تنمية المجتمعات المحلية الحضرية إجرائياً على أنها<sup>(15)</sup> :

- 1 - أنها عملية ديناميكية يهدف إليها المجتمع بما فيه من أفراد ومؤسسات .
- 2 - أنها العملية التى عن طريقها تحدث التنمية الشاملة فى جميع نواحي الحياة فى المجتمع حيث إن جهودها تتركز على النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .
- 3 - أنها العملية التى بواسطتها يمكن استخدام جميع الموارد البشرية والمادية وكذلك الموارد الحكومية والأهلية فى المجتمع .
- 4 - أنها العملية التى عن طريقها تحدث التغيرات الاجتماعية المقصودة فى البشر عن طريق مشاركتهم الفعالة فى مشروعات التنمية المختلفة وبالتالي يكتسبون القدرات والقيم التى تساعد على مواجهة ما يصادفهم من مشكلاتهم بحيث يستطيعون إحداث التغيرات المقصودة فى البيئة التى يعيشون فيها .
- 5 - أنها سلسلة متتابعة من التغيرات التى توجه إلى أبنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة فى تحقيق الهدف العام للمجتمع .
- 6 - أنها تتم عن طريق التنسيق والمشاركة مع المنظمات التى تعمل فى المجتمع المحلى والمجتمعات الأخرى.



7 - أنها تتم في ضوء السياسة العامة للدولة أى تعمل في ضوء الأهداف القومية للمجتمع.

8 - تتم في مجتمعات حضرية .

#### **خامساً : أهداف التنمية المحلية الحضرية :**

تهدف تنمية المجتمع الحضرى بصفة عامة إلى خلق مجتمع سعيد ومتعاون ومتماسك وذلك عن طريق رفع كفاءة أجهزة الخدمات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالمجتمع ، وكذلك بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفرادهِ وجماعته .

وقد تبين هذا الهدف العام ضمناً من خلال المفاهيم السابقة للتنمية المحلية الحضرية ، أما إذا أردنا تحليل هذا الهدف العام إلى أهداف جزئية أو فرعية يمكن القول بأن التنمية الحضرية وجدت لتحقيق ما يلي<sup>(16)</sup>:

1 - تدعيم الاتجاه التكاملى فى تنمية الحضر بما يتضمن ذلك من العناصر التى يحتوئها التكاملى من :

أ - **شمول الخدمات** تعنى أن التنمية يجب أن تشمل كل قطاعات المجتمع وفئاته وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يعنى الشمول كل أجزاء المجتمع الجغرافى وكل فئاته البشرية .

ب - **الاتزان** ويعنى ضرورة المواءمة بين الحاجات والموارد وبين المنفق على الخدمات والمنفق على الإنتاج كما يعنى مراعاة الأخذ بأولوية الاحتياجات التى هم غالبية سكان المجتمع.

ج - **التنسيق**: يعنى التنسيق فى كل شئ يتم داخل المجتمع ومؤسساته وتنظيماته تحديداً للمسئولية وحسماً للتكرار ومنعاً للتضارب وحفاظاً على المال العام .

د - **التفاعل بين الأجهزة العاملة فى المجتمع** : حيث فتح قنوات الاتصال فيما بينها على أوسع نطاق ليدرك كل منها دور الآخر .

هـ - **مراعاة أن تكون برامج التنمية ومشروعاتها مرتبطة بالجذور الثقافية للمجتمع** .



2 - تدعيم مشاركة المواطنين، Citizen Participation وقيمة المناخ الصالح لها وذلك من خلال :

أ - برامج تعليمية هادفة مثل رياض الأطفال والحضانة حتى الجامعات تساعد على تنشئة المواطن المؤمن برأيه ومجتمعه وقيمة الأصيلة .

ب - إرساء الحياة الديمقراطية السليمة بدء من الأسرة الصغيرة وصغار المسؤولين حتى البناء السياسي الرسمي مع ما يتطلبه ذلك من حرية الرأي والتغيير وأخذ رأى الجماهير .

ج - توسيع الاتجاه نحو اللامركزية وإعطاء حرية الحركة واتخاذ القرار حتى المستوى الأدنى للمحليات .

د - القدوة الصالحة في المنزل والمدرسة والمصنع وكل مرافق أجهزة الدولة مما لها من أثر كبير في التأثير على مشاركة المواطنين سلباً أو إيجاباً .

هـ - مؤازرة الحكومات لمشروعات الجهود الذاتية ودعمها مادياً وفتياً .

و - الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادى للمواطن.

ز - إيجاد برامج تدريب جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم وتنظيم دورات تدريبية لفريقية للعاملين في مجال التنمية .

3 - الاهتمام بالمجتمعات الحضرية المتخلفة : سواء كانت في المسان أو في ضواحيها وذلك باعتبار أن الأحياء المتخلفة في المدن تضم العدد الأكبر من المواطنين ، لذا فإنه من العدل الاهتمام برفع مستوى المعيشة هؤلاء المواطنين حتى لا تزيد الهوة بين الأحياء المتخلفة والمتقدمة في نفس المدينة.

4 - تدعيم الجهد التنموى على مستوى الجيرة : أو المجاورة المحلية بالمدينة تمهيدا لخلق مستوى جديد لتنظيمات الحكم المحلى على هذا المستوى .

ومن المسلم به أن الجهود التنموية والتي تتمثل في البرامج والمشروعات التنموية المختلفة تتميز عن البرامج والمشروعات الأخرى في أنها تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع أى أنها تتجه إلى تناول المجتمع عامة ولا تختص بتناول مشكلة معينة دون غيرها . وهناك أربعة أهداف أساسية لبرامج تنمية المجتمع الحضرى وهى تناسب بالأحرى مع الأحياء الشعبية بالمدن وتشمل<sup>(17)</sup>:

Development of community feeling

1 - تنمية الشعور المجتمعي

self - help

2 - تحقيق الجهود الذاتية (المساعدة الذاتية)

Indigenous leadership

3 - اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين

4 - التعاون مع الحكومة والأهالي في العمل على الاستفادة من الخدمات

وفيما يلي توضيح لهذه الأهداف :

### 1- تنمية الشعور المجتمعي Development of community feeling

إن خلق وإيجاد علاقات مجتمعية فعالة هي من الأمور الهامة حيث إن الروابط التي تربط بين الأهالي في القرى غالباً ما تكون ضعيفة في المدينة .

كما أن الروابط القبلية والطائفية وحتى الأسرية أصبحت ضعيفة جداً وفي كثير من الأحيان لا تظهر أو تنمو روابط جديدة لتحل محل القديعة لذا تظهر ضرورة الحاجة أيضاً إلى قيام وحدات صغيرة على أساس من الجيرة الحضرية Neighbour hood units حيث أنه بوجود مجتمع محلي في منطقة حضرية نجد أن هناك أكثر من التجاور المادي Physical Preximity فهناك لغة ومعاني ومفاهيم وأهداف تعمل على وحدة الأهالي ، كما أن هؤلاء يشعرون بالأهداف والأغراض العامة ويشعرون بالانتماء لمجتمعهم كما يشعرون بالجيرة.

وهذه المشاعر تجعل منهم مجتمعاً محلياً وتساعد على إيجاد علاقات واتصالات فعالة كما تعمل على إيجاد التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

### 2- تحقيق الجهود الذاتية : Self - help

أن الهدف الثاني لتنمية المجتمع الحضري هو اكتشاف الطرق والأساليب الفعالة لاستشارة ومساعدة وتعليم الأهالي وإكسابهم مهارات جديدة . أن فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على الجهود الذاتية بجانب المساعدة الفنية من جانب الحكومة .

لهذا نجد أن العديد من العمليات المستمرة التي تبذل لتحسين الظروف المعيشية للأحياء الفقيرة لا يمكن تحقيقها عن طريق جمع كبير من الأفراد الذين يتصفون بعدم المبالاة Apathetic collection والواقع أن الأهالي أنفسهم يرغبون ويغيرون ويمكن اختيار مبادئهم في التخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج لمقابلة وإشباع احتياجاتهم .

ويفترض الكثير أن سكان الأحياء المتخلفة يمكن أن يصلوا إلى أعلى مستوى اجتماعي عن طريق إتاحة الفرص الاقتصادية والتعليمية من مصادر قوى خارجية وهذا غالباً ما يجعلهم يعتمدون على الآخرين ، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الجمود واللامبالاة وقد يستقر هذا بعد مرور الوقت في عادات وتقاليد ومنظمات الحى ويقف عائقا أمام عمليات تحقيق الأهداف .

### 3- اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين : Indigenous leadership

في الواقع أنه بدون وجود نوع من الشعور المجتمعي في المناطق غير المتجانسة يصعب تحقيق الجهود الذاتية ومن ناحية أخرى فإن تحسين المجتمع نفسه يأتي عن طريق إدراك الحاجة للتغيير وتعاون ومشاركة المواطنين في أنشطة الجهود الذاتية Self - help مثل إصلاح المنازل وتمهيد الطرق ومكافحة الأمراض والمحافظة على نظافة الحى ومحاربة الانحراف ويحتاج الأهالي للمشاركة في تحديد الاحتياجات وتحديد الأولويات وتنفيذ الأنشطة والمشروعات

ويستلزم إحداث التغيير الناجح اكتشاف وإعداد وتنمية القادة الطبيعيين ، وهؤلاء القادة يتحملون المسؤولية المباشرة في خلق المبادأة لإحداث التغيير في الأهالي ويعتمد التغيير الناجح في الأحياء المختلفة بدرجة كبيرة على دوافع واهتمامات مثل هؤلاء القادة .

### 4- التعاون بين الحكومة والأهالي في العمل على الاستفادة من الخدمات :

أن طبيعة حياة الأحياء تجعل الأهالي لا تستطيع تحسين ظروف حياتهم بدون مساندة واستشارة الحكومة والهيئات الأخرى وأن جهود المواطنين الحضريين تتطلب بعض المساعدات المالية والفنية الحكومية في الميادين المختلفة (الصحة العامة والتعليم والترويج) .

وهناك خدمات ومشروعات تقدمها الحكومة حتى يكون لها فاعلية وهي الخدمات العامة والتعليم والصحة والترويج ومهما بدل من جهود ذاتية في هذه الميادين لا يمكن أن تكون بديلاً كافياً لمثل هذه الخدمات الضرورية ولكن القيام بها عن طريق إقامة علاقات وظيفية مع السلطات المحلية لا لغرض النقص في الخدمات الضرورية فقط بل أيضا للعمل بقدر الإمكان على أن يستفيد عامة الشعب من هذه الخدمات أعظم استفادة . إن تنمية المجتمع الحضري لا تتم فقط باستشارة ومشاركة الأهالي وبمشروعات الجهود الذاتية ولكن



تتم أيضا بالتعاون في هيئة التطوع العام والعمل على التكامل بين الخدمات التقليدية والجهود الذاتية .

وهناك أمثلة لمشروعات تحسين ظروف الأحياء المتخلفة في المجتمعات النامية منها مشروع الإسكان التعاوني Self-help housing والذي يتولى فيه الساكن بنفسه بناء منزله ، ولقد نفذت العديد من أمثال هذه المشروعات الحكومية المنظمة في مختلف أنحاء العالم خاصة في بورتوريكو Poertorico والهند في دلهي Delhi ومدراس Madras ، ومثل هذه الجهود التعاونية يمكن أن تشجع المواطنين على بناء الطرق والمدارس وغيرها إذا ساعدت الحكومة بالمال والموارد والأدوات الفنية .

هذا ويمكن تقسيم مجهودات التنمية الحضرية المحلية التكاملية في مصر إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي<sup>(18)</sup> :

**أ - مشروعات قومية حكومية :** مثل تجربة التنمية الحضرية بأمانة الحكم المحلي - الجيرات في مشروعات المدن الجديدة - الرائدات الحضرية في وزارة الشؤون الاجتماعية .

**ب - مشروعات قومية أهلية معانة :** مثل الإسكان التعاوني - جمعيات تنمية المجتمع بالمدن (جمعيات تنمية المجتمع الاقتصادية - جمعيات تنمية المجتمع بالأحياء شرق ، وسط ، غرب بالمساكن جمعيات المساجد لتنمية المجتمع) .

**ج - مشروعات محلية أهلية معانة :** وهي الخدمات المركزية مثل الأحياء الصغيرة بالمربعات السكنية في شبرا الخيمة - الروابط في المنيا محلات الرواد - جمعية بولاق للخدمات الاجتماعية - المشروعات التي تقوم بها كليات الخدمات الاجتماعية والآداب والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات الحضرية مثل منطقة بولاق الدكرور - منطقة المساكن الاقتصادية بمحرم بك بالإسكندرية .

### **سادسا : مشكلات تواجه المجتمع المحلي الحضري :**

أن كافة المجتمعات على اختلاف أنواعها تواجهها العديد من المشكلات سواء كانت مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وما أكثر المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية وبخاصة المجتمعات المحلية الحضرية ولا شك أن هذه المشكلات تنجم عن خلل في



النظم الاجتماعية التي تحكم مثل هذه المجتمعات وينجم هذا الخلل عن إصابة الهيكل البنائي والوظيفي لهذه النظم الاجتماعية المختلفة ببعض القصور في أداء دورها المتوقع منها ، هذا إلى جانب عدم التعاون بين الأجهزة الحكومية والمواطنين وضعف مشاركة المواطنين في مواجهة مشكلاتهم المجتمعية .

وبما أننا بصدد المجتمعات المحلية الحضرية فسنبجد أنه بالرغم من تعدد مشكلاته وتنوعها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسلوكية وثقافية وأمنية إلا أننا سنركز على ثلاثة مشكلات أساسية حيث نرى أنها هي السبب الأساسي في تعددية المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية وتحدد هذه المشكلات في ما يلي :

### (1) الهجرة : Migration :

تشهد المجتمعات المحلية التي تقع في نطاق الدول النامية العديد من التغيرات المتلاحقة ، حيث إنه نظراً لظروف البلاد النامية الاقتصادية والاجتماعية يرغب الناس دائماً في التنقل وراء العمل والحياة الاجتماعية الكريمة وبالتالي تظهر الهجرة سواء الخارجية أو الداخلية ، ولكن ما يخص المجتمعات المحلية من هجرة تكون بالتأكيد الهجرة الداخلية حيث يسعى المهاجرين إلى عمل أحسن وحياة أفضل في بيئة اجتماعية أفضل له ولأسرته .

حيث غالباً ما تتم الهجرة الداخلية في شكل أسرى فينتقل المهاجر وأسرته إلى منطقة أخرى تكون أحسن من وجهة نظره ونظراً لزيادة الهجرة الداخلية في معظم البلدان النامية وخاصة مصر فإنه بالتالي يحدث خلل في التوازن الأيكولوجي للمجتمع فنجد تكديساً وزيادة سكانية في مكان دون الآخر ، وهذا يؤدي إلى العديد من الآفات الاجتماعية والتي من أهمها ظهور المناطق المتخلفة وانتشارها في البلاد النامية حيث إنه من غير الممكن أن تعيش (كل الأعداد المهاجرة إلى مجتمع محلي جديد في حياة رغدة وطيبة فنظراً للكثافة السكانية العالية التي تشهدها المناطق المحلية في المراكز والمحافظات الكبرى تمتد السكان عشوائياً ليشكلوا مناطق جديدة ليعشوا فيها وبالتالي تكون هذه المناطق مناطق متخلفة وهذا المناطق تعيش ظروفًا اجتماعية واقتصادية تكون في معظم الأحيان سيئة).

وفيما يلي توضيحاً لأهم أبعاد مشكلة الهجرة :

## 1 - عوامل الهجرة الداخلية<sup>(19)</sup> :

يقسم المؤلفون عوامل الهجرة الداخلية إلى عوامل جغرافية وعوامل اقتصادية وعوامل ديمجرافية وكذا اتجاه وسياسة الدولة نحو الهجرة الداخلية كعامل من ضمن عوامل الهجرة الداخلية وفيما يلي عرضاً لهذه العوامل :

**أ- العامل الجغرافى :** حيث يلعب هذا العامل دوراً أساسياً فى التأثير على اتجاهات وتيارات الهجرة الداخلية . كما أنه يعمل مثلاً على تعويق الهجرة إلى أماكن محددة حتى على الرغم من توفر عوامل أخرى تشجع على الهجرة فالعوائق الطبيعية يمكن أن تعتبر حواجز تعوق الانتقال من مكان إلى آخر . ويتضح تأثير هذا العامل من خلال ما يلي :

**- حجم الدول :** فكلما كانت الدولة متسعة واشتملت على أقاليم ومناطق متباينة تختلف فى خصائصها وإمكاناتها كلما شجع ذلك على ازدياد تيارات الهجرة الداخلية

**- المسافة :** حيث يلعب عامل المسافة دوراً كبيراً فى تيارات الهجرة الداخلية ولكن تناسب درجة هذا العامل تناسباً عكسياً مع درجة التقدم التكنولوجى خاصة فى مجال وسائل المواصلات . فتأثير المسافة يتضاءل مع تقدم وسائل المواصلات وخص أسعارها بالنسبة لمستوى المعيشة هذا وتلعب المسافة دوراً ملحوظاً فى الهجرة الداخلية فى دولة مثل مصر حيث يلاحظ أن معظم المهاجرين من محافظة المنوفية يميلون للهجرة إلى القاهرة بينما يتجه معظم المهاجرين من البحيرة إلى محافظة الإسكندرية.

**ب - العامل الاقتصادى :** ويلعب هذا العامل دوراً أساسياً فى الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية على السواء ولما كانت معظم تيارات الهجرة فى الوقت الحاضر من الريف إلى المدن فإن هذا يعنى أن الريف أصبح منطقة طرد وأصبحت المدن مناطق جذب وهذا يرتبط بعوامل اقتصادية تتعلق بالعمالة والبطالة والتغير المهنى والكثافة أو التخلخل السكانى والهجرة ليست مجرد انتقال مكانى من منطقة إلى أخرى فهى ترتبط بتغيرات فى المستوى المعيشى للمهاجرين وترتبط بتغير فى المهن أيضاً . فمعظم المهاجرين من الريف إلى المدينة يتحولون من الزراعة إلى الصناعة أو التجارة .

**ج - العامل الديمجرافى :** ولهذا العامل جوانبه المتعددة فىرى بعض الكتاب مثلاً أن الزيادة الطبيعية المحدودة فى المدن عنها فى الريف تترك فراغاً يؤدى إلى اجتذاب

المهاجرين من الريف ومن هذه العوامل أيضا بعض العادات والتقاليد التي ترتبط بجماعات سكانية معينة .

**د - سياسة الحكومة تجاه الهجرة الداخلية :** فما دامت الهجرة يترتب عليها عمليات تخلخل وتركز للسكان في المناطق التي تهاجر منها أو تهاجر إليها جماعات سكانية فإن ذلك يضع ضغوطاً ويلقى أعباءاً على مختلف جوانب النشاط الإنساني والاقتصادي في هذه المناطق ولا يبدو الأمر خطيراً إذا كانت الهجرة الداخلية تتم بصورة فردية أو إذا كان تيارها ضعيفاً ولكن تزداد مشكلات الهجرة عندما تزايد أعداد المهاجرين ولهذا تتدخل بعض الحكومات لوضع تخطيط معين يتفق والسياسة التي تنتهجها بشأن هذه الظاهرة.

## **2 - دوافع الهجرة الداخلية :**

أما بالنسبة لدوافع الهجرة الداخلية : فلقد اهتم "روسي Rossi" في دراسته التي قدمها عن دوافع الهجرة بموضوع قرار الهجرة وقرار اختيار المكان الذي يهاجر إليه الشخص وقد صدرت هذه الدراسة تحت عنوان "لماذا تهاجر العائلات؟" "Why families Move?" . كما اهتمت دراسة أخرى بعنوان "النمو السكاني" في باريس بهذا الموضوع حيث قسموا دوافع الهجرة إلى :

- 1 - دوافع تتعلق بسوق العمل في المكان المهاجر إليه (عوامل جذب).
- 2 - دوافع تتعلق بسوق العمل في المقاطعات التي وفدوا منها (عوامل طرد).
- 3 - مثلت الأسرة والصحة والسكان والإسكان دوافع جذب للمهاجرين .
- 4 - دوافع تعتبر منفصلة عن الشخص نفسه وعن رغبته في الهجرة (مثل الأطفال المصاحبين لوالديهم المهاجرين وما إلى ذلك).
- 5 - دوافع حب التغيير وحب التنقل والحركة .
- 6 - دوافع الدراسة والتعليم .
- 7 - الحروب والأحداث السياسية والخدمة العسكرية<sup>(20)</sup> .

هذا ولقد جاء في تقرير التنمية البشرية ما يهتم بهذه الدوافع تحت عنوان "لماذا يهاجر الناس؟" .



حيث إنه قد يهاجر الفقراء من القرى إلى المراكز ومن المراكز إلى المدن ومن دولة إلى أخرى لكنهم جميعاً يستجيبون لنفس العوامل الرئيسية حيث دفع الفقراء وجذب الفرص ، فالفقر أكثر ما يكون في الدول النامية في المناطق الريفية وهي محل إقامة 750 مليون من أفقر سكان العالم ، ومن هؤلاء حوالي 20 : 30 مليون ينتقلون كل سنة إلى المراكز والمدن وجزء متزايد من هؤلاء المهاجرين "مهاجرون بيئون"<sup>(21)</sup> .

### 3- قرار اختيار المكان المهاجر إليه :

أما بالنسبة لقرار اختيار المكان بالنسبة للمهاجر فهناك عوامل عديدة تحكم هذا القرار ومنها :

1 - اختيار المكان الذي يوجد به أقارب أو معارف : فكثير من الناس إذا أعطوا فرصة الاختيار بين مكانين فسوف يفضلون أن يذهبوا إلى المكان الذي يوجد به أقارب أو أصدقاء أو حتى معارف لأصدقائهم أو أقاربهم .

2 - المكان الذي كون عنه المهاجر معرفة مسبقة : فبعض المهاجرين يكون لديهم معرفة مسبقة بالمكان الذي يقرر الذهاب إليه .

3 - المكان الذي يمكن للمهاجر الوصول إليه والمعيشة فيه : حيث توفر تكاليف السفر إلى المكان الجديد وليس فقط تكاليف السفر ولكن أيضاً تكاليف المعيشة في هذا المكان .

4 - المكان الذي يوجد به فرصة متاحة للعمل : فالفرد لا يهاجر إلى مكان لا يتوقع أن يجد فيه عملاً .

5 - المكان الذي يتناسب مع قدرات وخصائص الشخص الطبيعية : فهناك أماكن لا يتناسب مناخها مع بعض الأشخاص مثل كبار السن مثلاً حيث صعوبة العودة لزيارة ذويهم أو بعض الصعوبات الأخرى .

6 - المكان الذي يشعر فيه المهاجر بأن قيمه وثقافته لن تتهدد حيث إن في حالة الهجرة الداخلية إذا أتيحت فرصة الاختيار للشخص بين أماكن مختلفة فإنه لا يجد صعوبة في ذلك لأن ثقافتنا واحدة ولا يوجد تغير في العادات والتقاليد القيمة<sup>(22)</sup> .



وإذا انتقلنا إلى الهجرة الداخلية المصرية سنجد أن الهجرة الداخلية هنا تكون عبارة عن عملية من وحدة إدارية محدودة إلى وحدة إدارية أخرى ويصاحب هذا الانتقال تغير في محل الإقامة<sup>(23)</sup>.

وإذا استعرضنا حركة السكان يظهر أن الهجرة الرئيسية الداخلية في مصر تتركز في عدد من مناطق الإرسال والاستقبال الرئيسية وأهم مناطق الاستقبال الرئيسية هي القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية .

وبمناقشة عوامل الجذب فإن هذه المدن وبحكم كونها أكبر المدن المصرية عموماً فإنه ينسحب عليها معظم عوامل الجذب المعروفة في المدن الكبيرة ففي القاهرة توجد نسبة كبيرة من الجامعات والمعاهد . كما تؤدي مركزية الجهاز الحكومي إلى تركيز معظم المصانع فيها حيث اجتذبت القاهرة الكبرى وحدها 60.19% من جملة المهاجرين من الريف إلى الحضر. وذلك نظراً للاتجاه الحضري الذي نجم عن الهجرة من الريف إلى المدن الذي تزايد في المجتمعات النامية بوجه خاص<sup>(24)</sup>.

### **وجملة القول نستطيع أن نقول إن أسباب الهجرة الداخلية قد تركزت في :**

- أ - العامل الاقتصادي والرغبة في عمل أفضل من حيث الدخل .
  - ب - التطلع إلى حياة أفضل والرغبة في التمتع بخدمات أجود في مستوى تلك التي تقدم في المدن .
  - ج - تركز الوظائف ذات الصفة المركزية في المدن وفي وسطها .
- وبناء على هذه الأسباب تزايدت معدلات الهجرة من الريف إلى المدن مما يجعل للهجرة الداخلية أثراً وخيمة على الناس وأوضاعهم ومن هذه الآثار ما يلي<sup>(25)</sup>:
- 1 - ما تؤدي إليه الهجرة الداخلية من اختلاف في مكونات النمو السكاني بين المحافظات وذلك لأن بعض المحافظات تستقبل سكاناً يهاجرون إليها من محافظات أخرى بينما تمثل بعض المحافظات مناطق طرد بشرى وتدفع بأعداد من سكانها إلى محافظات أخرى .
  - 2 - ما تؤدي إليه الهجرة إلى المدن الجاذبة مثل القاهرة والإسكندرية من قصور في خدماتها ومرافقها .

3 - مشكلات في النقل والمواصلات والطرق والتليفونات وانخفاض العمر الافتراضى لها .

4 - انخفاض مخصصات الفرد من ألوان الرعاية المختلفة (صحية ، اجتماعية، نفسية) وعدم إمكان القدرة الاستيعابية للمدارس والمستشفيات والمحال ودور الترفيه وغيرها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان على المدينة باستمرار.

5 - ضآلة نصيب سكان المدن من المساحات الخضراء وارتفاع درجة التضاحم والكثافة السكانية .

6 - زيادة حدة أزمة الإسكان وما يترتب عليه من آثار سيئة نتيجة لنقص العرض عن الطلب بالنسبة للمساكن .

7 - ظهور الجيوب المتخلفة في أحياء المدينة وأطرافها Slums والتي تكون منخفضة في مستويات سكانها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية مما يؤثر على شكل المدينة ككل.

## (2) مشكلة الكثافة السكانية :

أن الدول النامية بصفة عامة ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية بدرجة ملحوظة في الوقت الذى لا تتعادل فيه هذه المعدلات مع معدلات نمو الموارد الاقتصادية فعلى الرغم من أن سكان العالم النامى يمثل نحو ثلثى سكان العالم فإن ناتجها القومى الإجمالى لا يزيد عن 12.5% من إجمالى الناتج القومى للعالم<sup>(26)</sup>. هذا وقد ظل النمو السكانى السريع أحد الظواهر المميزة للمجتمع المصرى شأنه فى ذلك شأن معظم المجتمعات النامية ، فوفقاً لتعداد 1947 كان عدد سكان مصر حوالى 19 مليون نسمة ، بينما بلغ حجم السكان داخل مصر عام 1996 قرابة 59 مليون نسمة أى حوالى ثلاثة أمثال السكان عام 1947.

وباعتبار أن الزيادة السكانية فى أى مجتمع ظاهرة ثلاثية الأبعاد هى (المواليد والوفيات، صافى الهجرة الخارجية) فمن المناسب التعرف على التطورات التى شهدتها هذه الأبعاد الثلاثة وتقييم انعكاساتها على اتجاهات النمو السكانى ، وفيما يلى توضيحاً لذلك<sup>(27)</sup>:-

### أ - المواليد واتجاهات الإنجاب :

تشير إحصاءات المواليد إلى أن معدل المواليد الخام تراوح فى الأربعينات والخمسينيات بين 40 ، 45 فى الألف فمعدلات المواليد الخام المسجلة ظلت فوق 40 مولود لكل ألف

من السكان حتى عام 1967 حيث بدأت في الانخفاض حتى بلغت 34.4 في الألف عام 1974 ثم عادت للارتفاع حتى وصلت إلى ما يزيد عن 40 في الألف عام 1979 ، ولم يظهر اتجاه الهبوط إلى أقل من 30 في الألف سوى منذ عام 1991 . وقد انخفض معدل المواليد في نصف قرن (1946 إلى 1996) بمقدار الثلث .

ويمكن تفسير هذا التطور التاريخي في معدلات المواليد في مصر في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع المصري. فقد حافظ المجتمع المصري خلال الفترة من منتصف القرن وحتى 1966 على معدلات مواليد مرتفعة جاءت انعكاساً لقيم المجتمع المصري المحبذة للأسرة الكبيرة من منطلق "العزوة" من ناحية وكرد فعل لتعويض الوفيات المرتفعة بين الرضع والأطفال من ناحية أخرى .

وبالإضافة إلى البعد الاجتماعي للظاهرة فقد استقر في وجدان الأسرة المصرية أن الطفل الإضافي يمثل دخلاً إضافياً للأسرة لا سيما في الريف .

ومع نهاية حرب أكتوبر انطلقت قبلة المواليد Baby boom وارتفع معدل المواليد كترجمة للزواج والإنجاب المؤجل خلال السنوات السبع السابقة . إلا أن هذا الارتفاع لم يقتصر على سنة أو اثنتين كما حدث في الحروب التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم إنما استمر في الزيادة حتى عام 1979 حيث تجاوز حاجز الـ 40 في الألف الذي كان سائداً في مصر قبل نكسة 1967.

واعتباراً من عام 1985 بدأت مرحلة جديدة شهدت تراجعاً تدريجياً في معدل المواليد وقد جاءت هذه المرحلة محصلة لعدد كبير من العوامل منها:

- 1 - التأثير الإعلامي للدعوة لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة .
- 2 - نجاح برنامج تنظيم الأسرة في إتاحة الوسائل والتحول نحو وسائل أكثر فاعلية.
- 3 - اهتمام الخطاب السياسي بتناول الآثار السلبية للزيادة السكانية .
- 4 - تراجع سن الزواج بين الطبقة الوسطى وبين الفقراء .
- 5 - تردى الوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى وارتفاع تكاليف المعيشة .
- 6 - تغير نظرة الأسرة الريفية إلى الطفل كقيمة مضافة للأسرة .



وقد أظهرت المسوح المتابعة التي تمت خلال الفترة من 1988 إلى 1998 انخفاض معدلات الإنجاب في كل المناطق ولكن بدرجات متفاوتة وقد حدث أكبر انخفاض نسبي في حضر الوجه البحري (37%) حيث انخفض المعدل من 3.8 طفل إلى 2.4 طفل مما جعل المعدل في حضر الوجه البحري أقل من المحافظات الحضرية التي لم يتغير معدلها سوى بنحو 10% (من 3.0 طفل إلى 2.7 طفل) .

### ب- الوفيات :

الوفيات هي المحدد الثاني من محددات النمو السكاني بعد المواليد. ولقد كان معدل الوفيات الخام في مصر مرتفعاً منذ بداية القرن العشرين حتى عام 1945 ثم بدأ في التناقص بسرعة حتى استقر في حدود 7 في الألف بدءاً من عام 1990.

ويرجع تناقص معدلات الوفيات في مصر منذ 1945 حتى الآن إلى التحسن الذي طرأ على الصحة العامة ومكافحة الأمراض والأوبئة ، إلى جانب زيادة إنفاق الدولة في مشروعات تحسين الصحة العامة ومكافحة الأمراض وإنشاء المزيد من المستشفيات والمستوصفات ودعم الدواء وزيادة نشاط مراكز رعاية الأمومة والطفولة وزيادة أعداد المترددين عليها ، مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأمهات كذلك زيادة نسبة السكان المستفيدين من مياه الشرب النقية والصرف الصحي . وقد انعكس الانخفاض في معدل الوفيات على ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد حيث وصل إلى 65.1 سنة للذكور ، 69.0 سنة للإناث في عام 1996 مقارنة بحوالي 51.6 سنة للذكور، 53.8 سنة للإناث عام 1960.

### ج- الهجرة الخارجية :

منذ مطلع القرن العشرين وحتى منتصفه ، لم تكن هناك تيارات هجرة ولم تتوفر عندها بيانات كافية - نظراً لحاجة سوق العمل في ذلك الوقت إلى المزيد من النشطين اقتصادياً لمواجهة متطلبات التنمية الزراعية والصناعية . وإلى جانب ذلك لعبت القيم الاجتماعية السائدة دورها في عدم رغبة الأفراد في الترحال والسفر . وبعد هزيمة 1967 بدأ كثير من المتشائمين وخاصة المثقفين منهم بالتفكير في الهجرة وما أن فتحت أمامهم أبواب الهجرة حتى خرجوا في هجرة دائمة إلى أمريكا وكندا وأستراليا وغيرهم من دول العالم الغربي المتقدم .



ثم شهد المجتمع المصرى هجرة واسعة مؤقتة وبصفة خاصة إلى دول الخليج العربى بعد حرب أكتوبر 1973 . وقد كان المحرك الأساسى لهذه الهجرة المؤقتة هو الاستجابة لاحتياجات سوق العمل بهذه الدول والتي تمثل معظمها فى مشروعات البنية الأساسية من تشييد ومرافق عامة وهى مشروعات يستخدم فيها العنصر البشرى بكثافة وتواكب ذلك مع فتح أبواب السفر بحرية .

أما إذا تحدثنا عن الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة فيأتى فى المرتبة الأولى أثر الهجرة أو الدور الذى تلعبه الهجرة فى التغير الحادث فى حجم وشكل الأسرة خصوصا فى المناطق الريفية حيث ساهمت فى إحلال الأسرة القروية البسيطة محل الأسرة الممتدة لرغبة الزوجة فى الاستقلال بشئون أسرتها . إلى جانب أن هناك تغير فى قيم الإنجاب لدى المهاجرين حيث لم يعد الإنجاب الكثير هو المفضل لديهم . وذلك نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن الكسب المادى وزيادة الدخل . إلى جانب ذلك تلعب الهجرة دوراً مهماً فى تعزيز دور المرأة خلال غياب الزوج حيث تتحمل العديد من المسئوليات داخل المنزل وخارجه وبالتالي زيادة درجة مشاركتها فى الأمور الاجتماعية ومن ثم ارتفاع مكانتها الاجتماعية . ومن الآثار الإيجابية أيضا زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة نتيجة تحويلات العاملين بالخارج وأيضا التخفيف من آثار البطالة .

أما الآثار السلبية فتتمثل فى مجموعة كبيرة من الآثار فى جوانب متعددة منها نقص العمالة الفنية وارتفاع أجورها ، فقدان الدولة لتكاليف التعليم والتدريب التى أنفقتها على المهاجرين ، وهجرة العقول أى العلماء وذوى المهارات الخاصة ناهيك عن زيادة معدلات التضخم ، واحتمال تعرض العمالة المصرية للاستغناء المفاجئ وما لذلك من آثار سلبية عند العودة المفاجئة للوطن من بطالة مع التعود على أنماط استهلاكية وترفيه .

أضف إلى كل ما سبق أن للسكان تأثير واضح على التنمية وذلك على أساس العلاقة بين حجم السكان والموارد القائمة ومعدل نمو السكان والزيادة فى إنتاج السلع والخدمات وكذلك نسبة المعالين غير المنتجين وقيمة المدخرات ونمط الاستثمار والعمالة والتعطيل ومشكلة الغذاء والتغذية والسكان ليس فقط هدف التنمية إنما هم وسائلها أيضا . وإذا كان النمو السكانى لا يتناسب مع النمو فى الإنتاج تصبح عملية التنمية بطيئة الحركة ولا جدال فى أن معدل المواليد يمكن اعتباره ثابتا أما معدل الوفيات فقد أخذ فى الهبوط منذ

عهد بعيد نظراً لتقدم الطلب الوقائي والعلاجي كما أننا نلاحظ أن معظم العالم النامي يمكن اعتباره عالماً حديث السن "فيما بين 40-50% من السكان لا يزيد منهم عن 21 عاماً يعتمدون على ذويهم اعتماداً كلياً في التعليم والرعاية والإعاشة باعتبارهم قطاعاً غير منتج ونستطيع أن نتصور العبء الملقى على الدولة في مثل هذه الحالة لتوفير السلع والخدمات لمجتمع يتزايد باستمرار أكثر من نصفه يعيش على جهود نسبة معينة من النصف الآخر<sup>(28)</sup>.

### (3) المناطق الحضرية المتخلفة :

إن هذه المشكلة من أكثر المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المحلية الحضرية وتعد هذه المشكلة نتيجة طبيعية للتكدس السكاني الناجم عن الهجرة الداخلية من مناطق الطرد (الريف) إلى مناطق الجذب (المدن) حيث لا يجد السكان ملجأ ولا مأوى إلا هذه المناطق الحضرية المتخلفة الموجودة بالفعل أو يضطرون إلى إقامة أماكن يسكنون بها تتسم بالعشوائية وضعف بل غياب كافة المرافق والخدمات الأساسية . وفيما يلي نتعرض لهذه المشكلة بشئ من التفصيل:

#### أ - مفهوم المناطق الحضرية المتخلفة :

تشكل المناطق المتخلفة Slums بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية . كما أنها تكشف في ذات الوقت عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري ولا شك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباط وثيقاً بظاهرة الفقر ، وقد اتخذت هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها حملت تسميات شتى فنجد مثلاً أحياء "واضعي اليد" Squatters towns وأحياء "الجيتو" ولعل التعبير الأول يحمل في طياته أنها أحياء يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية التي تطول أحياناً الفرصة لسكناها وإدعاء ملكيتها وهي أحياء ذات مستوى منخفض للغاية أما عن الشكل الثاني فيضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية ولعل المجتمعات المحلية تتميز ببناءاتها المختلفة ببعض الأوضاع فعن البناء الديمجرافي لهذه المناطق نجد أن معظمها يتميز بالارتفاع في معدلات النمو السكاني اعتماداً على الزيادة الطبيعية للسكان أما عن البناء الاقتصادي لتلك المجتمعات فيتميز بضعف الإنتاجية ويرجع ذلك لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ولا يختلف البناء الاجتماعي كثيراً في مكوناته عن مثليه الديمجرافي والاقتصادي فقد استمد منهما وجوده ومعناه

فلاحظ أن التركيب الطبقي بالمجتمعات المتخلفة شديد الوضوح في تمايز طبقاته وتباعدها ومن الطبيعي أن تبرز مثل هذه الأوضاع ظواهر شديدة التعقيد هذا وقد تكونت المناطق المتخلفة نتيجة الهجرة الداخلية وهذه الجماعات المهاجرة تجد ضالتها دائماً في الأحياء ذات المستوى المنخفض حيث تجدها متسقة مع إمكاناتها الاقتصادية المتواضعة التي لا تمكنها من الحصول على مسكن يحتاج إلى قيمة إيجارية مرتفعة كما أن بعض أصول تلك الجماعات وكذلك أقاربهم عادة ما يكونوا قد سبقوهم إلى ذات المناطق وتلعب العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وذويهم دوراً بالغ الأهمية والحيوية في دفع عملية الهجرة إلى هذه المناطق فهم لن يشعروا بغربة في المجتمع حيث يمارسون حياتهم وكأنهم تقريباً بمجتمعهم الأصلي<sup>(29)</sup>.

فالهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ينشأ عنها العديد من المشكلات التي تعتبر آثاراً سلبية للهجرة الداخلية المستمرة من الريف إلى الحضر .

حيث شهدت الدول النامية والعربية منها بالتحديد في العقود الثلاثة الماضية هجرة من الريف إلى المدن وصاحبت هذه الهجرة مشاكل بيئية واجتماعية ناجمة عن الاكتظاظ السكاني في مكان دون الآخر حيث انتشرت المساكن العشوائية غير السليمة وغير المخططة التي تتراوح نسبتها بين 15 ، 50% من جملة المساكن في المناطق الحضرية في الدول العربية وقد ساهم هذا الاكتظاظ السكاني في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية<sup>(30)</sup>.

هذا بالإضافة إلى أنه قد شهدت الخمس والعشرون سنة الماضية ارتفاعاً كبيراً في معدل نمو السكان الحضريين الذين يعيشون في المناطق العشوائية حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في بعض دول أمريكا اللاتينية في المناطق العشوائية 75% بينما تتراوح من 10% : 15% في الدول الأقل تحضراً في قارتي آسيا وأفريقيا<sup>(31)</sup>. ونتيجة لذلك فإن الحكومات في البلاد النامية تواجه اتجاهين حتميين في خلال الفترة القادمة وهما :

1 - التحضر السريع . 2 - التركيز الكبير على الفقر في المدن الكبرى .

ولقد أوضحت التغيرات السكانية في الدول النامية أن المدن الصغيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط كان سببها هو التحضر السريع. فالعديد من السكان يتجهون إلى السكن في الأماكن الحضرية في نهاية هذا القرن وعلاوة على ذلك فإن العديد من هذه الأسر في مدن العالم الثالث ستعيش على أو تحت خط الفقر وسوف يكونوا



منصلين أو على نفس خط الفقر الذى تشهده المناطق الريفية وبالتالى ستزيد المناطق العشوائية أو المناطق الحضرية المتخلفة Slums<sup>(32)</sup>.

وذلك لأن فقراء المجتمع المصرى بريفه وحضره يتركزون أيكولوجيا وفقاً للمستوى الطبقي فى مناطق محددة . حول مناطق تركيز الفقراء فى الحضر أوضحت إحدى الدراسات التى حاولت اختبار نظرية وارنر "L.e warner" أن الإسماعيلية تتكون من تسع مناطق أيكولوجية تختلف من حيث السمات المكانية والاجتماعية والعمر الزمنى وتنظم تلك المناطق ضمن خمس مناطق إدارية حيث تبين أن المنطقة التاسعة هى منطقة سكنى أصحاب الدخل المنخفضة . والذين ينتمون إلى أدنى درجات السلم الاجتماعى . ومن الأمثلة الأخرى لتركيز فقراء الحضر فى مناطق محددة لجوؤهم إلى المقابر كأماكن للسكن وهى ظاهرة انتشرت فى مدينة القاهرة كما بدأت ترحف إلى بعض المدن المصرية الأخرى هذا ويرجع ميل الفقراء سواء فى الحضر أو الريف إلى سكنى مناطق محددة إلى عدة عوامل فى مقدمتها اتجاه الفقراء إلى العزلة الاجتماعية فهم يتركزون بمنأى عن المستويات الاجتماعية الأعلى كما أن تركيزهم فى مكان محدد له وظيفة اجتماعية هامة تلخص فى تيسير التعاون والمساندة فيما بينهم . وتسهيل وصول المساعدات الخارجية من التنظيمات غير الحكومية والحكومية علاوة أن ظروف الفقراء الاقتصادية الصعبة المتمثلة فى انخفاض الدخل تدفعهم إلى السكن فى المناطق التى تتسم بانخفاض إيجار مساكنها وقلة تكلفة المعيشة بها وانتشار أسواق السلع المستعملة أو رخيصة الثمن مما يكفل للفقراء سبلاً للتكيف مع ضغوط الفقر<sup>(33)</sup> كما أهم جزئية فى تركيز الفقراء فى أماكن محددة هو رغبتهم فى الحصول على المعاونة والمساعدة من جانب التنظيمات الحكومية وغير الحكومية ولكن هل تقوم هذه التنظيمات أو المؤسسات بتقديم المؤازرة لهؤلاء الفقراء فى هذه المناطق..

ولقد وصفت هذه المناطق المتخلفة على أنها تظهر بفعل عمليات أيكولوجية كالغزو والانتشار والمنافسة وغيرها فحينما يتركز السكان فى منطقة من المناطق وتبدأ أفواج جديدة فى غزو هذه الأماكن ويبدأ القادرون فى التحرك إلى مناطق أخرى جديدة أكثر هدوءاً وملائمة لهم وبالتالي يهجرون بناءات منطقتهم القديمة بدون صيانة أو رعاية بينما يستقرون المهاجرون فى هذه المناطق وشيئاً فشيئاً تظهر مناطق متخلفة دون المستوى المطلوب للحياة الاجتماعية فتتفاقم فيها الأمراض الفيزيكية والاجتماعية والنفسية وتمتلى



المدينة بعناصر طفيلية غير منتجة ولعل السياسات الاجتماعية والخطط الحضرية لإزالة هذه المناطق وإعادة بنائها دليلاً على مدى خطورتها<sup>(34)</sup>.

هذا ولقد جاءت العديد من المفاهيم التي توضح ماهية المناطق المتخلفة على أساس السمات والخصائص التي تميز هذه المناطق ومن هذه السمات ما يلي<sup>(35)</sup>:

أ - أنها تقام على أطراف المدينة .

ب - أنها تتم بلا تخطيط عمراني .

ج - أنها تقام على أراضي زراعية أو أراضي حكر ولهذا فهي غير قانونية وغير رسمية حيث تكون في خرائط التنظيم الرسمية أراضي زراعية بينما تكون في الواقع مباني غير مخططة وغير منظمة .

د - أنها تتميز برخص تكاليف المعيشة ورخص القيمة التجارية لمساكنها البسيطة.

هـ - أن إمكانية تملك المسكن تتم إما بالاستيلاء على الأراضي الحكر أو بشراء قطعة أرض زراعية ورخيصة .

و - ونظراً لأنها غير قانونية فإنها تفتقر إلى كافة المرافق والخدمات لهذا تكثر بها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ...إلخ.

ز - أنها تحوى كل مظاهر التخلف من حيث كثرة عدد السكان والازدحام وضيق الشوارع وانخفاض ارتفاع المباني ...إلخ.

ح - أن سكان هذه المناطق يكونون على دراية ووعي بمشكلاتهم ولديهم بعض الاقتراحات أو المطالب من السلطات المحلية لحلها.

ط - أن حل مشكلات هذه المناطق الحضرية المتخلفة يعتمد على مشاركة السكان حيث تنمية هذه المناطق يرتبط بجهود السكان الذاتية ومشاركتهم وقيادتهم المحلية ولا يقع ذلك على عاتق السلطات الحكومية وحدها .

ولقد جاءت العديد من المفاهيم الأخرى التي أوضحتها الدراسات الميدانية المطبقة على مثل هذه المناطق المتخلفة حيث جاء في أحد هذه المفاهيم أن المناطق المتخلفة هي :

1 - منطقة جغرافية متاخمة لمجتمع حضري كبير (مدينة كبيرة) وتحتوى على بعض الخدمات المحلية .

2 - تتكون من سكان هاجروا إليها من مناطق أخرى أو وفدوا إليها من المراكز الحضرية ولا تجمعهم غالباً روابط اجتماعية قوية مثل تلك التي كانت تجمعهم في المناطق التي كانوا يعيشون فيها .

3- أن هذه المناطق نشأت كإمتداد عمراني للمدن الكبرى دون تخطيط عمداً ودون تدخل حكومي وإنما تعتمد على الجهود الأهلية فقط .

4 - تتميز هذه المجتمعات بالمنازل المتلاصقة وتداخل الشوارع والحواري وضيقها .

5 - أن هذه المجتمعات تحتاج لإستراتيجية للتدخل المهني لا من مهنة الخدمة الاجتماعية فحسب وإنما من جانب المهن الأخرى التي يمكن أن تسهم في تنميتها ودعمها<sup>(36)</sup> .

### ب - خصائص المناطق الحضرية المتخلفة :

تتميز المناطق المتخلفة بالعديد من السمات والخصائص ومنها :

1 - المظهر العام في المنطقة المتخلفة يتميز بالمباني المتهاكة سيئة الإضاءة والتهوية والمجاري والمياه وطرق ضيقة مع قلة الحدائق والأماكن المفتوحة وساحات اللعب .

2 - سكان المناطق المتخلفة غالباً ما يكونون في مستوى منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول بأن المنطقة المتخلفة منطقة فقر شديد .

3 - تتكون المناطق المتخلفة من منازل متراكمة أيله للسقوط يشغلها معرضين دائماً للخطر .

4 - سكان المناطق المتخلفة غالباً ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم من مناطق أخرى إذا انتقلوا للإقامة فيها إما لأنهم في مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسبقون على تقاليد لا تتلاءم مع المناطق الأخرى .

5 - وتتميز هذه المناطق أيضاً بانخفاض المستويات الصحية لعدم حرص سكانها على النظافة .

6 - قد تكون هذه المنطقة مكاناً للرديلة والانحراف والجريمة وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين ولكن هذا ينطبق أكثر على تلك المناطق التي وصلت إلى درجة سيئة من التنظيم الاجتماعي .

7 - على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة تميل إلى العزلة النسبية إلا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعرف سكانها أفهم أقل من غيرهم ولا يجدون غضاضة في التصريح بذلك والروابط الأساسية التي تربطهم بالمجتمع المحلي تتمثل في سوق العمل .

8 - تعيش المناطق المتخلفة في قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء عليها وعلى مشاكلها هو إزالتها وليس معنى هذا أن مجرد الإزالة كاف للقضاء على مشاكلها في المدينة بل ان الخطوة الأساسية في هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة<sup>(37)</sup>.

ويضاف إلى ذلك أنه عادة ما يفهم من مصطلح المناطق المتخلفة على أنها مناطق مزدحمة وتتميز أيضا بالبناءات المتقاربة والمباني غير المرتفعة هذا وقد انتشرت المناطق المتخلفة بأعداد كبيرة في المدن الصناعية خلال القرن التاسع عشر وقد كان من أغراض التخطيط الحضري هو تطوير المناطق المتخلفة وإحلالها بمساكن حديثة فعادة ما تتميز المناطق المتخلفة بكثافة عالية من السكان كما أنه في الغالب لا تستوعب مساحة هذه المناطق كثافة السكان الهائلة وبالتالي لا يمكن تسكين هؤلاء السكان في أماكن مناسبة معيشياً لهم<sup>(38)</sup>.

هذا وسنجد أنه عادة ما يكون في كل مدينة هنا وهناك وصماتها التي تتمثل في الإسكان السيئ والفقر والبؤس وفي عدد كبير من المدن تكون هذه المناطق المتخلفة واسعة جداً وهي تشكل مناطق حضرية متخلفة نموذجية . فمصطلح المناطق المتخلفة ينطبق غالباً على المناطق السكنية التي تتميز فيزيقياً بالمنازل المتهدمة والمهملة وتتميز اجتماعياً بالفقر والجريمة وبعض المشكلات الأخرى الناجمة عن سوء التنظيم كما أن هذه المناطق تختلف فيها المعيشة عن أي منطقة أخرى في المدينة<sup>(39)</sup>.

### ج - احتياجات المناطق المتخلفة :

من المعروف أن المناطق المتخلفة ينقصها العديد من الاحتياجات التي هي انعكاساً للخصائص السكانية والاجتماعية ويمكن أن نوضح ذلك من خلال ما يلي :



- **الاحتياجات الصحية :** فنظراً لانخفاض مستوى الخدمات الصحية في المناطق المتخلفة فالاحتياجات الصحية هي أول تلك الاحتياجات التي تحتاجها المناطق المتخلفة وتمثل تلك الاحتياجات في الحاجة إلى مستشفيات عامة مجهزة بالأدوات الحديثة. والحاجة إلى وجود أطباء متخصصون . وتوافر سيارات للإسعاف وتوافر مستشفيات متخصصة منخفضة في أسعار العلاج وتوافر الصيدليات والأدوية مع توافر حملات لمقاومة الحشرات والأوبئة المنتشرة في المنطقة المتخلفة .

- **الاحتياجات التعليمية :** نظراً لانخفاض المستوى التعليمي مع انتشار الأمية في كافة الأعمار في المناطق المتخلفة فهي تعاني من نقص في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بالإضافة إلى نقص في المراكز التدريبية الفنية والمدارس الفنية بكل أنواعها .

- **احتياجات الإسكان والمرافق :** فنظراً لأنها نشأت خارج التخطيط الحضري العمراني فهي تعاني من نقص في المرافق العامة والأبنية الأساسية بصفة عامة وعدم توافر الكهرباء وعدم وجود مصادر لمياه الشرب النقية وعدم إنارة الشوارع ليلاً وتدهور الصرف الصحي وانعدام التخطيط في الشوارع وعدم الحرص على نظافتها .

- **احتياجات المواصلات والاتصالات :** نظراً لتمييز المناطق المتخلفة بعدم التخطيط المسبق لشوارعها وضيق الطرقات وانتشار الأزقة فهي تعاني من الحاجة إلى المواصلات والاتصالات والحاجة إلى زيادة المواصلات المؤدية إليها وزيادة المواصلات الخارجية . ومحطات لانتظار المواصلات بالإضافة إلى ضرورة الخدمة التليفونية .

- **الاحتياجات الدينية :** فالمناطق المتخلفة تعاني من نقص في ما يتعلق بالخدمات الدينية فهي بحاجة إلى دار مناسبات ومكتبة دينية ومسجد بالقرب منها .

- **الاحتياجات المتعلقة بالترويح وشغل أوقات الفراغ :** حيث إن المناطق المتخلفة تعاني من عدم وجود أماكن للترفيه وشغل وقت الفراغ فهي بحاجة إلى نوادي المشي ومكتبات عامة وحدائق عامة أو مزارع .

- **الاحتياجات الأمنية :** نظراً لانتشار السلوكيات الانحرافية في المناطق المتخلفة فهي بحاجة إلى مراكز أمنية ومراكز شرطة . ومركز إطفاء بالقرب من المنطقة نظراً لانتشار الحرائق بهذه المناطق<sup>(40)</sup> .



- **طبيعة المناطق المتخلفة :** تشهد معظم دول العالم الثالث ازدياداً حاداً حضرياً فهناك أحياء قديمة وأحياء حديثة هذا وتتسم الأحياء القديمة بالإكتظاظ السكاني وعدم انتظام الشوارع والحارات وقدم المباني والمساكن أما الأحياء الحديثة فتتميز بالهدوء النسبي والتنظيم هذا ولقد ظهرت أنواع أخرى من المناطق والأحياء نتيجة تزايد الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر حيث ظهرت مناطق واضعى اليد التى أصبحت بطبيعة الحال ممثلة للمناطق المتخلفة التى تتسم بالسماوات والخصائص التى أوضحناها ومن هذه المناطق ما هو قديم النشأة ومنه ما هو حديث النشأة ومن المناطق المتخلفة القديمة أحياء مثل الخليفة وباب الشعرية وبولاق والجمالية ومن الأحياء الحديثة التبين والبساتين والشرابية ومنشأة ناصر .

وهذا ويلاحظ أن المناطق الموضحة سابقاً والمنتشرة فى مدينة القاهرة حيث الأحياء الحديثة النمو التى حققت الجانب الأكبر من نموها العمرانى بعد عام 1960 وطابع هذا النمو هو العشوائية وسوء التخطيط أو انعدامه أصلاً . كما يلاحظ أن معظم هذه الأحياء تقع على أطراف القاهرة حيث تسمح إمكانيات التوسع المكاني بظهور أحياء سكنية فقيرة أميل إلى النمط الريفي منها إلى النمط الحضرى ومن أمثلة هذه الأحياء كما سبق وأن قلنا التبين والبساتين والشرابية ومنشأة ناصر أما النمط الثانى فهو الأحياء القديمة الشعبية التقليدية التى حققت الجانب الأكبر من نموها عبر قرون مضت وهذه الأحياء القديمة تعاني من التدهور الحضرى .

ومن خلال ما تبين من عرض المشكلات السابقة التى تعاني منها المجتمعات المحلية الحضرية وأبعادها المختلفة وآثارها السلبية على المجتمعات المحلية وسكانها ، نجد أنه من الضرورى أن تتضافر الجهود على اختلاف أنواعها للتدخل المهني الذى يستند على أسس علمية سليمة من أجل التخفيف من حدة هذه المشكلات والتقليل من آثارها السلبية ، ولا شك أن هذا التدخل المهني لكافة المهن التى يمكن أن يكون لها دور فى حل هذه المشكلات أو التخفيف منها يتطلب الاعتماد على أسس التخطيط ومبادئه من أجل أحداث التغيير الهادف والمطلوب .

## مراجع الفصل السابع :

- 1-حسين عبد الحميد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 1988) ، ص ص 43 : 45 .
- 2-محمود الكردي : النمو الحضري - دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، (القاهرة ، دار المعارف ، ب.ت) ص ص 148 : 149 .
- 3-محمود الكردي : التحضر دراسة اجتماعية ، الكتاب الأول : القضايا والنماذج (الاسكندرية ، دار المعرفة ، 1986) ، ص ص 149 : 151 .
- 4-عبد المنعم شوقي : علم الاجتماع الحضري ، (القاهرة ، المطبعة العالمية ، 1961) ، ص ص 90 : 91 .
- 5-أحمد كمال أحمد ، كرم حبيب : علم الاجتماع الحضري دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري ، (القاهرة ، دار الجيل للطباعة ، 1973) ص 211 .
- 6-حسن همام : دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري والصناعي ، (د . ن ، 1986) ، ص 185 .
- 7-سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية .. الصحراوية والمستحدثة (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1997) ، ص ص 189 : 190 .
- 8-شحاته صيام : التحضر الرث والتطور الرث ، ط 1 ، (القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، 1997) ص 103 .
- 9-حسن همام : دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري والصناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 130 : 131 .
- 10-شحاته صيام : التحضر الرث والتطور الرث ، ط 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 104 : 105 .
- 11-السيد الحسيني: التحضر في الأقطار النامية الملامح والمشكلات، (د.ن، 1992) ص 77.
- 12-المرجع السابق ، ص ص 144 : 155 .
- 13-حسن همام : دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري والصناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 294 .

- 14- سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية .. الصحراوية والمستحدثة ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .
- 15- محمد رفعت قاسم : تقويم مشروعات تنمية المجتمع المحلى : نماذج وحالات تطبيقية (القاهرة ، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999) ص ص 8 : 9 .
- 16- سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية .. الصحراوية والمستحدثة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 208 : 209 .
- 17- سعد الفاروق حموده : تنمية المجتمع الريفي والحضرى ودور الخدمة الاجتماعية (الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، د.ت) ص 188 .
- 18- عبد المنعم شوقي: التنمية الحضرية، مؤتمر التنمية الاجتماعية فى ظل مرحلة السلام، (القاهرة، نقابة المهن الاجتماعية من 21- 23 مايو 1979) ص 8.
- 19- عبد الله محمد الخريجي ، محمد الجوهري : علم السكان ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1994) ، ص ص 261 : 262 .
- 20- المرجع السابق ، ص 263 .
- 21- تقرير التنمية البشرية لعام 1992، نيويورك ، أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد، 1992 ، ص 58 .
- 22- عبد الله محمد الخريجي ، محمد الجوهري : علم السكان ، مرجع سبق ذكره ، ص 270
- 23- محمد شفيق : التنمية الاجتماعية - دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1993) ص 230 .
- 24- عليه حسن حسين تقديم أحمد أبو زيد : التنمية نظرياً وتطبيقياً ، (الكويست ، دار القلم للنشر والتوزيع ، 1985) ص 91
- 25- صلاح العبد وآخرون : علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993) ، ص ص 64 : 65 .
- 26- أحمد رأفت عبد الجواد : المشاركة والتنمية ، (المنوفية ، مطبعة جامعة المنوفية، 1991) ص 67 .

27-ماجد عثمان وآخرون : السكان وقوة العمل في مصر الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية في عام 2020 ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب) ص ص 47 : 49 .

28-إقبال الأمير السمالوطي : التنمية الاجتماعية ، ب. ن. ، 1992 ص 40 .

29-محمود الكردي : التحضر دراسة اجتماعية ، الكتاب الأول " القضايا والمناهج " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 154 : 155 .

30-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، منظمة الاقتصاد العربية المصدرة للبتروول : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993 ، ص 142 .

31-Madhu Sarin : Urban Planning in the Third World - The Chandigarh Experience, London, seupblishing Limite, 1982 , PP 103 : 104.

32-Dennis A. Rondinelli and G.Shabbir Cheema : Urban Services in Developing Couuntries- public and Private Roles in Urban Development, Hong Kong , published by Macmillan press LTD. 1988, P.1.

33-علياء شكرى وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة - دراسات واقعية ط 1 ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995) ص ص 45 : 46 .

34-فينسيت فرانسيس كوستيللو : التحضر في الشرق الأوسط - قراءات نقدية في علم الاجتماع ، الكتاب الرابع (ترجمة : غريب سيد أحمد ، عبد الهادي محمد والي) . (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1988) . ص 31 .

35-سوسن عثمان عبد اللطيف : قراءات في التنمية المحلية - القضايا الأساسية النماذج والحالات ، د. ن. ، 1992 ، ص 228 .

36-أحمد يوسف محمد بشير : نحو برنامج مهني لتنمية مجتمع حضري عشوائي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي الخامس للخدمة الاجتماعية، 9 - 11 ديسمبر 1991 ، ص 503 .

37-عبد الناصف يوسف شومان : المشكلات الاجتماعية لسكان العشش بمحافظة البحيرة ودور خدمة الفرد في مواجهتها ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1993 ، ص ص 43 : 44 .

38-Arnold Whittick : Encyclopedia of Urban Planning McGrow Hill



**Book company, McGrow Hill Inc, 1974, P905.**

**39-Mary Elizabeth Walsh and paul Hanly Furfly : Social Problems and Social Action, New York , Englewood cliffs , N. J. Prentice-Hall, Jnc , 1961, P382.**

**40-ماهر أبو المعاطي : تحديد أولويات احتياجات المناطق الحضرية المتخلفة ، المؤتمر العلمى الأول للتنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة ، خصائصها وأساليب تنميتها ، من 26 - 27 فبراير المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1989 ، ص ص 105 : 106 .**

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	مقدمة الكتاب
9	الفصل الاول مدخل للتعريف بالتنمية المحلية
11	أولاً : مفهوم المجتمع ومستوياته
12	ثانياً : مفهوم المجتمع المحلي
18	ثالثاً : عناصر تكوين المجتمع المحلي
20	رابعاً : التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلي
24	خامساً : عناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلي
24	1- التغيير البنائي أو البنياني
25	2- الدفعة القوية
26	3- الاستراتيجية الملائمة
27	خطوات تنمية المجتمع المحلي
28	مراجع الفصل
31	الفصل الثاني مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية
33	أولاً : مفهوم اللامركزية
36	أشكال اللامركزية
37	شروط نجاح تطبيق اللامركزية
38	مزايا وعيوب اللامركزية
39	تعهدات والتزامات اللامركزية
40	ثانياً : مفهوم التمكين
41	ثالثاً : مفهوم تحسين نوعية الحياة

الصفحة	الموضوع
42	رابعا : مفهوم الجود الشاملة
44	مراجع الفصل
47	<b>الفصل الثالث</b>
47	<b>نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية</b>
49	أولا : مفهوم النظرية ومستوياتها
51	ثانيا : مفهوم النموذج وأهم وظائفه
52	المبررات النظرية لبناء نماذج في التنمية المحلية
54	وظائف النماذج العلمية
56	ثالثا : النماذج الإنمائية للتنمية المحلية
58	رابعا : نماذج "جاك روثمان"
61	خامسا : نموذج مقترح للتنمية المحلية
63	استراتيجيات التنمية المحلية
65	سادسا : استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية
69	1- الحاجات توجه أساس للتنمية
70	2- حاجات الرعاية الاجتماعية وإشباعها (المفهوم والنظرية)
77	3- قياس إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية
79	سابعا : استراتيجية خدمات التنمية المحلية
80	نحو تكامل الاستراتيجيات
82	مراجع الفصل
85	<b>الفصل الرابع</b>
85	<b>الفقر كأحد مشكلات تنمية المجتمعات المحلية</b>
87	أولاً : مفهوم الفقر
88	1) دلالات لفظ الفقر عند البيروقراطيين

الصفحة	الموضوع
88	(2) الفقر عند علماء الأخلاق
88	(3) معنى الفقر عند الأكاديميين
92	(4) المحاولات الفردية لتحديد مفهوم الفقر
97	(5) الفقر في ضوء العلوم المختلفة
101	ثانياً : أبعاد الفقر وأنواعه
104	أنواع الفقر
107	ثالثاً : أسباب الفقر وتأثيراته
107	(1) أسباب الفقر في الدول المتقدمة
109	(2) أسباب الفقر في الدول النامية
109	(3) أسباب الفقر حسب النوع
113	تأثيرات الفقر
113	أ- الأوضاع الصحية
113	ب- التعليم
114	ج- انتشار الجريمة
114	د- الفقر والوصمة
115	هـ- الفقر واستمرارية أسلوب الحياة
116	رابعاً : المداخل والنظريات المفسرة للفقر
116	(1) الاتجاهات والمداخل المفسرة للفقر
117	أولاً : الاتجاه الذاتي في تفسير ظاهرة الفقر
118	ثانياً : الاتجاه الموضوعي في تفسير ظاهرة الفقر
119	1- المدخل الثقافي / الأنثروبولوجي
121	2- المدخل السياسي في تفسير ظاهرة الفقر
121	(2) النظريات المفسرة لظاهرة الفقر



الصفحة	الموضوع
123	خامساً: الفقر خصائص وفئات .
129	سادساً: الفقر والعدالة الاجتماعية
136	مراجع الفصل
143	<b>الفصل الخامس</b> <b>التنمية ( المستدامة ) المتواصلة</b>
145	أولاً: إطلالة تاريخية على التنمية المتواصلة
147	ثانياً : مفهوم التنمية المتواصلة
160	ثالثاً : فلسفة التنمية المتواصلة
161	رابعاً: عناصر التنمية المتواصلة وركائزها
163	ركائز التنمية المتواصلة
164	خامساً: مبادئ التنمية المتواصلة وخصائصها
166	سادساً: أهداف التنمية المتواصلة
167	سابعاً: أبعاد التنمية المتواصلة
168	(1) البعد السياسي
169	(2) البعد البيئي - الأيكولوجي
170	(3) البعد الاقتصادي
172	(4) البعد الاجتماعي
174	مراجع الفصل
179	<b>الفصل السادس</b> <b>التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الريفية</b>
181	أولاً: مفهوم المجتمع الريفي
181	أ - التعريف الإحصائي
181	ب - التعريف المهني

الصفحة	الموضوع
182	جـ- التعريف الإدارى
188	ثانيا: الخصائص العامة للمجتمع الريفى
197	ثالثا: مشكلات المجتمع الريفى
198	رابعا: التنمية الريفية "النشأة - الملامح"
201	خامسا: التعريف بالتنمية الريفية
202	سادسا: أجهزة التنمية الريفية
202	1- المراكز الاجتماعية الريفية
203	2- جمعيات الإصلاح الريفى
204	3- الوحدات الجمعة
205	4- الوحدات الاجتماعية الريفية
207	5- اللجان الشعبية للتنمية الريفية
207	6- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
208	7- جمعيات تنمية المجتمع المحلى
208	8- المجالس الشعبية المحلية للقرى
209	سابعا : معوقات تنمية المجتمع الريفى وسبل مواجهتها
209	1- المعوقات الإجتماعية
210	2- المعوقات المتصلة بتعارض الساحات الاجتماعية
211	3- معوقات متصلة بالقيادة المحلية
211	4- معوقات متصلة بالقطاع الزراعى
212	5- معوقات متصلة بعدم وجود سياسة عامة متفق عليها لتطوير الريف
214	مراجع الفصل
217	الفصل السابع
	التنمية المستدامة للمجتمعات المطية الحضرية

الصفحة	الموضوع
219	أولاً: نشأة المجتمع الحضري وأطواره التاريخية
225	ثانياً: سمات وخصائص المجتمع الحضري
227	ثالثاً: مفهوم التحضر ومستوياته
228	1- مفهوم التحضر
230	2- مفهوم النمو الحضري
231	رابعاً: مفهوم التنمية المحلية الحضرية
233	خامساً: أهداف التنمية المحلية الحضرية
237	سادساً: مشكلات تواجه المجتمع المحلي الحضري
238	(1) الهجرة
239	1- عوامل الهجرة الداخلية
240	2- دوافع الهجرة الداخلية
241	3 - قرار اختيار المكان المهاجر إليه
243	(2) مشكلة الكثافة السكانية
243	أ - المواليد واتجاهات الإنجاب
245	ب - الوفيات
245	ج - الهجرة الخارجية
247	(3) المناطق الحضرية المتخلفة
247	أ - مفهوم المناطق الحضرية المتخلفة
251	ب - خصائص المناطق الحضرية المتخلفة
252	ج - احتياجات المناطق المتخلفة
255	مراجع الفصل
259	المحتويات













Bibliotheca Alexandrina



1240095

ISBN 977-43-8492-9



9 789774 384929

المكتب الجامعي الحديث

مساكن سوتير - أمام سيراتميك كليبوترا

عمارة (5) مدخل 2 الأزارطة - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707

E-Mail : modernoffice25@yahoo.com